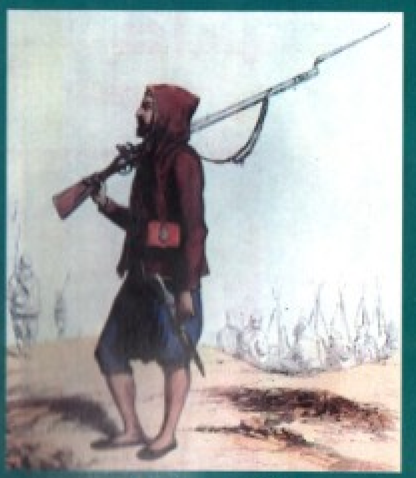
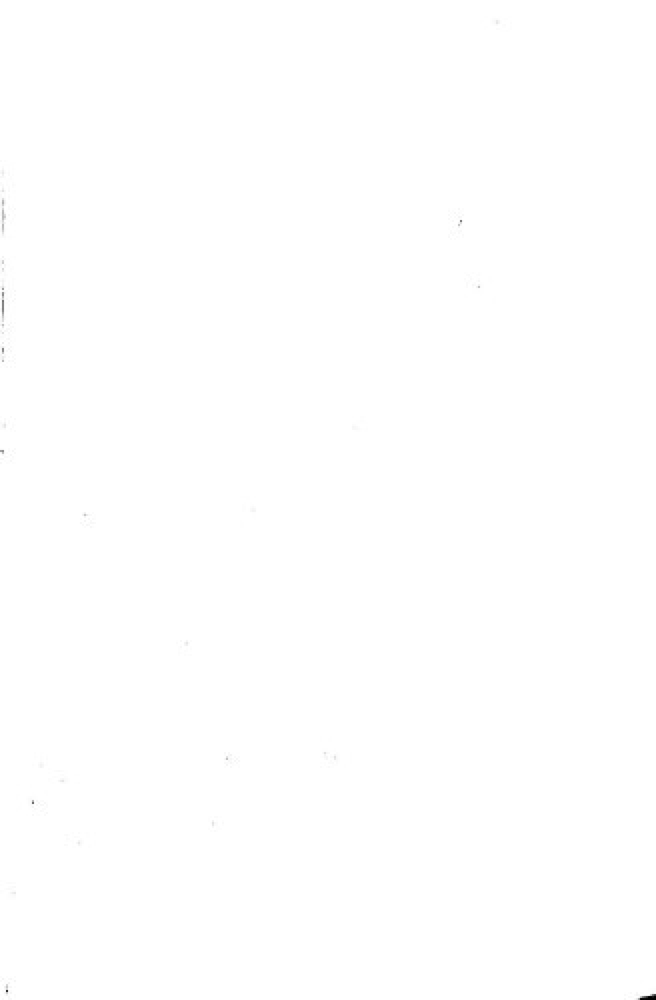
أحمد مهساس

الحركة الثورية في الجزائر

من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة



دار القصبة للنشر



أحمد مهساس

الحركة الوطنية الثورية في الجزائر

من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة

ترجمة :

الحاج مسعود مسعود

محمد عباس

دار القصبة للنشر

فيلا 6، حي سعيد حمدين - حيدرة - 16012 الجزائر

ردمك : 8 – 368 – 64 – 9961

الإيداع القانوني 2002 – 1059

مقدمة الطبعة العربية

إن تاريخ الحركة الثورية الجزائرية بين سنة 1914 و1954 هو تاريخ نضال شعب ضد الاستعمار الاستيطاني الذي لم يبدأ بعد الحرب العالمية الأولى بل منذ أن وطئت أقدام الغزاة أرض الوطن. اذا تاريخ الحركة الثورية بين سنة 1914 و1954 هو امتداد لتلك الحركة المستمرة التي عرفها القرن الـ 19.

إن من أهداف هذا الكتاب هو إبراز استمرارية هذه الحركة والتحول النوعي التي عرفته مع بداية القرن الـ 20 بظهور حزب نجم شمال أفريقيا ثم حزب الشعب الجزائري وأخيرا صعود التيار الثوري الذي تحمل المسؤولية التاريخية لاندلاع ثورة الفاتح نوفمبر.

بلورة الطابع الشعبي والذاتي لهذه الحركة كان اهتمامنا الدائم في دراستنا للحقبة التاريخية المذكورة. كما حاولنا أيضا في هذا الكتاب إبراز حجم المجهودات الثقافية الفكرية والسياسية وكذا التضحيات البشرية والمادية التي بذلت لمواجهة أعتى قوة في العالم الغربي آنذاك.

نجاح التيار الثوري الجزائري في تحضير الثورة وانتصارها لم يأتي من باب الصدفة بل نتيجة بارتباطه العضوي بالحركة الوطنية الشاملة. تلك الحركة التي كانت في الحقيقة هي التعبير السياسي والتنظيمي لديناميكية مجتمع عربي إسلامي عرف منذ أكثر من قرن عملية تحطيم وطمس أسسه الثقافية الحضارية والروحية. هذه الحركة الثورية لم تكن معزولة عن التحولات الإقليمية والعالمية بل باتت مندمجة بكل خصوصياتها في الموجة التاريخية التحررية التي عرفها العالم

الثالث عموما والقطب العربي الإسلامي على وجه الخصوص.

وكذا إظهار تلك الحركة الثورية بكل موضوعية واحتراما لكل المقاييس العلمية كجسد وروح وعقل كان التحصيل الحاصل لدراسة هذه التجربة التاريخية. نعم إن الحركة التحررية الجزائرية ثورة بكل ما يحمل هذا المصطلح من معاني وليس مجرد حرب كما يروجه البعض. أيقبل أن يسما التغير لنضام سياسي ما بثورة ويرفض في نفس الوقت نفس المصطلح في تحرر أمة كاملة من قيود السيطرة الإمبريالية وكل ما نتج عنه من إحياء حضاري وإعادة بناء مؤسسات حطمت علي مدا أكثر من قرن ؟

هذا يعني مواصلة الثورة على المستوى العلمي والفلسفي ضد المنظومات الفكرية والسلوكية إلى بقوة الهيمنة الإمبريالية الغربية.

إن الدراسة العلمية الحقيقية تثمن التيار الثوري الجزائري كتعبير عن كيان بشري أستطاع تكوين نموذج متميز ومتقدم في التحرر والإعتاق وهذا بكل أبعاده الفكرية الثقافية والاجتماعية. تلك هي العوامل الأساسية التي أعطت الفعالية التاريخية والضمانات السياسية لانتصار ثورة نوفمبر.

نفس هذه العوامل التي تفسر مصير هذا الكتاب الذي لم يترجم ولم ينشر في الجزائر إلي بعد ربع القرن من تاريخ تأليفه في ديار المنفى رغم رواجه ومطالعته في الأوساط الجامعية والسياسية في الجزائر وخارجها.

هذا الكتاب أردناه مساهمة في فهم صيرورة التاريخ الوطني وإبداعا متواضعا في منهجية التحرر الشامل متفتحا كل التفتح على التجارب التحررية في العالم.

أمن الضروري القول بأن الوضع الراهن على الصعيد الجزائري المتميز بالسيطرة الإمبريالية وسلسلة من الانحرافات عن النموذج التحرري النوفمبري بات محفزا في هذا الكتاب لأن التراث النضالي الثوري ليس كما يعتقد البعض مجرد تجربة حبيسة الماضي بل مجهود إنساني دائم في الترقية الحقيقية لمصير الوطن والبشرية جمعاء.

لا يفوتني إلى أن أهدي هذا المنتوج العلمي المتواضع إلى رفاق الجهاد الذين قدموا التضحيات التي يصعب تقديرها إلى يومنا هذا.

ولا يفوتني في نفس الوقت أن أهدي هذا الكتاب إلى كل الذين رافقوني بتشجيعاتهم ومواقفهم طيلة السنوات الأخيرة.

آمالنا وأمانينا كلها أن يكون هذا الكتاب أداة وصل وفية وفعالة بين جيلنا وأجيال الشباب المتعطش اليوم لمعرفة الحقائق التاريخية لوطنه التي لا منفذ منها لتحرير مستقبل يكون شأنه في مستوى طموحات الأمة.

أخيرا، لتكن هذه الدراسة شكرا واعترافا لجميع القوى التحررية في العالم عامة والعربية الإسلامية على وجه الخصوص حيث باتت محل اهتمامنا الدائم طيلة مسيرتنا النضالية.

الدكتور أحمد مهساس

الجزائر في 26 ديسمبر 2002



تمهيد

ما زالت الجزائر محل اهتمام الباحثين وكثيرون هم الكتاب الذين كرسوا لها أعمالهم. وقد أصبحت الأعمال المتنوعة لهؤلاء – سواء من حيث الفترات أو المواضيع التي تتناولها – تشكل بيبليوغرافيا هامة، تعكس تنوعا في الآراء والإشكاليات ومناهج التحليل.

وتأتي دراستنا هذه كمساهمة، نحاول من خلالها التوفيق – ما أمكن – بين ذاتية المناضل الملتزم وضرورة التحليل الموضوعي. وقد ارتأينا من المفيد رغم نقائص مثل هذا المسعى، أن ننقل للجمهور انشغالات وآراء أصيلة نابعة من الداخل، حول مرحلة حاسمة من مراحل تطور الحركة الوطنية.

غير أن هذا الكتاب لا يطمح إلى تناول هذه الحركة في مجملها وتحليلها تحليلا شاملا، بل دراسة بعض جوانبها لاسيما نشأة التيار الثوري ورصد الخطوط العريضة للمسار التحرري. فالمقصود هو التوصل إلى خلاصة حول الأحداث الرئيسية خلال فترة ما بين الحرب العالمية الأولى وفاتح نوفمبر 1945، خلاصة تجعلنا ندرك المعنى الإجمالي لهذه الفترة إدراكا جيدا؛ علما أن لهذه المرحلة تأثيرا مباشرا على اندلاع الكفاح المسلح وعلى فترة ما بعد الاستقلال أيضا.

فالعودة إلى الماضي من خلال مرآة هذه الفترة إذا لابد منه، لفهم تطور هذا البلد الذي عاش حوالي ثماني سنوات من حرب شرسة تخللتها العديد من الأزمات والاختيارات والتناقضات.

وقد انطلقنا في مسعانا هذا من الفرضية التالية: أن الجزائر كمجتمع عربي إسلامي تتوفر على احتياطي من الموارد والطاقات، يكفيها لضمان الدفاع عن

نفسها، وأكثر من ذلك لتحقيق التكيف الضروري مع تحررها. فهذا المجتمع قادر على مواجهة التحديات التي تعترض سبيله عبر الحقب التاريخية المتعاقبة، بإنتاج القيم والآليات الاجتماعية والسياسية (شأن التيار الثوري) التي تضمن استمراريته وتحوله في عالم متغير.

وتشكل الحركة الوطنية في هذا السياق – كتعبير عن هذه التشكيلة الاجتماعية– عصارة الوعي الوطني ومثال حب الوطن، والتمثيل السياسي والثقافي للجماهير الشعبية فضلا عن بلورة المطامح الاجتماعية والاقتصادية لهذه الجماهير.

وفي تقديرنا أن الحركة الوطنية تضرب بجذورها في مرحلة المقاومة الشعبية للاحتلال الأجنبي ومختلف الانتفاضات التي هزت الجزائر بعد ذلك. فهي إذا لم تنشأ خلال العشرينات من القرن الحالي حسب الرأي الشائع، بل انبعثت من جديد واستطاعت أن تتكيف مع الظروف المستجدة. وهذا ما نقصده بالحديث عن نشأة وتحول هذه الحركة.

والواقع أن صدمة الاحتلال فرضت على المجتمع الجزائري فرضا أن يتكيف مع الوضعية الطارئة، كما فرضت عليه مراجعة طرق تنظيم مقاومته.

لقد فضلّنا عن قصد التركيز على الجانب السياسي في تطوير الحركة الوطنية، دون أن نتجاهل طبعا أهمية ودور العوامل الاجتماعية الاقتصادية التي سبقت هذا التطور. ويبرز تحليل هذا الجانب بوضوح أهمية العوامل الثابتة في حياة المجتمع، وقيمه الفاعلة ومقدرته على التكيف والمقاومة أمام تحديات التاريخ. ذلك أن الحركة الوطنية تعني قبل كل شيء، تعبئة المجتمع وإعادة هيكلته بدافع من إرادته الذاتية المتميزة للبقاء، كما تعني مجمل تطلعاته ومجمع دوافعه والتزاماته، وتحركه جماعيا لتحرير أرضه واستعادة جنسيته وسيادته.

فالتغير مثل التكيف لا يعني في هذا الصدد، غير البحث عن الفعالية – ضمنيا أو علانية – وتحكم المجتمع في مصيره. وتكتسي العوامل السياسية والإيديولوجية أهمية خاصة في دعم المجهود النهضوي، ولهذا السبب تحقق الحركة الوطنية درجة كبيرة من التطابق، عندما تكون تعبيرا صادقا عن تطلع المجتمع للتغيير والتحديد.

وتهدف الحركة – كإطار عمل – إلى قيادة المجتمع لاستعادة هويته وشخصيته الثقافية واستقلاله الوطني. وفي هذا الصدد تواجه مختلف أشكال الغزو والتأثير الخارجي التي تحاول تحت شعار العصرنة إخضاع المجتمع للهيمنة والاستغلال؛ كما تقوم بفرز وتوطين الإسهامات الأجنبية الإيجابية، مع طرح المعايير والأنماط غير الملائمة. وذلك أن التغيير والتجديد لا يمكن أن يتم تحت الضغوط الخارجية، بل على العكس من ذلك لأن نجاحه مرهون باحترام الجدلية الداخلية القائمة بين المحافظة والتجديد، بين القديم والجديد. فكل طرف يحمل نقيضه الحركية الضرورية للتقدم والتكيف.

فالمجتمع هنا في الواقع (بحقائقه وقيمه الجوّانية) هو الذي يتحرك في مجمله بالاعتماد على ذاته وبتنمية جميع طاقاته.

غير أن هذه المسيرة تظل بحاجة إلى توجيه وتنظيم وإلى وسائل استراتيجية. ولا تشكل هيكلة هذه الحركة – بحسب ضروراتها – كتلة واحدة، بل هي تعكس تنوع مكوناتها وما يتولد عنها من اختيارات، تمليها بصفة عامة درجة الالتزام والحس الوطني والانتماء إلى مختلف الأوساط الاجتماعية الاقتصادية والثقافية. وهكذا يؤدي تنوع البنية الاجتماعية إلى ظهور تيارات سياسية متفاوتة الفوارق، يتطلع كل منها إلى التعبير عن المسألة الوطنية بشكل أو بآخر.

لكن رغم هذه الفوارق، تبدو الحركة الوطنية في مجملها كنقيض لنظام الهيمنة الأجنبية، مما يجعلها تكشف بوضوح عن التناقض الرئيسي الذي يحاول هذا النظام إخفاءه.

هذه الحقيقة طبعا لا تنفي وجود تناقضات ثانوية داخل الحركة نفسها بحكم تنوع مكوناتها أساسا. وتتفاوت خطورة هذه التناقضات في سياق المسار النضالي، بحسب نقاط الاتفاق والاختلاف حول المسائل الاستراتيجية والتكتيكية. ويمكن تجاوز هذه التناقضات أحيانا بما يحصل من توافق حول البرامج المرحلية على المدى القصير أو الطويل؛ كما يحدث أيضا أن يتمكن تيار سياسي معين من فرض هيمنة على التيارات الأخرى المشكلة للحركة الوطنية.

يحدث ذلك عندما يوفق هذا التيار في توسيع دائرة تمثيله الشعبي، وفي التعبير عن طموحات المجموعة الوطنية أحسن من غيره، وفي تحسين تنظيمه ووسائل عمله بطريقة حاسمة. أي يفرض نفسه فعلا كأحسن مدافع عن القضية الوطنية أمام النظام الاستعماري.

ويبقى تبوؤ هذه المكانة الطلائعية مرهونا بمدى نجاح هذا التيار في التعبير الصادق عن الحقائق الوطنية وفي البرهان عن التزام وعزم دائمين. ولا يمكن تصور ذلك بدون تكوين مناضلين مصممين جاهزين لجميع التضحيات المطلوبة ومستعدين للعمل ومقاومة القمع في نفس الوقت.

وترتكز استراتيجية هذا التيار على المدى الطويل، على إنشاء قوة قادرة على مواجهة النظام الاستعماري وحسم الموقف لصالحها في الوقت المناسب. وهذا هو المعيار الذي يسمح بإضفاء صفة "الثوري" على هذا التيار، تلكم الصفة التي لا يكفي لاستحقاقها أن تكون الأهداف ثورية، بل ينبغي تجسيد الطابع الثوري كذلك في طرق ووسائل العمل وفي المقدرة على التعبئة والتنظيم.

وبديهي ألا يظهر هذا التنظيم بصفة تلقائية، فهو لا يمكن أن يكون سوى محصلة لمسار نضالي طويل وما يترتب عليه من خيبة ونجاح.

ويخص عملنا هذا – كما سبقت الإشارة – الجانب السياسي في الحركة الوطنية، لكنه في نفس الوقت يولي أهمية خاصة لنشأة التيار الثوري بداخلها، لأن هذا التيار هو الذي سيلعب فعلا دور المحرك بين التشكيلات الأخرى المكونة للحركة.

ويقوم الإشكالية المعتمدة هنا على فرضية، مفادها أن الثورة ليست حكرا على نظرية معينة أو على بلدان دون غيرها. فالثورة يمكن أن تظهر وتترعرع في بلدان تتوفر فيها الشروط الضرورية لذلك، حتى لو كانت هذه الشروط لا تنطبق عليها تماما تلك المعايير المحددة في النظريات المعروفة. فالواقع كثيرا ما يكون أغنى من النظرية في هذا الميدان، كما تبرهن على ذلك الدروس المستمدة من حياة المجتمعات وتاريخها.

فالثورة في نظرنا ليست مجرد انتفاضة شعبية عنيفة ومفاجئة، تستهدف قلب سلطة أو نظام وتغيير وضع قائم، فهي إن كانت حقا "لحظة ساخنة في التاريخ"، فإن هذه "اللحظة" مع ذلك لا أن تحدث بدون تحضير وتنظيم وتكوين الرجال لمدة طويلة أحيانا. أي أن "اللحظة الساخنة" لا يمكن وقوعها إلا في خاتمة المسار.

وتختلف الثورة عن الحركة الاحتجاجية بكونها تحمل مشروع تغيير للنظام القائم، وإن كانت تحمل توظف مثل هذه الحركة، بعد تحويلها إلى عمل واع بالأسباب الجوهرية التي تولد حالة الخضوع الدائمة والاستغلال والقمع، سواء كان مسلطا على الشعب بكامله أو على طبقة اجتماعية بعينها.

ويرجع السبب البعيد لثورة في الجزائر إلى الاحتلال والغلبة الأجنبية خاصة، فضلا عن الأسباب الثقافية والاجتماعية الاقتصادية التي لعبت دورا هاما في دوافع الناس ومشاركتهم الفعالة. ولا تقوم الثورة في هذه المرحلة على استراتيجية الصراع الطبقي، لأن الجماهير الشعبية وليست البروليتاريا هي التي تلعب الدور الرئيسي فيها. طبعا لا يمكن تجاهل الفوارق الاجتماعية والصراع الطبقي لكن الثورة هنا تحتوي هذه الحقائق الاجتماعية وتسمو عليها. بيد أن الجماهير الشعبية مهما كانت قدرتها على تفجير الاحتجاجات العفوية والظرفية، فإنها مع ذلك لا تستطيع بدون تنظيم أن تضمن لحركتها الاستمرار لتحقيق هدف عسير المنال. لذا فالثورة تعني قبل كل شيء تنظيم أكثر الفئات الاجتماعية استعدادا، وتشكيلها على نحو يجعلها أكثر التزاما ويقظة. فهي بذلك تجسد إرادة التغيير والعمل المنظم داخل المجتمع. وبهذه الكيفية تعبر الثورة – من خلال قسم من المجتمع – عن مجموع الطموحات الشعبية أمام التحديات والمخاطر.

والملاحظ أننا نجد فيكل مجتمع عدة أجوبة افتراضية لهذه الطموحات، تتفاوت فيما بينها حسب درجة فعالية كل منها. وتعبر مختلف التيارات السياسية أو الاجتماعية الثقافية عن هذه الأجوبة، في شكل حلول متباينة لمشكلة واحدة.

وفيما يخص الجزائر فإننا نميل إلى الفرضية القائلة بأن التيار الثوري هو الذي قدم الحل الأنسب لمشكلة التحرر الوطني دون أن يعني ذلك نكران ما قدمت تشكيلات الحركة الوطنية الأخرى من مساهمات هامة أحيانا.

وبناء على ذلك كرسنا تحليلنا بصفة أساسية إلى الظاهرة الثورية كجزء من هذه الحركة الشاملة. وقبل ذلك كان علينا أن نبحث عن مصدر هذه الظاهرة واستمراريتها وعن أهم خصائصها ومختلف تجلياتها، لنؤكد مدى ارتباطها بحركة المقاومة المتعددة الأشكال التي خاضها الشعب الجزائري ضد الاستعمار.

إن الانقطاع في حياة المجتمعات وتاريخها هو في الواقع أمر ظاهري فقط، وهذا ما يؤكده بوضوح المسار التاريخي لنشأة التيار الراديكالي الأصيل، رغم التعتيم الناجم عن الحقبة الاستعمارية.

وليست الأصالة هنا أمرا ثابتا وجامدا ترجع إليها باستمرار، وإن كانت شكل مكسبا خاصا من ذاتية المجتمع وإحدى مميزات شخصيته الديناميكية والنابعة من صلبه فعلا والمعبرة عن حقيقته العميقة خلافا لكل ما هو "آني" وسطحي.

ولا يمكن للحركة السياسية أن تدعي الأصالة، ما لم تكن متطابقة مع الخصائص الجوهرية المميزة للمجتمع. وهذا ما يتجسد في الخصوصية التي تعبر عن نفسها في أهداف التنظيم وأساليبه، كما تتجلى في الاستراتيجية ومناهج العمل وفي المحتوى الإيديولوجي والثقافي.

ويلتقي مفهوم الخصوصية مع الشخصية والهوية كحركة اجتماعية تميز العمل المستقل الذي لا يمكن طمسه في مفاهيم التعميم المهيمنة (بالنظر إلى القوانين الكونية). فلو حصل أن طبقت هذه المفاهيم حسبما يقتضيه منطقها الخاص، لكانت النتيجة الحتمية هي تجريد المجتمعات من حرية المبادرة.

إن الاندماج الكوني حسب هذه الصيغة هو أمر سالب في أكثر من جانب، ومن شأنه أن يؤدي إلى إذابة جميع الخصوصيات في واحدة من بينها فقط، يتم فرضها كنمط كوني بطريقة تعسفية. مع العلم أن "الكوني" الحقيقي هو ذلك الذي يستوعب المقومات الأساسية المتميزة، ليتيح لها فرصة الظهور بشكل مغاير ومستقل.

ومن هنا يمكن قيام علاقة مساواة تربط بين جميع المجتمعات الإنسانية في ظل احترام تنوعها الطبيعي. وهذا هو المعنى العميق لحركة وطنية أصيلة تسعى إلى إعادة بناء الواقع الوطني، وتناضل من أجل فرض وجود هذا الواقع وجودا حرا بين المجتمعات الأخرى في ظل الاختلاف والمساواة.

وعندما يتجاهل نظام ما الوجود الوطني ويحاربه، فإن الرد المناسب على ذلك يكمن في تفعيل الرصيد الوطني وتعبئة الطاقات، وفي القدرة على التنظيم واختيار وسائل الكفاح الملائمة.

وفي هذا السياق يتعين على الحركة الوطنية، (لاسيما الطليعة فيها) أن تتطابق مع إيديولوجية المجتمع وقيمه وثقافته وحضارته، لكي تبلغ أعلى مستوى ممكن من النجاعة. وبفضل هذا التطابق، يحقق المجتمع التغييرات التي تمليها عليه ضرورة التطور بالاعتماد على حركيته الداخلية الخاصة. وبدون ذلك فإن التحولات ستفرض عليها انطلاقا من حركية خارجية أساسا، وستكون النتيجة الخضوع إلى القوى الاستعمارية.

إن أي مجتمع لا يمكن أن يضمن لنفسه البقاء بدون تشكيل منظومة خاصة، قائمة على حالة من التوازن بين مختلف عناصره التي تتكامل فيما بينها بقدر ما يشد بعضها بعضا. فالمبالغة في تدمير بعض هذه العناصر باسم التقدم، قد يدفع المجتمع عكس ذلك إلى حالة من الدونية والعجز عن التحكم في مصيره. فلا غرابة إذا أن تواجه بعض أشكال التقدم الروحي أو المادي، مقاومة عنيفة صادرة عن آليات دفاع المجتمع الجزائري عن نفسه.

ترى ألا يمكن اعتبار الحركة الوطنية بناء على ما سبق كجزء واع ومنظم عن هذه الآليات التي تعبر عن نفسها على الصعيد السياسي والأيديولوجي والثقافي؟

من الواضح أن وحدة "المجتمع – الحركة الوطنية"، لا تخضع في مسيرتها إلى نوع من الجبرية التي تحرك الأحداث والأفعال الإنسانية حركة آلية. ذلك أن الحقيقة الإنسانية من التشابك والتعقيد، بحيث لا يمكن لأية جماعة منظمة أن تدعي مراقبتها مراقبة تامة. أي تحديد أهدافها وصيرورتها بمنتهى الدقة.

فالعمل الإنساني عامة يظل تقريبيا خاضعا باستمرار للشروط الموضوعية، وما تحمل في طياتها من ضعف ونقائص وأخطاء ومفاجآت.

وبناء على ذلك تقاس الحركة الجماعية خاصة بحسب قيمتها الكمية، ومن ثمة من الخطأ تقييمها اعتمادا على المعايير النوعية وحدها.

وما دامت الحركة الوطنية تعني إجمالا إرادة التحرر، فمن الضروري أن نفرز من بين القوى المؤلفة لها تلك التي تعبر عن هذه الإرادة في أسمى صورها. فالتشكيلات الرئيسية المكونة لهذه الحركة تتمايز فعلا فيما بينها بحسب أهدافها ودرجة التزامها. وينجم عن ذلك أن العلاقات القائمة بينها لا تؤدي دائما إلى التشاور والتنسيق. ويتم تحديد هذه العلاقات لا على أساس المواقف السياسية لكل منها فحسب، بل كذلك حسب شروط النضال الموضوعية وقيوده العديدة.

ومن الطبيعي أن تؤدي الطرق والوسائل التي يختارها كل فصيل في الحركة الوطنية لتحقيق أهدافه، إلى الاختلاف وتنازع النفوذ بحدة متفاوتة. إذ يحاول كل تيار خلال مسار هذا النضال على المستويين الخارجي (ضد الاحتلال) والداخلي (بين فصائل الحركة)، نشر أفكاره وتكوين قوة سياسية قائمة بذاتها. وكثيرا ما يؤدي ذلك إلى خلق أوضاع تنازعية – ضمنية أو علنية – بين هذه التيارات، فيخفف من حدتها أحيانا ما يحدث بينها من توافق تكتيكي أو استراتيجي.

ومهما يكن فالتفاعل هنا – سواء كان سلبيا أو إيجابيا – وكذلك العلاقات بين مختلف التيارات – تنازعية كانت أم لا – تشكل كلها عوامل مساعدة لنضج الحركة الوطنية وتحولها.

ويأتي التحاق الجماهير الشعبية في نهاية المطاف ليحدد الاتجاه العام للحركة الوطنية، شريطة ألا يؤدي انعدام الحرية إلى انحراف النضال السياسي عن مقاصده. وكثيرا ما يحدث أن تحيد الجماهير الشعبية عن المشروع المناسب لأول وهلة، نتيجة تضافر ضعف التكوين الأيديولوجي وتأثير القمع في مرحلة ما. وفي هذه الحالة تنساق وراء مشروع لا يمثل مطامحها العميقة أحسن تمثيل.

وتعود هذه الوضعية إلى أسباب عديدة نجد في مقدمتها العمل المنتظم الذي يقوم به نظام الاحتلال لأضعاف الحس الوطني، فضلا عما تقوم به أجهزة القمع المختلفة.

وينبغي أن نسجل في هذا الصدد ملاحظة هامة هي أن أقسى درجات القمع تسلط دائما على أنصار الاستقلال الوطني. ومن الأسباب الأخرى يمكن أن نضيف

غموض المشروع الإصلاحي وأخطاء أنصاره، وكذلك عجز التيار الثوري (الاستقلالي) عن تعبئة الجماهير (مؤقتا)، فهذا التيار لا يجلب إليه في البداية الانضمام التلقائي بأعداد كافية، نظرا لطبيعة مطالبه والطريق الذي يرسمه لتحقيقها وهو طريق محفوف بالأخطار.

إن نجاعة التيار الثوري تظل مرهونة بمقدرته على إثبات سلامة مشروعه ودرجة استعداده للعمل، طوال مختلف مراحل النضال والتجارب التي يمر بها، ومعنى ذلك أن نضج الحركة الوطنية والتيار الثوري – الذي يشكل رأس حربتها – يتم عبر مسار تاريخي طويل، ويمكن تفسير البطء النسبي لهذه العملية بالطابع الشمولي والعنيف للاحتلال، وكذلك نشأة التيار الثوري الذي يفرض نفسه تدريجيا باعتباره الحل السليم الوحيد، أمام نظام يعارض تعبير الشعب عن شخصيته الوطنية وتطلعه إلى التحرر، يعارضه بالقوة السياسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية.

إن طبيعة الاحتلال نفسه تجرد الحركة الوطنية الإصلاحية أو المعتدلة من أية إمكانية للتأثير الفعلي، وتأتي الشروط الموضوعية للنضال في سبيل القضاء على نظام الاحتلال، لتساهم في فرض الطريق الثوري كاختيار لا محيد عنه.

لقد حاولنا في هذه الدراسة أن نصف تطور الحركة الوطنية وصفا شاملا في مواجهتها للنظام الاستعماري من جهة، ومن خلال نشأة التيار الراديكالي في صفوفها من جهة ثانية.

وقد يصعب فهم هذا التطور بدونه تناول عمل ومواقف مختلف فصائل هذه الحركة، وقد عمدنا أحيانا إلى النقد الذي لا نهدف من ورائه نكران مساهمة هذه الفصائل في الدفاع عن الشعب الجزائري المضطهد، فهذا النقد تمليه ضرورة تحليل ما حصل من تغيير، والتطرق إلى القوى السياسية المنظمة لمجراه بدرجات متفاوتة من الفعالية.

ويبدو رصد تطور الحركة الوطنية في مجملها وعبر فصائلها المختلفة، غير ممكن بدون اعتماد فترة طويلة من الزمن. وهذا ما يفسر امتداد هذه الدراسة من الحرب العالمية الأولى إلى سنة 1945. وقد قسمنا هذه الفترة إلى مراحل تمثل كل

منها تغييرا أو إعلانا عن تغيير قادم. ومن ثمة كان لابد من اعتماد التسلسل الزمني.

لقد حاولنا ما أمكن تفادي التشخيص المفرط للوقائع والأحداث، لأن مساهمة الشخصيات مهما بلغت من الأهمية لا يمكن أن تشكل بديلا للعمل الجماعي الحاسم دون غيره. فبفضل هذا العمل استطاع التيار الثوري بصفة خاصة تنظيم صفوفه وتجاوز العقبات والتناقضات ليفرض نفسه كظاهرة سياسية واجتماعية لا رجعة فيها.

ويستلهم العمل الجماعي – سواء على مستوى المناضلين أو الجماهير الشعبية– قبل كل شيء الرصيد الثقافي، كما يستلهم تجارب المجتمع وطموحاته الجوهرية وثوابته التاريخية. وتأتي الروافد الكونية هنا لتثري الرصيد الثقافي وتعزز الشخصية الوطنية والطابع الأصيل لحركة التحرر الوطني.

وتحتوي أول هذه الدراسة على ثلاثة أقسام:

* قسم أول بعنوان: «أصل الحركة الوطنية ونشأتها»، ضمناه فصلا تمهيديا حاولنا أن نبرهن من خلاله على الواقع الوطني الجزائري وخصائصه قبل وبعد 1830.

وفي تقديرنا أن حرب التحرير التي خاضها الأمير عبد القادر والانتفاضات الشعبية التي أعقبتها، كانت تصب في مجرى واحد: مكافحة الاحتلال الأجنبي وقد ساهم توقف هذا الشكل من المقاومة مع استتباب الاستيطان والتغييرات الحاصلة أيضا، في إحداث تحويرات في التعبير عن الشعور الوطني. وهكذا بدأ عهد المطالبة بـ "الحقوق الفرنسية"، وبعض الحركات على غرار حركة "الشباب الجزائري".

وغداة الحرب العالمية الأولى ظهرت أهم التيارات وأكثرها التزاما مثل نجم شمال إفريقيا الذي طالب باستقلال الجزائر. وقد شهدت هذه المرحلة – التي انتهت عام 1939 مع بداية الحرب العالمية الثانية – انبعاث الحركة الوطنية وهيكلة مختلف فصائلها.

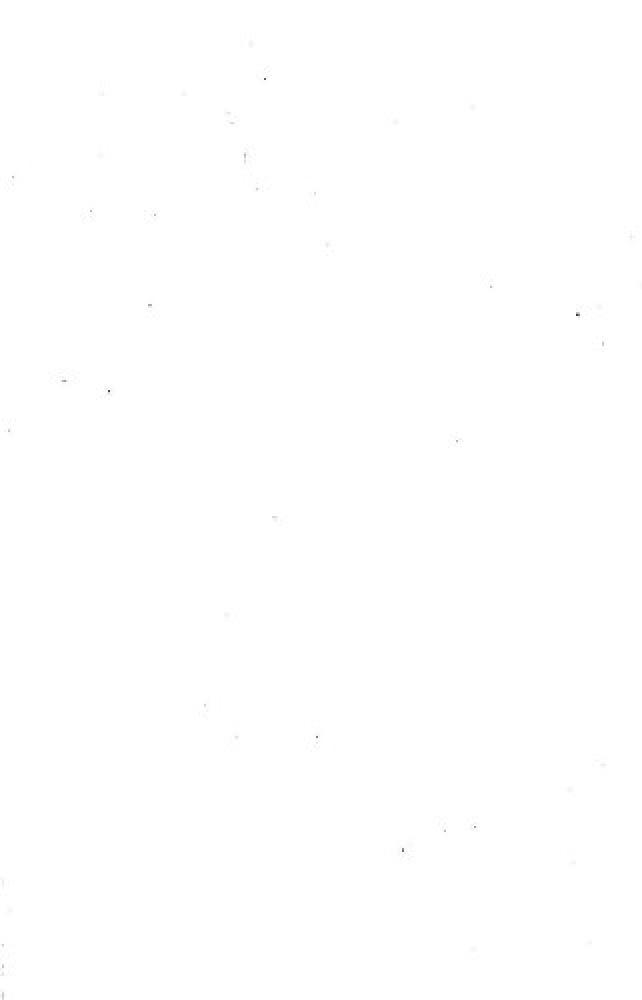
* قسم ثان يشمل مرحلة صعود الحركة الوطنية، بعد أن ترك الاصلاحيون سياسة الاندماج والتحقوا بالاختيار الوطني. وقد حصل هذا التغيير باتحاد التيارات الوطنية في تجمع واسع هو "أحباب البيان والحرية". وبعد حل هذا التجمع غداة أحداث 8 ماي 1945، أصبح "حزب الشعب الجزائري" – "حركة انتصار الحريات الديمقراطية" التنظيم الثوري الرئيسي في البلاد. وقد كرست هذه المرحلة صعود هذه الحركة وتراجع التيارات المعتدلة عشية انتخاب المجلس الجزائري (1948).

* قسم ثالث خصصناه أساسا لتطور حزب الشعب – حركة الانتصار والتنظيمات التابعة له، مع التركيز على عوامل قوته وتناقضاته وأزماته الداخلية وانقسامه أخيرا إلى ثلاثة اتجاهات.

وقد تميزت هذه المرحلة رغم تناقضاتها بطفرة نوعية، وبخلق الظروف المواتية لاندلاع الكفاح المسلح في نوفمبر 1954. وقد حاولنا في هذا القسم أن نشرح لماذا توافرت مثل هذه الظروف في لحظة انهيار التنظيم السياسي الرئيسي، وكيف أدّى كل ذلك إلى تحول الحركة الوطنية.

وهكذا نجد أن كل مرحلة زمنية محددة عشوائيا في الظاهر، تمثل في الواقع جانبا مهما في تطوير الحركة الوطنية. ويتعلق الجانب الأول بهيكلة الحركة حول المطالبة بـ "الحقوق"، لكن مطلب الاستقلال ما انفك أن شق طريقه.

ويتعلق الجانب الثاني بتنظيم الحركة الوطنية على أساس المطلب الوطني. أما الجانب الثالث والأخير فيخص تنظيم الحركة الوطنية وتطورها حسب مبدء سياسة ثورية لا غبار عليها.



القسم الأول

في أصل الحركة الوطنية ونشأتها



الفصل الأول

أصل الحركة والوقائع الوطنية

تميزت العلاقات بين ضفتي البحر المتوسط عبر التاريخ بتعاقب فترات التنافس والحروب والسلم والتحالفات أحيانا والغزو والاحتلال أحيانا أخرى. ولم يكن هذا التنافس ليمنع قيام علاقات تبادل في الميادين التجارية والثقافية، كما لم يكن ليحول دون التفاعل الحضاري منذ زمن قديم.وقد كانت الغلبة سجالا بين الجنوب والشمال، مع حدوث فترات من التوازن بين دول المنطقة.

وقد أتاح مجيء الإسلام وظهور تجمع سياسي واقتصادي وعسكري على نطاق واسع لمنطقة المغرب العربي، فرصة البروز كقوة مهيمنة فرضت نفوذها على جنوب أوروبا (إسبانيا وفرنسا وإيطاليا)، وكان هذا النفوذ معززا بإشعاع حضاري غني.

غير أن القوة الإسلامية العربية - بعد فترة من الإشعاع - ما لبثت أن تراجعت باتجاه الضفة الجنوبية أمام المد الغربي، وذلك عقب تفكك الخلافة العباسية بالمشرق وسقوط مملكة الموحدين بالمغرب في القرن الثالث عشر. وقد نجم عن ذلك نوع من التوازن الهش بين دول الضفتين.

أثناء تلك الحقبة التي تميزت بسلسلة من الحروب الداخلية والخارجية، حدث تحوّل عميق لصالح الغرب الصاعد مقابل عالم عربي إسلامي بدأ يميل نحو الانحطاط. لقد أخفق هذا العالم في تجديد بنياته السياسية، وإقامة مؤسسات قادرة على حماية وحدته وضمان تطوره تطويرا منسجما؛ فسقط لذلك في دوامة الركود والصراعات الداخلية العقيمة، وأخذ يفقد شيئا فشيئا زمام المبادرة التاريخية كقوة كبرى.

وقد استمر مسار الانحطاط يفعل فعله بعمق، رغم جهود الخلافة العثمانية التي حملت المشعل وقامت ببناء دولة مركزية أعطت نفسا جديدا للأمة الإسلامية ونظمها. ومرد ذلك أن هذه الجهود لم تحل دون ظهور دول مستقلة ضعيفة متهافتة أمام الدول الأوربية الصاعدة.

لقد استطاعت الإمبراطورية العثمانية – بفضل قوتها العسكرية - أن تضمن الدفاع عن الأمة بدرجات متفاوتة، لكنها لم تتحاش القمع واللجوء إلى أساليب العنف التي زرعت الحقد في العديد من مناطق الأمة لاسيما في بعض البلدان العربية. وهذا ما يفسر بقاء الدولة العثمانية باستمرار خارج المجتمع، بدون تطابق حقيقي معه إلا في حالة الخطر الداهم.

ومهما كان فقد وصل نفوذ الدولة العثمانية متأخرا إلى المغرب الذي كان قد دخل دوامة الشقاق والنزاعات الداخلية بعد سقوط دولة الموحدين. ويعود ذلك إلى ظهور العديد الممالك المتنازعة من أجل الحكم، الأمر الذي فرض على المنطقة حالة من الضعف السياسي والعسكري، أحدثت اختلالا خطيرا لفائدة الدول الغربية التي كانت يومئذ في عنفوان نهضتها، فأخذت تحاول فرض سيطرتها على الضفة الجنوبية للمتوسط.

وبعد سنتين فقط من سقوط غرناطة (1494)، بادرت كل من إسبانيا والبرتغال - بتحريض من الكنيسة - بتقاسم الأقاليم التي ينبغي احتلالها. وقد حقق البلدان نجاحا سريعا وتمكنا من فرض رقابة على التجارة البحرية بعد احتلال أهم المدن الساحلية من أغادير إلى طرابلس.

ويعود الفضل في معظم الأحيان إلى المقاومة الشعبية التي استطاعت أن تطرد قوات هذين البلدين أو تمنعها من التوغل داخل المغرب.

ذلك أن الممالك والمدن المستقلة لم تكن تشكل قوة ردع كافية في ظل غياب دولة موحدة قوية[6] ومع ذلك ظل المغرب في مجمله يتوفر على الموارد الكافية، لاحتواء التوترات الخارجية والتصدي للاعتداءات الأجنبية.

وقد أسفرت حروب حكام المغرب لفرض هيمنتهم على المنطقة - دون تمكن أي منهم من ذلك - خلال القرنين الخامس عشر والسادس عشر عن بروز ثلاثة كيانات متمايزة هي: تونس والجزائر ومراكش ضمن الحدود الجغرافية لعام 1830 تقريبا. غير أن هذه الكيانات المتهافتة القابعة مكانها في مواقف دفاعية، لم تكن قادرة على مواجهة القوة الأيبيرية رأس حربة الغزو الأوربي؛ لاسيما أن المغرب الأوسط يومئذ كان مشتتا إلى ممالك ومدن مستقلة عاجزة عن تنظيم سلطة مركزية فعالة.

وبينما كان المغرب نهبا للصراعات الداخلية تحت تهديد الغزو الغربي، استطاعت الإمبراطورية العثمانية – بفضل إقامة دولة الخلافة - أن تبعث الأمل في رفع تحدي إسبانيا المسيحية، وتمد نفوذها إلى المغرب خلال القرن السادس عشر.

خصوصية الدولة الجزائرية:

دفعت الاعتداءات الإسبانية المتكررة واحتلال جزء من البلاد، الجزائريين إلى الاستنجاد ببابا عروج التركي الذي تجاوزت أصداء انتصاراته آنذاك ناحية جيجل حيث يرسو بقواته منذ 1514[4]. وكان بابا عروج قبل ذلك قد اشتهر رفقة أخوته - خير الدين والياس وإسحاق - في محاربة الأسبان وإنقاذ آلاف المسلمين الفارين من إسبانيا (1504 - 1510) نحو الشواطئ المغربية.

لكن الفضل في تأسيس أيالة الجزائر يعود إلى شقيقه خير الدين بالاتفاق مع الخلافة العثمانية ودعمها. وبذلك استطاعت الدولة الجزائرية أن تنظم نفسها على أسس جديدة[5] بعد فترة المحن والثورات وهجمات الدول المسيحية. ولم تستتب الأمور لهذه الدولة إلا بعد التصدي لمختلف "الإمارات" المحلية التي ألفت العيش بمنأى عن السلطة المركزية وقيودها.

وقد غلب الطابع العسكري على الأيالة التي اعتمدت عن جيش من الانكشاريين (الأتراك) والخيالة (الصبايحية)، وهو وحدة مكونة أساسا من الجزائريين، فضلا عن أسطول بحري استطاع أن يفرض مراقبة على البحر المتوسط.

وما فتئت هذه الدولة أن أعادت للمغرب الأوسط مكانته من خلال التصدي بنجاح للحملات الأجنبية على غرار حملة شارلكان (1514) الذي مني بهزيمة نكراء، كما فرض سلطانه من جديد على مقاطعة تلمسان التي كان الأسبان[4] يدعمونها.

وقد مرت أيالة الجزائر أسوة بدول ذلك العهد بفترات ازدهار وانكماش سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي، وانتهى بها الأمر (أثناء حكم الباشوات) خلال القرن السابع عشر إلى قطع علاقات الولاء التي كانت تربطها بالباب العالي.

وبعد أن استعادت الجزائر حريتها عاشت فترة ازدهار، تجسدت خاصة في تطور العمران في أهم المدن، لاسيما مدينة الجزائر التي كان عدد سكانها يقدر بأكثر من مائة ألف نسمة.

لكن في غضون النصف الثاني من القرن السابع عشر، تصاعدت حملات البلدان الأوروبية عليها تحت غطاء مكافحة القرصنة[5]. وفي أواخر حكم الدايات (1671 - 1830) بدأت أعراض الضعف تعاود دولة الجزائر لأسباب شتى منها: تراجع التجارة والجفاف والأوبئة التي أودت بجزء من السكان.

ويرجع ذلك في الواقع إلى أن الجزائر كغيرها من البلدان الإسلامية قد دخلت مرحلة الركود، ولم تعد قادرة على مواكبة مجرى التاريخ رغم الانتفاضات التي توهم بذلك.

لقد أخذت الفجوة الفاصلة بين العالم العربي الإسلامي والدول الغربية تتسع أكثر فأكثر، بعد اقتحام هذه الأخيرة عهد الثورة الصناعية والعلمية وانبعاث إرادتها في التوسع، هذه الإرادة التي لم تعد تجد في طريقها حواجز تذكر.

إن هذا التطور أحدث تغييرا حاسما في موازين القوى لصالح الغرب، تغييرا كانت الجزائر الضحية الأولى لنتائجه على مستوى المغرب. وما لبث هذا التغيير أن انعكس في الأوضاع الجغرافية السياسية التي لم تعد ملائمة لدول المغرب بصفة عامة.

وبعد أن صمدت الجزائر طويلا في وجه حملات الدول الأوروبية، تمكنت فرنسا من غزوها وكانت تدبر لذلك منذ عهد بعيد. ولم تكن دوافع هذا الغزو والذرائع المبررة له سوى غشاء ما لبث أن تمزق في مجرى التاريخ.

وينبغي أن نسجل في هذا الصدد أن ما كان يعرف بإيالة الجزائر، كانت ساعة العدوان دولة منظمة مستقلة ذات سيادة، بكل صلاحيات[6] الوجود الوطني حسب الأعراف الدولية السائدة في ذلك العهد، وهي صلاحيات يمكن أن تحسدها عليها في الوقت الحاضر كثير من الدول المستقلة وفق الإجماع الدولي. وتشمل هذه الصلاحيات التي اكتسبتها الدولة الجزائرية تدريجيا ميادين عديدة منها الدبلوماسية والحرب وصك العملة - إلخ - كل ذلك في إطار ممارسة سلطتها - بواسطة الجهاز الإداري[7] - على إقليم وشعب محددين.

وكانت علاقات هذه الدولة مع الباب العالي قائمة على أساس التضامن والولاء الرمزي تقريبا للخليفة أمير المؤمنين، وهي علاقات نابعة أساسا من مؤسسات الإسلام السياسية. ورغم أن سلطة هذه الدولة كانت تركية المنشأ، فلا يمكن مع ذلك اعتبارها - بحكم السياق الذي كانت تمارس فيه - سلطة صادرة عن دولة أجنبية. ومن ثمة لا يمكن الطعن في الوجود الشرعي لهذه الدولة، ولو أن بعض المدارس القانونية تنكر عليها مشروعيتها التاريخية.

أليست تابعة من الأمة الإسلامية التي يؤكد القرآن بشأنها على المساواة والإخاء والوحدة بين أعضائها مهما كانت الأعراق التي ينتمون إليها-

لذا يبدو تشبيه الدولة الجزائرية القائمة يومئذ بالاحتلال الأجنبي في غير محله لأنه صادر عن جهل بوقائع التاريخ ومفاهيم الحكم في الإسلام. بيد أن شرعية هذه الدولة و"جزائريتها" لا تعني بالضرورة تطابقها مع المجتمع[8] بصفة دائمة أو تعبيرها عن كامل طموحاته أحسن تعبير، كما لا تعني تغطية ممارسات مثل الاضطهاد والظلم والقمع. علما أن المسلمين الجزائريين لم يترددوا في مقاومة الحكم التركي بسبب هذه الممارسات، كما قاوموا الأنظمة "الأهلية" لنفس السبب.

وقد كان هؤلاء في انتفاضتهم أو احتجاجاتهم، يستلهمون حق المؤمنين في مقاومة أي حكم، يمس بمصالح الأمة أو يخالف تعاليم الإسلام.

وكان شعور الرعية بالتضامن فيما بينها يتم بمعزل عن السلطات، ذلك "أن الأمة هي ولية أمرها"[9] هنا، لأن الدولة أو السلطات مسائل عارضة عكس الأمة التي هي دائمة.

غير أن الدولة في الجزائر مثل بقية الدول الأخرى، لا يمكن لممارساتها أن تخلو من القمع أو العقاب المرتبط بجميع أشكال الحكم. وقد تكون المناهج المتبعة أحيانا مخالفة للمبادئ التي تقوم عليها شرعية الحكم ووجوده. وهذا التناقض لا يخلو منه أي نظام سياسي في العالم، وكثير من الأنظمة الراهنة لا تختلف في ممارساتها اليوم عما كان سائدا في ذلك العهد. وكانت الشعوب ومازالت تستنكر الحكم المطلق (شرقيا كان أم غربيا) والطغيان والاضطهاد والاستغلال، ويشكل كفاحها لمثل هذه الظواهر معلما بارزا في مسيرة التاريخ. ولا تختلف معارضة الشعب الجزائري في هذا الصدد للحكام الأتراك أو غيرهم في بعض الفترات، عن أية معارضة للمظاهر السلبية في أي نظام مهما كان مصدره. وتعكس هذه المعارضة بصفة عامة العلاقات الجدلية بين الدولة والمجتمع.

ومع ذلك تبقى الدولة الجزائرية بحكم طابعها الإسلامي، تمثل المصالح الروحية والمادية للأمة إجمالا، وتتولى الدفاع عنها أمام التحديات الخارجية. ولهذا السبب كانت تجد لدى المؤمنين دائما، كل التضامن والالتزام خلال الحروب الدفاعية أو الهجومية. فلولا هذا التطابق، لما استطاعت - اعتمادا على 10 أو 15 ألفا من الإنكشاريين - أن تصد خلال عدة قرون الاعتداءات الأجنبية، وتفرض سلطتها في نفس الوقت على شعب معاد لها عداء مطلقا.

بناء على ما سبق يمكن القول بأن الجزائر كانت دولة مثل الدول الأخرى، دولة وطنية تتوافر فيها شروط المجتمع - الدولة، إذا أردنا اعتماد هذا المفهوم[80]. ويمكن أن نستنتج من ذلك أن وجود الدولة الجزائرية سابق للاحتلال، خلافا لتلك الأطروحات التي تقرن ظهورها بنهاية "تصفية الاستعمار".

لقد أدى ضعف الخلافة - التي كانت تمثل ما يشبه دولة متعددة الجنسيات - إلى ظهور ممالك عديدة تعلن الولاء لها وتمارس سلطتها على جزء من الأمة غير متحرجة من تكريس انقسامها بذلك.

وهذا ما جعل الأمة الإسلامية تعرف من آخر الخلفاء العباسيين إلى الخلافة العثمانية مرورا بالموحدين العديد من الدول، وتقف عاجزة عن حل مشكلة الحكم الموحد لها. وهكذا تحولت مع مرور الزمن إلى أمة واحدة بدول متعددة.

وتأتي نشأة الدولة الجزائرية كثمرة لمسار هذا التنوع السياسي، دون أن ينال ذلك من الأساس الواحد للأمة ولا بإيديولوجيتها الموحدة. ورغم أوجه التشابه الواضحة بين الدولة الوطنية أو الدولة الأمة[11] الأوروبية، فإن مسار نشأة الدولة الجزائرية مختلف على أكثر من صعيد ؛ فهي ليست محصلة وطنية قائمة على التمايز الأثني، لكنها بنية فوقية لكيان بشري واسع يحتوي هذه البنية باعتبارها تنظيما سياسيا محددا.

لقد وجدت الأمة نفسها مضطرة - أمام تعذر قيام دولة مركزية موحدة - إلى تنظيم نفسها في كيانات سياسية مختلفة، دون أن يفقدها ذلك قوتها الأساسية الموحدة، هذه القوة التي تحافظ على اندماجها وتماسكها الإجمالي. وتجد هذه الكيانات المستقلة نفسها في تناقض بكيفية أو بأخرى مع الأمة الإسلامية، لأنها بحكم طبيعتها تميل إلى تكريس هذه التجزئة، كي تعطي لذاتها وجودا إنسانيا متميزا كشرط لابد منه لوجودها بالفعل. لكن الطابع الإسلامي لهذا الكيان يخفف في الواقع من حدة التناقض.

ومع ذلك يميل هذا الكيان - رغم هذا الطابع - إلى التنوع انطلاقا من معطيات أثنية أو ثقافية، بالنظر إلى جدلية الوحدة والتعدد وعلى حسابها.

هذه الظاهرة تفسر لماذا استطاعت الخلافة في عهد الوحدة أن تشمل عدة كيانات أثنية في الأمة، وتتعدد في زمن الشتات إلى دول كثيرة دون أن تزول كواقع لا من وعي المسلمين ولا من حياتهم الاجتماعية والثقافية. وتعد هذه الظاهرة من خصائص العالم الإسلامي، الأمر الذي يكشف عن طبيعته المعقدة وصعوبة متابعة تطوره التاريخي.

ولعل هذا ما يجعلنا نفهم لماذا يتحدث بعض الجزائريين - اقتداء بالمنظرين الأجانب وبالأطروحة الاستعمارية - عن نظام الاحتلال أو السيطرة التركية، مشبهين إياه بدولة أجنبية كدولة فرنسا التي حلت محله. إن مثل هذا الموقف الذي يخلط بين نظامين مختلفين، ينم عن تقليد إيديولوجي أو عن مفهوم اختزالي للتاريخ.

ويعتقد هؤلاء أن بمثل هذه المواقف، يمكنهم البرهنة على وجود الأمة الجزائرية التي كان نظام الاحتلال قائما على نفيها، غير أنهم يستعملون لذلك مفاهيم أوروبية غير مناسبة للواقع الجزائري العميق ومحيطه التاريخي، فضلا عن اعتماد إيديولوجية وطنية على أساس مثل هذه المفاهيم لا يخلو من تناقض مع هذا الواقع.

للتذكير فإن مفهوم الأمة كان قد أثار - أكثر من مفهوم الدولة - ما بين الحربين جدلا واسعا وسط الانتلجنسيا الجزائرية. ويعود ذلك إلى تصاعد حركة التحرر الوطني من جهة، وإلى الأطروحة الاستعمارية الرامية إلى إدماج الجزائر بفرنسا من جهة ثانية. ولتبرير مشروع الإدماج بنيت هذه الأطروحة على افتراض غياب هوية وطنية جزائرية، بعد أن وجد هذا الافتراض ما يعززه في الإفرازات المزيفة لسياسة نفي وجود الأمة الجزائرية، ومحاولة طمس شخصية الشعب الجزائري.

وعلى عكس هذه السياسة ومنطلقاتها كانت الحركة الوطنية عبر أكثر فصائلها تجذُّرا، حريصة على إثبات وجود الأمة الجزائرية كقاعدة لمذهبها وفكرة رئيسية لحركتها. وكان الهدف من ذلك إثبات وجود هوية وطنية ضد المحتل الأجنبي، وليس إثبات تميز الشعب الجزائري عن الشخصية القاعدية للأمة العربية الإسلامية.

ومهما يكن فقد كانت الجزائر بكل وضوح كيانا تاريخيا سياسيا متميزا، سواء تعلق الأمر بأمة وجدت قبل الاحتلال أو بأمة في طور التكوين أو بطائفة أو بشعب أو سكان مسلمين.. فوجود هذا الكيان ثابت فرع التاريخ سواء أطلقنا عليه اسم أمة أو اعتبرناه "جماعة إنسانية هامة، يميزها الوعي بوحدتها وإرادتها في العيش المشترك وتكوين مجموعة سياسية على إقليم معين، أو مجموعة أقاليم محددة ومشخصة في سلطة ذات سيادة"[12].

إن الجزائر تعني كل ذلك في آن واحد بل أكثر من ذلك. لقد نشأت - كما نشأت جميع الطوائف والشعوب أو الأمم عبر التاريخ - في بوتقة تفاعل ثقافي وأثني طويل الأمد، مع ما يرافق ذلك من نقاط القوة والضعف، لتكتسب في النهاية الطابع الذي عرفت به في هذا العهد. فهي تحتل إقليما محددا بوضوح تحت سلطة دولة

واحدة، وتشكل جزءا من أمة واسعة، ولها ثقافتها الخاصة المساهمة في الحضارة العربية الإسلامية، وعلى لغة وطنية ولغات محلية كما هو حال العديد من الدول. "ومع ذلك لا ينبغي أن ننسى الإسلام كأحد مقومات الكيان الوطني الجزائري، وكلحمة تضمن تماسكه الاجتماعي، واندماجه في مجموعة إنسانية يقاسمها نفس المصير في السراء والضراء.

ويشكل هذا الكيان كلًا لا يتجزأ مع الكيانات العربية الإسلامية الأخرى، رغم حدود نشأة الدولة وخصوصية بعض الجوانب الثقافية والتاريخية لهذا الكيان أو ذاك. ويمكن أن نلاحظ ذلك بوضوح على حدود أقطار المغرب، حيث لا فرق بين سكان التخوم، وإن كانت هناك فوارق فهي في حدود ما يميّز سكان المدن عن الأرياف، أو ما يميّز الشرق والغرب والجنوب والشمال في البلد الواحد. فهذا الطابع الوحدوي - رغم الخصوصيات المحلية - نجده بدرجات متفاوتة بين جميع البلدان العربية الإسلامية.

في هذا الإطار المعين وضمن الواقع التاريخي المذكور، يتخذ مفهوم الأمة والوطن معنى مختلفا عن مفهوم الدولة الأمة السائد، حتى يكون مطابقا للواقع الإنساني والتاريخي ومتطلبات ديمومة الحضارة المشتركة بصفة إجمالية. ولا يمكن في هذا السياق فصل الوعي الوطني، وحب الوطن، والأمة أو الشعب لدى المؤمن عن الوعي بالانتماء إلى الأمة التي يتنافى معناها الكوني مع أية نزعة عنصرية.

ويتصهر هذان البعدان مع الوعي على الصعيد الشعبي، دون أن يلغي ذلك طبعا النزاعات أو التناقضات الملازمة لجميع المجتمعات الإنسانية.

إن تعلق المؤمن بتاريخه وقيمه وبذكريات أمجاده، وبالدفاع عن أرض الإسلام ومكتسباته المادية، يشكل نوعا من التعبير مقبولا ومشرفا كأي من أنواع التعبير الأخرى، ومن ثمة لا يمكن اعتبار هذا التعبير تعصبا أو تخلفا كما توحي بذلك بعض الأحكام الشائعة، لأنه ليس سوى مظهر من مظاهر إرادة البقاء المتمين، من خلال الدفاع عن الشخصية التاريخية ورفض الأنماط الثقافية المهيمنة.

ويجد ذلك ما يبرره بصفة خاصة في التهديد الأجنبي الذي يستهدف وجود الأمة ذاتها. فللأمة هنا كامل الحق في تعبئة جميع طاقاتها واستعمال الوسائل المتاحة لضمان استمرارها، دون إعطاء المفاهيم والمقاييس السائدة أكثر ما تستحق من الاهتمام.

الغزو الفرنسي – تدمير الدولة الجزائرية – المقاومة المسلحة.

كان الغزو الفرنسي حلقة في الحركة التوسعية الأوربية، كتعبير عن تفوق البلدان الغربية صناعيا وعسكريا. وبناء عليه يمكن أن نشك فيما يذهب إليه كثير من المؤرخين الذين يفسرون تلك الحملة باعتبارات سياسية داخلية طارئة، شنتها حكومة تبحث عن انتصارات خارجها[8] لتغطية مصاعبها داخل البلاد. فمثل هذه الاعتبارات لا تختلف عن قضية ديون الداي على فرنسا - بواسطة التاجرين اليهوديين بوشناق وبكري - وضربة المروحة .. وغير ذلك من الذرائع الديبلوماسية والحجج الدعائية لحملة مبيّتة منذ زمن بعيد ضد العالم العربي والإسلامي.

إن فرنسا لم تفعل في الواقع أكثر من تبني مشروع قديم فشلت في تحقيقه المحاولات الإسبانية قبلها. ويذكر "شارل أندري جوليان" في هذا الصدد: «أن نابليون فكّر في العودة إلى سياسة الملك لويس الرابع عشر، وتمهيدا لذلك كلف الرائد بوتين (جويلية 1808) من سلاح الهندسة بإعداد تقرير ميداني هام كان بمثابة الدليل لجيش الاحتلال عام 1830»[9].

فقد تمّ الغزو إذا في فترة مناسبة بعد تحضير منهجي طويل. فالدولة الجزائرية كانت في حالة أزمة بسبب عدم الاستقرار، والوضعية الاقتصادية الصعبة والتي زادتها خطورة الحصار الذي فرضته عليها فرنسا طيلة ثلاث سنوات (1827 – 1830).

ولم تسارع الحكومة العثمانية بإرسال المدد الذي كان الداي يأمل في الحصول عليه، ولم تكن البحرية الجزائرية جاهزة لصد التحدي بعد الخسائر التي منيت بها في المعارك السابقة.

لذا عندما نزل الجيش وهو من أقوى الجيوش الأوروبية يومئذ - بسيدي فرج في 14 جوان 1830 بقوة قوامها 37 ألف جندي، لم يجد أمامه سوى 15 ألف جندي نظامي[14] ونفس العدد تقريبا من المتطوعين.

لقد حاولت هذه القوة أن تشن هجوما مضادا، لكنها وجدت نفسها أمام جيش يفوقها عددا ويتفوق عليها عدة وأحسن منها تنظيما وتجهيزا. وكانت النتيجة احتلال الجزائر العاصمة وانهيار دولة الدايات التي لم تكن - كما سبقت الإشارة - تتطابق بالقدر الضروري مع مجتمع منقسم إلى قبائل وشيع، ولم يتفطن إلى خطورة الغزو الأجنبي إلا بعد فوات الأوان.

كان احتلال العاصمة المنيعة - قبل ذلك - إيذانا ببدء مرحلة جديدة، وجد المجتمع القاعدي نفسه خلالها في احتكاك مباشر مع المحتل الأجنبي، لاسيما بعد أن استباحت عساكره المدينة رغم الاتفاقية التي وقعها الداي مع قائد الحملة، والتي يفترض أن تضمن "للسكان بمختلف فئاتهم احترام حريتهم ودينهم وأملاكهم وتجارتهم وحرماتهم".

هذا الأمر الواقع ما لبث المجتمع أن رفضه، رغم القمع وسياسة فرّق تسد والخيانات الملازمة لمثل تلك الظروف، معبّرا عن ذلك بالشروع في تنظيم المقاومة لمنع توغل الجيش الفرنسي داخل البلاد مدشنا مرحلة طويلة من الكفاح أبيدت خلالها قبائل بأسرها كما حدث لقبيلة العوفية[15].

وإذا كانت هذه المقاومة لم تكتس يومئذ طابع الثورة الشاملة على الغزاة المسيحيين، فلأنها كانت تفتقر إلى قيادة موحدة بعد ارتباك النشاط الإداري من جراء انهيار الدولة. وما لبثت السلطات المحلية أن انهارت بدورها، أمام انبعاث سلطة القبائل والزوايا التي وجدت في ذلك فرصة لتصفية حساباتها مع ممثلي السلطة المركزية السابقة.

وسارعت السلطات الفرنسية بهدف كسب القادة الأعيان، إلى تعميق هذه التناقضات بإخفاء أهدافها ومحاولة الظهور بوجه المحرر من الحكم التركي.

واستغل "الحاج أحمد" باي قسنطينة من جهته انهيار الحكم المركزي لتعزيز استقلاليته ومحاولة استخلاف الداي، لكن السلطات الجهوية عموما رغم معارضتها للغزو لم تستطع إقامة سلطة مركزية بديلة، نظرا لما تميزت به مواقفها من تردد وترقب.

ومن جهة أخرى لم تكن القبائل التي كانت تشرف على مناطق واسعة من منطقة جرجرة إلى الجنوب، ترى في احتمال توغل الجيش الفرنسي داخل البلاد خطرا آنيا.

لكن رغم كل هذا التشرذم فقد اكتسبت المقاومة مع ذلك طابعا وطنيا، بانتفاضة باي قسنطينة شرقا والأمير عبد القادر غربا.

تنظيم الدولة وحرب التحرير الوطني:

كانت فعالية تلك المقاومة مرهونة بقدرتها على إقامة سلطة وطنية وإعادة تأسيس الدولة. وقد كان الشاب عبد القادر سباقا إلى إدراك هذه الحقيقة، بعد أن بويع وهو في الرابعة والعشرين من عمره "سلطان العرب" بناحية معسكر ليصبح بفضل ذلك بطلا وطنيا. فقد بذل الأمير الشاب قصارى جهوده لتكوين قوة سياسية وعسكرية انطلاقا من أرضية دينية وارتكازا على أكثر الزوايا تقدما. ولاستحقاق هذه المكانة كان عليه أن يحارب على جبهتين: المحتل الأجنبي وبعض الأعيان الذين رفضوا خدمة وطنهم بعد أن كانوا في خدمة النظام المطاح به.

وقد انتهج سياسة توحيد القوى التي توسم فيها استعدادا لمقاومة الجيش الفرنسي سواء بالحرب أو بالإقناع والتحالف، وميزة هذه السياسة أنها تتيح لعملية التعبئة أن تتم باسم شخصية وجيهة وباسم سلطة منظمة في آن واحد، أي باسم الدولة[17].

هذا الطابع حاول الأمير أن يفرضه على سلطات الاحتلال للاعتراف به، سواء عن طريق الحرب والدبلوماسية أو بواسطة عقد تحالفات خارجية على مستوى المغرب خاصة. فقد كانت دولة الأمير تمثل فعلا أصلب أشكال المقاومة الوطنية للاحتلال، رغم تواضع إمكانياتها قياسا بقوات الاحتلال والمواقف السلبية لبعض

السلط المحلية التقليدية. وهذه الإشارة إن كانت تبرز ما كانت هذه السياسة تتميز به من تجديد، فإنها لا تنتقص في شيء من قيمة المقاومة على مستوى المناطق الأخرى، لاسيما مقاومة الباي أحمد في قسنطينة التي مهما كانت شدتها، لم تكن تخرج عن إطار الدفاع عن النظام السابق والحفاظ على السلطات التنفيذية المنبثقة عنه.

فنجاح المقاومة كان يقتضي إذا تشكيل سلطة جزائرية موحدة، في مواجهة سياسة الدولة الفرنسية التي كانت تسير حسب خطة متكاملة نحو هدف معلوم ألا وهو احتلال الجزائر بشكل أو بآخر - رغم ما صاحب هذه السياسة من تردد واختلاف، وما حظي به كل ذلك من تضخيم في بعض الكتابات. لذا ليس من المهم كثيرا أن نتوقف عند مثل هذه المظاهر الناجمة عن المقاومة التي فاجأت الفرنسيين الذين كانوا يعتقدون أن احتلال العاصمة يعني احتلال البلد كله. ومهما كانت حقيقة هذه السياسة فالواقع الذي ما لبث الجزائريون أن عرفوه حق المعرفة، هو أن الجيش الغازي ما جاء إلا ليمهد السبيل أمام حشد من المضاربين والمستوطنين الذين يسعون بمختلف الوسائل لتجريدهم من أراضيهم وأملاكهم.

طبعا ! يمكن أن نستغرب لماذا لم يواجه الجزائريون هذا الواقع صفا واحدا، لأن هذا القصور يمكن أن يشكك في أطروحة وجود الأمة الجزائرية ذاتها في تلك الفترة، ولو كان هذا الربط يبدو قاسيا جدا. ومن المثير في هذا الصدد أن نعرف ما هي المقاييس التي وضع الشعب الجزائري على محكها طوال فترة الاحتلال ليستحق وجوده الوطني. فهذه المقاييس من وضع أجانب، وهي من الصرامة بحيث لا تنطبق إلا على الشعوب التي يراد إخضاعها..

أن يستعمل لنفي الوجود الوطني لهذه الشعوب مقياس التنظيم الاجتماعي المتميز تارة، وهيمنة العقلية الدينية تارة ثانية، وغياب مقاومة موحدة تارة أخرى.

لكن ما أكثر الشواهد التي تثبت أن نفس الظواهر نجدها لدى أمم كثيرة، لاسيما أثناء الأزمات العميقة والنقائص الخطيرة الناجمة عنها، دون أن يؤدي ذلك إلى إسقاط صفة الأمة أو المجتمع عنها.

ومعلوم من جهة أخرى أن حركات المقاومة في كل العصور، تبادر بها أقلية مستعدة لتجشم المخاطر في سبيل الأمة كلها. كما هو معلوم أيضا أن قوات الاحتلال بما تملك من وسائل العقاب والجزاء - تنجح أحيانا في كسب أقلية عميلة متفاوتة الأهمية من صلب الأمة المغلوبة. لذا كان على الأمة الجزائرية أن تقدم في كل مرة، جسيم التضحيات لإثبات وجودها كأمة. وعندما تبادر بإعلان الجهاد - مضطرة - لتعبئة قواتها استعدادا لهذه التضحيات، يسارع أولئك الذين يرتكبون المجازر دونما حرج، بالتشهير بهذه الفضيحة - في نظرهم.

إن مفهوم الجهاد كما هو معروف يعني لدى المسلمين ترويض النفس قبل كل شيء سعيا لكمال الذات (الجهاد الأكبر)، ويأتي الدفاع عن الأمة بحمل السلاح (الجهاد الأصغر) بعد ذلك. ولم تكن الدعوة إلى الجهاد في السياق الجزائري لذلك العهد، تعني غير التعبئة والمشاركة في مواجهة خطر داهم يهدد الأمة في وجودها. فهو ليس موجها ضد المسيحيين لدينهم، ولكن ضد دولة تصف نفسها بالمسيحية وتستعد لإخضاع شعب مسلم بحد السلاح".

إن مفاهيم الجهاد والمقاومة الوطنية والدولة الإسلامية - العاملة بالإسلام نصاً وروحا - لا يمكن أن تتنافى مع واقع أية حركة تحرر وطني. ومهما اختلفت مظاهر هذه الحركة، فإنها تلتقي في حقيقة الأمر عند إرادة البقاء الكامنة في كل أمة، ومن هذه الإرادة تستمد قوتها واندفاعها.

وقد تجلت هذه الإرادة في الحرب التي خاضها الأمير عبد القادر أكثر من 15 سنة، والانتصارات العديدة التي حققها جيشه وفي نشاطه السياسي والدبلوماسي وبناء دولته[4]؛ كما تجلت في المقاومة التي امتدت إلى مناطق مثل الأوراس ومنطقة القبائل ومناطق كثيرة أخرى.

وبفضل تلك الإرادة الوطنية استطاعت المقاومة أن تحقق نجاحات كثيرة، رغم أنها لم تستطع أن تمنع الاحتلال التدريجي للتراب الجزائري، من قبل واحدة من أقوى الدول في العالم وجيشها الموروث عن إمبراطورية نابليون.

وإذا كان تدمير دولة عبد القادر قد وضع حدا للكفاح المسلح في شكله الشامل والمنظم، فإن جذوة المقاومة لم تخب مع ذلك. غير أن هذا التدمير أدى إلى وقف حركة التجديد الوطني التي لم يعد ممكنا أن تستمر بنجاح في ظل سياق ذلك العهد وشروطه القاسية. لقد أمد توسع الرأسمالية أوربا بقوة لا تقاوم تقريبا، وحوّل دولها إلى حركة استعمارية احتلت جزءا كبيرا من الكرة الأرضية. والملاحظ أن الجزائريين ومعهم حكام المشرق والمغرب والمسلمين عامة، لم يقدّروا احتلال الجزائر العاصمة حق قدره. فالمواقف السياسية لهؤلاء وأولئك كانت تعبر عن فكر تجاوزه الزمن، قياسا بحقائق التطور العالمي والقوى الجديدة التي أفرزها في الساحة الدولية.

فلم يعرف المسلمون والمغاربة خاصة كيف يتضامنون فيما بينهم، لمواجهة خطر محدق بالجزائر لكنه يتربص بالجميع في أجل مسمى. لقد كانت الجزائر بمثابة الحلقة التي عجل انقطاعها سقوط هياكل الدولة، وتكريس الانحطاط الفعلي للبلدان الإسلامية التي أصبحت مجرد توابع في موكب التاريخ. فركود هذه البلدان وانقسامها وانكماشها كان محصلة طبيعية لعجزها الواضح منذ أمد طويل عن تجديد قواها على الصعيدين الفكري والمادي، وتنظيم دولة موحدة فاعلة والحفاظ عليها. ولم يؤد تكوين كيانات "وطنية" والتناحر من أجل الحكم إلى النهضة المأمولة، بل ساهم عكس ذلك في تسارع مسار الانحطاط وما يترتب عليه من احتلال وسيطرة أجنبية. وهذه هي الأسباب التي جعلت المقاومة في الجزائر تفشل في مرحلتها الأولى رغم المعارك البطولية التي خاضتها.

المقاومة والانتفاضات الشعبية

شهدت الجزائر خلال المرحلة الثانية من المقاومة انتفاضات مسلحة عديدة، برهنت على إرادة لا تقهر في كفاح الشعب من أجل استعادة حريته، رغم تواضع الوسائل، وحظوظ النجاح الضئيلة. وكانت انتفاضة المقراني والشيخ الحداد عام 1871 من أهم هذه الانتفاضات لاتساع رقعة انتشارها التي امتدت إلى سهل المتيجة غربا، بعد أن شملت منطقة القبائل وجزءا من عمالة قسنطينة.

لقد شكلت هذه الانتفاضة خطرا حقيقيا على الاحتلال، بعد أن أظهرت الجماهير الريفية بتحريض من بعض الزوايا - منها الرحمانية - استعدادا قتاليا ثوريا كبيرا، وقامت بتنظيم نفسها في لجان[16] حرة منتخبة على مستوى الدواوير لتعويض هياكل الإدارة الاستعمارية. وقد اكتسبت هذه الانتفاضة الشعبية طابعا سياسيا، لأن أسبابها تعود أساسا إلى استيلاء الإدارة والمستوطنين على أراضي الأعراش بالمنطقة.

وجاءت في ظرف مناسب إذ تزامنت مع الحرب الفرنسية الألمانية وأحداث بلدية باريس، لكن ذلك لم يمنع من قمعها بضراوة "مثالية"، أدت إلى سقوط آلاف الضحايا من الجزائريين، فضلا عن سلب مئات الآلاف من الهكتارات من أراضيهم ومن أكثر من نصف رؤوس أموالهم.

وقد برهنت هذه الانتفاضة أن الشعب الجزائري لم يستسلم رغم مرور قرابة نصف قرن من الغزو الفرنسي، وما يزال يتحين الفرص للتخلص من نير الاضطهاد. فالكفاح تواصل بعد استسلام عبد القادر في شكل "حرب عصابات" كانت تتحول بين الفينة والأخرى إلى أحداث تاريخية مثل ثورات الزعاطشة (1849) والأغواط (1852) وأيشريضن (1857) وأولاد سيدي الشيخ (1864). وهكذا جاءت انتفاضة 1871 كتتويج لمقاومة عنيدة لشعب يخوض حربا غير متكافئة، أبرز خلالها أسمى درجات الشجاعة والإصرار.

هذه الحركة لم تتوقف رغم القمع ونتائجه الوخيمة، بل تواصلت عبر انتفاضات الأوراس (1878 - 1916) والجنوب الوهراني (1881) ومرغريت (1904) وبني شقران (معسكر) ..

كانت هذه الثورات دليلا على حيوية الشعب وإرادته الجبارة، وتعبيرا عن مقاومة متنوعة متواصلة في أوج لحظاتها، مؤكدة بذلك أصالة حب الوطن لدى الفئات الشعبية وديمومته. ذلك أن المقاومة الوطنية في الجزائر كانت مقاومة شعب قبل كل شيء، ولم تكن مقاومة بعض الأعيان مهما بلغت درجة بطولة هؤلاء.

فلا غرابة إذا أن يدفع الشعب الجزائري خلال فترة المقاومة الكبرى (1830 – 1871) ضريبة باهظة في الأرواح والأموال بالنظر إلى أساليب "التهدئة" التي اشتهر بها جيش الاحتلال الفرنسي. وقد ذكر مصطفى الأشرف في هذا الصدد، «أنه من المحتمل بل من الأرجح أن تكون حرب الاحتلال ومضاعفاتها (1830 – 1860) تسببت في إبادة عدة ملايين من الجزائريين بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وكان جل الضحايا من الريف الذي كان ساحة قتال وعرضة للدمار والتشريد. فضلا عن تشريد مليون من سكان المدن[18]. مثل هذه الحقائق يمكن رفتها بدعوى غياب الأرقام الدقيقة عام 1830، علما أن أطروحة الإبادة هذه تصدى لها كُتاب كثيرون بحجج مختلفة، كما يشهد على ذلك الجدل بين الأشرف و ج.ك. قاتان الذي حاول أن ينفي عن الجانب الفرنسي إرادة الإبادة المبيتة[19]، استنادا على الحجة الاقتصادية المتمثلة في تطور الرأسمالية وفي ظاهرة الاستيطان ذاتها. وهي أطروحة ضعيفة أبعد ما تكون عن الإقناع، لأنها تفضل التجريد "الاقتصادي" على حساب وقائع الاحتلال.

ومن ثمة أخفقت هذه الأطروحة بدورها، كما أخفقت أطروحات مماثلة - حاولت التقليل من شأن الخطر المحدق بالشعب الجزائري - في "تطبيع" الاستيطان المسلّح، وإظهاره في ثوب ظاهرة تاريخية تعود بالفائدة على البلد المستعمر. فلا يمكن لأية نظرية أن تنكر وقائع التاريخ وتضحيات الشعب الجسيمة حفاظا على حريته ودفاعا عن ممتلكاته، بعد أن واجه فعلا خطر الإبادة. وفي ذلك أقوى برهان لإثبات الوجود الوطني لمجتمع واع بنفسه متعلق أشد التعلق بقيمه وأرضه.

غير أن مرحلة المقاومة المسلحة من الصعب أن تتواصل، بعد أن تعرضت فئة الفلاحين إلى نزيف حقيقي، علما أن المدن كانت يومئذ ترزح تحت الاحتلال ورقابته الصارمة وقد استقر بها المستوطنون الأوربيون. فهذه الفئة لم تعد تملك لا القوة ولا الوسيلة لتنظيم كفاح مسلح واسع النطاق، بسبب ما نالها من سلب لأملاكها وتفكيك لصفوفها، وبعد أن فقدت خيرة أبنائها.

هذا النزيف جعل فئة الفلاحين تنطوي علا ذاتها دون أن تستسلم لتواصل المقاومة بوسائل أخرى مستعملة قوة الخمود في كثير من الأحيان، مع رفض الأمر الواقع الاستعماري كلما استطاعت إلى ذلك سبيلا.

ومع ذلك اكتسى هذا الرفض غير المعلن على المستوى الفردي والعائلي والقبلي بعدا وطنيا[22]، وإذا لم يستطع الحيلولة دون احتلال الجزائر كلها فقد كان استثمارا مستقبليا على الأقل، من ناحية وقوفه حائلا على المدى الطويل دون تحقيق السياسة الاستعمارية، لأكثر أهدافها خطورة ألا وهو تدمير الروح والقيم الوطنية للأمة.

وقد أصبحت المقاومة المعنوية هذه رأسمال المجتمع الوحيد، بعد فشل المقاومة المسلحة (مؤقتا) ونهب خيرات البلاد، من قبل الاستيطان الذي وجد في خدمته فضلا عن إدارة طيعة قوة القمع والتشريع الاستثنائي المسلط على رقاب الجزائريين.

وارتفعت خلال تلك الحقبة أصوات كثيرة منددة بتجاوزات المشروع الاستعماري الذي لم يجد مع ذلك تيارا سياسيا واحدا ليطعن فيه من الناحية المبدئية. لذا مهما كانت نوايا المتعاطفين مع "الأنديجان" (الجزائريين) في التخفيف من وطأة الاحتلال، فقد كانت آثاره الفعلية بمثابة كابوس طويل على الشعب بأسره.

ورغم تردي أحوال الشعب الجزائري فقد احتفظ بكامل أنفته، كما احتفظ بقدراته العميقة في المقاومة. وإذا كان الحسم العسكري قد فرض عليه نوعا من الاستكانة، فإنه لم يقض على تحفزه الدائم لإعادة النظر في الاحتلال، طالما بقي متعلقا بقيمه الوطنية وبإيديولوجية وما توجب عليه من مواقف. وهذا ما جعله يتصدى بكامل قوته الروحية إلى محاولة محو شخصيته، رافضا أدنى تنازل عن وضعه العربي الإسلامي كعنوان لاستمرار وجوده الوطني.

الإدماج والمقاومة الوطنية

أدرك الشعب خطر سياسة الإدماج[23] فراح يستمد من ذاته الطاقة اللازمة للتصدي لها ومحاولة تكريس وجوده المستقل. فالنظام الاستعماري وهو يواجه

العداء الشعبي لم يدرك في الواقع بأن القمع وقوة السلاح ليست كافية لفرض سيطرته بصورة نهائية، ولكي يدعم أسس هذه السيطرة قام في 14 جويلية 1865 بإصدار قانون "السيناتوس كونسولت" بنية فرض "الإدماج" كأمر واقع بإعلان "أن الأهلي المسلم فرنسي مع استمرار خضوعه للشريعة الإسلامية كما في السابق".

لكن هذا النص مع ذلك لا يجعل من الجزائري فرنسيا يتمتع بكامل حقوق المواطنة، لأن هذه الحقوق مشروطة بوجوب طلب الجنسية الفرنسية، والتخلي بذلك عن وضعه الإسلامي.

كان المشرع الفرنسي أسوة بالرأي العام يقر بأن القانون الفرنسي يتعارض مع الشريعة الإسلامية، لذا كان المطلوب من الجزائري أن يرتد عن دينه وينسلخ عن ثقافته وتراثه الحضاري وماضيه. أي عن كل مقومات شخصيته التاريخية.

ولم تكن سياسة الإدماج في الواقع سوى استمرار لعملية تدمير الأسس المعنوية والمادية للأمة الجزائرية بحد السلاح[24] فقد كانت تستهدف التمكين لعقدة المغلوب في الفرد الجزائري وتدمير نفسيته والحط من نمط حياته وثقافته، واستلابه بفرض بنية استغلاله بعد إحكام السيطرة على وسائل وجوده الاقتصادي، فالهدف هنا إن لم يكن القضاء على الإنسان الجزائري قضاء مبرما، فعلى الأقل تحطيم معنوياته ليرضى بالعيش هامشا خائرا على هامش المجتمع الاستيطاني.

وكان المراد من سياسة الاستيطان المطبقة منذ بداية الاحتلال - تماشيا مع سياسة "الإدماج" - أن تيسرّ تكاثر الأوربيين تدريجيا كي يتفوقوا على عدد الأهالي، لأن المستعمر كان يعتقد أن الظروف الجهنمية المفروضة على الشعب، قد تؤدي إلى فنائه في أجل مسمى حسب منطق الغزو وغايته الحقيقية.

فسياسة "الإدماج" إذا - رغم تعدد واختلاف ألوانها طوال الحقبة الاستعمارية - لم تكن في الحقيقة سوى مذهب لمحاربة المجتمع الجزائري وطابعه الوطني على الخصوص، لكن حالة الانهيار التي عرفتها الجزائر في أواخر القرن التاسع عشر، أوحت إلى بعض التيارات السياسية الجزائرية بإمكانية استغلال تلك السياسة كمطية لمطالبها[25].

ضاعف تطرف الاستعمار الاستيطاني من انعكاسات الحرب الفتاكة والقمع، ومختلف السياسات الرامية إلى القضاء على الشخصية الجزائرية. فقد أدى كل ذلك إلى انقلاب أوضاع المجتمع الجزائري رأسا على عقب، وبلغ من التفكك إلى حد فقدان أدنى إمكانية للتعبير السياسي عن مطامحه، بعد أن وجد نفسه فجأة في صراع يومي من أجل البقاء تحت رحمة حكم أجنبي يتفنن في اضطهاده ويحرص كل الحرص على خنق كل نزعة وطنية في المهد.

وفي ظل هذه الوضعية الطارئة ما لبثت المواجهة حسب أشكال الكفاح التقليدية أن فقدت مفعولها، بعد أن استتب الأمر لنظام الاحتلال - بفضل وسائل القوة التي بحوزته - ووجد المجتمع الجزائري نفسه في حالة دفاعية عاجزا - رغم مقاومته المعنوية - عن بناء ذاته مرة أخرى على أسس جديدة لرفع التحدي المفروض عليه.

لكن كل ذلك لم يمنع ظهور مبادرات منظمة بدرجات متفاوتة، حملت معها الإشارات الأولى للتعبير السياسي والثقافي ذي النزعة المطلبية، وإن كانت تلك المبادرات متواضعة الأهداف كما هي حالة "حركة المتطرفين".

هذه المحاولات البسيطة الرامية إلى إعادة البناء السياسي والثقافي وجدت في طريقها مصاعب جمة، لأن المجتمع الجزائري يومئذ كان في حالة تقهقر على جميع المستويات. لقد فقد جل قياداته خلال الانتفاضات - سواء تصفية أو نفيا - ولم يكن من الممكن تجديدها بسبب العراقيل أمام تعليم اللغة الوطنية خاصة.

وكانت سياسة الاحتلال تعمد إلى الحط من شأن تراث البلد الحضاري، وإلى تشويه ثقافته ودينه على حد سواء. ولم ينج من عملية الطمس المصاحبة للاحتلال أي قطاع معنويا كان أو ماديا. ولم يكن الفراغ والارتباك المتولد عن ذلك ليشجع محاولات التجديد الوطني سياسيا كان أم ثقافيا. ولمقاومة هذه السياسة اعتصم الشعب بقيمه الوطنية، دون أن يتمكن من تحديثها تماشيا مع حركة التطور والتغييرات الملازمة لها.

واكتفى في نهاية الأمر بتحنيط تلك التقاليد بسبب عجزه عن تكييفها وجعلها أكثر فعالية. وفي المقابل نجد أن النظام الاستعماري استفاد من التقدم العلمي والتقني، ومن تفعيل حركيته وتمكين المستوطنين الأوربيين من أحكام سيطرتهم.

ووجدت الدولة الاستعمارية في "نجاح" المستوطنين وسيلة دعائية، لخدمة إيديولوجيتها و"العمل الحضاري" الذي تقوم به، واستقطاب فئة قليلة من الجزائريين لاستغلالها في تبرير وتطبيق سياستها. فالعداء القائم بين المستوطنين والشعب الجزائري - رغم عمقه واستحالة طرحه - لم يكن مع ذلك ليحول دون التواصل بينهما والعبور من طرف إلى آخر مثلما يحدث عادة في مثل هذه الأوضاع. ومرد ذلك أن أية دولة مستعمرة - لأسباب مختلفة - تنجح دائما في كسب فئة من السكان، بحكم مراقبتها لجميع الأنشطة الحيوية في البلاد، الأمر الذي يجعل أي جزائري تابع لإدارتها في شؤون حياته الفردية والجماعية.

ونظرا لاستحالة طرد شعب بأسره من أرضه، تعمد الدولة المستعمرة إلى تكييف نظام السيطرة والاستغلال بما يخدم مصالحها بطريقة أفضل. وتلجأ هنا إلى أسلوب الاستقطاب والإقصاء: إقصاء عامة الشعب من الحياة الثقافية والسياسية من جهة، واستدراج أقلية منه مع كسب ولائها واستعمالها لخدمة القضية الاستعمارية من جهة ثانية. فهذه الفئة ضرورية لإدارة الاحتلال ولعبتها السياسية لما تقوم به عناصرها من دور إضافي ومساعد في إحكام الرقابة على "الأهالي".

غير أن هذه "الانتليجنسيا" الجديدة[16] التي تعلن انتماءها إلى "الحضارة الفرنسية" وقيمها بكيفية أو بأخرى، تظل مع ذلك على صلة بوسطها الأهلي بدرجات متفاوتة لأنها بدون ذلك لا يمكن أن تقوم بأي دور يذكر. وهكذا تجد نفسها تحت ضغط قوي من كلتا الجهتين: إدارة الاحتلال من جهة والشعب من جهة ثانية.

وقد ظهرت الحركة المطلبية المعتدلة وسط هذه الفئة من الجزائريين "المتفرنسين" (مثل الأرض)، وكان على رأس اهتماماتها تحسين ظروف معيشة المسلمين، طبقا للسياسة الرسمية واعتمادا على المبادئ السائدة بفرنسا ذاتها على وجه التحديد. وكان هذا التوجه على ضوء مسار تطور الجزائر في ذلك العهد بمثابة الطريق الممكن الوحيد، أمام رجال ما زالوا يشعرون في قرارة أنفسهم بوطأة الهزيمة.

وما لبث أن انبثقت عن هذه "الانتليجنسيا"، نخبة "المتطورين" الذين انتظموا فيما بعد في حركة "الشباب الجزائري"[27] التي بدأت في حدود 1900 تهتم بالقضايا الاجتماعية والسياسية وكان هذا الاهتمام تعبيرا عن التظاهرة الأولى للفكر المطلبي، في تلك المرحلة الجديدة من تاريخ الجزائر. وكانت هذه الحركة تحاول بواسطة مطالبها المحتشمة[28] الإفلات من ديكتاتورية المستوطنين. ولم تكن تلك المطالب تخرج عن نطاق الاستفادة من الحقوق التي تنص عليها سياسة الإدماج الرسمية والتي ظلت بالنسبة للجزائريين مجرد حبر على ورق.فهل يمكن إضفاء صفة الوطنية على هذه الحركة؟

لا يمكن ذلك ولو كان ممثلو المستوطنين يعتبرونها كذلك خدمة لمصالحهم الخاصة لا غير. ذلك أن المطالبة بالمواطنة الفرنسية ولو كان في ظل التمسك بالوضع الإسلامي، سواء عن قناعة أو بدافع تكتيكي يعني باختصار نفي الواقع الوطني.

ومع ذلك لا يمكن أن ننكر دور "النخبة المتطورة" التي ساهمت وهي تحاول التخلص من وضعية الخضوع اللامشروط - كما تريد إدارة الاحتلال - في كشف تناقضات السياسة الاستعمارية وتفاقها. وقد أدى رفض هذه المطالب - رغم اتفاقها مع مذهب الإدماج الرسمي - إلى انتشار موجة من الاستياء وسط "الانتليجنسيا" الجزائرية الجديدة التي كانت تنتظر بعض الاعتبار مما كان يتمتع به الأوربيون.

وكانت نسبة هامة من "المتطورين" تتبرأ بحماس من تهمة الوطنية، بل ذهب الأمر بالبعض إلى النكران التام لماضي شعبهم وثقافته اللذين كانا في نظرهم من أسباب تخلفه[29].

لكن من الخطأ تعميم هذه الأفكار على جميع "المتطورين"، إذ نجد من بينهم من بقوا أوفياء لثقافتهم، مؤمنين بنهضة العالم العربي الإسلامي، متخذين هذا الطريق مطية للتعبير عن حبهم للوطن.

ويمكن تفسير ظاهرة "المتطورين" بأنهم كانوا من أوائل ضحايا الاستلاب الاستعماري، لأنهم لم يعودوا جزائريين أصلا كما أنهم لم يصبحوا فرنسيين كاملي الحقوق. لذا مهما كان حسن نواياهم فقد ظلوا عاجزين عن التوفيق بين نقيضين: الاستعمار والشعب الجزائري - ولو كانوا هم أنفسهم ثمرة هذا التناقض رغما عنهم.

والواقع أن رقابة الإدارة الاستعمارية كانت من الصرامة بحيث لم يكن بوسع أي جزائري أن يعارض السياسة الفرنسية دون أن تنزل عليه صواعق القمع. لكن رغم التظاهر بالاطمئنان رسميا، فقد كانت هذه الإدارة تشعر في قرارة نفسها بالفشل في التصدي لمقاومة الشعب بأشكالها المختلفة لجميع الاعتداءات التي يتعرض لها. فأية شرارة كانت تنذر في الواقع بإيقاظ الجماهير[4] التي كانت مطامحها أبعد من مطالب "النخبة المتطورة"؛ ولو أن تلك المطالب كانت يومئذ ما تزال تبحث عن صياغة وتيار سياسي يعبر عنها.

وكان دعاة الإيديولوجية الاستعمارية الواعدة بتطوير العالم من حولهم، يخشون تسرب الأفكار التحررية الجديدة التي تبثها الحركات الوطنية. ومن ثمة كانوا يتوجسون من أن تحمل حركة "الشباب الجزائري" في طياتها الإرهاصات التي قد ترتكز عليها الحركة الوطنية بالجزائر في تطورها، على غرار ما حدث في العديد من بلدان المشرق وفي تونس وغيرها .. هذه الشبهة ظلت تلازم "النخبة المتطورة" رغم موقفها الموالي أثناء الحرب العالمية الأولى (1914 - 1918)، عندما بادرت بالدفاع عن التجنيد الإجباري الذي عارضه معظم الجزائريين بالقوة أحيانا[5].

فقد كانت تعتقد أنها بموقفها ذلك، تستوفي الشروط التي تؤهلها تدريجيا للاستفادة من نفس الحقوق السياسية للمواطنين الفرنسيين. لكن الأوروبيين سارعوا - خشية المنافسة - برفض تجنيد الجزائريين، مؤكدين بذلك إرادتهم الثابتة في الحفاظ على كامل تفوقهم أمام الشعب الجزائري وإبقائه في حالة من الدونية المستديمة. في حين ساند قسم من الرأي العام الفرنسي عكس ذلك، مطالب

"الشباب الجزائري" باعتباره أحسن داعية لأفكار الوطن الأم، وسدا أمام مخاطر الوطنية الجزائرية الكامنة، واحتمال تواصلها مع الحركة العربية الإسلامية التي كانت في أوج صعودها.

أما الجماهير الوفية لذاتها دائما فقد كانت تتحفظ على أفكار "النخبة المتطورة"، معتبرة حصول بعض أفرادها على الجنسية الفرنسية فضيحة كبرى. وكان لهذا التحفظ – إن لم نقل العداء - كبير الأثر على مستقبل تيار "الشباب الجزائري" الذي وجد نفسه تائها في منعرجات السياسة الاستعمارية بدون قاعدة جدية، محروما من دعم الجماهير المسلمة ومحاربا من الأوربيين لأسباب مختلفة.

أزمة حركة "الشباب الجزائري"

في نهاية الحرب وجدت حركة "الشباب الجزائري" نفسها ملزمة، بإعلان موقفها من قانون 4 فيفري 1919 الذي يتيح لفئة من الجزائريين - من غير الأميين من عمال الزراعة أو المدن ومن غير الذين أدوا الخدمة العسكرية - فرصة الحصول على المواطنة الفرنسية الكاملة، شريطة التنازل عن قانون الأحوال الشخصية الإسلامي. وقد أدى ذلك إلى انقسام الحركة إلى تيارين: تيار يأمل الانتفاع بالتجنس وبالتمثيل المحتمل في غرفة النواب، وتيار ثان يرفض التنازل عن الوضع الإسلامي استنادا إلى رفض الجماهير، لمثل هذا الإصلاح غير المضمون بحكم معارضة الأوربيين الشديدة له.

هذا التيار تزعمه الأمير خالد حفيد عبد القادر الكبير الذي كسب بهذا الموقف سمعة كبيرة، في أوساط الجماهير المسلمة التي كانت تتابع باهتمام النقاش الدائر حول موضوع جوهري كالتجنس. وكانت الانتخابات البلدية عام 1919 مناسبة لاحتدام النقاش، بعد أن تقدم لها الأمير خالد بقائمة من غير المتجنسين، منافسا قائمة بن تامي المؤلفة من المتجنسين أو الراضين به.

وقد ركز الأمير خالد في حملته الانتخابية على الإسلام والكفاح البطولي للأمير عبد القادر متهما بن تامي ومن معه بالردة. وكان جمهور الجزائريين يرهفون السمع لمثل هذه المواضيع التي تخاطب ذاكرتهم الجماعية وتحيي فيهم آمالا عريضة.

وسارع خصومه - ومعهم الأوربيون - بالرد عليه واصفين إياه بـ "الوطني" "المعادي لفرنسا". ورغم فوز قائمة الأمير خالد بالعاصمة فقد ألغى مجلس العمالة انتخابه شخصيا بدعوى أنه من مواليد دمشق بسوريا، وبالتالي لم يكن من الرعايا الفرنسيين؛ فضلا عن مساهمته في إيقاظ التعصب الإسلامي بدعايته المناهضة لفرنسا. وقد عبر المستشارون المسلمون عن تضامنهم مع الأمير، فاستقالوا جماعيا وذلك لأول مرة في تاريخ المنتخبين الجزائريين.

وكان من نتائج هذه الواقعة تمكن الأمير خالد، من عقد صلة مباشرة - هي الأولى من نوعها - مع الجماهير الشعبية كممثل لجماعة سياسية جزائرية، وهي صلة لم تكن تخلو من أهمية بحكم مغزاها رغم أنها لم تكن وثيقة. فقد تجاوز هذا المغزى مجرد الاهتمام بلائحة مطالب معتدلة في حقيقتها، ليبعث من جديد صلات الشعب الجزائري العاطفية نحو حبه لوطنه وتعلقه بتاريخه.

ومن جهة أخرى ما انفكت حركة "الشباب الجزائري" تتعرض منذ نشأتها، لهجمات المستوطنين المتطرفين الذين يتهمونها بالوطنية حينا وبالوحدة العربية والإسلامية حينا آخر، بهدف تشويه صورتها لدى الرأي العام الفرنسي والحيلولة دون الشروع في الإصلاحات التي تراها باريس ضرورية لدعم أسس الوجود الفرنسي. ويستعمل المستوطنون تلك الهجمات كخيال لحماية امتيازاتهم، لأن حركة "الشباب" لم تكن في الحقيقة تشكل أدنى خطر من حيث أفكارها وبالأحرى من حيث سلوكها. فقد كان هذا "الشباب" يبدو صادقا في تعلقه بصورة "فرنسا المثالية"، وفي محاولة الحصول على المساواة في الحقوق عبر المواطنة الفرنسية.

غير أن إقحام القوى الشعبية في النضال من أجل الإصلاحات المذكورة، قد يؤدي إلى فتح آفاق أخرى.

مثال إصلاحات 1919

ولهذا السبب حاولت إدارة الاحتلال حركة الشباب الجزائري رغم اعتدال برنامجها، وسعت إلى تحطيمها بشتى الوسائل، دون أن ترفق ذلك ببعض الإصلاحات التي تؤشر بتكيف الاستعمار مع المتغيرات المستجدة. وكانت

الحكومة الفرنسية وهي تقرر تجنيد الجزائريين خلال الحرب العالمية الأولى، قد وعدت بإجراء إصلاحات هامة مكافأة للمشاركة الجزائرية في المجهود الحربي بصفة عامة.

وقد أثارت تلك الوعود جدلا عقيما ومتناقضا بين أنصار الحفاظ على الوضع القائم (من المستوطنين وإدارة الاحتلال) من جهة، والحكومة الفرنسية المترددة في الوفاء بوعودها من جهة ثانية، انتهى برضوخ هذه الأخيرة في نهاية المطاف لإرادة المستوطنين الذين رفضوا بانتظام جميع محاولات الإصلاح النابعة من المواقف الحكومية المتهيبة.

هذا التعارض الذي يشكل ثابتة في تاريخ الاستعمار ويعكس نظرتين سياسيتين، يجمع بينهما الاتفاق على تجاهل مصالح الشعب الجزائري: نظرة المستوطنين الأوروبيين ونظرة الحكم في باريس. مثل هذا التعارض لم يكن ليتيح فرصا جدية لتطور تيار أهلي إصلاحي بأتم معنى الكلمة. فأي إصلاح مهما كان ضئيلا، كان المستوطنون يعتبرونه مساسا بمصالحهم وهيمنتهم. ولتبرير موقفهم هذا لم يتحرجوا من اللجوء إلى أحط أشكال الإيديولوجيات الاستعمارية. فالأهالي في نظرهم "قُصّرٌ بالوراثة" وكأنهم من ناسورت وضيع، و"حكمهم لا يكون إلا بالسلطان وهم غير مؤهلين لاستيعاب الأفكار الديمقراطية لا روحا ولا ممارسة. ولم تعرف مجتمعاتهم عبر تاريخها الطويل غير الإقطاع أو الفوضى". والعربي أخيرا "من عرق منحط ولا يمكن تربيته"، كما أعلن ذلك المجلس الأعلى بالجزائر سنة 1894[2].

والأرجح أن المستوطنين يرون في "العربي الميت أفضل العرب"، ولم يكونوا يتصورون الإدماج بعيدا عن ذوبان الأهلي واختفائه مع محيطه الاجتماعي والسياسي والثقافي. كما لم يكونوا يرضون بأي حال من الأحوال أن ينال أحد من امتيازاتهم و"تفوقهم العرقي"، رغم التطور والتغير العميق الذي يشهده العالم من حولهم.

وبدل أن تتصدى حكومة باريس لمثل هذه الظواهر، كانت عكس ذلك تحاول مجاراتها وتكييف سياستها على ضوئها، خدمة لمصلحة المستوطنين أنفسهم. وكانت الإصلاحات المحتشمة والتي يقام حولها عادة هرج ومرج كثير، مستوحاة من استراتيجية كفاح مناهض لنمو الوعي الوطني في صفوف الشعب الجزائري ولظهور مطلب الجنسية الجزائرية. ويقتضي ذلك طبعا القيام ببعض الإنجازات لصالح فئة قليلة يهدف فصلها عن الجماهير الفقيرة، وحرمان هذه الجماهير في نفس الوقت من إطارات يمكن أن تصبح ناطقا باسم مطامحها الحقيقية.

غير أن حكومة باريس وإن كانت تستلهم مثل هذه الاستراتيجية، فإنها مع ذلك لم تكن تحدوها إرادة حقيقية لإنجازها، أمام عداء المستوطنين من جهة ومقاومة المجتمع الجزائري (لأسباب مخالفة) من جهة أخرى. وبذلك كثيرا ما تجد نفسها مجبرة على انتهاج سياسة حلول وسطى وإصلاحات متأخرة عن أوانها، فتكون لذلك بدون تأثير ولا ترضي المجموعات المعنية بها في نهاية المطاف.

وبالفعل ماذا يمكن أن يمثل حق الفرد في التجنس بالنسبة للشعب الجزائري (الذي رفض ذلك عند صدور السيناتوس كونسولت عام 1865) – أو توسيع التمثيل في المجالس الجزائرية التي تهيمن عليها الأقلية الأوربية– أو وعود المساواة وإحياء نظام الجماعة في ظل سيادة محاكم القمع الاستثنائية–

فالكلمة الأخيرة كانت دائما للمستوطنين المعارضين مبدئيا لأي تغيير في صالح الأهالي والذين برهنوا بأنهم على استعداد لمنع أي إصلاح جدي حتى يبقوا سادة في الجزائر بدون منازع. فالنظام الاستعماري سواء من حيث طبيعته أو إيديولوجيته، لم يكن يسمح بالإدماج الجذري الذي يفتح باب الاستفادة أمام جميع الجزائريين من نفس الحقوق الممنوحة للفرنسيين بدون أي قيد؛ كما لم يكن يسمح (قانونيا) بالتطور نحو الاستقلال الذاتي. وهنا يكمن التناقض الجوهري، لأن سياسة القمع كان هدفها الوحيد هو إخضاع الشعب الجزائري وتعجيزه عن التكفل بمصيره عجزا مزمنا.

بعد نهاية الحرب العالمية الأولى، تمايزت المواقف السياسية بوضوح على ضوء النقاش الدائر حول الإصلاحات. فقد أصبح الجزائريون أكثر ميلا إلى فصل مشاكلهم عن مشاكل المستوطنين وإدارة الاحتلال، وإلى تطوير الأطر الخاصة بهم سواء في ميدان العمل السياسي والثقافي أو النشاط الجمعوي الديني والرياضي في المدن خاصة. ويعود انتقال مركز النشاط إلى الوسط الحضري إلى عدة عوامل من بينها تفكك البنيات الريفية وتجهيل الفلاحين فضلا عن تفقيرهم المستمر[23]. وازداد هذا الاختلال حدة نتيجة استحواذ المستوطنين على ثروات البلاد ومختلف وسائل الحكم، في ظل نظام القمع الاستثنائي (شأن قانون الأهالي) المسلط على جماهير الأرياف، وتزايد النمو الديمغرافي (الذي لا يكفي تفسيره بالتقدم في الميدان الصحي وحده كما يؤكد البعض) الذي أدى إلى تسارع النزوح الريفي باتجاه المدن.

وقد تشكل لذلك تدريجيا على هامش المدينة الأوربية مركز حضري جديد خاص بالجزائريين الذين لم يقطعوا مع ذلك صلاتهم بوسطهم الأصلي.

وما لبثت هذه الظاهرة أن أحدثت تغييرات حاسمة في العلاقات الاجتماعية السياسية، نتيجة تزايد النازحين بذهنيتهم المتميزة وثقافتهم وتطلعاتهم كفئة ما دون البروليتاريا. فقد أدى تحول جزء من الفلاحين إلى بروليتاريا ونزوحهم إلى المراكز الحضرية إلى تغيير المعطيات السياسية والاجتماعية للمشكلة الجزائرية الأمر الذي سيجعل من المدن بعد سنوات قواعد احتياطية للحركة الوطنية[24].

وفي هذا الإطار أخذ المجتمع الجزائري بفضل حركيته الذاتية يتكيف شيئا فشيئا مع موجات التغيير، في حين لم تجد إدارة الاحتلال ما ترد به على ظهور الجماهير الشعبية والإعلان عن مطامحها بوضوح، سوى الحفاظ بقوة على الوضع القائم ولو بحد السلاح.

فقد عجزت الحكومة الفرنسية عن الوفاء بالوعود الهزيلة التي قدمتها للنخبة المتطورة من الجزائريين، وعندما يحدث أن تترجم بعض هذه الوعود إلى قوانين،

تقوم إدارة الاحتلال والمسؤولون الأوروبيون بالحد من مداها أو تحول دون تطبيقها باختصار.

في ظل هذه الظروف لا يمكن أن تزدهر حركة مثل حركة الشباب الجزائري (تيار الأمير خالد). فسياسة هذه الحركة ذات المطالب الإصلاحية المحدودة، واعتمادها وسيلة العمل الانتخابي من جهة، وتحفز إدارة الاحتلال إلى قمع كل تطلع للعمل الوطني من جهة ثانية، كل ذلك يقف حائلا دون هذه الحركة وتجسيد مطالبها وتطويرها لتتحول بذلك إلى حركة وطنية حقيقية.

وقد أدرك الأمير خالد هذه الحقيقة فراح يستقيل المرة تلو الأخرى[8]، من المجالس التي كان من المفروض أن يدافع فيها عن مصالح ناخبيه من المسلمين، بعد أن اصطدم بالعراقيل الدائمة التي تقيمها الأغلبية الساحقة الممثلة لأقلية المستوطنين، فضلا عن حملاتها الإعلامية الكاذبة والحاقدة. ورغم أن مواقف الأمير قد تطورت بوضوح في المرحلة الأخيرة من نضاله، فقد ظل مع ذلك يؤكد دائما على ربط الحصول على المواطنة الفرنسية، بالاحتفاظ بقانون الأحوال الشخصية الإسلامي وبالطابع العربي الإسلامي للشعب الجزائري.

هذا التناقض الذي فرضته ظروف النضال الصعبة، لم يكن ليساعد على تجذر نضال الجماهير الشعبية. ومع ذلك كان نضال الأمير خالد الشجاع والعنيد ضد القمع الاستعماري يكتسي مغزى وطنيا حقيقيا. فهو ما انفك يندد باللامساواة في مختلف مظاهرها، ويحث المجتمع الجزائري على التعلق بإسلامه وقيمه، مطالبا بتعليم اللغة العربية منتقدا بشدة المتجنسين من الجزائريين.

وإذا لم يكسب بكفاحه هذا تأييد الأعيان الصريح له، فقد كسب على الأقل تعاطف المسلمين عبر الجزائر كلها حتى أصبح من كبار رجالات البلد بفضل مساهمته في الكشف بوضوح عن الشعور الوطني بمضمونه العصري.

ولم يكن ذلك بخاف على إدارة الاحتلال التي سارعت بطرده[8] من الجزائر سنة 1923. فأقام بمصر كما سيفعل الكثير من الوطنيين المغاربة بعد عقدين من الزمن. هذا المنفى الإجباري حرم الأمير من دعم القوى الاجتماعية في الجزائر، وكان إيذانا

بأفول سياسته وتفرق جماعته. غير أنه عاد إلى باريس سنة 1924 إثر فوز تكتل اليسار في الانتخابات، ولما خاب أمله في هذا التكتل توجه إلى العمال المهاجرين[3] فساندوه كما سانده الشيوعيون وكانوا يومئذ يؤيدون تحرر الشعوب من نير الاستعمار.

وإذا كان الأمير خالد قد اتخذ من اتحاد المستعمرات منبرا لأسماع صوت الشعب الجزائري، فإنه لم ينخرط قط في الحزب الشيوعي الفرنسي ولم يتبن مذهبه. وحاول أن يواصل نشاطه في فرنسا وتحسيس الأوساط اليسارية بالمسألة الجزائرية. وعقب هذا المجهود الرامي إلى ترجمة مصالح الجزائريين عاد إلى منفاه بمصر مرة أخرى.

كانت سياسة الأمير خالد تبدو غير متلائمة مع متطلبات تلك المرحلة الجديدة من النضال، بسبب عداء إدارة الاحتلال واعتراض الأعيان من الجزائريين عليه من جهة وعدم تفهم اليسار الفرنسي لمسعاه من جهة ثانية. لكن اتصاله بالعمال المهاجرين الذين كانوا بصدد تنظيم أنفسهم، كان بداية تغيير نوعي في تطور الحركة الوطنية الجزائرية لاحقا، وتزامن ذلك مع نهاية تجربة الأمير خالد السياسية.

والواقع أن فشل هذه السياسة، وكذلك فشل حركة الشباب الجزائري – المؤلفة من الأعيان خاصة - أدى إلى توعية قطاع من الرأي العام بضرورة تجاوز سياسة "المطالبة بالحقوق الفرنسية"، تلك السياسة التي أصبحت بمثابة الخط الفاصل والمميز بين الاتجاهات السياسية الناشئة.

وقد انحصر دور الأمير في إزالة الغبار عن الظاهرة الوطنية، دون أن يكون رائدا للمذهب الوطني الذي سيصبح في الواقع المعبرّ عن المطامح الحقيقية للشعب الجزائري، ذلك أن الإيديولوجية الوطنية كانت شائعة في وقائع المجتمع الثقافية، قبل أن تعبرّ عنها جماعة أو تنظيم سياسي معين. وجاءت صياغتها العصرية وترويجها كأداة نضالية، نتيجة العلاقات الجدلية بين الواقع الاستعماري ورد المجتمع المغلوب عليه ردا وطنيا.

وكان هذا التعارض أهم ما يميز الوضعية الاستعمارية التي يمكن تعريفها :سيطرة مفروضة من أقلية أجنبية على أغلبية أهلية تختلف عنها اختلافا جذريا الثانية، باسم تفوق عرقي (أو أثني) وثقافي معلن منهجيا، وكاحتكاك بين حضارتين غير متجانستين: حضارة الآلة والاقتصاد القوي ذات الإيقاع السريع والأصل المسيحي، المفروضة على حضارة بسيطة في تقنياتها متأخرة في اقتصادها بطيئة الإيقاع وغير المسيحية أصلا"[26].

هذا التعريف ينطبق على حالة الجزائر مع بعض التحفظ، لأن السيطرة المفروضة عليها ليست من أقلية المستوطنين فقط بل من دولة أجنبية كذلك ؛ كما أن فارق التطور التقني في بداية الاحتلال لم يكن في مستوى الحدة التي عرفها من بعد في سياق تطور النظام الاستعماري.

ويرفض المجتمع المستعمر أن يكون مجرد أداة اقتصادية كما يراد له ذلك، ورفضه بحد السلاح كما يرفضه بمنظومته الإيديولوجية الخاصة.

ويترتب على حالة النزاع هذه حدوث تغييرات في المجتمع المستعمر، تساعد على ميلاد قوى جديدة وتحول طرق الكفاح نفسها. وتتميز هذه العلاقات بطابعها الشامل الذي يتعدى المجتمع الغالب والمغلوب إلى العالم أجمع. ذلك أن "صدام الحضارات" إنما يندرج في إطار حركة عامة، تمكنت خلالها المجتمعات الغربية من وسائل التفوق في جميع الميادين العلمية والتقنية، ضامنة بذلك هيمنتها على المجتمعات الأخرى، تلكم الهيمنة التي ما لبثت أن تجسدت في ظاهرة الاستعمار وما تحمل في طياتها من سيطرة واستغلال.

وما لبثت مقاومة الشعوب للاستعمار مهما كان شكله - أن تحولت إلى حركة تحرر وطني شاملة. فبعد انهزام حركات المقاومة التقليدية أخذت الشعوب المغلوبة - في أغلب الأحيان - تبحث عن المفاهيم والتقنيات المساهمة في عوامل قوة الأنظمة المسيطرة، والتي يمكن أن تستعين بها - بعد تكييفها - في الدفاع عن قضاياها والتخلص من السيطرة الأجنبية.

وكانت الأفكار أول ما قامت باستعارته خلال المرحلة التمهيدية من الكفاح التحرري (العصري). وبهذه الكيفية انتقلت الوطنية - في صيغتها المتطورة - من

الأمم الأوربية إلى حركات التحرير عن طريق الانتلجنسيا المناضلة التي تلقت تكوينها بالمدرسة الغربية في معظم الأحيان والتي قامت بتكييف هذا المفهوم مع أوضاع البلدان المكافحة في سبيل انعتاقها. وكان هذا المفهوم في الأصل يعني "إثارة الشعور الوطني والتعلق العاطفي بالأمة"، لذا يختلط أحيانا بكراهية الأجانب والنزعة الانعزالية، والمبالغة في تطوير القدرات الوطنية داخل البلاد وخارجها وما يتولد عن ذلك من نوايا عدوانية.

وعلى العكس من ذلك، تستعمل الحركات الوطنية هذا المفهوم لإثبات وجودها الوطني الذي كثيرا ما يحاول المستعمر سحقه، وبذلك يصبح فكرة محورية في عملية التحرر.

وقد ظلت الوطنية في الجزائر وثيقة الصلة بالإسلام والعروبة في نظر الجماهير، أسوة بمعظم البلدان العربية الإسلامية. فالجماهير ترى فيها تكريسا لهويتها الوطنية وتجسيدا لطموحاتها العميقة ضمن المجتمع الأوسع الذي تنتمي إليه.

غير أن بعض السياسيين يحصر معنى الوطنية في إقامة دولة وطنية علمانية بكيفية أو بأخرى.

ومن خصوصية الوطنية "العصرية" في البلدان آنفة الذكر أنها تختلط إلى حد ما بحب الوطن، وترتكز على أساس إيديولوجي عربي إسلامي موحد ومرتبط بحركة تاريخية الأبعاد.

وهكذا تجمع الإيديولوجية الوطنية بين مفاهيم تبدو في الظاهر متناقضة، لكنها في الواقع متكاملة ونافذة ومتجاوبة مع المطامح العميقة لهذه الشعوب التي لم تجحد قط انتماءها إلى مجموعة أشمل هي الحضارة العربية الإسلامية. وقد وجدت في هذا الوعي بالأمة الطاقة الضرورية، لتغذية مقاومتها وحماية شخصيتها وتعبئة جهودها في سبيل تحررها. وبناء على ذلك تشكل هذه الإيديولوجية مصدر إلهام لمختلف مكونات الحركة الوطنية بدرجات متفاوتة، أملا في التكفل بمطامح المجتمع بأكبر قدر ممكن من النجاعة؛ علما أن المجتمع لا يجد

نفسه إلا في التيارات التي تمثل هذه المطامح أحسن تمثيل. وإذا كان تيار الأمير خالد متميزا وسط حركة الشباب الجزائري والمجموعات السياسية الأخرى، فالسبب أنه كان في ذلك العهد أقرب إلى التعبير عن تلك المطامح، رغم أنه لم يكن يستجيب لما يقتضيه الوضع يومئذ.

وهكذا نلاحظ أن إرادة التجديد الوطني كانت تعبر عن نفسها بطرق متعددة متمايزة أكثر فأكثر، سعيا منها إلى مجاراة حركة التاريخ بنية توجيهها عكس ما كانت تحاول الحملة الفرنسية منذ 1830. ومن ثمة لم يكن هناك مجال للشك في انتصارها اللاحق على النظام الاستعماري، رغم نجاعته الاقتصادية والتقنية وقوته العسكرية.

وينبغي التأكيد في هذا الصدد على الدّور الأساسي الذي لعبه الإسلام طوال فترة المقاومة تلك وخلال مرحلة النهوض البطيء كما يقول شارل روبير أجرون: «لقد وجد الجزائريون في الإسلام ملجأ ومبعث أمل. ومهما كانت فلسفة المؤرخ الشخصية والتفسير الذي يأخذ به فلا يمكنه إلا أن يلاحظ بأن مقاومة هذا الشعب تتجلى كلية في الإسلام وبالإسلام».

طبعا قد يبدو الإسلام الجزائري في نظر المستشرقين بدائيا قليل الارتباط بالسنة، أو ملوثا بالعادية ونزعة الشك الفرنسية بشكل خطير، لكن ذلك في الظاهر فقط لأن الإيمان الشعبي احتفظ بحيويته كاملة.

«فالتأثير الفرنسي في الواقع لم يكن قد اخترق بعمق الجزائر المسلمة عام 1919، وكان منالها من التفرنس لا يختلف كثيرا عن تلك "الأراضي المفرنسة" حسب القانون الجزائري، أي تلك التي أصبحت خاضعة للقانون الفرنسي، مع إمكانية بقائها ملكا للمسلمين»[18].

الهوامش

(1)A. LAROUI, l'Histoire du Maghreb, p 222, Ed MASPERO, Paris, 1970.
(2)CH.A. Julien, Histoire de l'Afrique du nord, T1, p 254, Ed PAYOTEQUE, 1978.
(3)IBID, p 256.
(4)IBID, p 277.

(5) هذا المصطلح الغامض يمكن أن يبرز مختلف أشكال العدوان، علما أن الفرصنة كانت تمارسها جميع البلدان القادرة على ذلك.

(6) القوانين والأعراف الدولية تحدد العناصر المكونة للدولة كالآتي: 1- تراب وطني ؛ 2 - حكومة ؛ 3- إدارة ؛ 4- جيش ؛ 5-ديبلوماسية.

(7) Claude BONTEMPS, Manuel des institutions algériennes, T1, p 27 et suiv, Ed CUJAS, 1976.
(8) Georges GURVITCH, Traité de sociologie, T2, p 195.

[يخطئ كثير من الحقوقيين في تحديد الدولة بالمجتمع الشامل (كالأمة مثلا)، لأنها في الحقيقة ما هي سوى مجموعة كتل لتجمعات عمرانية قائمة على إلزام غير مشروط لا خلاص منه].

(9)Claude COHEN, l'Islam des origines..., p 102, Histoire universelle (14), BORDAS, 1970.
(10) Claude LIBRES, p 71-72, Ed MASPERO, 1965.
(11) Voir Henri LEFEBVRE, De l'état, p 10-18, Ed UNION GENERALE, 1975.

(12)عرف ستالين باتفاق مع لينين الأمة كما يلي:

"الأمة هي مجموعة بشرية مستقرة تكونت عبر التاريخ على أساس أربع خصائص جوهرية وهي: وحدة اللغة والتراب والحياة الاقتصادية والتطابق النفسي المستمد من خصوصية مميزات الثقافة الوطنية". وفي 18 مارس 1929 أعاد ستالين صياغة هذا التعريف في مقال بعنوان: اللينينية والمسألة الوطنية. رد على الرفاق ميشكوف وكوتولتشوف وغيرهم. وقد أضاف عنصرا خامسا هو "الدولة الوطنية المتميزة والتي لا وجود للأمة بدونها".

(In Le marxisme et la question nationale et coloniale, par STALINE, Ed SOCIALE, 1949. Réédition Norman BÉTUNE, 1974.)

... العنصر يتعارض مع واقع العديد من الأمم الخاضعة لنير الاستعمار ومن ثمة لا ... لها أن تقيم دولة وطنية. ورأينا أن الأمة يمكن أن توجد بدون دولة.

(13) CH.R. AGERON, Histoire de l'Algérie contemporaine, p 8, Ed PUF.

(14) CH.A. Julien, Histoire de l'Afrique du nord, T2, p 29, Ed OP.CIT.

(15) CH. R. AGERON, OP.CIT., p 8-9.

... عبد الله العروي لم يكن هناك سوى 6000 جندي من وحدات الأوجاق (Histoire du Maghreb, OP.CIT).

(16) CH.R. AGERON, Ed OP.CIT, p 12

... إن الجنرال سفاري هو الذي تميز على نحو خاص في هذا القمع الوحشي.

(17) Voir CH.R. AGERON, Politiques coloniales au Maghreb, Ed P.UF, 1973.

... اعترفت معاهدة ديميشيل وكذلك معاهدة التافنة بسيادة دولة عبد القادر (الفعلية) على جزء ... من التراب الجزائري.

(18) Voir CH.R. AGERON, Ed OP.CIT, p 15.

اعترفت معاهدة التافنة (30 ماي 1837) بوجود هذه الدولة على ثلثي التراب الجزائري.

(19) MOSTEFA Lachraf, OP.CIT.

كانت هذه اللجان الحرة فعلا والمنتخبة على مستوى الدواوير تضم ما بين 10 و 12 عضوا، وكانت مكلفة بمراقبة القياد وفرض الضرائب وحجز أملاك الرافضين أو المعارضين للقضية المشتركة، فضلا عن شراء الخيل والسلاح والذخيرة.

(20) M. Lachraf, OP.CIT, p 25.

(21) Jean Claude VATIN, L'Algérie politique, Histoire et société, p 152-154, Fondation nationale des sciences politiques, Ed A. COLIN, paris, 1974.

(22) Voir Lachraf, Algérie, nation et société, OP.CIT.

(23) الإدماج كان يعني في البداية إلحاق التراب الجزائري بفرنسا، ولم يكن آنذاك ينطبق على غير الفرنسيين والأوروبيين المتجنسين الذين تعترف لهم بحقوق المواطنين وحرياتهم.

(24) تجنس خلال الفترة من 1865 و 1875 وهي من أحلك الفترات التي مر بها الشعب الجزائري 371 مسلما، ويجهل كيف تم ذلك، وقد رفضهم المجتمع الجزائري في صفوفه.

Voir CH. R. AGERON, Les Algériens musulmans (1871-1919), T1 p 344, Ed PUF, 1968.

(25) لم يعد الشعب الجزائري نتيجة مقاومته الطويلة يتوفر على الوسائل اللازمة للكفاح المسلح الأمر الذي يفسر هذا الانكفاء وليس تغير المجتمع.

(26) هم بضع مئات من الأفراد (صحافيون ومحامون وأطباء ومعلمون من خريجي المدارس الحكومية) تجمعوا في ودادية منذ 1919 كما يذكر علي مراد في (le réformisme musulman en Algérie de 1925 à 1940, p 48, Ed MOUTON et CIE, 1967)

(27) على غرار "تركيا الفتاة" و"تونس الفتاة" ... وهلم جرا، الأمر الذي يؤكد الطابع العام للحركة المطلبية في أقطار العالم الإسلامي.

(28) مطالب "الشباب الجزائري" كانت كما يلي:

- تعديل نظام الخدمة العسكرية للأهالي مع المساواة بالفرنسيين وإلغاء المنحة.
- إصلاحات سياسية واسعة:

1. إصلاح النظام القمعي

2. التوزيع العادل للضرائب وموارد الميزانية، تمثيل جدي وكاف في المجالس المنتخبة بكل من الجزائر وفرنسا أي تمثيل المسلمين بما يعادل 2/5 أعضاء المجالس زيادة على توسيع هيئة الناخبين، حق المستشار في البلدين في المشاركة في انتخاب رئيس البلدية، عدم الجمع بين المهام الانتخابية ووظائف القياد.

- التمثيل في البرلمان الفرنسي أو في هيئة منتخبة مقرها بباريس.
- حق الذين أدوا الخدمة العسكرية في أن يصبحوا مواطنين فرنسيين بتقديم طلب بذلك بدون إخضاعهم للإجراءات السائدة حاليا.

(29) لم يكن جميع عناصر "الشباب الجزائري" من دعاة التفرنس كما يذكر ش.ر. أجرون (PO.CIT, p, 1043-1044)، مثلا كانت أسبوعية "الحق" التي تحمل عنوانا فرعيا "الشاب المصري" تعبّر عن وجهة نظر مختلفة، هي وجهة نظر الأغلبية "المتعلقة بالإسلام التقليدي وبالنهضة الإسلامية بالمشرق في آن واحد". أي الوطنية الإسلامية.

(30) بالفعل كان من الممكن حدوث انتفاضات شعبية بصفة تلقائية، كان آخرها ما حدث بالأوراس عام 1916.

(٣٠) أثارت قضية التجنيد غضبا كبيرا وسط السكان المسلمين وعجلت بالهجرة نحو المشرق وسوريا على الخصوص. وقد تبعت موجة الهجرة من تلمسان عام 1901 موجات متتالية من مختلف المناطق، وكانت شكلا من أشكال مقاومة النظام الاستعماري. وقد أصبحت هذه المقاومة أكثر عنفا عندما قررت الحكومة الفرنسية تعميم التجنيد الإجباري (مرسوم 31 جانفي و 3 فيفري 1912)، كما تشهد الحوادث التي هزت مناطق المدية وبرج بوعريريج وندرومة وتلمسان حيث تظاهر آلاف الجزائريين احتجاجا على ذلك.

(٣١) ظهرت هذه الحركة أشد ما تكون في انتفاضات بني شقران ومعسكر ومليانة وختاما الأوراس عام 1916. معبّرة على عداء الشعب الجزائري للاحتلال الذي لجأ مرة أخرى إلى الجيش والقمع لإخمادها.

غير أن "النخبة المتطورة" كانت تعتقد عكس ذلك، إن دعم مجهود فرنسا في حربها مع الألمان يمكن أن يجعلها تستفيد من بعض الإصلاحات، كما جاء ذلك في اللائحة التالية: «إننا نطلب من الحكومة الفرنسية التي تعرف جيدا مدى إنصافها وعدلها ورعايتها ونلح في الطلب، أن تتفضل بمنحنا حق المواطن الفرنسي مع احتفاظنا بقانون الأحوال الشخصية الخاص بنا، تعويضا عن ضريبة الدم التي يفرضها علينا».

A. NOUSCHI, La naissance du nationalisme algérien, 1914-1954, p 22, Ed MINUIT, 19..

(32) CH. Julien, l'Afrique du nord en marche, nationalismes musulmans et souveraineté française, p 31, Ed JULLIARD, 1972.

(33) نتيجة الانقلابات الناجمة عن الغزو والسياسة الاستعمارية.

(34) يذكر جاك بيرك الذي نستشهد به فيما يلي نتائج هذه الهجرة في كتابه (Le maghreb entre deux guerres, p 60, Ed DU SEUIL 19..): «إن المزارع الحديثة وهي تنتشر عبر ملايين الهكتارات من أحسن الأراضي باسم أولوية الحق في الإنتاج – الذي ينافس مباشرة حق الفلاح – قد أدت إلى انتقال حيوية الجماهير المبعدة عن أراضيها إلى ضواحي المدن. وهكذا أدت حركة الاستيطان بالأرياف إلى إضفاء الطابع البروليتاري على المدينة. وكما فشلت تلك الحركة في إقامة مجال التعاون الحر مع الفلاحين التقليديين، لم تعرف المدينة بدورها وجودا حقيقيا. ولم تجد السياسة في هذا السياق حلا وسطا بين مواجهة المتوطنين، وهكذا شاهدنا ثورة شعب بلا أرض، بعد أن بلغ التناقض ذروته».

(35) في أكتوبر 1920 خاصة عندما استقال جميع المستشارين البلديين المسلمين تضامنا مع الأمير خالد كما يذكر ذلك:

CH.R. AGERON in Politiques coloniales au Maghreb, p 258, PUF.

(36) CH.R. AGERON in Politiques coloniales au Maghreb, Ed PUF.

نفس الكاتب يرجع المنفى الاختياري بعد الفشل.

(37) من 52.000 عام 1921 ارتفعت إلى 92.000 عام 1923.

(38) G. BALANDIER, Sociologie actuelle de l'Afrique du noire, p 34-35, Ed P.U.F, 1971.

(39)CH.R AGERON, Les Algériens musulmans ..., OP.CIT, p 1242-1244.

الفصل الثاني

النهضة والتيارات المؤسسة للحركة الوطنية

كانت التغيرات الطارئة خلال الحرب العالمية الأولى خاصة، نقطة تحول من حركة المقاومة التقليدية إلى انبعاث الحركة الوطنية في شكلها الحديث. فقدت المؤسسات التقليدية - من زوايا وقبائل وعائلة – المدفوعة بالإيديولوجية الشعبية الكثير من نجاعتها، كوسائل تعبير وعمل في مواجهة النظام الاستعماري بعد أن اعتراها التصلب بدرجات متفاوتة، وما لبثت لذلك أن تخلت عن دورها القيادي في الكفاح، إلى تنظيمات اجتماعية سياسية جديدة أكثر تماشيا مع المرحلة الناجمة عنها تلك التغيرات. فاعتماد الحركة الوطنية وسائل العمل السياسي الملائمة – كالصحافة والانتخابات والمطالب المنظمة – أظهرها في شكل جديد وأضفى عليها مزيدا من الحيوية.

لكن عند الحديث عن النشأة العصرية للحركة الوطنية اجمالا، ينبغي أن توضح بأن هذه الحداثة لا تعني القطيعة مع قيم الماضي، بل السعي إلى تحقيق توافق هذه القيم مع العصر. وكانت الحداثة في هذا الصدد نقطة تمايز محسوس بين التيارات السياسية المكوّنة للحركة الوطنية. فقد كانت تعني لدى "الشباب الجزائري" نوعا من الفرنسة باختصار رغم التمسك بقانون الأحوال الشخصية الخاص، كما سبقت الاشارة إلى ذلك في الفصل الأول. في حين كان التيار الديني والثقافي – الذي يمثله العلماء – يدعو إلى الحداثة من زاوية تطهير الشعائر ورفض الخرافات الدخيلة بسبب الجهل والطرقية. ويدعو هذا التياران، المتخبون (تسمية "الشباب الجزائري" فيما بعد) والعلماء – مع بعض الاختلاف – إلى "حداثة" محدودة في

أهدافها السياسية وفي وسائل عملها أيضا وكانا يسعيان في الاهتمام بالعوامل الثانوية؛ فالمنتخبون كانوا يعولون كثيرا لتحقيق مطالبهم على حسن نوايا الحكومة، بينما كان العلماء يركزون على القيم الإسلامية دون الذهاب بعيدا فيما تستوجب من مواقف، الأمر الذي جعلهم يجنحون إلى سياسة الترقب في أغلب الأحيان.

لذا لم يكن هذان التياران – المشكلان من الأعيان أساسا – رغم بعض السمعة في الأوساط الشعبية، يعبران عن طموحات الشعب وأفكاره في موضوع الحداثة، بقدر ما كانا يعبران عن أفكار نخبة بورجوازية متميزة، وجدت نفسها بين النظام الاستعماري من جهة والمصالح الشعبية من جهة ثانية. ومن ثمة عجزت عن تحديد آفاق واضحة للشعب، وقيادته بنجاح على طريق الكفاح من أجل الاستقلال، باعتباره شرطا ضروريا للحداثة الأصيلة.

غير أن نقص هذا البعد لدى كل من "المنتخبين" و"العلماء"، لا ينفي كونهما عنصرا فاعلا في الحركة الوطنية عامة، وفي الحداثة إلى حد ما، مقارنة بصيغ الكفاح التقليدية، لكن إذا استشرفنا المستقبل بمنظار النجاعة وحدها، وجدنا أن أفضل الطاقات كانت تكمن في حركة نجم شمال إفريقيا. وهذا ما نحاول الكشف عنه من خلال خصائص هذه التيارات الثلاثة المكونة للحركة الوطنية.

اتحادية الجزائر "للمنتخبين" الأهالي

تأسست هذه الاتحادية أثناء مؤتمر عقد بالجزائر في 11 سبتمبر 1927 برئاسة الدكتور بن تامي، وكانت تضم قسما من "الشباب الجزائري" من أمثال فرحات عباس والدكتور بن جلول الذي تولى رئاسة الاتحادية فيما بعد. وكان هؤلاء الشباب – وجلهم من المنتخبين في المجالس المختلفة – ينتسبون إلى الأمير خالد، لكنهم لم يكونوا يشاطرون مطالبه كلها. وكان أكثرهم متعلمين بالفرنسية ومدمجين جزئيا، يمثلون الأنتلجنسيا الجديدة التي لم تكن تطعن في شرعية النظام المسيطر، لكنها لم تكن تقبل بدور الخادم المطلوب منها في ظله – هذا الدور الذي قامت به طائفة أخرى من المثقفين نفسها في خدمة الاحتلال.

وقد اختار المنتخبون الدفاع عن قضية مواطنيهم، لكن ضمن اطار غير مناسب وبوسائل غير فعالة. الأمر الذي طبع مواقفهم بالتناقض. ومع ذلك كان نشاطهم ايجابيا، حتى لو كانت مواقفهم غير مطابقة لما يقتضيه الحل الحقيقي للمشكلة الجزائرية. فقد ساهموا بنشاطهم هذا في ايقاظ اهتمام المواطن بالسياسة، وانتشار الوعي شيئا فشيئا وسط المثقفين بالفرنسية، لأن مناوشة المستوطنين وادارة الاحتلال، شجع السكان على رفع رؤوسهم في وجه الاضطهاد والظلم. ورغم أن هؤلاء كانوا ضد فكرة الاستقلال – لاستحالتها عند بعضهم من أمثال فرحات عباس – فقد اندمجوا مع ذلك في مسار التيارات السياسية المؤلفة للحركة الوطنية الناشئة، وان كانوا أكثر هذه التيارات اعتدالا بدليل أنهم كانوا يتبرءون من صفة "الوطنيين" ذاتها.

ويمكن تبرير اعتبار "المنتخبين" من بين تيارات الحركة الوطنية، بتلك الفئات التي كانوا يمثلونها والتي لم تكن ترى في نشاطهم غير حمايتها من تجاوزات الادارة، والمطالبة بالمساواة في الحقوق دون التفكير الجدي في التخلي عن الجنسية. إذ كان بعضهم – على غرار فرحات عباس مثلا – يظهرون من خلال سلوكاتهم كوطنيين غير واعين بحالهم رغم قصر حياتهم التي توحي بخلاف ذلك. فقد كان هؤلاء "المنتخبون" قبل كل شيء ضحايا الوضع الاستعماري، في مرحلة وصل بين عقدة الهزيمة وارادة الانبعاث. وكان التيار السياسي الذي يمثلونه ثمرة لهذا الوضع وكذلك مطالبهم التي يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

تمثيل الأهالي في البرلمان (الفرنسي).

المساواة في الأجور والتعويضات بالنسبة للعمال المهاجرين.

الغاء قانون الأهالي.

تطبيق القوانين الاجتماعية (الفرنسية) بالجزائر.

اعادة تنظيم الهيئات الانتخابية في البلديات المختلطة المشكلة بموجب قانون 1910، والخاصة بانتخابات المجالس العامة والمندوبيات المالية.

هذه المطالب الاندماجية الواضحة كانت على طرق نقيض مع مطالب نجم شمال افريقيا، سواء في مضمونها أو في هدفها الرامي إلى إلحاق الجزائريين بالمجتمع الفرنسي. ذلك أن النجم كان يطالب بالاستقلال الوطني، بينما يرفض "المنتخبون" هذا المطلب، إلى درجة أن منظرهم فرحات عباس كتب في مؤلفه "الشباب الجزائري" يقول: «الجزائر أرض فرنسية. ونحن فرنسيون يحكمنا قانون الأحوال الشخصية الإسلامي. وليس في القرآن ما يحرم على الجزائري المسلم أن يكون فرنسي الجنسية قوي السواعد حاد الذكاء، طاهر القلب، واعيا بالتضامن الوطني، لا شيء يمنع ذلك غير الاستعمار.» لقد انفصل "المنتخبون" وأغلبية النخبة المتطورة المتعلمة بالفرنسية عن حقائق بلدهم التاريخية وعن الطموحات العميقة لشعب تستعبده دولة أجنبية، بعد أن سقطوا في هاوية الاستلاب الاستعماري وأصيبوا بنوع من فقدان الذاكرة. لقد أذهلتهم قوة هذه الدولة حتى فقدوا الثقة بالطاقات الكامنة في الجماهير، وغابت عنهم المعطيات الحديثة للتطور في العالم، وراحوا يتمادون في المطالبة بالاندماج رغم رفض الحكومات الفرنسية المتكرر لمطالبهم الزهيدة.

لكل ذلك من الصعب اعتبار هذه الفئة من رواد الوطنية حتى في أكثر صيغها احتشاما. وبعض عناصرها لم يثوبوا إلى رشدهم ويتبنوا مواقف أكثر واقعية، إلا في وقت متأخر وتحت ضغط الأحداث، وبعد أن منيت سياسات "النخبة" جميعا بالفشل.

وإذا كان أنصار الاستعمار في أضيق أشكاله يحاربون "المنتخبين"، فإن الحكومات الفرنسية – سواء من اليسار أو من اليمين – كثيرا ما نجحت بواسطة وعودها الواهمة في استغلالهم في ألاعيبها السياسية.

نجم شمال إفريقيا: أصله وسياق نشأته

كان ظهور نجم شمال إفريقيا – ضمن مسار نشأة الحركة الوطنية الحديثة – عاملا حاسما في انبعاث هذه الحركة سواء من حيث طبيعته الاجتماعية أو من حيث تنظيمه وأهدافه ونظرا لأهمية هذا التيار سنوليه في دراستنا هذه اهتماما خاصا.

يجمع المؤرخون على أنّ النجم ظهر وسط الهجرة الجزائرية بفرنسا في الفترة ما بين 1924 و1926 ويحدد ش. أ. جوليان تاريخ ميلاده في شهر مارس 1926، في ظل الحزب الشيوعي الفرنسي وتحت إشراف عبد القادر حاج علي عضو اللجنة المديرة لهذا الحزب. وكان هدفه "الدفاع عن المصالح المادية والمعنوية والاجتماعية لمسلمي شمال افريقيا مع ضمان تربية أعضائه" ويعتمد ش. ر. أجيرون نفس التاريخ، موضحا بأن مصالي تولى قيادة الحركة ابتداء من 1927.

ويشير الكاتب إلى الأمير خالد كواحد من أوائل الداعين إلى تأسيس النجم، أثناء مروره بباريس سنة 1924 حيث ألقى سلسلة من المحاضرات. وقد أضطر الأمير يومئذ إلى العودة من حيث أتى تنفيذا للحكم بسجنه خمس سنوات صادر عن المحكمة القنصلية بالأسكندرية.

ويتبنى عبد القادر حاج علي[4] تأسيس هذه المنظمة وذلك عام 1924 بـ 49 شارع روبطانيا في مقر تعاونية "العائلة الجديدة" الموالية للحزب الشيوعي. ويتبنى المناضل القديم أكلي بانون على ما جاء في شهادة حاج علي، لكنه يؤكد في نفس الوقت أن النجم انطلق فعلا في 16 ماي 1925[5]. أما عمار خيضر وهو مناضل قديم أيضا وإن كان أصغر من بانون سنا، فيؤكد أن الأمير خالد هو الذي أسس هذا التنظيم[6].

وتبرز الوثائق التي نشرتها المنظمات المتتالية المنبثقة عن النجم سنة 1925 كتاريخ لتأسيسه، لكن يبدو أن النواة الأولى وضعت سنة من قبل[7].

ورغم أهمية التحديد الدقيق لتاريخ ميلاد النجم، فالواقع أن ما يهمنا أكثر هي الملابسات التي أحاطت بهذا الحدث. ويبدو من المؤكد في هذا السياق أن عبد القادر حاج علي والحزب الشيوعي الفرنسي لعبا في البداية دورا في ظهور النجم. وقد تزامن ذلك مع خيبة أمل الأمير خالد وبعض المناضلين الشباب في سياسة "الشباب الجزائري"، والشروع في البحث عن طريق آخر أكثر تناسبا مع متطلبات النضال. ومن جهة أخرى، كان الحزب الشيوعي الفرنسي – الذي تأسس في مؤتمر تور سنة 1920 – يسعى في تلك الفترة، لتطبيق آراء لينين حول المسألة الوطنية والاستعمارية التي تبنتها الأممية الشيوعية الثانية في نفس السنة.

وقد اعترضته بعض العراقيل من لدن قاعدته بالجزائر خاصة، وتحديدا فرع الحزب بسيدي بلعباس ومؤتمر الاتحادات المنعقد بالجزائر العاصمة. وكانت هاتان الهيئتان قد رفضتا الوثيقة الصادرة عن الجهاز التنفيذي للأممية بعنوان "من أجل تحرير الجزائر وتونس"، باستعمال ألفاظ أشد عنصرية مما كان يصدر عن المستوطنين أنفسهم[5]. وقد أدان ذلك بصريح العبارة مؤتمر الأممية المنعقد في جويلية 1922، واصفا إياها "بالمواقف الاستعمارية المساندة للمصالح الإمبريالية".

ولم يشرع الحزب الشيوعي الفرنسي في تطبيق سياسة الأممية إلا عام 1924، تحت انعقاد المؤتمر الخامس لهذه الأخيرة. وفي هذا السياق أسس اتحاد المستعمرات بفروعه المختلفة ومنها فرع إفريقيا الشمالية. وقد سارع الاتحاد بدوره إلى تأسيس منظمة تابعة باسم نجم شمال افريقيا، أخذت تستقل شيئا فشيئا عن الحزب الشيوعي الفرنسي. وهنا يكمن مصدر الخلط الذي دفع بعض الكتاب إلى الإلحاح على النشأة الشيوعية لهذا التنظيم.

وافرحات عباس رأي آخر، يذهب إلى القول بأن الوطنيين كانوا وراء تأسيس النجم منذ البداية[6].

وسنستعين بشهادة آكلي بانون وهو من المناضلين القلائل من تلك الفترة الذين ما يزالون على قيد الحياة، لإلقاء مزيد من الأضواء حول نشأة النجم مع واجب التحفظ الذي يقتضيه استعمال مثل هذه الوثيقة. وفيما يلي رواية هذا المناضل الرائد:

«في سنة 1924 حلّ الأمير خالد بباريس حيث ألقى محاضرتين: الأولى بقاعة المهندسين المدنيين في شارع بلانش (الدائرة 2) والثانية بمقر النقابات شارع أوغيست بلانكي (الدائرة 13).

استهل خطابه باللغة العربية شاكرا الحزب الشيوعي الفرنسي الذي ساعده على تنظيم اللقاء، ثم اعتذر ليواصل خطابه باللغة الفرنسية.

وفي سنة 1926 دعاني جار لي من تمزريط يعمل بالنقابة، إلى حضور اجتماع بـ 49 شارع بروطانيا أسفر عن تأسيس نجم شمال افريقيا، بمبادرة من عبد القادر حاج علي وهو شيوعي من غليزان، وكان ذلك في 16 ماي. ولم أكن اعرف من الحاضرين غير سي الجيلالي الذي كنت سمعته يخطب في اجتماع نقابي سابق».
وقد اتخذ النجم من العنوان المذكور مقرا له، وعقد أول اجتماع له في 12 جوان الموالي بـ 163 نهج المستشفى (الدائرة 13)، تلاه اجتماع عام للمناضلين في 2 جويلية بقاعة "غرانج أوبال"، تم خلاله انتخاب لجنة مركزية من الأسماء التالية:

أعضاء اللجنة المركزية المنتخبة في 2 جويلية 1926

الوظيفة	الاسم	المهنة	المولد	الانتماء السياسي
الرئيس	حاج علي عبد القادر	تاجر	غليزان	شيوعي
الأمين العام	حاج مصالي	بائع متجول	تلمسان	شيوعي
الأمين المال	الجيلالي شبيلة	بائع متجول	البليدة	شيوعي
عضو	محمد السعيد	عامل	الأربعاء	شيوعي
	سي الجيلالي		ناث إيراثن	
عضو	آكلي باتون	عامل وبائع خضر	سيدي عيش	شيوعي
عضو	محمد معروف	نقابي	الأصنام	شيوعي
عضو	قدور فلو	معطوب	الأغواط	شيوعي
عضو	سعدون	عامل	بني عباس	شيوعي
عضو	مقورواش	بطال	بني عباس	شيوعي
عضو	عبد الرحمان	معلم	قالمة	شيوعي
	السيتي		(أو الخروب)	
عضو	آيت تودرت	معطوب	الأربعاء ناث إيراثن	شيوعي
عضو	محمد سور	معطوب	الأربعاء ناث إيراثن	شيوعي
عضو	صالح غاندي	عامل	بو سعادة	شيوعي
عضو	رزقي	عامل	خنشلة	شيوعي
عضو	بوطويل	عامل	جيجل	شيوعي

ويبدو أن الشاهد لم يشارك في فرع شمال افريقيا (التابع لاتحاد المستعمرات) منذ 1924، وإن كان استمع إلى الأمير خالد في محاضرتيه. لذا فقوله أن النجم أسس عام 1926، يعني على الأرجح تاريخ واحد من الاجتماعات العامة المتكررة في إطار إعادة هيكلة هذا التنظيم.

ولا تخلو الإشارات الخاصة بتشكيلة اللجنة المركزية من أهمية، تعزز فكرة التحالف مع الحزب الشيوعي تطبيقا لسياسته الجديدة. فهذه التشكيلة تضم خمسة شيوعيين، من بينهم حاج علي عضو اللجنة المركزية للحزب المذكور، وتكشف عن الوضعية الاجتماعية البسيطة جدا لأعضائها، فهي تضم 8 عمال من مجموع 15 عضوا، ليس من بينهم سوى مثقف واحد.

كان مقر النجم في تلك المرحلة يقع بـ 3 شارع "دي باتريارش" (الدائرة 5)، وقد بادر بإصدار صحيفة "الأقدام السوداء" باللغتين العربية والفرنسية، لكن بعد صدور ثلاثة أو أربعة أعداد تم حظرها، لأنها حسب الشاهد (باتون) كانت تحتوي على صفحة بالعربية. وصدرت الصحيفة من جديد باسم "أقدام باريس"، لكنها ما لبثت أن منعت أيضا.

وتميز نشاط المنظمة بحملة تحسيس استهدفت شرح الوضعية بالجزائر، واقتصرت في البداية على أوساط العمال بباريس وضواحيها. وظهرت الخلايا الأولى لها بالدائرة 13، سان دوني، كليشي، جانفيلي، ثم أخذت تنتشر في الدوائر 18 و19 و20.

وكانت هناك خلافات جدية بين النجم والحزب الشيوعي رغم بعض التقارب في الأهداف، وكان لابد أن ينعكس ذلك سلبيا على علاقاتهما.

وحسب شهادة آكلي باتون فإن النجم عقد اجتماعا عاما ثانيا في نوفمبر 1927 بـ 11 شارع "دي غراسيوز"، عبّر المشاركون خلاله بوضوح عن ميولاتهم الوطنية. وقد توج الاجتماع بلائحة تطالب باستقلال الجزائر صادقت عليها أغلبية ساحقة، مما أثار غضب وانسحاب جميع العناصر التي كانت تعتقد أن بإمكانها استعمال الجزائريين كقوة مناورة لصالح الحزب الشيوعي، وكان عبد القادر حاج علي في مقدمة المنسحبين، كما انسحب الفرنسيون المتعاطفون مع النجم.

ومنذ ذلك الحين أخذ الشيوعيون يقاطعون النجم، وانتهى الأمر بانسحاب حاج علي نفسه عام 1928.

وهكذا كانت المسألة الوطنية السبب الرئيسي في الخلاف داخل النجم، «ترجمة بذلك صعوبة ادماج واقع اجتماعي سياسي متميز، في نظام يتجاهل ،بيعته الحقيقية وأبعاده. فالشبيبة المنحدرة من الأوساط الشعبية ما لبثت أن احست بالحاجة إلى منظمة جديدة مستقلة، رغم الظروف التي تكوّن فيها النجم ودور الحزب الشيوعي في ذلك، منظمة تعبر بحق عن المطامح الاجتماعية والوطنية لتلك الأوساط التي لم تجد من يمثلها، لا في الحزب الشيوعي الفرنسي ولا في جمعية العلماء، ولا في اتحادية المنتخبين.

فقد ظهر شيئا فشيئا، أن الحركة الشيوعية لم تكن على استعداد للتكفل بالمصالح الوطنية للجزائريين، وهي التي لم تكن لتتكفل بالدفاع عن مصالحهم الاجتماعية. وفي هذا السياق كان النجم بمثابة عقد بين الحزب الشيوعي الفرنسي، ومناضلين يزداد ايمانهم يوما بعد يوم بضرورة ايجاد خط سياسي جديد، وهو خط الاستقلال الوطني وتطوره الشعبي. وتساهم هذا ظروف الحياة والعمل في تطوير الوعي الاجتماعي للعمال وحث أكثر فئاتهم تقدما في نفس الوقت، على تنظيم أنفسهم والبحث عن أشكال جديدة للنضال. ويأتي ذلك بعد فشل محاولة الأمير خالد خاصة.

لقد أدرك هؤلاء أن مساندة الحزب الشيوعي للكفاح التحرري خاضعة لأهداف غير أهدافهم، وتتماشى مع استراتيجية تحتل فيها مشكلتهم الوطنية حيزًا ثانويا، وانه يستعملهم كقوة إسناد في نضاله، أو كوسيط لدى الجماهير المسلمة بغرض التأثير فيها[15].

ومع ذلك فهم واعون بأنهم أقرب إلى هذا الحزب من ناحية وضعيتهم الاجتماعية، وأن ليس لهم بفرنسا من سند غيره.

ونجد نبذة عن هذه الاستراتيجية، في العدد الخاص من "كراريس البولشفية" الصادر في ماي 1932. فالحزب الشيوعي كان ينظر إلى الوطنية في المستعمرات من زاويتين:

وطنية أرباب الأموال من الأثرياء وكبار ملاك الأرض – الذين بوسعهم التعامل مع رأسمالية الوطن الأم.

وطنية ديمقراطية – قائمة على فئات البورجوازية والبروليتاريا – لا يمكن أن تستفيد منها غير البورجوازية الناشئة.

هذان التياران يتناقضان مع المذهب الشيوعي، لكن إذا كان على الحزب أن يحارب الأول بدون هوادة، فإنه يتعين عليه أن يساند الثاني – الذي يصطنع موقفا ثوريا – ويحاربه حتى يكشف عن طابعه المناهض للبروليتاريا[**].

وقد حاول الحزب الشيوعي تطبيق هذه الاستراتيجية مع حركات التحرر في المستعمرات، مما تسبب له في مشاكل كثيرة ناتجة في الغالب عن محاولة فرض نفوذه، بواسطة تفسير دوغماتي ومذهبي محض؛ دفعه في نهاية المطاف إلى مناوأة المنظمات المنافسة، واتهامها "بالبرجوازية ومعاداة العمال".

ورغم أن الأحداث أثبتت أن الوطنية التحررية هي أضمن سبيل إلى الاستقلال الوطني، فقد استمر الحزب الشيوعي مع ذلك في تجاهلها كما يبدو ذلك من الفقرة التالية:

«ينبغي التوصية بإنشاء ودايات لعمال المستعمرات كشكل من أشكال العمل الجماهيري، على أن تكون تابعة للنقابات. وليس المقصود هنا إنشاء منظمات مركزة يمكن أن تتحول بسرعة إلى منظمات سياسية وطنية، كما تبين ذلك تجربة نجم شمال افريقيا.

"لذا من الضروري التأكد منذ البداية من وجود نواة من الشيوعيين، تسهر على عدم تحول هذه الوداديات إلى منظمات وطنية".

فالحيلولة دون تطور الوطنية إذا هو الشغل الشاغل للحزب الشيوعي كما يمليه عليه مذهبه، رغم أن الوطنية هي أحسن ما يعبّر عن مطامح وشخصية العمال والجماهير الشعبية بافريقيا الشمالية. ويعبر هذا الموقف عن تنافي الشيوعية مع الوطنية "الرجعية والبرجوازية" بالمنظر الدوغماتي، مجسدا بذلك نوعا من عدم التكيف الاستراتيجي في هذا المجال[**]، نابع أساسا من تعميم مفهوم الطبقة

العاملة وأولويتها، وتطبيقه عالميا على جميع الأوضاع بدون تمييز (ما عدا الجانب الشكلي أو التكتيكي). ولهذا السبب ظل الحزب الشيوعي يمارس "الاندماج الإيديولوجي" على مجال المستعمرات، حتى بعد أن اضطر – أثر خلافات وصراعات داخلية – إلى السير على نهج الأممية الشيوعية وسياستها الداعية إلى تحرير الشعوب المستعمرة. فقد سعى من جديد لادماج هؤلاء العمال في استراتيجيته وإخضاعهم موضوعيا لقيادة الطبقة العاملة الفرنسية.

إن تصور "التحالفات" على هذا النحو، كان من أسباب فشل الحزب الشيوعي في المستعمرات، حيث الجماهير الشعبية التي ترزح تحت نير الاضطهاد والاستغلال، أحوج ما تكون إلى ثورة سياسية واجتماعية. هذا الاختلاف في التصور بين مناضلي النجم وقيادة الحزب الشيوعي، كان سببا في تأزم علاقاتهما سنة 1928؛ فقد رفض مناضلو النجم بقوة، أن تتحول حركتهم إلى مجرد منظمة موالية تحت إشراف الحزب الشيوعي. وكان رد قادة هذا الحزب أنهم فعلوا ذلك، استجابة للارادة الحقيقية لمناضلي القاعدة القادمين من افريقيا الشمالية.

ولانهاء هذا الجدل اتفق الطرفان بمبادرة من بالفول (عن النجم) على الاجتماع بهؤلاء المناضلين (بضع مئات) واشراكهم في فض الخلاف من خلال الجواب على السؤال التالي: « هل ترغبون في البقاء تحت وصاية الحزب الشيوعي أم تفضلون قيام منظمة مستقلة على قاعدة وطنية ـ». وقد اختار الحاضرون بالاجماع استقلال نجم شمال افريقيا[8].

هذه المكاشفة لم تؤد إلى قطيعة بين الحركتين، لان مناضلي النجم كانوا يومئذ واعين بضرورة التحالف مع الحزب الشيوعي، نظرا لظروفهم الاجتماعية وطموحاتهم السياسية، علما أنه لم يكن باستطاعتهم ان يعولوا على أية حركة سياسية يسارية أخرى. غير أن تجاوب الحزب الشيوعي مع هذه الرغبة، كان على صعيد الممارسة الاستراتيجية الأممية الشيوعية (الكومنترن) التي لم تكن تولي كبير اهتمام لارادة الحركات الوطنية الثورية وطموحاتها، بل كانت تعارض بعض التيارات الماركسية ذاتها مثل تيار سلطان غالييف[9] (الاتحاد السوفياتي) وتيار

ملاكة (اندونيسيا) وروا (الهند). وكانت هذه الاستراتيجية أحد أسباب عدم تكيف الأحزاب الشيوعية مع الشعوب المستعمرة، وضعف الحركات الثورية التحررية، وكانت لكل ذلك نتائج سلبية تركت آثارا بعيدة المدى.

وقد أدت هذه الآثار بصفة مباشرة،- كما كتب ذلك أنور عبد المالك - بكثير من القادة الماركسيين في القارات الثلاث إلى الاعتقاد بأن من الأسباب الرئيسية لفشلهم اخفاقهم في تأسيس أحزاب اشتراكية ثورية قادرة على ادماج الرصيد الثقافي الوطني - دون اهمال بعده الديني - في صياغة ماركسية فضلا عن ماركسية الاطار العام وأسلوب العمل ومنهجيته[2].

ومن جهة أخرى فإن الماركسيين يختزلون العالم كله في أوربا، مفضلين النمط الحضاري الأوربي تحديدا وكأنه "الحضارة الوحيدة". فاعتبار أوربا "أم الدنيا" ينجر عنه اهمال أنماط أخرى من الحضارة لا تقل أهمية، وهذا ما وقع فيه الشيوعيون الذين لا يعترفون بقيمة هذه الأنماط لا في الحاضر ولا في المستقبل، ويأملون تعويضها بـ "النموذج الغربي". فهذا النموذج في نظرهم هو الوحيد الذي يمكن أن يتيح فرصة قيام الثورة الاشتراكية، نتيجة تراكم الانتاج المادي والقوة الاقتصادية تبعا لذلك.

ومعنى ذلك أن الثورة الاشتراكية يمكن أن تحول الطريق الرأسمالي في الانتاج إلى طريق اشتراكي دون إعادة النظر في ريادة أوربا، بل إن قيام الاشتراكية ينبغي أن يعزز دور النموذج الاشتراكي الأوربي وأولويته ليصبح بمثابة القلب الذي تنصهر فيه "الشعوب البربرية" بدرجة أو بأخرى.

وفي هذا السياق لا يمكن أن يعني شعار تحرير المستعمرات، أن تستعيد شعوبها هويتها وشخصيتها وحضارتها، بل يعني شكلا جديدا من أشكال الهيمنة الاستعمارية، تتقمص فيه هذه الشعوب حالة التلمذة الدائمة، ولا تمتلك أية قدرة حقيقية على تصور مستقبلها أو الاستقلالية في اختيار طرق ووسائل تحررها وبنائها الوطني. فمادام هناك نموذج قائم بنظريته وإيديولوجيته وقيادته، فالطريق أمامها مسطر لتسير على هديه وتمتثل إلى توجيهاته الصادرة عن مركز القرار.

هذه النظرة المبسطة للعلاقات بين الحركة الشيوعية وحركات التحرر الوطني، تجرد هذه الأخيرة من خصوصيتها، إذا استثنينا الخصوصية الفولكلورية طبعا. ومن البديهي أن رفض هذا النوع من العلاقة، لا يعني جحود الاسهامات الإيجابية لتجربة إنسانية كتجربة الشعوب الأوروبية، أو مساهمة الحركة الشيوعية في مكافحة استغلال الطبقات والشعوب معا لكن كل هذه الاسهامات ينبغي وضعها في إطار التبادل الحتمي بين المجتمعات الإنسانية، وما يجب رفضه في هذا الصدد هو استغلال التطور غير المتساوي على الصعيد العالمي، لتحويل هذا التبادل إلى عامل سيطرة وتكريس هيمنة مجتمعات أو حركات على مجتمعات أخرى أو تنظيمات منبثقة عنها.

إن أية تشكيلة إنسانية (شعب، أمة، حضارة) لا يمكن أن تفوض سلطة تقرير مصيرها أو تتخلى عنها، دون أن يؤدي ذلك إلى زوالها كتشكيلة تاريخية متميزة. ولهذا السبب تعتبر حركة التحرر الوطني كظاهرة، بمثابة تعبير مجموعة إنسانية مهددة في صميم وجودها عن إرادتها في البقاء، وهذا التعبير لا نعتقد في جدوى تحديده أو دفعه من الخارج بشكل أساسي، فالتغيرات التي يفرضها التكيف مع متطلبات الاستمرار، ينبغي أن تتكفل بها وتؤديها – خلال مسار جدلي معين – القوى الداخلية للمجموعة المعنية ذاتها. فهذه القوى هي التي تضبط التوجهات وتنفذ الاختيارات حسب وقائعها وطموحاتها العميقة.

الوضعية الخاصة وحركة التحرر

ويأتي ميلاد النجم في صميم الإشكالية التي يطرحها التغيير والخصوصية خلال مرحلة نزاع، تحاول أثناءها القوى الخارجية (الأجنبية) فرض حل لا يخدم مصالح الشعب. ويشكل النجم في حد ذاته عامل تغيير باعتباره حركة اشتراكية (وثورية بالقوة)، تعارض القوى الخارجية معارضة أكثر جذرية إلى حد ما. وتكمن فعاليته كحركة سياسية، في مقدرته على تقديم أفضل خلاصة ممكنة بين الحتمية الحيوية للخصوصية وضرورات التغيير.

ويصيب جاك بيرك في وصف هذه الظاهرة، وصفا ولو كان يستهدف وضعية تاريخية مستقبلية إلا أنه ينطبق على ما يلاحظ خلال فترة الحركة الوطنية التي نقوم بتحليلها. فقد كتب في هذا الصدد: «إن الحرج الذي ينتاب الكثيرين أمام انبعاث الهويات الجماعية يترجم خيبة إنسانية؛ فقد كان الاعتقاد السائد أن التوسع العالمي سيشع انطلاقا من بعض المراكز ومن بعض الأفكار. غير أن هذه العقوبية الكونية لا يمكن أن تتحقق لا بالغزو ولا بالتجارة ولا بالدعوة. من المحتمل أن تكون أكثر خبثا، لكن على نفس الدرجة من الجبروت كذلك؛ لأنها تعتزم تحييد وإلغاء وتمييع الخصوصيات التي تعترض سبيلها.

إن الخصوصية، هذه الكلمة الجدلية، لا يمكن فهمها بالرجوع إلى مفهوم العمومية المجرد جدا. لذا أفضل لفظ الشخصية الذي سبق أن برز كنقيض، لأحلك الفترات التي عرفتها معارك الاسترداد جميعها»[11].

وتحتوي أية حركة وطنية أصيلة بعض الخصوصية حسب طبيعة المجتمع التي تظهر فيه، فهي ترمي إلى إبراز الكيان الذي تمثله كشخصية قائمة بذاتها مقارنة بالكيانات الأخرى، لاسيما عندما تكون في حالة نزاع مع واحد أو أكثر من هذه الكيانات. وبدون ذلك فإنها تذوب في "العمومية" التي تخفي في أغلب الأحوال نزعات مهيمنة سبق أن استكملت خصوصيتها.

فالخصوصية المقصودة هنا إنما هي خصوصية محلية أساسا، تستمد معناها أولا من التشكيلات الإنسانية الحريصة على الاحتفاظ باستقلاليتها ومبادرتها التاريخية كضرورة وجودية.

وقد ظلت الشعوب المغلوبة أو المستعمرة على مدى عقود طويلة، تقاوم بمفردها الهجوم الأجنبي الكاسح والمدمر مؤكدة بذلك خصوصيتها، أي حريتها في أن تكون كما تشاء، وفي اختيار الطريق والوسائل الملائمة لتحقيق طموحاتها، علما أن العديد من هذه الشعوب تحمل ثقافة وحضارة تكتسي أهمية عالمية. وحتى المجتمعات التي توصف بـ "البدائية" أو "المتوحشة" باختصار، قدمت إسهامات هامة في مختلف مراحل التطور الإنساني. فقد سمح تنوع هذه الثقافات "البدائية"

للباحثين في العلوم الإنسانية بإثراء معلوماتهم حول ماهي الإنسانية، وفهم آليات عمل المجتمعات المتأخرة (ما أتاح استعبادها أكثر فأكثر). وباسم الخصوصية رفضت شعوب كل من إفريقيا والشرق الأوسط وآسيا جهرا أو سرا أولوية العالمية التي يتبجح بها مركز الهيمنة الأوربي.

بيد أن هذه الخصوصية لا تتطابق تماما مع "مبدأ الخصوصية التاريخية" (ماركس) الذي يعني أساسا أن أي مجتمع يتعين عليه فهم نفسه، على ضوء المرحلة المتميزة التي يندرج فيها[59]. فإذا كانت الخصوصية الأولى عملية أساسا كما سبقت الإشارة، أي خصوصية معاشة كمظهر من مظاهر البقاء، فإن "مبدأ الخصوصية التاريخية" لا يعني على ما يبدو سوى معرفة "مجتمع" ما، و"تفسير ملامحه المعاصرة باعتبارها أجزاء متكاملة".

إن اشكالية الخصوصية والعالمية وأهميتها في التطور التاريخي للمجتمعات لم تحظ ببعض الاهتمام إلا في وقت متأخر جدا، رغم أن أ. عبد المالك سبق أن أكد على "أن الخصوصية التاريخية كمبدإ اجتماعي، تفيد في دراسة المجتمع الأمريكي كما تفيد في دراسة المجتمعات غير الغربية". لكن رغم جهود هؤلاء الباحثين، لم يكن هذا الاهتمام "العلمي" يستجيب دائما لهاجس بناء "الخصوصية" وتكريسها كواقع تاريخي. فقد كان الدافع إلى ذلك في الغالب، محاولة فهم "الأجزاء المتكاملة" للمجتمع بهدف التمكن من التأثير فيه، أو إقرار متاعب "الماركسية الرسمية" (والتقليدية) وفشلها في معظم البلدان المستعمرة غير الغربية، لاسيما البلدان العربية الإسلامية.

ومهما يكن فإذا ما تم تعميم هذه الجهود، فإنها قد تفتح آفاقا جديدة، وربما سمحت للماركسية بأن تصبح "عملية" في المجتمعات الحريصة على تنمية خصوصيتها لضمان اندماجها في العالمية بطريقة أفضل. ولن يحصل ذلك طبعا ما لم تتخلص الماركسية من زبدها، والجوانب الإيديولوجية والثقافية والاستراتيجية التي طبعت نشأتها وتطبيقها في المجتمعات الغربية.

وينبغي أن نقر في هذا الصدد، بأننا لو تركنا مهمة إنقاذ الخصوصية إلى الماركسية وحدها لزالت أو تقلصت إلى حد كبير. لأن الأمم المتحضرة في نظر أنصار هذا المذهب هي الأمم الغربية دون سواها من باقي الإنسانية الموزعة بين خانتين "البربرية" أو "شبه البربرية".

فمعلوم أن "البلدان" الأخرى – غير الأمم الغربية المتحضرة – لا تدخل بتاتا ضمن الأفق التاريخي لماركس وأغلبية الماركسيين بعده. فأهمية الشعوب "الهامشية" تكاد تنحصر في وجودها، وفي رضاها بتفوق الغرب واضمحلال شخصيتها في آن واحد. علما أن بعض هذه الشعوب، كانت عند ظهور هذه المفاهيم (في حدود منتصف القرن التاسع عشر وبعد ذلك بكثير) في تلك المرحلة بالذات، تضحي بدمها في مكافحة هذا التفوق وما يتضمنه من نفي لخصوصيتها (كحال الجزائر)[51].

وقد استمرت هذه المفاهيم "الأولى" – رغم بعض التعديلات – في شحذ اهتمام الشارحين للمراحل اللاحقة، عندما تمكنت "الأمم البربرية وشبه البربرية" من فرض نفسها، ككيان بأتم معنى الكلمة "بفضل نضالها ومقاومتها". فالجهاز المفكر والتنظيمي للماركسية الغربية، رغم هذه البديهية وجهود القيادات الثورية السوفياتية (لينين خاصة)، إن لم يكن ينفي الخصوصيات الوطنية، فقد ظل على الأقل ينكر قدرتها على رسم الطريق الخاص لتحررها وبنائها التاريخي.

هذا الموقف يستلهم حسب أ. عبد المالك الإيديولوجية المهيمنة. أي الإيديولوجية الوثائقية التي نجدها في القطاع الإيديولوجي المحافظ والرجعي كما نجدها في صيغتها الماركسية. وربما من خلال الانتماء الماركسي اللينيني – مدفوعة عفويا إلى البحث عن إثراء نظريتها حول الإمبريالية[52].

ومع اتفاقنا مع هذه الملاحظة من الكاتب، نتساءل عما إذا كانت الوثائقية هي الإيديولوجية المهيمنة حقا. أليس من الأنسب أن نشير إلى إيديولوجية "الحضارة الغالبة" (الغربية) الشائعة في جميع الطبقات الاجتماعية ولدى أغلبية المثقفين الذين يعبرون عنها؟

إن إيديولوجية الحضارة الغربية المهيمنة تؤثر في هؤلاء، بواسطة منهج وتقنيات البحث التي تُفرض عليهم والتي تعكس هذه الهيمنة وتساهم في إعادة انتاجها[8]. ألم تر كيف كان ماركس وأنجلز نفسيهما- دون ذكر أوائل الاشتراكيين – يفضلان الحضارة الغربية لخدمة إيديولوجيتها مقارنة ببقية أنحاء العالم؟

لذا تبدو الخصوصية في هذا الصدد كموقف يقظ، سواء من القطاع الإيديولوجي المحافظ، أو من صيغته الماركسية". وبذلك تسمح بصفة عامة في كلا النظامين، بتمييز الجانب العلمي حقا عن الجانب الإيديولوجي الذي يغلفه، وما ينقل في ثناياه من أفكار مسبقة ومفاهيم أو أفكار متناقضة مع الجانب الأول.

فالخصوصية إذاً، تقتضي استقلالية الفكر والقدرة المبدعة على التكفل بالمهام التي تستوجب رؤية جديدة، تضمن بها أكبر قدر من النجاعة.

إن "فك العزلة" الإيديولوجية من شأنه أن يحدث تبعا لذلك انشطارا في هذه الظاهرة، يشمل مختلف مجالات الإيديولوجية "المهيمنة". فمنع هذه الإيديولوجية من التوالد ممكن بإلغاء روافدها وقنوات انتشارها. وإعادة النظر هنا لا تستهدف العالمية في جانبها العلمي والإنساني، بل الجانب الإستراتيجي منها والذي يستعمل كغطاء لمشاريع السيطرة الاقتصادية والثقافية والسياسية أو الإيديولوجية.

ويشكل تعدد مواطن الحضارة ثراء لا يقدر بثمن للإنسانية جمعاء، ثراء يمكن أن يضيع إلى الأبد إذا ما هيمنت عليه روح النمطية والانغلاق التي تحاول فرضه بعض الأمم القوية، أو المراكز السياسية التي تتطلع إلى قيادة الجنس البشري بأكمله. فالشعوب والحركات الوطنية دفاعا عن خصوصيتها، تقاوم هذا الغزو الذي تتعدد أشكاله حسب الحقب التاريخية المختلفة. وتعتبر هذه المقاومة المتواصلة حتى الآن، أبرز ظاهرة مميزة للمرحلة المعاصرة، وأحد مظاهر كفاح الشعوب والحضارات (بآسيا والعالم العربي وإفريقيا وأمريكا اللاتينية) التي كان يعتقد أنها اختفت من الساحة التاريخية.

لقد كانت عملية بروز هذه الشعوب طويلة ومحفوفة بالعراقيل والأخطاء، فضلا عن الإخفاقات أحيانا شأن كل عمل تقوم به التشكيلات الإنسانية التي هي في طور بناء مصيرها. وكان الصعود من جديد مرهونا بسلسلة من التحولات والتغيرات، وقد اضطلعت بهذا الدور حركات التحرير على غرار الحركة الوطنية الجزائرية التي تشكل نشأتها وتطورها موضوع دراستنا.

ويمثل نجم شمال إفريقيا خاصة حالة نموذجية ملموسة في سياق البحث حول العلاقة الجدلية بين كل من "الخصوصية" والتغيير والمراكز المهيمنة" ونقصد بذلك الرأسمالية والماركسية[39].

في هذه الدراسة حاولنا أن نبحث عن الأسباب العميقة التي كانت وراء خلافات نجم شمال إفريقيا مع الحزب الشيوعي الفرنسي الذي يمثل في نظرنا "صفة العمومية" المعارضة للخصوصية أيضا. ونلمس التناقض بين هاتين التشكيلتين بوضوح أكثر على صعيد الممارسة، وهو تناقض ثانوي إلى حد ما. علما أن التناقض الرئيسي لا يكون إلا مع النظام الاستعماري نفسه. فالنجم عندما رفض دور المنظمة التابعة وفضّل الابتعاد عن الحزب الشيوعي الفرنسي، لم يفعل ذلك طعنا في علاقات التضامن المناهض للاستعمار والإمبريالية. فقد ظل دائما بجانب العمال والشعوب المضطهدة، ولم يكن تطوره سوى ثمرة لوعي المناضلين الجزائريين – فرديا وجماعيا – بخصوصية مشكلتهم الوطنية والطابع الوطني كذلك لطريقهم الثوري. ولم يكن هذا التوجه، لينسجم مع سياسة الحزب الشيوعي الفرنسي الذي ظل يستهدف بشعاراته البروليتاريا في كل من فرنسا والجزائر (من الأهالي)، دون مراعاة التباين الواضح في ظروف كل من الطائفتين.

أما الأقلية العمالية من أوروبيي الجزائر، فقد كانت ترى نفسها أكثر ارتباطا بالطبقة المحظوظة من المستوطنين منها بالجماهير الشعبية العربية الإسلامية ضحية هذه الطبقة.

والحزب الشيوعي الفرنسي – كما يشير اسمه – هو تشكيلة اجتماعية وسياسية وثقافية فرنسية، وبالتالي مهما بلغ سخاء والتزام تركيبته البشرية،

فإنها ستظل مع ذلك غريبة عن الانشغالات الحقيقية للمجموعة الوطنية الجزائرية المضطهدة. ورغم جهود قادته المتشبعين بالفكرة الأممية، فإن تشكيلته العامة تعبر أساسا عن الطبقة العاملة الفرنسية التي تؤثر الإيديولوجية الاستعمارية السائدة في منعكساتها الشرطية بدرجة أو بأخرى. فلا مجال إذا للتوافق بين المجتمع الفرنسي والمجتمع الجزائري المستعمر، لا على مستوى الحوافز العميقة ولا على مستوى المطامح الجوهرية، ولا تكفي في هذا الصدد شعارات تحرير الشعوب، والاشتراكية، والصراع الطبقي، والأممية البروليتارية لتجاوز التناقض العميق بين النظام الاستعماري والشعب الذي يتطلع للتحرر من ربقته. فسياسة الحزب الشيوعي الفرنسي كانت ترمي إلى تحقيق تحول اجتماعي، عبر نضال الطبقة العاملة الفرنسية والجزائرية بدون "انفصالية". وهي بذلك تحافظ على أشكال أخرى من التبعية، منها ما يتجسد في هذا الحزب نفسه باعتباره مركز قرار رئيسي. ويؤكد ذلك أن الجزائر لم تكن ممثلة في منتظم الحزب الشيوعي عام 1936[8]، بغير فروع معدودة تجمعت في اتحادية ابتداء من 1924.

لقد كان الفكر المركزي الأوروبي – كما سبقت الإشارة – منتشرا أيضا على نطاق واسع وسط الماركسيين، ما جعل بروليتاريا المجتمعات الغربية تعتقد أن من مهامها قيادة وتربية عمال المستعمرات (أي أن الدول الأوروبية تحقق التقدم الصناعي المولد للبروليتاريا التي تتولى بدورها). ونجد هذا ولو بصيغة أخرى فكرة "الرسالة الحضارية" التي كانت الدول الاستعمارية تتذرع بها، لتبرير سيطرتها واستغلالها للشعوب الرازحة تحت نيرها. وهكذا نلاحظ أن الاعتقاد بتفوق الغرب على بقية العالم يحدد – الأهداف وأساليب مختلفة – أكثر السياسات تقدما إزاء البلدان الخاضعة للدول الغربية.

لقد ظل هذا الاعتقاد سائدا [9] رغم أن الثورة الاشتراكية اندلعت في روسيا أقل البلدان الأوروبية تصنيعا، بل كان ينظر إليها كبلد متخلف، بينما كان يتوقع اندلاعها في أكثر البلدان تقدما (مثل انجلترا وألمانيا وفرنسا). كما ظلت الشعوب المستعمرة خاضعة لقيادة واستراتيجية الأحزاب الشيوعية بالوطن الأم؛ تلك

الأحزاب التي ظلت بدورها وثيقة الارتباط بالحزب الشيوعي السوفياتي (للتذكير: إن المضطهدين في الأرض جميعا استقبلوا قيام الاتحاد السوفياتي بفرح وأمل).

والواقع أن أحزاب الطبقات العاملة في أوربا، كانت محقة في تبني نفس الاستراتيجية المطبقة في الاتحاد السوفيتي، حيث انتصرت قضية العمال وشرع في بناء الاشتراكية لأول مرة في العالم. لكن الوضع مختلف فيما يتعلق بالشعوب المستعمرة التي ظهرت بينها حركات تحررية اختارت طريقا آخر وأهدافا مختلفة. ولذا لم يكن من الممكن إجبار هذه الشعوب على اتباع نفس الاستراتيجية والتوراءات تطبيقها، لأن ذلك يعني باختصار تجاهل خصوصية أوضاعها وطموحاتها، وحصرها في دور قوة إسناد لا غير، يستعان بها حسب الأهواء والمصالح السياسية لمراكز القرار البعيدة عن انشغالاتها الحيوية (كما تأكد ذلك لاحقا).

إن مثل هذه العوامل لم تكن لتخفى بدون شك، على أكثر المناضلين في نجم شمال إفريقيا وطنية وثورية، فراحوا لذلك يضفون على هذه الحركة طابعا وطنيا أكثر تطابقا مع بلدهم وطموحاته. وكان من المتوقع أن يؤدي هذا التوجه التاريخي فيما بعد إلى القطيعة[22] مع الحزب الشيوعي عندما أخذ يميل باتجاه الجبهة الشعبية والتخلي عن شعار تحرير الشعوب المستعمرة. وقبل هذا المنعطف في مسار الحزب، كانت بوادر القطيعة قد تسببت في انقسامات داخل النجم، تجلت في فتور حماس المناضلين الواقعين تحت نفوذ هذا الحزب مباشرة والمعبرين عن مواقفه بكل تأكيد، إزاء نشاطات النجم التي لم يعودوا يشاركون فيها أو يحضروا الاجتماعات الدورية إلا قليلا. وكأنهم كانوا – على غرار عبد القادر حاج علي – يراهنون على فشل الفريق المنبثق عن الاجتماع العام لسنة 1925. وهذا ما يفسر المتاعب التي صادفت طريق هذه الحركة خلال مراحلها الأولى لغاية 1930 – 1931، وهي متاعب ضاعف القمع المسلط عليها من خطورتها (بعد أن صدر قرار عام 1929).

إن تحالف طائفتين من المناضلين الجزائريين على أساس تطابق الحالة الاجتماعية وحدها، ما لبث أن تآكل بسبب الاختلاف حول المشروع السياسي،

وكان هذا التآكل يتسارع كلما ازداد هذا الاختلاف وضوحا وتبلورا. فالمناضلون "الشيوعيون" (المنخرطون في الحزب الشيوعي) كانوا يمثلون العمال المهاجرين تماما مثل المناضلين (من أمثال مصالي) الذين كانوا يرون في الحزب الشيوعي سندا لشعبهم المضطهد. لكن إذا كانت الفئة الأولى تقبل بالاندماج الكامل في هذا الحزب، فإن الفئة الثانية كانت تعتبر نفسها كيانا متميزا في هذا التحالف، وتتطلع إلى تكوين منظمة تتناسب مع واقع وطنها. ومن الخطأ في تقديرنا تفسير هذا الاختلاف على أساس نظرة طبقية، تصف الأولى "بالبروليتاريا" والثانية بـ "البرجوازية الصغيرة" بصدد البحث عن طريق يناسب تطلعاتها. كما أنه من الخطأ اعتبار ذلك بداية "شعبوية"،[30] استنادا إلى تنظير مزعوم لا أساس له في الواقع. فإذا كانت الحجة في ذلك أن مصالي كان بائعا متجولا ولم يكن عاملا، فحاج علي أيضا لم يكن يعمل في مصنع، بل كان يدير متجرا خاصا للعقاقير. إننا لا نشاطر وجهة النظر القائمة على نزعة عالمية متطرفة، ترى في البطال والعامل والمستخدم والبائع المتجول "بروليتاريا"، إذا كان عضوا في الحزب الشيوعي (أو ما شابه من المنظمات)، و"بورجوازيا صغيرا" إذا لم يكن كذلك. كما لا نرى من جهة أخرى ما الذي يجعلنا نقبل أن ينبري مثقفون من صميم الطبقات البورجوازية للدفاع عن "البروليتاريا"، في حين نرفض أن يمثل عمال من الفئات الفقيرة نظراءهم الذين يقاسمونهم نفس المطامح تماما. فإذا قلنا مثلا أن ماركس وأنجلز أو لينين وستالين أو ماوتسي تونغ وشوان لي ليسوا من أصول عمالية، يكون الرد بأن هؤلاء تبنوا قضية البروليتاريا والصراع الطبقي بشكل نهائي.

فهل من التخلي عن قضية البروليتاريا، أن ننبه – استنادا إلى الممارسة – بأن سياسة ما لا تفيد في حل المشاكل الملموسة والحيوية لبلد ما ومن ثمة ضرورة البحث عن بديل أكثر ثورية والدعوة له؟

الاتجاه الثوري لنجم شمال إفريقيا

إن وصف قيادة نجم شمال إفريقيا بـ "البورجوازية الصغيرة" أو "الشعبوية" لا يمت بصلة إلى التحليل العلمي، بل هو مجرد مهاترة ترمي إلى فرض نوع من

الديكتاتورية في ميدان المعتقدات والمفاهيم (المتداولة آليا في معظم الأحيان)، وشكل من أشكال الإرهاب الفكري[3]. فالبورجوازي الصغير حسب هذا المنطق هو كل من يعارض المعتقدات والمفاهيم السائدة أو يشك في سلامتها في مرحلة معينة ووضعية محددة. أما "الشعبوية" فتعني حسب المنطق نفسه تعبئة الجماهير حول مطامحها وحثها على شق طريقها الخاص لتحقيقها، باستعمال جميع الوسائل بعيدا عن "الصيغ" الجاهزة غير المجدية.

فمثل هذه الأوصاف، إنما تستخدم للحط من كل بروليتاري أو ثوري متمرد على الأطر الدغمائية، راغب في التفاعل مع الوقائع الحية. وهنا يكمن الطابع الإرهابي والديكتاتوري لتلك الأوصاف، وتوظيفها من باب الاستصغار والاحتقار. فالنجم – كمنظمة عمالية – لا يتخلى عن موقفه "الطبقي" إذا لمجرد ابتعاده عن الحزب الشيوعي – كمنظمة للعمال الفرنسيين – مع ملاحظة أن أعضاء هذا الحزب من الجزائريين يمثلونه لدى العمال المهاجرين وليس العكس. والسبب الرئيسي في ذلك ليس نفسانيا ولا ذاتيا، بل يكمن بالأساس في اختلاف مصالح وأهداف طبقة العمال الجزائريين السياسية، عن مصالح وأهداف الطبقة العمالية الفرنسية (كتشكيلة اجتماعية م صلب الكيان الوطني الفرنسي). فمن الأهمية بمكان إذا أن ترفض هذه الطبقة، كل تكتيك أو استراتيجية لا تتماشى مع مصالحها وأهدافها. ولهذا السبب كان هدف الاستقلال الذي رسمه النجم يقتضي اختيار طريق مستقل كذلك. وهذا الطريق الجديد سيفرض على هذه الحركة تجنب أية تبعية، وإقامة علاقة مساواة في جميع الميادين والأوضاع التي تتلاقى خلالها المصالح وتتيح للتضامن الضروري فرصة للتعبير عن نفسه.

ويمكن القول في هذا الصدد بأن مسار الثورة انطلق فعلا، عندما اختار النجم نقل النضال إلى ساحة الاستقلال الوطني. وكان الحزب الشيوعي في نفس الوقت قد اختار – رغم التبريرات التي يقدمها – طريق الإصلاح، مقتربا بذلك شيئا فشيئا من التيارات الإصلاحية، العلماء والمنتخبين.

وهكذا حمل النجم على عاتقه مسؤولية التمايز بكل وضوح عن سياسة الإدماج الاستعمارية، تلك الاستراتيجية التي تدمج المسألة الجزائرية في إطار مجمل النضالات العمالية بفرنسا. وكان من الطبيعي أن يخالف الإصلاحيين الجزائريين، ويعارض سياستهم المتهيبة التي تموه المشكل الأساسي ألا وهو استقلال البلاد، وتنذر بتزييف المطامح العميقة للشعب الجزائري وجرّه إلى اللهث وراء مطالب لا طائل من ورائها. هذه السياسة المستوحاة من موازين القوى السائدة في تلك المرحلة، كانت في الواقع تعبيرا عن سلوكات انهزامية. فالانطلاق من إثبات قوة المستعمر الواضحة، كان يملي على الإصلاحيين ضرورة السير حسب سياسة معتدلة، تكون فيها المطالب المطروحة انعكاسا لتلك الموازين وما تتيحه من إمكانيات العمل؛ لأن الإصلاحيين لم يكونوا يؤمنون بإمكانية تغيير موازين القوى في أجل مسمى.

لقد كان تكتيك "الممكن" هذا (لأن الإصلاحيين لم تكن لهم استراتيجية واضحة) – أي ما كان النظام الاستعماري يسمح به – يميز الإصلاحيين الذين كان همهم الوحيد، أن يظهروا كأناس "عقلاء" "واقعيين"، لا يستنكفون الحلول الوسطى ولو تعلق الأمر بالمسائل الجوهرية.

وفي المقابل كان الموقف الثوري عكس ذلك، يرفض "الممكن المسموح به" باعتباره فخا، مفضلا بدله "الممكن الحقيقي" الذي يسمح بتعبئة الطاقات الشعبية تعبئة قصوى. ولا يمكن بلوغ هذه الدرجة بدون حافز قوي، في مستوى مطلب جوهري كمطلب الاستقلال الذي لا يمكن سلبه.

ويكمن المشكل الاستراتيجي هنا، في تشكيل قوة قادرة على فرض الاستقلال أو انتزاعه بواسطة الكفاح ومشاقه. غير أن هذا المشروع يبدو من وجهة نظر الإصلاحيين طوباويا؛ غير واقعي لأنه لا يتصور إمكانية تحقيق أهدافه بواسطة التغيير الجذري لموازين القوى. فأقصى ما يمكن للإصلاحيين أن يلجأوا إليه من العنف، لا يتعدى عتبة الاحتجاج وبعض أشكال العصيان وأنواع التمرد المعنوي الظرفي، دون أن يكون أثر يذكر لكل ذلك. ويبدو الثوري موضوعيا وأكثر واقعية في

أجل مسمى، لأن عمله يستهدف الكشف عن إمكانيات التغيير التاريخي – التي لا تظهر دائما – وتحويلها إلى طاقة وفعل. وفي هذا السياق يأتي الموقف الجذري لنجم شمال إفريقيا كتعبير عن الاستمرارية التاريخية لمقاومة الشعب الجزائري للاستعمار وتثمين كفاحه على مرّ العصور.

وإذا كان النجم يلتقي مع الاصلاحيين الإسلاميين في تبني التراث الثقافي للشعب، فإنه يتميز عنهم بإعلان تطابقه مع المجتمع كله ومع الجماهير الشعبية بصفة خاصة. غير أن هذا الارتباط يتم على أسس جديدة (وليس بالرجوع إلى الماضي)، إذ يتطلب تحويلا نوعيا لروح وأداء الثورات التقليدية، يترجم في منهج عمل أكثر نجاعة وأحسن تكيفا مع متطلبات النضال العصري. ويشمل مصطلح "الجماهير الشعبية" – باعتبارها القوة الكامنة للثورة – غالبية الفئات الاجتماعية التي تؤلف المجتمع الحقيقي، وتعد في طليعته ضحايا الاستغلال والسيطرة، كعمال المدن والأرياف والفلاحين الصغار والأجراء والمستخدمين والتجار، فضلا عن البطالين والفقراء. وشعور هذه الفئات بحالتها – البائسة – سواء على الصعيد المادي أو المعنوي، هو شعور فردي وفئوي ووطني في آن واحد. وبفضل هذا الشعور تتحول هذه القوى نفسها إلى ممثل للاستمرارية والحاجة إلى التغيير.

فالجماهير الشعبية هي التي تلعب الدور الحاسم في الواقع، وإن لم تجد كبير اهتمام في السياسة "النخبوية" للعلماء، أو في سياسة الحزب الشيوعي الفرنسي القائمة على مفهوم الطبقة العاملة التي لم تكن تشكل (بين الأهالي) قوة رائدة لا من الناحية الكمية ولا من الناحية النوعية. وإن أصبحت هذه الجماهير عاجزة مؤقتا – عن تفجير الانتفاضة تلو الأخرى كما في السابق – فإن قصورها هذا كان ظاهريا فقط. فقد واصلت مقاومتها للاستعمار – بأشكال أخرى – وتمسكت بأصالتها التي كانت تمارس ضغطا – عن بعد – على رجال السياسة بهدف إدماجهم في الشأن "الوطني" من جديد.

ولم تكن إعادة تكييف هذه الجماهير مع المتطلبات الجديدة للنضال، مهمة سهلة بالنسبة للنجم (الذي كان ما يزال أقلية) الذي كانت نشأته زيادة على ذلك بعيدة عن

التراب الوطني – الذي كان بمثابة الحيازة الخاصة للمستوطنين. ومن ثمة لم يكن من السهل تحريك الجماهير الذي لا يتم فقط بمجرد تحقيق التواصل "الإيديولوجي" بيها والتموقع معها على نفس الخط. فهذه الجماهير وإن كانت تحمل في طياتها قوى اليسار التاريخية الحقيقية، فإنها لا تستطيع مع ذلك أن تفعل شيئا ما لم تبلغ مرحلة التنظيم السياسي؛ هذا التنظيم الذي يُفَعِّلُ عمليا التواصل الإيديولوجي، من خلال العلاقات (النظامية) الدائمة التي يقيمها بين أكثر المناضلين التزاما من جهة والجماهير من جهة ثانية. وقد كرس مناضلو النجم جهودهم لمدّ هذه الحركة بالروابط وتعزيزها، ورغم الأزمات التي مرت بها منذ نشأتها الأولى، فقد حققت بعض النجاح على صعيد الانتشار وسط العمال المهاجرين؛ إذ لقي تأسيس الخلايا الأولى صدى إيجابيا سواء بناحية باريس أو داخل فرنسا. هذا الانتشار أخذ يزعج الإدارة الفرنسية شيئا فشيئا فلجأت إلى سلاح القمع: المضايقات، المداهمات، حظر الجرائد[52].

كل ذلك لم يمنع النجم من السعي إلى التعريف بالمشكلة الجزائرية خارج فرنسا، وفي هذا السياق تندرج مشاركته في مؤتمر بروكسل (1927) الذي انعقد بمبادرة من الرابطة المناهضة للاضطهاد الاستعماري، حيث قدم مندوبه مصالي عريضة مطالب (تطرقت إليها صحيفة الراية الحمراء) تضمنت المحاور التالية:

استقلال الجزائر.

انسحاب قوات الاحتلال الفرنسي.

تأسيس جيش جزائري.

حجز كبار الملكيات الزراعية التي استولى عليها الاقطاعيون وعملاء الإمبريالية والمستوطنون والشركات الرأسمالية الخاصة.

توزيع الأراضي المحجوزة على الفلاحين الذين حرموا منها.

احترام الملكية الصغيرة والمتوسطة.

تمكين صغار الفلاحين من القرض الفلاحي.

الالغاء الفوري لقانون الأهالي والاجراءات الاستثنائية.

العفو عن المساجين بسبب مخالفة قانون الأهالي سواء كانوا منفيين أو تحت الرقابة الخاصة.

حرية الصحافة وانشاء الجمعيات وعقد الاجتماعات.

المساواة في الحقوق السياسية والنقابية مع الفرنسيين المقيمين بالجزائر.

تعويض المندوبيات المالية المنتخبة بواسطة الاقتراع المحدود ببرلمان جزائري منتخب عن طريق الاقتراع العام.

انتخاب مجالس بلدية عن طريق الاقتراع العام.

حق التعليم في جميع المستويات.

انشاء مدارس باللغة العربية.

تطبيق القوانين الاجتماعية.

إذا قارنا هذا البرنامج بالمطالب الإصلاحية، رأينا أنه يتميز بوضوح طابعه السياسي الجريء ومحتواه الاجتماعي المتقدم، مادام يطرح مطلب الاستقلال منذ ذلك الحين، ويرسم خطوطا عامة لسياسة اجتماعية واقتصادية تستهدف إلغاء استغلال الإنسان للإنسان. ويركز هذا البرنامج بصفة خاصة على تحويل الهياكل الفلاحية التي بني نظام الاستيطان على أساسها، دون أن يستثني الإقطاعيين من المسلمين باعتبارهم مستغلين أسوة بالمستوطنين؛ الأمر الذي يضفي على اتجاهه العام طابعا ثوريا اشتراكيا.

حل نجم شمال إفريقيا للمرة الأولى

أخذ نشاط نجم شمال إفريقيا يقلق سلطات الاحتلال، رغم أن انتشاره لم يكن متميزا. والسبب في ذلك أنه كان تشلزا، وسط جعجعة المطالب الاندماجية والدعاية الإمبريالية. ثم أن السلطات الفرنسية ما لبثت أن تبينت خطره على الاحتلال، فقررت حلّه سنة 1929، بحجة أن برنامجه يمس بالسيادة الفرنسية في إفريقيا الشمالية. والواقع أن الاستعمار أصبح يخشى أن ينتشر شعار الاستقلال وسط الجماهير الشعبية انتشارا لا مردّ له، ومن ثمة كان يحبذ أن تظل الجماهير بعيدة عن حركة قادرة على تحسيسها إلى أسمى درجة، وجوّها إلى التحرك عشية الاحتفال بالذكرى المئوية لاحتلال العاصمة وهو احتفال لم يكن في محله.

غير أن حل النجم عام 1929 وما تلاه من قمع، لم يضع حدا لنشاط مناضليه الذين واصلوا نشاطهم في ظل السرية، خارجين بذلك على المواقف المقيّمة التي درجت عليها التيارات الجزائرية الرئيسية. فقد كان الوقوف في وجه القمع والسلوك النضالي المستميت، يشكل أسلوبا جديدا في الساحة السياسية بالجزائر، ويكشف مبكرا عن خصائص حركة ثورية أصيلة. فمنذ ذلك الحين انبرى لتحمل أمانة الاستقلال رجال لا يهابون تحرك الجماهير، ويقبلون مسبقا كل ما يترتب عليه من كفاح لا يكلّ، وتفان وتضحيات لا يمكن بدونها الدفاع عن المثل الثورية وتحقيقها. ذلك أن الإعلان عن مبدأ الاستقلال يظل مجرد شعار، ما لم تتوفر الشروط الإنسانية لتحقيقه. ويرجع الفضل الأكبر للنجم هنا ليس فقط في طرح مشكلة الاستقلال، عندما كانت التيارات السياسية والدينية تستبعد هذا الاحتمال، بل في فتح طريق جديد للنضال يراهن على شحذ إيمان الشعب الجزائري من جديد، وعلى تعبئة كامل قواه وصنع أداة كفاحه بنفسه. وفي سبيل تعزيز الوعي الوطني واصل مناضلو النجم نضالهم في ظروف صعبة وبوسائل متواضعة، منددين بمختلف المناورات والأخطاء والتصورات المزيفة التي تغذي غموض الأفكار وتضعف إرادة الكفاح من أجل التحرر. ولم يكونوا ليسمحوا – بعد أن تخلوا عن أوهامهم حول طبيعة الاستعمار – بتضليل الشعب ورهن مستقبله، بواسطة الوعود الخادعة والمطالب الاصلاحية.

مثل هذا الموقف لم يكن وليد "حب التطرف" بل كان ثمرة معرفة دقيقة بميكيافيلية السياسة الاستعمارية التي ما انفكت منذ مائة عام، تعبر عن نفسها بالنار والدم والتجهيل وسلب الممتلكات والقوانين الاستثنائية (كقانون الأهالي .إلخ) لقد كانت هذه السياسة تستهدف تفكيك المجتمع الجزائري، واستبداله في نهاية الأمر بسكان أجانب يحظون بجميع الامتيازات. ولولا حيوية المقاومة الشعبية وصمودها، لأنجز الاستعمار مشروع التدمير الوطني المقنع بـ "الرسالة الحضارية" المزعومة.

ويمكن القول في هذا الصدد أن سياسة الادماج لقيت بعض النجاح لدى الإصلاحيين على الأقل بعد قرن من الاحتلال، وكانت هذه السياسة آخر ورقة تلوّح بها سلطات الاحتلال لتبرير الوجود الاستعماري، لكن تطور الحركة الوطنية عامة وجناحها الثوري (نجم شمال إفريقيا) خاصة، ما لبث أن أزاح النقاب عن حقيقة هذه السياسة المغشوشة والمضرة في آن واحد. فهذه الحركة الوطنية بتنظيماتها الثلاثة (اتحادية المنتخبين، جمعية العلماء، نجم شمال إفريقيا) أخذت رغم تناقضاتها وخلافاتها تتصدى بثبات متزايد وبدرجات متفاوتة للنظام الاستعماري، وقد اتخذ مجرى التاريخ وجهة جديدة عندما كان هذا النظام وسط الاحتفالات المدوية يحيي ذكرى مرور مائة سنة من الاحتلال والوجود الاستعماري.

جمعية العلماء المسلمين الجزائريين

يلتقي التيار الإصلاحي الإسلامي أصلا بحركة النهضة الكبرى التي عرفها العالم الإسلامي خلال العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر، والتي كان من روادها: أحمد خان (1817 – 1889) بالهند وجمال الدين الأفغاني بالمشرق ومحمد عبده (1849 – 1905) بمصر. فقد ساعد انتشار أفكار هذه الحركة عبر الصحافة (المنار وعمل الشيخ رضا) وزيارة الشيخ محمد عبده إلى الجزائر سنة 1903، على ظهور هذا التيار بعد أن أخذت فئة قليلة من المتعلمين تتساءل حول مستقبل البلاد. وقد لقي هذا التيار بعض الصدى بين المثقفين بالعربية رغم قلة مريديه في البداية. ولم تنتشر الحركة الإصلاحية الإسلامية إلا بعد الحرب العالمية الأولى، بفضل جيل جديد من العلماء تخرّج أكثرهم من تونس (الزيتونة) والمشرق، وكان من رواده الشيوخ: عبد الحميد بن باديس، مبارك الميلي، توفيق المدني، الطيب العقبي، البشير الإبراهيمي..

وقد شكل هؤلاء الرواد ابتداء من 1925، النواة الأولى لما سيصبح جمعية العلماء فيما بعد. وقد أصدرت هذه النواة الملتفة حول الشيخ بن باديس بقسنطينة صحيفة المنتقد ثم صحيفة الشهاب. كما أصدر الشيخ العقبي ببسكرة صحيفة

الإصلاح عام 1927، قبل الانتقال إلى العاصمة والمشاركة في تأسيس "نادي الترقي" الذي كان منبرا هاما لنشر أفكار العلماء.

ويبدأ توفيق المدني حياته النضالية بتونس (التي هاجرت إليها عائلته عقب انتفاضة 1871) حيث شارك سنة 1920 في نشاط "اللجنة الثورية"، قبل أن يساهم في تأسيس حزب الدستور إلى جانب الشيخ عبد العزيز الثعالبي الذي كان وطنياً ذا نزعة عربية إسلامية. وبسبب هذا النشاط طرد من تونس فعاد إلى الجزائر ليواصل نضاله السياسي، على أساس من الالتزام لم يكن يشاطره فيه دائما نظراؤه من العلماء الحريصين على تأكيد إصلاحيتهم، والمنشغلين قبل كل شيء بترقية الإسلام الصحيح واللغة والثقافة العربية ومحاربة الطرقية والخرافات.

وفي ماي 1931 تأسست جمعية العلماء برئاسة بن باديس، وكان من بين المؤسسين من لا يؤمن بالأفكار الإصلاحية وقد انفصلوا عنها فيما بعد.

وقد وضعت الجمعية في مقدمة أهدافها: تحرير الدين الإسلامي من تسلط إدارة الاحتلال، مطالبة بفصل الدين عن الدولة (أسوة بالمسيحية واليهودية)، وبحرية الدعوة في المساجد. واعتمدت في نشاطها أساسا على الخطابة والصحافة (ممثلة في عدد من النشريات الدورية)، كما قامت بتأسيس المدارس الحرة لتعليم العربية وشجعت انشاء الجمعيات[55] والنوادي لنشر مذهبها.

غير أن العلماء الذين كانوا يرفضون الفرنسة الثقافية، لم يمانعوا في قبول الشق السياسي من مشروع الادماج السياسي – في إطار سيادة فرنسا وقوانينها – لا يتنافى مع تمسك الشعب الجزائري بإسلامه و"قوميته"، أي خصوصيته الوطنية. وقد ظل الاصلاحيون أوفياء لهذا الموقف المزدوج القائم على التمسك "بالقومية" والولاء لفرنسا في نفس الوقت، ما دام هناك بصيص أمل في ليبرالية الجمهورية الفرنسية على الأقل.

هذا الموقف القائم على تناقض خطير حاول الشيخ بن باديس تفاديه باللجوء إلى التمييز بين "الجنسية والقومية". وتعني الأولى "مجمل الخصائص الاجتماعية والثقافية المميزة لمجموعة إنسانية معينة، بينما تعني الثانية الشروط المدنية

والسياسية الخاصة بالمجموعة ذاتها في لحظة محددة من تاريخها. فالشيخ يقرّ هنا بإمكانية قيام اتحاد بين شعبين من جنسية إثنية مختلفة إذا قبل كل منهما بإخلاص وعلى قدم المساواة بالروابط المتبادلة المتولدة عن الجنسية السياسية المشتركة التي أملتها الظروف والمصلحة المشتركة[80].

هذا التأويل الذكي المقبول نظريا، كان من خصائص "الإصلاحية الجزائرية" التي كانت تعتقد – تكتيكيا أو عن قناعة – أن بإمكانها التأثير في السياسة الفرنسية. بواسطة المهادنة والمطالب التي تحاول التوفيق بين مصلحتي الغالب والمغلوب. ولا شك أن خطأ في مثل هذا الوضوح، لا يمكن أن يصدر إلا عن سوء معرفة بطبيعة الاستعمار وأهدافه ووسائله. ومن نتائجه تلهية الشعب بسراب الحلول المزيفة، والمساهمة بذلك في الحيلولة دون تعبئته تعبئة حقيقية وفعّالة، من أجل التخلص من الاستعمار بالاعتماد على نفسه وقواه الذاتية.

لذلك ينبغي أن نلاحظ بأن نشاط العلماء إن كان إيجابيا في المجال الديني والثقافي، فإنه لم يكن كذلك في الميدان السياسي، وسبب ذلك أن رؤيتهم للنضال (الضمني والعلني) كانت تنصب على الماضي أكثر من المستقبل ولم تكن بالتالي تساهم في استشراف آفاق مستقبلية حقيقية.

وقد ظلت جمعية العلماء (لغاية اندلاع الحرب العالمية الثانية عام 1939) على نفس الموقف المتردد بين الغموض والولاء تارة، وبين قبول الادماج السياسي ورفض التجنس تارة أخرى، بل والذهاب أحيانا إلى حد الإقرار بوجود الأمة الجزائرية، كما يشهد على ذلك ردّ بن باديس على فرحات عباس عندما نفى وجود هذه الأمة بقوله: «لقد بحثنا في الماضي والحاضر فلاحظنا أن الأمة الجزائرية موجودة، وقد تكونت مثلما تكونت جميع أمم الأرض. ولهذه الأمة تاريخها الذي يشهد عليه جلائل الأعمال، ووحدتها وخصالها الحميدة منها والذميمة شأن جميع الأمم في العالم. لذا نقول إن هذه الأمة ليست فرنسا ولا يمكن أن تكون فرنسا. ولا تريد أن تكون فرنسا حتى لو أرادت الادماج. ولهذه الأمة إقليمها المحدد الذي هو الجزائر في حدودها الحالية»[81].

وكان فرحات عباس قد أكدّ في التصريح الذي استوجب هذا الرد الحازم: «لو اكتشفت الأمة الجزائرية لكنت وطنيا، ولما استحييت بذلك وكأنه عيب. فالرجال الذين ماتوا في سبيل مثل أعلى تحيطهم يوميا هالة من التشريف والتقدير، وليست حياتي بأغلى من حياتهم. لكن مع ذلك لن أموت من أجل وطن اسمه الجزائر، لأن هذا الوطن لا وجود له. إنني لم أكتشفه. لقد ساءلت التاريخ والأحياء والأموات وزرت المقابر دون أن يخبرني أحد عنه. لذا فقد استبعدنا نهائيا جميع الأوهام والخرافات لنربط مصيرنا إلى الأبد بالوجود الفرنسي من هذه البلاد»[45].

هذا الاختلاف حول وجود الأمة الجزائرية بين أبرز ممثّلي التيار الإصلاحي، لم يمنع اتفاقهما مع ذلك في المطالبة بالإدماج السياسي، وإن تباينت مقاصدهما من وراء ذلك بكل تأكيد.

إننا لا يمكن أن ننكر مساهمة جمعية العلماء الهامة في تجديد وترقية الثقافة العربية الإسلامية، وفضلها في ادخال نوع من الأصولية الدينية في الحركة الوطنية كان لها أثرها في الجماهير الشعبية. لقد أضفت على الإسلام حيوية جديدة، من خلال إعلان الحرب على الطرقية التي تمكن الاستعمار من تدجينها بدرجات متفاوتة، وعلى الخرافات بمختلف أنواعها. غير أن محاربة الطرقية بدون هوادة لم تتم دائما بأفضل طريقة ممكنة، لأنها كانت تؤدي إلى صرف الاهتمام عن النضال الرئيسي ضد نظام الاحتلال. فإذا كان شيوخ الزوايا خاضعين – في معظمهم – بحق لإدارة الاحتلال، فإن جمهور المريدين لم يكن يتعاطف معها بأي شكل من الأشكال. فهؤلاء المريدون كانوا يشكلون احتياطيا نضاليا ضخما، لم تكن من الضروري محاربته ودفعه إلى الارتماء في أحضان المعسكر المعادي[46]. وهذا لم يأخذه العلماء دائما بعين الاعتبار، لأن استراتيجيتهم كانت تستبعد إمكانية اللجوء إلى العنف المنظم للجماهير التي كانوا يعتبرونها جاهلة، ولا يمكن أن يعوّل عليها في أي عمل تقريبا. فهذه الجماهير في نظرهم بحاجة إلى إصلاح وإعادة تربية بالمعنى الديني، حسب مفهوم الجمعية كمرحلة لا بد منها قبل كل شيء.

ولم ينتبه العلماء في هذا السياق بأن الوعي الثوري للجماهير بمشاركتها الحقيقية وبقوتها، هو الجواب السليم الوحيد لمسألة التحرر الوطني، وكان من الأسلم كذلك تجنب سياسة تؤدي إلى تغذية الخلافات الدينية العميقة وسط الجماهير، نظرا للتناقض الرئيسي القائم على مستوى علاقات الاحتلال بالشعب. فالموقف الثوري هنا كان عكس ذلك، يقتضي إثارة الجماهير بمختلف فئاتها ضد المستعمر.

غير أن الحركة الإصلاحية سواء من خلال اتحادية المنتخبين (الوجه الفرنكوفوني) أو جمعية العلماء (الوجه العربي الإسلامي)، كانت محدودة الآفاق وبدون بعد تاريخي حقيقي. وقد زادت حدة هذا الخلل مع مجيء الجبهة الشعبية والآمال التي أثارتها لدى الطبقة السياسية الجزائرية (1936). وكان من المفروض أن يتأمل الاصلاحيون جيدا، سابقة الأمير خالد والآمال التي كان يعلقها على "تكتل اليسار" عام 1924؛ كما كان عليهم أن يستخلصوا العبر من فشل اتحادية المنتخبين بقيادة بن جلول وفرحات عباس، عندما ذهب وفد منها إلى باريس مطالبا بتطبيق مشروع فيوليت، ولم يجد أحدا ليستقبله لا في الحكومة ولا في البرلمان بغرفتيه. ولم تغيّر استقالة 950 من المنتخبين الأهالي في هذا الصدد شيئا يذكر (يكون مصالي اتصل بالوفد منبها بانعكاسات هذا المسعى، لكن الوفد أصرّ مع ذلك على حضور الموعد الثاني رغبة في التمايز عن "المشوشين"، المعادين لفرنسا).

وجاءت زيارة وزير الداخلية رينيي للجزائر يومئذ لتسد منافذ الأمل في تحسين أحوال الجزائريين، بعد أن كان رده على مطالب المنتخبين هو تعزيز نظام القمع بواسطة مرسوم شهير يحمل اسمه.

الهوامش

(1) J BERQUE, l'Orient second, p44, Ed GALLIMARD, Paris, 1970.

"الأصالة لا تعني اجترار العتيق ولكن اللقاء مجددا مع كوامن الذات".

(2) C. A. Julien, Afrique du Nord en marche, p105.

(3) C. R. AGERON, Histoire de l'Algérie contemporaine, p74.

(4) La république algérienne, n° du 24 Décembre 1948, Journal de l'UDMA, F Abbas.

في رسالة نشرت في هذا العدد من الصحيفة الناطقة باسم حزب البيان، تحلى عبد القادر حاج علي تأسيس نجم شمال إفريقيا سنة 1924 بـ 49 شارع بروطانيا في مقر تعاونية "العائلة الجديدة" الموالية للحزب الشيوعي. ويرأيه أن مصالي كان يومئذ عضوا بسيطا وظل كذلك حتى سنة 1926، ولم يستلم القيادة إلا في سنة 1928. وكان حاج علي يشكو وهو بمستشفى بوبيني من النسيان واستمرار أصدقاء مصالي في وأده. وكان من خلال هذه الرسالة يحاول بوضوح التقليل من شأن مصالي، لكنه أقر بالمناسبة أن هذا الأخير خلق عقيدة نضالية. وأكد علاقة مع سياسة مصالي معتبرا نفسه من أنصار الأمير خالد الذي كان برأيه على نفس النهج الذي اختاره حزب البيان، مضيفا أنه على اتفاق مع هذا الحزب مذهبا وتكتيكا. وتأتي هذه الرسالة لتؤكد ما ذهبنا إليه من تغيير اتجاه النجم ابتداء من 1926 – 1927 بمبادرة من مصالي.

(5) l'histoire pour la "bande", p33-51, publication de la bibliothèque nationale, S.N.ED. Alger,1974.

(6) IBID, p36-51-52.

(7) J. Jurquet, la Révolution nationale algérienne et le P.C.F. T2, p241, Ed du Centenaire, 1974.

(8) كان المؤتمر يرى "أن السيطرة الأجنبية تعرقل النمو الحر للقوى الاقتصادية" وأن "القضاء على هذه السيطرة هو الخطوة الأولى في الثورة بالمستعمرات... إلخ". ولا تعبر المساعدة المقدمة لتحقيق تلك مساعدة للحركة الوطنية البرجوازية الأهلية، لكن مساعدة للبروليتاريا العمالية نفسها كي تفتح طريقها. ونلاحظ هنا أن النظرة "الاقتصادية" للنضال تتجاهل الواقع الوطني المتمثل في الجماهير الشعبية المحرومة أساسا والتي لا يعبر عنها مصطلح البروليتاريا تمام التعبير.

(9) «وإذا كانت السيادة المصرية ضرورية فإن سيادة أكلة لحوم البشر غير مرغوبة (...)، وتتألف أكثرية أهالي شمالي إفريقيا من عرب غير قابلين للتطور الاقتصادي والاجتماعي والذهني والأخلاقي، الضروري للأفراد كي يؤسسوا دولة مستقلة قادرة على بلوغ الكمال الشيوعي».

(10) كتب C.R AGERON أن النجم في الواقع هو منظمة شيوعية بالوطن الأم كانت تطالب باستقلال الجزائر التام، والفوري طبقا لنداء الأممية الشيوعية سنة 1922

(Etudes maghrébines, p241, P.U.F, Paris, 1964).

(11) F. Abbas, Révolution en Algérie – Nuit coloniale I, p135, Ed JULLIARD, Paris, 1962

يتناول فرحات عباس نشأة نجم شمال إفريقيا بقوله: «تعود أول تظاهرة وطنية عمومية إلى سنة 1924، حين خرج مهاجروا شمال إفريقيا من محاضرة ألقاها الأمير خالد وهم يهتفون "تحيا إفريقيا الشمالية المستقلة !" وفي حدود منتصف سبتمبر من نفس السنة أسس نجم شمال إفريقيا بباريس، وكان هدفه الاجتماعي الدفاع عن المصالح المادية والمعنوية والاجتماعية لمسلمي شمال إفريقيا، لكن هذه الواجهة كانت تخفي مطلب الاستقلال. وهذا ما يؤكد أطروحة تحالف المناضلين الجزائريين الثوريين مع الحزب الشيوعي الفرنسي (ممثلا من قبل عبد القادر حاج علي). وكان النجم في المرحلة الأولى هذه برئاسة سي محمد جفال التاجر بالدائرة 18، وكان مكتبه يضم خاصة حاج مصالي، أحمد بالغول، عبد القادر حاج علي.

(12) يكون الأمير خالد طالب في إحدى محاضراته، بانخراط جميع المتأصلين من إفريقيا الشمالية في اتحاد المستعمرات (التابع للجنة المستعمرات بالحزب الشيوعي).

(13) تتناول الوثائق الرسمية لحزب الشعب – حركة الانتصار ميلاد نجم شمال إفريقيا كما يلي: «كان الحزب الشيوعي الفرنسي نفسه يعارض هذه الحرب (حرب الريف)، وكان يساند عبد الكريم بلسان قادته من أمثال سمارد ودوريو، فجلب له ذلك تعاطف الكثير من الجزائريين والتونسيين والمراكشيين الذين قادتهم الحاجة الماسة للعيش في فرنسا، فانخرطوا في صفوفه في غياب منظمة وطنية ثورية خاصة بهم. وفضل آخرون – مع تعاطفهم مع الحزب الشيوعي – سنة 1925 تأسيس جمعية خيرية بهدف مساعدة مهاجري شمال إفريقيا. وقد أصبحت هذه الجمعية تحمل اسم "نجم شمال إفريقيا"».

ظلت هذه الجمعية طوال سنة كاملة بعيدة عن النشاط السياسي، لكن ابتداء من 1926 تحولت إلى حركة سياسية حقيقية بتأثير من رئيسها الجديد (حاج مصالي) وهو شاب جزائري يبلغ من العمر 28 سنة».

Document : "Le problème algérien – Le gouvernement national algérien", p11.

(14) l'Histoire par la bande, OP. CIT, p53.

(15) Bulletin communiste n° 3 du 18 Janvier 1924, p93-96.

(16) Dans les cahiers du Bolchevisme n° 7 du Janvier 1925.

نجد في هذه الوثيقة التصور التالي للحزب الشيوعي الفرنسي: «لقد كسب الحزب الشيوعي بتأييد الأمير خالد وكذلك برنامج مطالبه الديمقراطية، تعاطف العمال من شمال إفريقيا الذين أصبحت اجتماعاتهم النقابية أو السياسية تعرف منذ ذلك الحين نجاحا كبيرا. كما نجد أيضا: أن قسما من البورجوازية المناضلة (الأهلية) كان ثوريا.

(17) Cahiers du Bolchévisme, n° spécial du mai 1932, sur le VIIème congrès du P.C.F,p72-75.

(18)لم تكن البروليتاريا موجودة كطبقة إلا في البلدان التي بلغت مرحلة الإنتاج الرأسمالي.

(19) بالغ في تقدير مفهوم الوعي الطبقي على حساب الوعي الوطني. فالوعي الطبقي في مجتمع الدولة الوطنية المستقلة الرأسمالية ينمو على أساس العلاقات الاجتماعية القائمة على السيطرة والاستغلال الداخليين. وتكون الغلبة في هذه الحالة لجدلية الصراع الطبقي. أما في المجتمع المحروم من دولته الوطنية من جراء الهيمنة والاستغلال الاستعماري فالوعي الوطني هو الذي ينمو وتكون الغلبة لجدلية النضال التحرري والاستقلال. وهاتان الوضعيتان الموضوعيتان ليستا متطابقتين ومن ثمة تتولد عنهما حساسية مختلفة عن الوسط العمالي.

(20) J. Jurquet, La révolution nationale algérienne et le parti communiste, OP. CIT, p290-291.

(21) تعتبر حالة سولتان غاليف في هذا الصدد مثالا عن هذا النوع من العلاقات كما كتب بحق ماكسيم رودينسون: «كان موقف سولتان غاليف والشيوعيين التتار سنة 1918 تعبيرا عن رفض. إذ لم يكونوا يرغبون في القيام بدور قوة الإمداد لحركة بروليتارية أوربية مهما كانت وجاهتها. فالثورة كان ينبغي أن تشملهم هم أيضا ويقطفوا ثمارها

بالطريقة التي يختارونها وليس بالصيغة التي يقررها الأخ الأكبر الممثل في البروليتاريا الروسية والتي يبالغ في استعراض لزعته الأبوية.

(Voir marxisme et monde musulman, p386, Ed Seuil, 1972.)

(22) A. ABDELMALEK, le centenaire du capital (tiré à part), p279, Mouton, Paris.

(23) J. BERQUE, l'Orient second, p46-47, OP. CIT.

(24) A. ABDELMALEK, la dialectique sociale , p358-356-360, Ed du Seuil, Paris, 1972.

(25) Les marxistes présentation de Kaston Papaiannou, p196, Ed "J'ai lu" Flamarion, Paris, 1965.

«لقد نجحت البورجوازية حيث فشلت جميع الإمبراطوريات وجميع الديانات العالمية المزعومة؛ ومثلما أخضعت الريف إلى المدينة أخضعت البلدان البربرية ونصف المتحضرة والأمم البورجوازية والشرق إلى الغرب».

(Marx et Angels, manifeste communiste, IBRID, p339).

وذهب ماركس إلى حد القول بأن آسيا لم تعرف ثورة اجتماعية حقيقية غير الاستعمار البريطاني للهند. (البورجوازية هي المدفعية الثقيلة – بانخفاض أسعار بضائعها – التي تحطم أسوار الصين جميعا، ويستسلم لها أكثر البرابرة معاندة وتعصبا لأوطانهم).

«فالبلدان الحديثة المتخلفة اقتصاديا وثقافيا لا تدخل بتاتا ضمن آفاقه (ماركس) التاريخية».

ألم يمتدح (ماركس) البورجوازية لأنها أخضعت بلدان الشرق الزراعية والبربرية ونصف المتحضرة إلى البلدان الصناعية والمتحضرة بالغرب؟».

(26) فيما يلي فقرة عن أنجلز (The northern star volume XI, p7, 22 Janvier 1848, n 535)

قدمها (Gallissot et Badra in Marxisme et Algérie, Ed D.C.E, 1976) قال فيها: «رأينا بصفة عامة أننا سعداء جدا للقبض على عبد القادر القائد العربي. لقد كانت مقاومة البدو ميؤوسا منها، ورغم أن الطريقة التي خاض بها جنود شرسون مثل بوجو هذه الحرب عرضة للإدانة، فإن احتلال الجزائر حدث هام وملائم لرقي الحضارة. وإذا كنا نأسف لتدمير الحرية، فلا ينبغي أن ننسى بأن هؤلاء البدو أنفسهم هم شعب من اللصوص يعيش

أساسا على غزو الآخرين والغارة على القرى الحضرية لنهب كل ما وقعت عليه يداه فاتكا بكل من يعترض سبيله مع بيع بقية الأسرى في سوق العبيد».

(27) A. ABDELMALEK, OP. CIT, p382-383.

(28) جميع الحضارات تقريبا تعلن تفوقها وهيمنتها عند ما تكون في أوج قوتها وعظمتها. وليست الحضارة الغربية حالة شاذة في هذا المجال، طالما أن الاكتشافات العلمية والتقنية تعطيها على الصعيد الاستراتيجي وسائل ممارسة هيمنة فعلية على المستوى العالمي بواسطة امتداداتها المتمثلة في الاستعمار والإمبريالية خاصة.

(29) رغم أن الماركسية تشكل نقيض الرأسمالية، إلا أنها تلتقي معها في المنشأ الحضاري الواحد الذي تتأثر به من الناحية الإيديولوجية.

(30) تأسيس الحزب الشيوعي الجزائري.

(31) يتمثل هذا التمايز في ضمان الاستقلالية في تقدير المواقف والوسائل والمراحل وخصوصية مطامح الشعوب المستعمرة. فالمقصود إذا ليس التمايز عن هذه الأحزاب والاتحاد السوفياتي لأنها تناضل في سبيل الاشتراكية أو لكونها تبنت إيديولوجية ملحدة، فهذه مسألة أخرى.

(32) لم تكن هذه القطيعة تعني نجم شمال إفريقيا وحده والوطنية، كما أنها لم تكن ظرفية، فأسبابها عميقة وعامة ودائمة، كما سنرى ذلك من خلال القطيعة داخل الأحزاب الشيوعية مثل يوغوسلافيا والصين ... إلخ. ومن جهة أخرى كانت الممارسات التي أدت إلى هذه القطيعة سواء في الاتحاد السوفياتي أو في البلدان الشرقية، بمثابة مآس حقيقية ظلت مسكوتا عنها مدة طويلة، وعند الكشف عنها حملت المكارثية مسؤوليتها بنوع من التسرع. إن مثل هذه التفسيرات تنتمي إلى علم النفس والظواهرية، لأنها تتناقض مع التفسير الماركسي، وكان من نتائجها الحيلولة دون التحاول الجدي الذي يحدد الأسباب الحقيقية لهذه "الانحرافات". وفي نظرنا أن هذه الأسباب لا يمكن فصلها عن النظام نفسه وهي ثمرة بعض الافتراضات النظرية التي زادت ممارستها في ظروف خاصة من مخاطرها.

(33) ليس في الحركة الوطنية الجزائرية ما يطابق الإيديولوجية الشعبوية كما يراها لينين، أي "إيديولوجية رجعية تقدس الفلاح ومجتمعه كما تقدس البنيات التقليدية. وتعتبر

مجتمع الفلاحين أسس من الرأسمالية التي تتشكل في روسيا ظاهرة للحطاط والتقهقر...".
لذا تعد محاولة تطبيق هذه النظرة على الحركة الوطنية من قبيل الحرب النفسية وليس من ضرورات التحليل. طالع Lénine, quel héritage renions nous ?, T1, p98-116, Oeuvres choisies, Ed de Moscou.

(34) من المؤسف أن القيادات نفسها أصبحت تمارس هذا الإرهاب في كثير من الأحيان، بعد أن تجسد في أجهزة ديكتاتورية لا تمليها أية ضرورة غير ضرورة الدوغمائية والانحراف. وهذا ما يفسر ظاهرة الستالينية التي لم تكن لا شخصية ولا عرضية.

(35) ليست بمعنى للحضارة وقياسا بإيديولوجيتي ستالين: إيديولوجية الاندماج والحركة الشيوعية.

(36) Guy Rocher, Introduction à la sociologie générale, T3,changement social, p87.
تستعمل مفهوم الإيديولوجية حسب تعريف الكاتبين وهي: «منظومة مملة من الأفكار والأحكام منظمة بصفة عامة، تستعمل لوصف حالة جماعة أو طائفة وتفسيرها أو تبريرها، وتستلهم القيم السائدة استلهاما واسعا لاقتراح توجيه محدد للعمل التاريخي لهذه الجماعة أو الطائفة».

(37) l'Histoire par la "bande", OP. CIT, p53.

(38) لم يكن عدد المجموعات من المناضلين الذين يستقبلون الصحف ويقرأونها هاما يومئذ.

(39) توفيق المدني، حياة كفاح (مذكرات) ش. و. ط. ن. الجزائر رقم 687/77.

(40) Ali Merad, le réformisme musulman en Algérie de 1925 à 1940, OP. CIT, p387.

(41) الشهاب (جمعية العلماء) عدد أفريل 1936.

(42) Entente de février 1936 (organe de la fédération des élus).

(43) لعبت الزوايا الطرقية دورا هاما في الحياة الاجتماعية والسياسية والثقافية وفي مقاومة الاحتلال كذلك. لكنها ما لبثت أن انكفأت على نفسها أو انحرفت عن مقاصدها بتأثير من إدارة الاحتلال؛ وإذا كان نفوذها قد تقلص قبل الحرب العالمية الثانية، فقد حافظت مع ذلك على هياكلها وجزء من مريديها (ما بين 250 و400 ألف حسب المصادر المختلفة). Julien OP. CIT.

(44) يعرف ماوتسي تونغ التناقض الرئيسي كما يلي: «هناك عدد من التناقضات في عملية التطور المعقدة لشيء أو ظاهرة ما، وتتخذ واحدة منها بالضرورة طابع تناقض رئيسي يتحكم وجوده وتطوره في وجود وتطور التناقضات الأخرى، أو يؤثر فيها». (Les transformations de la révolution, Ed 10/18, Paris, 1970) هذا التناقض بالجزائر كان قائما على صعيد العلاقات، بين النظام الاستعماري والشعب الجزائري؛ وكانت الزوايا كثيرها من الظواهر على غرار العلاقات الطبقية جزءا من التناقضات الثانوية.

الفصل الثالث

الوضع بالجزائر بعد قرن من الإحتلال

هيكلة الحركة الوطنية وانقساماتها

اضطر المجتمع الجزائري إلى الإنطواء على نفسه بعمق، بعد أن فرض عليه الرضوخ بحد السلاح إلى نظام سياسي واقتصادي لايرحم، وإلى دونية اجتماعية وثقافية دائمة، غير أن ذلك لم يحل دون حفاظه على قدر من الطاقة والذاكرة الجماعية لربط حاضره بماضيه، رغم درجة الإنسحاق التي أصبح بمقتضاها أشبه بلحمة يصعب تمييزها عن النسيج الطبيعي للبلاد.

وقد سمح له ذلك بضمان حد من الإستمرارية التاريخية والحفاظ على شخصيته، وإعداد الشروط الضرورية لقوته مجددا إلى الساحة السياسية. وبفضل هذه المقاومة ظل المجتمع الجزائري بعد قرن من الإحتلال، يطرح بإستمرار نفس المشكلة على النظام الإستعماري لكن بصيغ جديدة وفي مجمع الميادين.

ولم يكن إقتصاد البلاد سوى مشروع أجنبي، دافعه الوحيد هو الربح بواسطة استغلال شعب بكامله، طالما أنه بني بالأساس لفائدة الأقلية الأوربية، والواقع أن الأيديولوجية الإستعمارية كانت منذ البداية، ترمي إلى تقليص تعداد هذا الشعب، حتى يصبح كما مهملا فيسهل تعويضه بالإستيطان الأوربي.

لكن تجري الرياح بما لايشتهي الإستعمار! ١

فسكان الجزائر زاد عددهم بدل أن يتراجع، ليبلغ – بعد فترة من الركود– في حدود 1930 خمسة ملايين نسمة، بينما لم يتجاوز السكان الأوربيون مليون فرد.

غير أن هذا النمو الديموغرافي، شاء له نظام الإحتلال الجائر أن يزيد بشكل خطير من فقر الأغلبية الساحقة من السكان المسلمين.

وهكذا أدى عدم التلازم بين التنظيم الإقتصادي والواقع البشري إلى ظهور تناقض رئيسي، لم تجد حكومة باريس أمام خطورته سوى اللجوء إلى المسكنات وتقديمها كسياسة جديدة، ومع ذلك كانت هذه السياسة أقرب إلى الوعود منها إلى الإنجازات التي ظلت في نظر الجزائريين جد متواضعة.

والواقع أن انتشار التعليم ولو كان محدودا جدا- قد أدى في نهاية الأمر إلى تنامي عدد «المتنورين» الذين أخذ بعضهم ينده بمظالم النظام الإستعماري الصارخة، بعد أن تمكن هؤلاء شيئا فشيئا من الإفلات من مراقبة إدارة الإحتلال وقد كان هؤلاء يشعرون بالمأزق الذي يتخبط فيه بلدهم، دون أن يتبينوا بوضوح طريق الخروج منه.

ورغم قلة عدد «الانتلجنسيا» الجديدة المتعلمة باللغتين الفرنسية والعربية، وظهورها وسط شعب مهمش يعرف نموا ديموغرافيا سريعا، فقد استطاعت أن تشكل مصدر احتجاج محتمل، وتزامن ذلك مع تنامي الحركة الوطنية كإفراز للواقع الجزائري، لتقدم بذلك تكذيبا قاطعا لإيديولوجية الإندماج وخرافة الجزائر الفرنسية، هذه السياسة التي ظل النظام الإستعماري يدعو لها منذ عقود، كانت في الواقع تستهدف الحفاظ على السيطرة والإستغلال.

لقد بلغت الجزائر في حدود الذكرى المئوية مرحلة تبلورت خلالها معارضة هذه السياسة، وأصبحت تعبر عن نفسها في شكل تيارات منظمة أكثر فأكثر، وهي تيارات كانت تتمايز فيما بينها بوسائل عملها والقوى التي تمثلها، فضلا عن أهدافها السياسية والإجتماعية والإقتصادية المختلفة. وكان هذا التمايز يعكس إلى حدما واقع التبلور الإجتماعي في الجزائر، دون أن يكون مطابقا تماما للتمايز على مستوى القوى الإجتماعية المتباينة.

وكانت البنيات الإجتماعية والإقتصادية والثقافية، قد عرفت هزات عنيفة من جراء النمو الديموغرافي والتفقير، ونقل السكان وتزوحهم من الأرياف إلى المدن،

فضلا عن انتشار الأمية بنسبة كبيرة، وإزدياد عدد البطالين وظهور بروليتاريا زراعية ضخمة.. وكانت هذه الظواهر بمثابة الخصائص الرئيسة للمجتمع والمحددة لحركته في نفس الوقت.

بيد أن ضيق النظام الإستعماري والمجالات السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية تبعا لذلك، لم يكن يتسع لهذه الحركة التي وجدت نفسها مضطرة إلى تجاوز هذا الإطار غير المناسب، والإنتشار عبر فضائها الخاص، أي الفضاء الوطني، وأمام هذه الظاهرة لم تجد السلطات الإستعمارية من سياسة، لمحاولة إحتواء هذه الحركة وتحريفها عن الخط الوطني، غير وسائل القمع وشق الصفوف والوعود الواهية، وبذلك وجد النظام الإستعماري نفسه في حالة دفاع رغم انتشاره الواسع وموقعه المهيمن، في حين كانت الحركة الوطنية تتحول إلى مواقع هجومية أكثر فأكثر، رغم تناقضاتها ونقائصها الناجمة عن مرحلة الإنتقال والتحول.

ان هذه الوضعية لم تكن نتاجا ظرفيا وذاتيا فقط للقوى المتواجدة في الساحة، بل كانت ثمرة تطور طويل المدى لمسارين متوازيين لقوتين متنافرتين، المجتمع الإستيطاني من جهة والمجتمع الجزائري من جهة ثانية. فالمجتمع الأول كنظام قائم بذاته، كان يسير حسب منطق خاص وحركيته المتميزة، رغم أمكانيات التفاعل الطبيعي بين المسارين، وحافظ المجتمع الثاني من جهته- رغم الهزات العنيفة التي ضربته- على جوهر العناصر المكونة له ومعظم آليات دفاعه عن نفسه، كما حافظ على حركيته الإجتماعية المستقلة، فضلا عن مصالحه الخاصة.

لكن فشل النظام الإستعماري في أخضاع المجتمع نهائيا، لايعني أن هذا الأخير قد حقق بذلك نصرا أكيدا، ذلك أن استعادة هويته السياسية يبقى مرهونا مسبقا، بمدى توفيقه في تحويل طاقاته ومصالحه إلى نشاط سياسي منظم، وبعبارة أخرى يبقى مرهونا بكفاءة التيارات المكونة للحركة الوطنية في ترجمة إمكانيات المجتمع إلى واقع وطني بأكبر قدر ممكن من الوفاء. وستكون هذه الكفاءة هي المعيار الموضوعي لتحديد طبيعة هذه التشكيلات المختلفة ومايميزه، بعضها عن بعض.

ويعبر انتقال الحركة الوطنية بعد 193،عن حيوية سياسية وإجتماعية وثقافية متميزة، حيث راحت جميع التشكيلات تحاول الإندماج في القوى الإجتماعية وتحديد مواقفها وإختياراتها أكثر فأكثر، وهي بذلك تخوض غمار أول إختبار عملي، في وضعية تمكنها من وضع مطالبها على محك وقائع النظام الإستعماري من جهة، وتطلعات الشعب الجزائري العميقة من جهة ثانية.

الإختلافات السياسية بمناسبة الذكرى المئوية

كان ظهور الشعور الوطني والحركة المطلبية يندرج في إطار جملة من الوقائع السياسية الإجتماعية والثقافية، تشكل مجتمعة لحمة التطور رغم تفاوتها من حيث الأهمية. وفي هذا الصدد ينبغي ان نتوقف عن الإحتفال بالذكرى المئوية لانزال القوات الفرنسية بسيدي فرج (14 يونيو 1830) واحتلال الجزائر العاصمة [8]. فالبذخ الذي ميز تلك الإحتفالات والوسائل التي سخرت لها، فضلا عن الحملة الدعائية ووضوح الطابع الإستفزازي والمهين للتظاهرات التي رافقتها، جعل الشعب الجزائري يشعر في أعماقه بأن هو المستهدف من كل ذلك. وتأكد طابع التفاهة والازدراء لهذه الإحتفالات بوضوح أكثر، في أعادة تمثيل عملية الانزال بجنود يرتدون أي تلك المرحلة، وفي إشراك وفد من المسلمين الموالين للإحتلال طبعا.

لقد أدى أحياء الذكرى المئوية– الذي كان يراد به استعراض قوة الإحتلال وديمومته– إلى تسارع الوعي الوطني وهيكلة أكثر التيارات تقدما في الراي العام الجزائري، والتي تخف استنكارها لمثل هذه التظاهرات. وحتى أكثرالأعيان ولاء لادارة الإحتلال كانوا محرضين بالدور الموكل إليهم بالمناسبة، بل أبدى بعضهم أنزعاجه ولو بطريقة متهيبة. وكانت تصريحات الهيئات الكنسية بالمناسبة تشتم منها رائحة الروح الصليبية [9].

وقد إستغلت سلطات الإحتلال المناسبة للإشادة بنجاح الإستيطان وأنجازاته الكبرى، ولتغدق على الأهالي مزيدا من الوعود، رغم أنها لم تستجب لأكثر المطالب

اعتدالا، واستطاع الجانب الجزائري أن يتبين من تلك المناسبة إلى حدما، علاقات الإحتلال بالشعب الجزائري التي كانت وستظل قائمة على القوة وحدها، وأن لم تكن معظم التيارات السياسية الجزائرية ترفض النظام الإستعماري ككل، فقد أخذت ترفض شيئا فشيئا العديد من جوانبه وآثاره. وجاء هذا الرفض يحمل مطالب متطابقة تقريبا وأن تفاوتت حسب اختيارات كل تشكيلة مثل «المنتخبين الإداريين» أو «اتحادية المنتخبين» التي كانت أكثر استقلالا عن الإدارة.

وكان رفض العلماء القائم على المسألة الدينية والثقافية يكتسي طابعا وطنيا، لاعترافهم بوجود الأمة الجزائرية خلافا للتشكيلات السابقة، وأن كان هذا الإعتراف لايتضمن إعادة النظر في الروابط السياسية التي رسمتها إدارة الإحتلال.

وكان نجم شمال إفريقيا (الذي أدرج في برنامجه مفهوم الأمة والإستقلال الوطني) أكثر التشكيلات وطنية وجذرية وأوضحها في نفس الوقت.

وبدأت في تلك الفترة بالذات النضالات السياسية والإجتماعية التي تعتمد مبدأ اقحام الجماهير الشعبية في المعركة، علما أن النجاح التقني لإحتلال المتمثل في سيطرته الكاملة على ميادين السياسية والإقتصادية والثقافية، أصبح محل رفض متزايد – وأن كان متفاوتا – من جميع التيارات السياسية الجزائرية. لكن هذه التيارات ظلت تعمل في إطار السياسة الفرنسية مع ذلك، بإستثناء نجم شمال أفريقيا الذي كان يطالب بالإستقلال.

«المنتخبون الأداريون»

يتميز هؤلاء المنتخبون[3] يكون وجودهم السياسي تابعا مباشرة إلى أدارة الإحتلال. وكانوا يمثلون أكثر الخدم من الأهالي طاعة، والذين بدونهم ما كان للسلطات الإحتلال أن تسيطر على السكان وتفرض مراقبتها القمعية عليهم.

ولتوضيح مواقف هؤلاء المنتخبين، نقدم بعض الأمثلة عن التصريحات التي أدلوا بها بمناسبة احتفالات المئوية. فالمستشار البلدي، كواه خليفة مثلا كان "يريد تجنب كل مامن شأنه أن يثير أو يخدش مشاعر المسلم من ذكرى أو تظاهرة،

لاسيما تمثيل عملية الأنزال بسيدي فرج". وكان ينبغي للذكرى المئوية برأيه،، أن تكرس بصفة نهائية الوفاق التام والتعاون الكامل في ظل الصراحة والوفاء».

ويحتج المستشار البلدي بن لرباني بقوة على التذكير بعملية الأنزال، لكنه يلطف من احتجاجه بقوله:« لقد تعاقبت منذ الغزو ستة أجيال لم تعد تذكر ماحدث، لكن هناك من يريد أن يزرع بأذهانها بذرة سيئة»، في اشارة إلى روح المقاومة والثأر لدى الجماهير والتي يمكن لاحتفالات الذكرى المئوية أن تحييها من جديد.

وصرح حاج حمّو وهو من الأعيان «المعتدلين» (معلم) بأسم معلمي المساجد قائلا:"من حقنا الآن أن نبتهج ونحمد الله الذي أنعم علينا بالسعادة بأن أرسل إلينا هؤلاء الرجال الذين هم اليوم أصدقاؤنا وأخواننا، لانقاذنا من الجهل في ذلك اليوم البهيج 14 يونيو 1830". وصرح الباشاغا بوعزيز بن قانة بدوره قائلا:" لو عرف المسلمين سنة 1830 الفرنسيين، لاستبدلوا بارود بنادقهم بالورود».

مثل هذه التصريحات، تبين درجة الخضوع والعبودية التي كان عليها أعوان الإدارة ومساعدوها. وفي خضم هذا التمجيد للإستعمار لم ينتبه أحد إلى أهمية مساهمة الأهالي التي بدونهم ماكان للمنجزات المادية أن تتحقق.

ومع ذلك كانت الذكرى المئوية فرصة لهؤلاء المنتخبين، كي يلاحظوا أن الحكام الفرنسيين لم يفوا بوعودهم رغم تواضعها، ومن ثمة راحوا يحاولون عبثا التذكير بمطالب الأهالي مثل:

– نشر التعليم بالفرنسية والعربية.

– المساواة في الخدمة العسكرية (المدة، الرتب، الأجر، التقاعد، المنح).

– المساواة في جميع الوظائف المدنية والعسكرية، تطبيق مبدأ نفس الأجر لنفس العمل.

– الحرية التامة والكاملة للسفر إلى فرنسا وإلى الخارج أسوة ببقية المواطنين.

– تطبيق القوانين الإجتماعية وقوانين المساعدة العمومية.

– التخفيف من تشدد القوانين المتعلقة بالغابات.

– الإلغاء التام والمطلق للحبس الإداري ومابقي من قانون الأهالي المطبق من قبل قضاة السلم (كانت الحكومة قد ألغت بإقتراح من الوالي العام صلاحيات الحكام المحليين).

– رفع نسبة تمثيل الأهالي في المجالس المنتخبة إلى 5/2، مع أشراكهم في إنتخاب رئيس المندوبيات المالية.

– تمثيل الأهالي في البرلمان الفرنسي [4] هذه المطالب المحدودة جدا، كان المنتخبون يناضلون في سبيل تحقيقها دون أن يكون لهم ذلك، بسبب معارضة المستوطنين وطبية سلطات باريس (إزاءهم).

وقد ظلت الحياة السياسية (المسموح بها للأهالي) محصورة في نطاق الإندماج، حتى أن بعض الساسة الفرنسيين على غرار فيوليت[5] والي عام بالجزائر من 1926 إلى 1929)، كانوا يرون في تلك السياسة الوسيلة الوحيدة لخنق المطالب الوطنية في المهد.

وعلى هذا الأساس كانوا يقترحون الأدماج الثقافي لفئة الجزائريين المنحدرة من قدماء المحاربين والشرائح المتعلمة أو خدم الإحتلال ليصبحوا مواطنين فرنسيين بأتم معنى الكلمة.

ومهما كانت دوافع أنصار هذه السياسة، فإن فصل هذه الفئة عن الشعب، لايستهدف غير تشتيته والنيل من شخصيته وتعزيز استغلاله تبعا لذلك.

فمنح المواطنة الفرنسية في ظل الإحتفاظ بالأحوال الشخصية الإسلامية، كانت بنية توسيع هذه الفئة الإجتماعية السياسية ودعم ارتباطها مصلحيا «بالوجود الفرنسي» [6].

والملاحظ أن هذه الفئة كانت تستخدم كذريعة للتنديد بمظالم النظام القائم من الداخل، دون أن يؤدي ذلك إلى إعادة النظر فيه، بل أن دورها يهدف أبعد من ذلك إلى صرف الشعب عن المطالب الوطنية، ومنعه من تصور حلول لمشاكله الحيوية خارج

الإطار الإستعماري، مع العلم أن هذا النظام كشف على مدى مئة سنة عن عجزه التام في التكفل بمصالح الأهالي، وفضلا عن ذلك، أن هذه السياسة التي مافتئت جهات معينة تدعو لها، منذ قانون « سيناتوس- كونسولت [7] عام 1865 – لم تكن سوى واجهة لتغطية المشروع الإستعماري، وحتى عند مايظهر بعض الساسة من ذوي النوايا الحسنة بين الفينة والأخرى، فإنهم سرعان مايصطدمون بعداء المستوطنين، وباللامبالاة أو بالفكر الإستعماري المهيمن على الرأي العام بفرنسا.

لكل ذلك، كانت الجزائر بمناسبة الذكرى المئوية تبدو كنموذج لمستعمرة مثالية، لقد كانت ماتزال خاضعة للقوانين والمؤسسات الإستثنائية، رغم أنها مكونة من ثلاث عمالات فرنسية حسب القانون، فقانون الأهالي القمعي ظل ساري المفعول، وكذلك الهيئة الولائية العامة [8] التي أقيمت في بداية الإحتلال، لكنها أقيمت في بداية الإحتلال لضرورة الحرب، لكنها استمرت تواكب جميع الأنظمة المتعاقبة، ويكفي ألقاء نظرة سريعة على أكثر المطالب اعتدالا (مطالب المنتخبين الإداريين) لاكتشاف أشكال من التمييز واللامساواة في جميع المجالات: التعليم، الخدمة العسكرية، الوظائف، حرية السفر إلى فرنسا والخارج، القوانين الإجتماعية، المساعدة العمومية إلخ.

ولم يكن تمثيل الأهالي في المجالس المنتخبة يتجاوز 5/2 رغم تفوقهم العددي، فضلا عن عدم أشراكهم في إنتخاب رئيس المندوبيات المالية [10] ولافي انتخاب البرلمان الفرنسي.

وتبدو هذه الوضعية غريبة جدا، بالنظر إلى مضمون سياسة الأدماج، وأن كان هذا المفهوم الغامض يستهدف في حقيقته ومنذ البداية، استيعاب السكان الأهالي أو القضاء عليهم نهائيا [11].

سياسة الأدماج والأصلاحية وتعبئة الجماهير

لم تكن سياسة الأدماج سوى أداة سيطرة واستغلال، وقد استخدمت لمحاربة الهوية الوطنية للشعب الجزائري من خلال التلويح بوعود دخول «المدنية

الفرنسية، عبر بوابه المساواة في الحقوق، غير أن المسلمين الجزائريين لم يحصلوا قط على نفس الحقوق الممنوحة للفرنسيين، بإستثناء قلة قليلة من المتجنسين الذين قايضوا ذلك بالتخلي عن قانون الأحوال الشخصية الأسلامي، أي تنكروا انتماءهم للإسلام وقطعوا مايربطهم بمجتمعهم الأصلي الذي أصبح يعتبرهم من المرتدين.

طبعا كانت التيارات الجزائرية القابلة بالإدماج تعترض على التجنس، وتناضل في سبيل الحفاظ على قانون الأحوال الشخصية الأسلامي، وقد كانت ترى في الأدماج السياسي– سواء عن قناعة أو لأسباب تاكتيكية – وسيلة للحصول على حقوق مواطنيها تدريجيا وتحسين ظروف معيشتهم بذلك، وعلى ضوء هذه السياسة فأن أحسن طريق لتحسين أحوال الناس هو طريق المراحل المتتالية والمطالب التي لاتتعارض مع المذهب الرسمي للحكومة الفرنسية ولاتطعن في «الوجود الفرنسي» بالجزائر.

وكما سبقت الأشارة فإن العلماء مثلا لم يكونوا يرون أي تناقض بين الجنسية الثقافية الجزائرية والإندماج السياسي في المجتمع الفرنسي (الحصول على المواطنة الفرنسية).

وكانوا يعتقدون في قرارة أنفسهم، أن الشعب الجزائري يمكن، بعد الحفاظ على قوميته الثقافية – أن يحقق تدريجيا نوعا من الإستقلال الذاتي ومعنى ذلك أنهم يدرجون سياستهم ضمن الإستراتيجية الإستعمارية، لأنهم يتخلون عن مطلب جوهري (الحق في وجود سياسي وطني) بدون أي مقابل حقيقي، وهكذا تظل السلطة الإستعمارية، الماسكة بجميع وسائل العمل والجزاء سيدة الموقف على الدوام.

أن سياسة الإدماج سواء كانت عن قناعة أو مجرد تاكتيك تؤدي إلى طريق مسدود، وهي بذلك تبدو خاطئة في كلتا الفرضيتين، وإذا كان هذا الجانب لايظهر بوضوح على الصعيد النظري، فأنه لايمكن تجنبه على مستوى الممارسة، وهناك

مظهر سلبي آخر في الأصلاحية، يتمثل في أشاعة تصورات غريبة تبدو في نظر الرأي العام كحلول ممكنة، مساهمة بذلك في أبتداع الأوهام وتأخير الوعي بالمشاكل الحقيقية موضوعيا.

هذه الحالة الذهنية كانت هي الغالبة في الطبقة السياسية الجزائرية التي كانت – في غياب تنظيم وطني قوي– ماتزال تمارس نفوذها على جزء هام من الرأي العام الذي كان يتغذى أساسا من أيديولوجية التيارات الإصلاحية، ولم يكن حينئذ يستشرف مستقبله بوضوح. وفي هذا السياق من الطبيعي أن تظل المواضيع التي تتداولها التيارات الأصلاحية، وشعاراتها السياسية والإجتماعية محدودة بالضرورة، لذا كان من الممكن أن تضيع تعبئة الجماهير واقتحامها لساحة النضال في اللهث وراء أهداف ثانوية، وأن كانت هذه التعبئة جد إيجابية في تلك المرحلة.

أن تعبئة الجماهير وتحديد أهداف النضال والتفاعل بين مختلف العوامل السياسية والإجتماعية والثقافية، كل ذلك من شأنه أن يهيء الشروط المواتية لميلاد حركة جذرية وإنتشارها.

والواقع أن الأزمة يومئذ كانت سياسية وإقتصادية اجتماعية في آن واحد، من ثمة كانت تزيد من مخاطر الظروف الصعبة للجماهير الشعبية. فقد كان الفلاحون الفقراء وعمال الأراضي والمدن وصغار التجار يئنون تحت وطأة الإستغلال وكانوا يتحملون في الوقت ذاته انعكاسات الأزمة الإقتصادية العالمية.

وقد ظل الجزائريون لفترة طويلة خارج النقابات، تحت رحمة أرباب العمل، خلافا لنظرائهم الأوربيين الذين كانت هذه النقابات تدافع عن مصالحهم، وقد شرع في تنظيم العمال الجزائريين بفرنسا وبالجزائر، بفضل «الكونفدرالية العاملة للعمال الموحدين» الموالية للحزب– الشيوعي الفرنسي. وتكفلت هذه النقابة– بحكم طابعها الملتزم– بمصالح العمال الجزائريين على نحو أكمل من النقابات الأخرى مثل الكونفدرالية الفرنسية للعمال.. والكنفدرالية العامة للعمال (الموالية للحزب– الإشتراكي)، فقد كانت هذه النقابة تردد شعارات الحزب الشيوعي حول

استقلال الجزائر، تلك الشعارات التي كانت من الممكن أن تساعد في استقطاب اهتمام الجزائريين.

وكانت معظم التيارات السياسية، ونجم شمال إفريقيا على الخصوص، تنصح الجزائريين في الإنخراط في هذه النقابة التي كان لها موقف متميز في أضرابات 1927 و1929 بالجزائر العاصمة. وقد دافع المندوبون الجزائريون في المؤتمر السادس للكنفدرالية المنعقد بباريس سنة 1931، عن أهمية البروليتاريا الجزائرية وثقلها كاحتياطي ثوري، وبالتالي ضرورة تأسيس نقابة مركزية جزائرية.

وفي 1 مايو 1932 خرجت الكونفدرالية العامة بالشعارات التالية:" ضد الحرب الأمبريالية والنظام الرأسمالي، من أجل الثورة العالمية ومجالس السوفيات، يحيا إستقلال الجزائر"، وكان الهدف من ذلك إدماج البروليتاريا الجزائرية في استراتيجية الثورة العالمية. غير أن تلك الشعارات لم تكن تنطبق تمام الإنطباق على الوضع بالجزائر.

وكان شعار الإستقلال الذي سبق أن أطلقه الراي العام بالموازاة مع شعار الإدماج، وجاءت الأزمة الإقتصادية وماتجم عنها من بطالة، لتزيد من إقبال العمال على النشاط في الكونفدرالية.

هذا التنظيم الذي كانت الأغلبية الساحقة من أطاراتها أوربيين، لم يكن يجمع في صفوفه غير عدد قليل من المنخرطين الجزائريين، فقد كان عددهم 3487 من مجموع 31421 عضو. ورغم مشاركة العمال الجزائريين أكثر فأكثر في الحركات الإجتماعية والإضرابات، فإن ظروفهم وتطلعاتهم الخاصة لم تكن تؤخذ بعين الإعتبار دائما، فالنقابات التي كانت قاعدتها وقيادتها من الأوربيين أساسا، كانت تميل- طبيعيا- إلى توجيه الحركات الإجتماعية، حسب انشغالات الأغلبية ومصالحها الخاصة.

هذه النقائص لم تكن لتمنع العمال الجزائريين، من التجاوب مع الشعارات الإجتماعية الإقتصادية التي تهم العمال جميعا، وقد أبدوا في بداية نشاطهم

الإجتماعي[16]، إستعدادا نضاليا كبيرا في المطالب بتحسين ظروف الحياة والعمل، وإذا كان عددهم قليلا نسبيا قياسا بعدد المضربين بالجزائر (وعدد المنخرطين أيضا)، فمرد ذلك مواقف كل من الإدارة وأرباب العمل القمعية جدا تجاه الجزائريين، وكان هذا القمع أعنف مايكون أثناء الحملات التي تضع المستوطنين والنقابات، على أساس تهمة التشويش ومعاداة فرنسا.

لم يكن للعمال الجزائريين – ضحية العديد من أشكال التمييز والمستغلين استغلالا مفرطا، إذن وسائل كافية للدفاع عن مصالحهم، لاسيما أن البطالة المزمنة كانت تخيم على الجزائر غير أن هذه العراقيل المختلفة لم تكن تمنع تطور الحركات الإجتماعية شيئا فشيئا تماشيا مع ارتفاع وعي العمال وإرادتهم في النضال، لقد فتحت الحركة النقابية – رغم هذه النقائص أفاقا جديدة أمام العمال الجزائريين الذين تمكنوا في ظلها من الإحتكاك بمناهج العمل العصرية، وأصبحوا يشكلون قوة اجتماعية لها وزنها في الحركة الوطنية.

وشهدت الفترة مابين 1930 و1936 العديد من الإضرابات والمظاهرات ذات الطابع الإجتماعي والتي كانت كثيرا ماتختلط بالمطالب السياسية. فقد سجل 288 أضراب بمشاركة 69523 مضرب (من بينها 220 أضراب بمشاركة 52885 مضرب خلال 1936 وحدها). وقام بهذه الأضرابات العمالون وعمال البناء والمناجم المنخرطون في نقابات متواجدة بالمدن خاصة، وكان عدد الأضرابات أقل في الزراعة، ولم تظهر إلا سنة 1936 حين سجلت عشرة أضرابات في عمالة قسنطينة بمشاركة 2433 مضرب.

أمام هذا الغليان السياسي الذي تغذيه مطالب التنظيمات المختلفة والنضال ضد القمع، حاولت سلطات الإحتلال أن تحطم الإنطلاقة الشعبية الوليدة، لكن هذه المحاولة لم تفعل أكثر من تصعيد التوتر القائم، فقد اتخذت الحكومة بهدف التصدي إلى هذا الغليان أجراءات للحد من حرية الصحافة والإجتماع ومنع الدعوة في المساجد[17]. وكان هذا الإجراء الأخير يستهدف العلماء خاصة، بعد أن أصبح نشاطهم مبعث قلق للإستعمار ومن والاه من المسلمين المحافظين.

فقد تجمع حوالي ألف جزائري بعد منع الشيخ العقبي من الدعوة في المسجد الكبير للتنديد بهذا الإجراء، فقامت الشرطة والجيش بتفريقهم بعنف، وكانت الحالة الذهنية للجزائريين قد جنحت إلى الرفض، لاسيما عقب الجولة التي قام بها الشيخ بن باديس عبر الجزائر قبل ذلك، فأصبحوا لايتحملون تدخل الإدارة المباشر في الشؤون الدينية، وهكذا بدأت موجة الإستياء تتزايد في عموم البلاد وفي المدن الكبرى بوجه خاص.

ولالبث هذا المناخ أن انعكس- سلبيا- على رجال الدين من اتباع الادارة، فاصبحوا عرضة للتهجمات اللفظية بالمساجد، ويشار إليهم «بالذمم المباعة». وقد اتسع هذا الغليان أكثر عام 1934، وصادف ذلك احتدام المواجهة بين اليسار واليمين بفرنسا وانعكاساتها بالجزائر.

ولم يعد المسلمون يترددون في التعبير عن مطالبهم واحتجاجهم، والمشاركة في مختلف المظاهرات إلى جانب القوى اليسارية، فقد ضم الإستعراض المناهض للفاشية (12 فبراير 1634) بشوارع العاصمة (حوالي 50 %) ولم يكن هذا الإستعراض مبادرة من التنظيمات الأوربية وحدها، رغم التغني بنشيد الأممية وترديد شعار «تحيا (مجالس) السوفيات»، اذ شارك فيه الوطنيون الجزائريون بشعاراتهم الخاصة ورفعوا الراية الوطنية.

والواقع أن مناضلي نجم شمال أفريقيا، نظرا للقمع المسلطة على هذا التنظيم خاصة، لم يكن أمامهم من سبيل في معظم الأحيان غير التحالف مع منظمات اليسار والإدماج في مظاهراتها منع تجمع للنجم وصحيفة الأمة بباريس، فتم عقده في إطار سرية). وكانت سلطات الإحتلال تحاول باستمرار، التقليل من أهمية المظاهرات ذات الطابع الوطني ومن شعار الاستقلال خاصة.

ومن جهة أخرى، كان القمع المتزايد من جراء المصادقة على منشور «ميشال» – بقرار من اللجنة الوزارية لشؤون المسلمين- يواجه بمعارضة شديدة داخل البلاد، فقد ندد كل من الشيخ بن باديس والدكتور بن جلول في قسنطينة امام اكثر من عشرة آلاف شخص بـ « المس بالحريات الدينية والحريات الديموقراطية».

وهكذا أدى القرار المذكور (الغاء الصحافة، رفض رقابة أمنية على المساجد، غلق مدارس التعليم بالعربية) إلى تفجير موجة من الغضب، فقد تظاهر خلال شهر مايو 1934، أكثر من 60 ألف عامل عبر 12 مدينة كبرى في الجزائر، وفي نهاية نفس الشهر تجمع 15 ألف شخص بقسنطينة، وفي شهر يوليو أضرب 5 آلاف عامل بوهران طيلة أسبوع [14].

وتسجل هذه الحركة الشعبية التي لم يسبق لها مثيل بالجزائر، نهاية الإستسلام وانطلاق مسار ماكان ليتوقف لولا الحرب العالمية الثانية، علما أن هذه الحركة لم تكن منظمة تماما، ومن ثمة فالغليان المتولد عنها لم يكن بمأمن من أي عمل استفزازي، احتمال تجاوزها، رغم أن مطالب الحركة ظلت محصورة في نطاق سياسة الأدماج.

وحدث الإستفزاز فعلا، خلال الأحداث التي عاشتها قسنطينة من 3 إلى5 أوت 1934 [15].

فقد وقعت -- الأسباب -- بسيطة -- صدامات بين الطائفة اليهودية والسكان المسلمين، أدت إلى مقتل 27 شخصا (4 من المسلمين و 23 من اليهود). والملاحظ أن قوات الأمن التي عوتبتنا على التحرك في الوقت المناسب لم تتدخل للفصل بين الطائفتين إلا بعد ظهر 5 أوت، أي بعد أن حدث ماحدث.

وقد جعل هذا التقصير البعض يعتقد أن الإدارة تتحمل مسؤولية تلك المذبحة الغامضة، إذ ربما حاولت صرف إستياء المسلمين نحو الطائفة اليهودية، وإستغلال تلك المناورة لزرع بذور العداء بين الطائفتين.

هذه الأحداث أثارت استياء جميع التيارات الجزائرية والمنظمات اليسارية، ولم تتوان بعض التنظيمات على غرار نجم شمال إفريقيا والحزب الشيوعي في تحميل الإدارة مسؤولية ماحدث، بعد أن رأت في ذلك مناورة تستهدف «التلويح بالخطر الأهلي المحتمل»، والتذرع بذلك لتشديد القمع السياسي.

وتبين أحداث قسنطينة، درجة الغضب الناجم لأبسط المطالب، والأدهى أن هذه السلطات راحت تلوح بقمع أشد، كما يؤكد كذلك مدير شؤون الأهالي أمام المندوبيات المالية (7 نوفمبر 1934)،« أن الحفاظ على الأمن هو أول مظاهر السياسة الخاصة بالأهالي)، وأهمها وأكثرها استعجالا».

وقد أصبح معظم الرسميين الفرنسيين يتحاشون الحديث في الوعود المقدمة إلى المسلمين بمناسبة الذكرى المئوية، على أساس أن إصلاحات 1919 هي أقصى مايمكن تقديمه، وصرح وزير الداخلية ريني أمام مجلس الشيوخ بعد جولة تفقدية بالجزائر،« لابد من احترام السلطة»، موضحا أن فرنسا لن تتردد في إستعمال القوة « عند الضرورة».

وفي نفس السياق كان ممثلو المستوطنين يحرضون على مزيد من الصرامة واستعمال «العلاج الذي يشفي المريض ويشرّف الطبيب».

وفي 30 مارس 1935، أصدرت الحكومة مرسوما يحمل أسم ريني الشهير، يمهد الطريق لأكثر أشكال القمع تعسفا، وكان ترسانة القمع الجاهزة لم تكن كافية، وفي نفس الوقت تم تعزيز قوات الأمن، بدل الإصلاحات المنتظرة.

وقد كشفت هذه السياسة القمعية المألوفة في البلد، حدود النشاط الاصلاحي (لم تكن الطبقة السياسية الجزائرية كلها تتبين هذه الحقيقة بوضوح)، لكنها مع ذلك لم تفت في عزيمة الحركة المطلبية والإحتجاجية، وكان من نتائجها تقارب القوى الإجتماعية السياسية، من أوربيين ومسلمين من مختلف الإتجاهات، شيوعيين، إشتراكيين، ليبراليين، وطنيين (نجم شمال إفريقيا)، علماء، منتخبين.

لقد وقفت هذه القوى صفا واحدا ضد القمع، دون أن يؤدي ذلك إلى الإتفاق فيما بينها حول أهداف سياسة مشتركة.

وأبرمت المنظمات اليسارية (الأوربية) بالجزائر، عهدا مشتركا على غرار نظيراتها بفرنسا – التي سبقتها في هذا المضمار – تتعهد بمقتضاه بـ «تعبئة الفئات الكادحة ضد قانون الأهالي ومختلف القوانين والحريات الديمقراطية: حرية

الصحافة والإجتماع وحماية أخلاق المسلمين وعاداتهم، وتطبيق قانون فصل الدين عن الدولة بالجزائر، ومعارضة التشريع بالمراسيم، والدفاع عن المنظمات النقابية والقوات الإجتماعية.

ويبدو المحتوى الإصلاحي لهذا العهد واضحا، إذ لم يكن يتضمن أية أشارة إلى المسألة الوطنية، فقد كان يعكس بالأساس ضرورة وحدة العمل بين تشكيلتين من اليسار الفرنسي واستراتيجية الجبهة الشعبية، وكان الحزب الشيوعي يومئذ قد أخذ يغير سياسته، وشمل ذلك تراجعه عن شعار استقلال الجزائر، وقد تسبب له ذلك في بعض المشاكل الداخلية، إذ عارض بعض مناضليه مثل فير هذا التراجع بقوة، وظلوا على موقفهم هذا لغاية المؤتمر الثامن للحزب. [18]

غير أن هذا التغيير لم يكن له تأثير مباشر على صعيد الوضع الإجتماعي، فاستمرت حالة الغليان في التوسع عبر العديد من المظاهرات والإضرابات التي شملت الجزائر كلها.

وبعد أن عجزت سلطات الإحتلال عن وقف تلك الحركة الشعبية الواسعة، حاولت تغيير سياستها بتعيين وآل عام جديد (لوبو)، كان عليه أن يعالج الأضرار التي خلفتها بالنخبة الأهلية.

لكن أنصاف الحلول المتأخرة والمتهيبة ومعارضة المستوطنين الجذرية، والتخريب الذي كانت تمارسه الادارة بالجزائر، كل ذلك لم يترك كبير امل في أي تحوير جدي للسياسة الإستعمارية.

لقد سبق أن وصفنا باختصارنشأة وتطور الحركة الإجتماعية السياسية الشعبية مابين 1930 ، 1936، وهي الفترة التي تميزت على الخصوص بظهور النقابات والمنظمات الإصلاحية الرئيسية، وكان تطور الوضع بفرنسا مقابل ذلك، قد تجسد في تأسيس الجبهة الشعبية، ووصولها إلى الحكم بعد تشريعيات 23 أبريل– 3 مايو 1936. وقد بعث هذا الحدث بصيصا من أمل في الأوساط السياسية والدينية واليسار الفرنسي، مالبث أن تبلور في مشروع الادماج.

وفي هذا السياق، إنفرد نجم شمال إفريقيا بشعار الإستقلال الذي تخلى عنه الحزب الشيوعي، ولم يكن له أي أثر في البرامج الإصلاحية، لذا سنتابع تطور نشاط هذه المنظمة التي سيزداد نفوذها شيئا فشيئا بشكل حاسم داخل الحركة الوطنية.

مسار نجم شمال افريقيا ضمن الحركة الوطنية

إذا كان دور نجم شمال إفريقيا لايبرز بوضوح من خلال الوصف السريع للحركة بالجزائر، فلسبب في ذلك أن هذه الحركة تعرضت للقمع منذ نشأتها، وواجهت صعوبات في تنظيم تواجدها داخل البلاد، فقد كان نشاطها في البداية ينحصر في أوساط المهاجرين المغاربة بفرنسا، وذلك من مشاركتها في مؤتمر بروكسل المناهض للأمبريالية (25 فبراير 1927)، وقد بذل مسؤول الحركة الحاج مصالي ومناضلون آخرون معه، جهودا مضنية لتوسيع نطاق نشاطهم بتنظيم العديد من المهرجانات من جهة، وتكثيف الإتصالات مع أحزاب اليسار الفرنسي من جهة ثانية.

ولقي شعار الإستقلال صدى طيبا وسط عمال شمال إفريقيا، فسارعوا إلى الإنخراط جماعيا في النجم، وهكذا تم إنشاء القسمات الأولى سواء بباريس وضواحيها أو في أهم المدن الداخلية. وسارعت الحكومة بالرد على توسع هذه الحركة الخطيرة في نظرها بتشديد المراقبة على عمال شمال إفريقيا، ثم بحل النجم سنة 1929، بدعوى أن برنامجه يشكل مساسا بالسيادة الفرنسية في أفريقيا الشمالية وللالتفاف على قرار الحل لجأ النجم إلى اعتماد تسمية جديدة: « نجم شمال أفريقيا المجيد» الذي ساهم في التمكين للتيار الثوري نهائيا وسط الهجرة، لكن تواجده بالجزائر وبالمغرب عامة ظل يصطدم بالعديد من العقبات. فالدعاية الشفوية على لسان العمال المهاجرين العائدين إلى البلاد، لم تكن كافية للتبليغ بالنشاط الجاري في فرنسا، فكان أنا لابد من بعث تيار قوي في الرأي العام، يساعد على تنظيم النجم بالجزائر، ولهذا الغرض تم أنشاء صحيفة «الأمة» عام

1930، بغية تمكين النجم من عبور البحر المتوسط والانتشار داخل البلاد، وقد لقي بث الأيديولوجية الوطنية صدى كبير وسط الشرائح الشعبية.

فقد كان لصحيفة الأمة كبير الأثر، باعتبارها أول صحيفة جزائرية تعبر بوفاء عن المصالح الحقيقية للشعب الجزائري[43] فظهرت اللجان الأولى لمساعدة الصحيفة والدفاع عنها، كما سارع المتطوعون إلى التكفل بتوزيعها. وبفضل هذا التوزيع أخذ التيار الوطني ينمو بسرعة، وتجسد ذلك في ظهور العديد من القسمات. وهكذا أخذ النشاط السياسي الوطني، ينتظم بطريقة تعيد النظر في الأفكار والسلوكات السائدة يومئذ.

فقد اغتنم النجم مناسبة الذكرى المئوية ليشن حملة للتنديد بالإستعمار في الجزائر، وفرض مصالي أثناء إجتماع عام بتوجيه مذكرة إلى عصبة الأمم، ترفت المزاعم الفرنسية وتسليط الأضواء على حقيقة الوضع.

وتم توزيع هذه المذكرة على نطاق واسع، بفضل صحيفة الأمة التي أصبحت همزة وصل ليس بين الهجرة والجزائر فحسب، بل أكثر من ذلك بين مختلف أنحاء البلاد ذاتها. وقد ساهمت بذلك في نشر فكرة الإستقلال في أوساط الشعب، إلى جانب السياسة الأصلاحية الادماجية.

وإذا لم تؤثر الصحيفة في أغلبية المثقفين الذين لم يتخلوا عن تحفظهم بعد، فقد أثرت على الأقل في جزء من الشبيبة المتعلمة، وعرفت الصحيفة انتشار سريعا إذ أرتفع سحبها من 12 ألف نسخة عام 1932 إلى44 ألفا عام 1934 [44].

أخذ التيار الوطني ينمو بانتظام في جميع الأوساط. وعلى سبيل المثال، تناول الكلمة مفدي زكريا عضو نجم شمال أفريقيا، ليشيد بفكرة الإستقلال الوطني في المؤتمر الثاني للطلبة المسلمين بشمال أفريقيا المنعقد بالجزائر سنة 1932 وأمام نجاح النجم والسمعة المتزايدة التي اكتسبها، قرر قادته وضع برنامج مناسب للوضعية الجديدة (أضافة إلى منحيه الأصلي الداعي إلى إستقلال شمال أفريقيا كلها)، وتم ذلك فعلا، خلال جمعية عامة انعقدت في 28 مايو 1933 بـ 44 شارع

بروطانيا، صادقت بالأجماع على المشروع الذي قدم بأسم الفرع الجزائري للنجم (في مرحلة النجم المجيد).

وقد شرع المناضلون الوطنيون في تجنيد وتنظيم الحركة بطريقة منهجية، فضلا عن تنظيم التظاهرات الجماهيرية، وفي هذا الصدد شارك النجم في المظاهرات المناهضة للفاشية بباريس في 6 فبراير 1934 إلى جانب المنظمات الديمقراطية، وكان يومئذ يناضل بالتنسيق مع العلماء (قبل تغير موقفهم) ضد مشروع فيوليت الرامي إلى منح المواطنة الفرنسية لبضعة آلاف من الجزائريين.

ونظم النجمع تجمعا ضخما بباريس (في 25 يونيو 1934)، في إطار حركة الإحتجاج على المساس بالحرية الدينية وقرار منع العلماء من الدعوة بالمساجد، وقد منع هذا التجمع، لكن منظميه تجاهلوا القرار وعقدوه مع ذلك، وكان ذلك ذريعة لشن حملة من القمع، تمثلت في مداهمة مساكن القادة واعتقال العديد من المناضلين الذين تعرضوا بمحافظات الشرطة للتفتيش والضرب.

وفي مطلع نوفمبر 1934، اعتقل الحاج مصالي رفقة كل من عمار أمعاش وبلقاسم راجف، وحكم عليهم بالحبس ستة أشهر وبغرامة قدرها 6000 فرنك، بتهمة أعادة تأسيس جمعية محلولة وتلا ذلك حظر النجم من جديد، لكنه واصل نشاطه بأسم الإتحاد الوطني لمسلمي شمال أفريقيا.

ومثل مصالي مرة أخرى بعد الأفراج عنه أمام محاكم أميان وليون.. لكن موجة القمع لم توقف نشاط النجم الذي شارك في حملة التنديد بالغزو الأيطالي لأثيوبيا (1935)، وكان مصالي عضو في وفد الشعبي [19] (الجبهة الشعبية لاحقا) الذي كلف بالإحتجاج على هذا الغزو لدى عصبة الأمم.

وفي نفس السنة شارك بجنيف في المؤتمر الإسلامي الأوربي إلى جانب شكيب أرسلان وجميل مردم باي ورياض الصلح، الشخصيات البارزة في حركة التحرر العربي الأسلامي.

وفي 16 أبريل 1935 صدر عن محكمة الإستئناف حكم يعترف بالطابع غير القانوني لحل النجم (1929) واعتقال مصالي الذي استرجع بذلك حريته ابتداء من فاتح مايو الموالي، لكنه مالبث ان أدين من جديد، فلجأ إلى سويسرا طيلة ستة أشهر، بينما اعتقل كل من راجف وأمعاش.

وأثار وصول الجبهة الشعبية (بفرنسا) إلى الحكم آما لاعريضة كما هو معروفه وصاحب ذلك بعض التغيير في السياسة الفرنسية. فقد ألغى رئيس الحكومة الجديد الأشتراكي ليون بلوم (الذي كان مصالي بجانبه في مظاهرات 6 فبراير 1934 المناهضة للفاشية) مرسوم حل النجم وتم العفو على مصالي في نفس الوقت، وقد استغل قادة النجم الوضعية الجديدة وأجواء الحرية النسبية لتقديم عريضة مطالب لوزير الداخلية الفرنسي، كما نظموا استعراضا ضخما بمناسبة تظاهرات 14 يوليو 1936، شارك فيه 40 ألف عامل من شمال أفريقيا كانوا يرددون شعارات بتحرير شمال أفريقيا وسوريا والعالم العربي.

وعندما كان المتظاهرون يرددون هذه الشعارات كانت رايات سوريا وشمال أفريقيا خفاقةً أمام عيونهم، مما أضفى على ظهيرة ذلك اليوم جو من الحماس الغامر.

وقد كشفت تلك المظاهرات مقدرة النجم على تعبئة الجماهير حول الشعارات التي تعتنيها.

وكان تأثير هذا التنظيم في أوساط الهجرة يتزايد بشكل لم يسبق له نظير، وكانت سمعته تكبر بالمقابل لدى جميع منظمات الشعوب المستعمرة المتواجدة بفرنسا، وقد ساعد ذلك في أقامة تنسيق وثيق لاسيما في أوت 1935، بعد أنشاء لجنة من النجم وكل من الدستور الجديد (تونس) والعمل المراكشي.

وكان لهذا التنظيم من جهة أخرى علاقات وطيدة بمنظمات أخرى، مثل لجنة العفو للهند الصينية والشعوب المستعمرة، والرابطة السورية لحقوق الإنسان، وجمعية استقلال اثيوبيا، واتحاد العمال الزنوج إلخ.. وكان كثير ما يقدم مساعدات ثمينة لهذه المنظمات.

وقد عرف النجم خلال تلك الفترة، رغم المصاعب الجمة التي تخللتها- توسعا، صار بمقتضاه حزبا حقيقيا، غير أن مركز هذا الحزب كان مايزال وسط الهجرة بفرنسا، ومن ثمة خطر احتمال تجاوزه من القسمات العديدة التي بدأت تظهر بسرعة في الجزائر، وكان على النجم نتيجة ذلك أن يسارع في معالجة مشكلة التنظيم والإستراتيجية، في مواجهة الحركة الإصلاحية التي كانت تحاول جر الشعب وراء مشروع فيوليت.

أن التطرق إلى جوانب من العراقيل التي اعترضت سبيل النجم منذ نشأته إلى غاية 1936، يسمح بالكشف عن الأسباب التي حالت دون انتشاره بالجزائر منذ بدايته باعتباره أول تنظيم يطالب بالإستقلال الوطني، يجعلنا أميل إلى تفسير ماحدث من تأخر كما فعل البعض بعاملين أثنين، قوة الحركة الإصلاحية من جهة وضعف صدى شعار الإستقلال لدى الرأي العام من جهة ثانية.

والواقع أن القمع يؤثر فعلا في مجرى نمو التنظيمات الرافضة للنظام القائم، وهذا التأثير يكون أقوى في تلك المرحلة التي يكتسي رفضها طابعا جذريا كما هو حال النجم، وينبغي التأكيد على هذا الجانب، لما سيكون له من تأثير في موازين القوى بين مختلف تيارات الحركة الوطنية، فقد كان على النجم أن يبذل مجهودات أكبر وتضحيات أجسم، ويبرهن على درجة أقوى من الإلتزام، لضمان وجوده أولا وتغيير موازين القوى لصالحه بعد ذلك.

فهذه الحركة واجهت على مدى عشر سنوات تقريبا مصاعب داخلية، فضلا عما كان يتعرض له قادتها الرئيسيون من قمع واعتقال، وترجع هذه المصاعب الى مصدر نشأتها ذاته، كما سبق الأشارة في الفصل السابق، وإلى الظروف الموضوعية التي أثرت في تكوينها، فقد كان عليها أن تجدد بقدر لايستهان به، لتطوير نضالها في سبيل الإستقلال، والحفاظ على إستقلاليتها النظامية والتاكتيكية والإستراتيجية تجاه المنظمات الفرنسية اليسارية، مع الحرص على مواصلة التعاون الضروري في نفس الوقت. هذا السياق يفسر إلى حدما تباطؤ

النجم في تنظيم صفوفه، وتجنيد عدد كاف من المناضلين المتمرسين القادرين على الاضطلاع بعمل سياسي على قدرمن الأهمية بطريقة فعالة. ولاشك أنه من الصعب تقديم أرقام دقيقة حول مناضلي النجم وتزايد عددهم، ومع ذلك لابأس من ذكر بعضها على سبيل الإستدلال. يقدر عدد المنخرطين في النجم بـ 3000 سنة 1927، وبـ 4000 سنة 1929، غير أن مقاييس النضال لم تكن تتوفر في هؤلاء جميعا، فالمناضلون حسب هذه المقاييس كانوا أقلية، تسهر على دوام المنظمة واستمرار نشاطاتها، وكان بعضهم أعضاء في نفس الوقت في تشكيلات يسارية مثل الحزب الشيوعي أو النقابات والمنظمات المناهضة للاستعمار.

ويبدو أن ازدواجية الإنتماء (النجم – الحزب الشيوعي) طرحت على الإجتماع العام المنعقد في 28 مايو 1933، فحسم الموقف بمنعها مستقبلا.

وهكذا تفرغ النجم لتنظيم صفوفه، ليزداد نفوذه شيئا فشيئا في أوساط الهجرة، كما تبين ذلك مقدرته على تنظيم العمال لاسيما خلال مظاهرات 1934.

وبعد سنة أصبح الهيكل القاعدي بفرنسا يرتكز على سبع قسمات، وارتفع عدد المنخرطين في نهاية أكتوبر 1936 حسب مصادر النجم إلى 11 ألف منخرط. ويبلغ عدد القسمات بالتراب الجزائري 30 موزعة بين أهم المدن مثل العاصمة والبليدة وقسنطينة وعنابة وسكيكدة وتلمسان ووهران ومستغانم إلخ.. فضلا عن عدد من الخلايا بالمدن الأخرى وبالقرى، وبتمكن النجم من الإنتشار بالجزائر أصبح في صميم الحدث السياسي، علما أن شروط النشاط السياسي كانت أصعب، وكان صعود الجبهة الشعبية بفرنسا بمثابة المتنفس، وقد استغل النجم ذلك ليعيد تنظيم هياكله الداخلية بعمق، لضمان تكيفها مع المهام الجديدة ومتطلب الكفاح الوطني.

ويكتسي هذا الكفاح أهمية قصوى لأنه كان يستهدف تحويل حركة وطنية واقعة تحت تأثير الأصلاحيين إلى قوة وطنية ثورية وكان النجم يتوفر على عدد من الأوراق الهامة، تسمح له بريادة الحركة الشعبية، بعد أن انضجته تجربة أكثر من عقد من النضال العنيد، واستطاع تنظيم صفوفه داخل التراب الوطني على أساس

برنامجة الثوري، وكانت الحركة الشعبية يومئذ عرضة للتضليل بسبب سياسة التيارات الأصلاحية والأفراط في الآمال المعلقة على الحكومة الفرنسية الجديدة وقدرتها على تلبية مطالبها.

انقسامات الحركة الوطنية:

المؤتمر الأسلامي الأول، مواقف التشكيلات الرئيسية

لقد توافرت للحركة الوطنية الشروط الملائمة لأحداث تغيير بداخلها، مثل تنامي الحركة الشعبية على الصعيد الإجتماعي والسياسي والثقافي، واتساع النشاط المطلبي، وتعزيز الحركات السياسية، ووصول الجبهة الشعبية إلى الحكم بفرنسا، لكن بدل الأستفادة من هذا الظرف المناسب، انساقت كل من جمعية العلماء واتحادية المنتخبين وراء حماس الجبهة الشعبية. ونتج عن ذلك انضمامها إلى صف «النخبة المتطورة» الجاهزة لجميع التنازلات، مقابل بعض الحقوق تفيدها وحدها دون سواها. لقد وضع هؤلاء المسألة الوطنية على الرف، بأمل تحقيق مطالبهم ضمن الإطار الفرنسي غير آبهين بواجب الحذر السياسي.

في مثل هذه الأجواء الذهنية، عقدت هذه التشكيلات المؤتمر الإسلامي الأول وذلك في 7 يونيو 1936 بمشاركة معظم التيارات السياسية الجزائرية، ماعدا نجم شمال أفريقا الذي كان يطالب بالإستقلال معارضا بذلك مختلف أشكال الأدماج وقد حاول ممثلو النجم تنبيه المشرفين عليه بعواقب سياستهم، وطلبوا الكلمة بالمناسبة، لكنهم طردوا من القاعدة بمساعدة الشيوعيين.

ولم يكن انصار النجم وحدهم في رفض الأهداف التي رسمها الأصلاحيون لأنفسهم، فهذا توفيق المدني العضو البارز في جمعية العلماء، يحاول من جهته اقناع ابن باديس وقادة اتحادية المنتخبين بأضفاء مسحة وطنية على مطالب هذا المؤتمر الأول من نوعه.

هذا المسعى لم يجد الصدى المنتظر، ففضل صاحبه التغيب عن المؤتمر بالسفر إلى تونس، وحتى لايفسر غيابه كنوع من الخلاف، تم التوصل مع المنظمين إلى حل

وسط، يغطي هذا الغياب بحجة انتماء المعني إلى حزب يغطي هذا الغياب بحجة انتماء المعني إلى حزب الدستور، وحرصه لذلك على عدم التدخل في «نقاش بين جزائريين»[39].

ويقدم هذا المؤتمر في معظم الأحيان على أنه حدث أيجابي، لكنه في الواقع كان مؤتمر مخدوعين وفرصة ضائعة أخرى، أذ لم يناقش المشاركون فيه أية مسألة جوهرية، وقد توجت أشغاله بعد ساعات من النقاش في مواضيع بعيدة عن مصالح الشعب الجزائري، بالمصادقة على ميثاق باسم المسلمين الجزائريين وبإنشاء لجنة تنفيذية للسهر على تطبيقه، وفيمايلي محتوى هذا الميثاق:

1 – الحاق جميع القوانين الإستثنائية.

2 – إلحاق الجزائر بفرنسا الحاقا كاملا، مع إلغاء المؤسسات الخاصة (من مندوبيات مالية وبلديات مختلطة وولاية عامة).

3 – الحفاظ على قانون الأحوال الشخصية وإعادة تنظيم الإدارة القضائية المسلمة أكثر عقلانية وانسجاما مع روح الشريعة الإسلامية (تقنين الشريعة).

4 – فصل الدين الإسلامي عن الدولة.

* تطبيق جميع القوانين المستوحاة من هذا المبدأ إلخ...

* إلغاء جميع الترتيبات المتعلقة باللغة العربية والتي تميل إلى اعتبارها لغة اجنبية.

5 – حرية تعلم اللغة العربية وحرية التعبير للصحافة العربية.

* المطالب الإجتماعية: التعليم الأجباري لجميع الأطفال، مخطط للبناءات المدرسية، توحيد التعليم الفرنسي والأهلي، تنمية صناديق البطالة لجميع الفئات من البطالين.

* المطالب الإقتصادية: نفس الأجر لنفس العمل، نفس الرتبة لنفس الإستحقاق، توزيع المساعدة التي تقدمها الميزانية الجزائرية على كل من الفلاحة والتجارة

والصناعة التقليدية توزيعا تناسبيا وبدون تمييز بناء على الأصل، أنشاء تعاونيات ومراكز لتكوين الفلاحين، وقف عملية حجز الممتلكات، توزيع المشاريع الكبيرة غير المستغلة على صغار الفلاحين وعمال الزراعة، ألغاء قانون الغابات.

6 – المطالب السياسية: العفو عن جميع الجنح السياسية، هيئة انتخابية واحدة لجميع الناخبين.

الإقتراع العام، التمثيل في البرلمان (الفرنسي) [20] وكان المؤتمرون يعتقدون أن الحاق الجزائر بفرنسا مباشرة والهيئة الإنتخابية الواحدة (للناخبين من المسلمين والفرنسيين)، يمكن أن يحمل الجزائريين نفس المستوى مع الأوربيين بالهزائم، في إطار المواطنة الفرنسية فالمطالبة بالأدماج السياسي مع الإحتفاظ بقانون الأحوال الشخصية، يمكن أن يجعل من الجزائريين فرنسيين بأتم معنى الكلمة، ليصبحوا بذلك في نفس الدرجة من حيث التفوذ مع الأوربيين الذين مافتئوا يبررون سيطرتهم بضمان الوجود الفرنسي ويمكن للمساواة في الحقوق بين الطائفتين أن تتجسد في مساواة فعلية بين مواطنين دولة واحدة أيذانا بزوال النظام الإستعماري.

ولتبرير هذه السياسة الجزافية، كان المؤتمرون يلمحون بأمكانية اللجوء في حالة الفشل إلى طريق أكثر جذرية.

وبصرف النظر عن التعاليق والتفسيرات والتاكتيك المتبع، فقد كانوا مخطئين في طبيعة الإستعمار، وكانت هذه السياسة تولي ظهرها لمطلب وطني حقيقي، بإشاعة الوهم والغموض بدل تنمية الوعي الوطني بالتذرع بأن الشعب ليس ناضجا للتحرر، كان مجرد محاولة لأيهام الجماهير الشعبية بشرعية سياسة انهزامية بأتم معنى الكلمة، ولاغرابة أن يرى بتجاول واتحادية المنتخبين في مشروع الميثاق تجسيدا لمطالبهم، طالما أنهم كانوا يطالبون باستمرار بحقوق المواطن الفرنسي، رافضين فكرة الوطنية ذاتها. لكن من حقنا أن نستغرب مشاركة الحزب الشيوعي الجزائري (الذي يزعم أنه حزب– ثوري) في تلك المسرحية.

ويعني ذلك بكل بساطة، أن هذا الحزب ظل منذ تأسيسه كحزب جزائري وفيا لخط الحزب الشيوعي الفرنسي، حريصا على تطبيق سياسته تحت أشراف «معلمين فرنسيين»، وكان الحزب الشيوعي الفرنسي قد شرع منذ سنوات في مراجعة سياسته، إلى أن أسقط شعار الإستقلال من قاموسه نهائيا. ومهما أجهد نفسه في التحاليل والشروح الواهية، فإن كل ذلك يظل غير كاف لتغطية خيانته لمواقفه السابقة.

ذلك أنه من الصعب منطقيا الدفاع عن موقف يطالب بالإدماج، بينما كان في الأمس القريب يحمل راية الإستقلال[2].

وفي قبول العلماء بميثاق المؤتمر تناقض كبير، لارتكاز مواقفهم المبدئية على أصولية عربية أسلامية، أبعد ماتكون عن المقاصد الحقيقية سياسة الأدماج، وقد إداد غموض موقفهم بهذا القبول وضوحا، فهم يتبنون سياسة الأدماج ويتحدثون في نفس الوقت عن وجود الأمة الجزائرية وعن الإستقلال، وكمثال على ذلك ماجاء على لسان ابن باديس» الاستقلال حق طبيعي لكل شعب على متن الأرض، وستحظى الجزائر باستقلال واسع، ويمكن لفرنسا عندئذ ان تعول عليها كأمة حرة، وهذا هو الإستقلال في نظرنا، وليس استقلال الدم والنار، كما يتصوره المجرمون من خصومنا. فاستقلالنا هذا يمكن تحقيقه مع مرور الزمن بالاعتماد على إرادة فرنسا[3].

أن إرادة فرنسا هي أن تجعل من الجزائر مقاطعة فرنسية بصفة نهائية، ولم يكن مشروع بلوم- فيوليت يعني غير ذلك في نظر أكثر الساسة الفرنسيين وضوحا، وقد كتب المؤرخ ش. أ. جوليان في هذا الصدد» أن مشروع بلوم- فيوليت كان أشمن عقبة أمام الوطنية، بل أمام الوحدة العربية بواسطة أقامة فاصل من «الفرنسة» بين تونس والمغرب، وقد أجمع المستوطنون على إفشال نص كان من الممكن أن يجدوا فيه خلاصهم.[4]

ويضيف ش.ر. أجرون في نفس الإتجاه قائلا: «وهذا الحصول على المواطنية المأمولة، كان من وجهة النظر الفرنسية، «أنجح حاجز أمام الوطنية»، كما يشير إلى ذلك تقرير لاغروزيليار. [25]

وقد كان نجم شمال أفريقيا على حق، عندما وجه سهام نقده بعد بضعة أشهر نحو حكومة بلوم، بعد أن كشفت عن وجهها الحقيقي «كمتصرف وفي الشؤون الأمبراطورية»، وكان يتهم هذه الحكومة بأنها أصبحت أكثر أمبريالية من سابقاتها، كما كان يتهم الحزب الشيوعي بأنه « انتقل من الأممية إلى الوطنية الإستعمارية».

أن موقف النجم الشديد في التنديد بميثاق المؤتمر الإسلامي كانت منطقيا على الأقل، ويعبر عن جرأة سياسية كبيرة ورؤية واضحة بكل تأكيد.

وبناء على ذلك شن مناضلوه حملة واسعة على «سياسة الإدماج ودعاتها، مما زاد في سمعة النجم في أوساط الجماهير، على حساب الإصلاحيين الذين بدأ أشعاعهم يتراجع شيئا فشيئا. [26]

وقد أرسل المؤتمروفد إلى باريس برئاسة بن جلول، لتقديم ميثاق إلى القادة الفرنسيين، فاستقبله ليون بلوم وفيوليت ورج موش، واستمعوا إلى أعضائه، لكن بعد تبادل الآراء في مسائل شتى، عاد دون أن يحصل من الحكومة [27]، على تعهدات ثابتة، ماعدا بعض الإجراءات مثل الأفراج عن السجناء أو المنفيين من المسلمين الوطنيين، وأعلان العفو وإلغاء قانون الأهالي، وتطبيق الإجراءات الإجتماعية الصادرة بفرنسا (أسبوع 40 ساعة، العطل المدفوعة، تنظيم النقابات بطرق قانونية). ولم تكن هذه الأجراءات متبوعة بأية قرارات أخرى، باستثناء بعض المشاريع القانونية قليلة الأهمية أو ذات الطابع القمعي، مثل أنشاء شرطة دولة في بعض بلديات الجزائر.

هذه النتائج الهزيلة لم تمنع الوفد من وصف مهمته بالناجحة جدا وبفضل هذا الغموض استقبل عند عودته بحماس نسبي، من طرف قسم من الشريحة المتعلمة من السكان، أما الجماهير الشعبية فلم تكن تشعر بأنها معنية حقا، دون أن يعني

ذلك أنها غير مهتمة بالأحداث السياسية والإجتماعية والثقافية، فقد كانت تحس بدرجات متفاوتة الوضوح، بأن مطامحها الحقيقية لاتجد كبير صدى وسط الضجة المثارة حول مطالب المؤتمر.

نجم شمال أفريقيا بالجزائر :مهرجان 2 أوت 1936

ولتبليغ هذه النتائج إلى الجمهور، نظم وفد المؤتمر مهرجان بالملعب البلدي في العاصمة بحضور 20 إلف شخص. وقد تمكن الحاج مصالي– الذي وصل إلى الجزائر في نفس اليوم– من التأثير في هذا الجمهور وكسبه إلى منظمته بكلمة ألقاها بالمناسبة بعد أن منحت له الفرصة بصعوبة. وأعلن مساندة نجم شمال أفريقيا، للمطالب العاجلة الواردة في ميثاق المؤتمر، مرغم تواضعها واعتدالها، مسجلا في هذا الصدد أهمية أي مطلب مهما كان ضئيلا، نظرا لحالة البؤس والشقاء المخيمة على السكان.

ومما جاء في كلمته: « اتعهد هنا بإسم منظمتي أمام الشيخ الموقر ابن باديس، بأن أبذل كل مافي وسع أنسان أن يبذله لمساندة هذه المطالب وخدمة القضية النبيلة التي هي قضيتناجميعا، لكنني أعلن صراحة رفضنا القاطع، لما جاء في الميثاق حول إلحاق بلادنا بفرنسا وتمثيل سكانها في برلمانها.

فأذا كانت بلادنا اليوم ملحقة إداريا بفرنسا وتابعة لسلطتها المركزية، فذلك نتيجة لغزو عنيف متبوع بأحتلال عسكري، يرتكز حاليا على الجيش التاسع عشر، دون أن يوافق الشعب قط على هذا الإلحاق، بينما نجد الميثاق يطالب الإلحاق طوعية، بإسم مؤتمر يفترض فيه تمثيل الشعب الجزائري بالإجماع، هناك إذا فرق جوهري بين إلحاق مفروض علينا، وإلحاق نرضى به عن طيب خاطر، كما جاء في مؤتمر 7 يونيو بالجزائر (الذي ختم أشغاله في 3 ساعات).

نحن أيضا من أبناء الشعب الجزائري، لكن لانقبل أبدا أن تلحق بلادنا ببلد آخر رغم إرادتنا، أننا لانريد رهن مستقبل الشعب الجزائري وأمله في التحرر الوطني بأية ذريعة كانت، فهذا المستقبل أمانة بين أيدي الجيل القادم، صاحب الحق الوحيد في توجيه قدره ومصيره كما يشاء.

كما أننا نرفض التمثيل البرلماني لأكثر من سبب، لكننا نساند إلغاء المندوبيات المالية والولاية العامة، ونطالب بإنشاء برلمان جزائري منتخب بواسطة الإقتراع العام دون تمييز على أساس العرق أو الدين، فهذا البرلمان الوطني الجزائري الموجود بعين المكان، سيعمل لصالح الشعب وتحت مراقبته المباشرة.

وفي اعتقادنا أن هذه هي الوسيلة الوحيدة لتمكين الشعب الجزائري من التعبير عن نفسه بحرية وصراحة، بعيدا عن أي إضطهاد أو تلاعب إداري».

لقد استمعت قبل قليل إلى الخطباء الذين سبقوني يقولون، أن حكومة الجبهة الشعبية استقبلتهم بكثير من الإحترام والحفاوة، ولا أريد هنا أن أناقش أو أقلل من شأن الإستقبال وأجوائه، لكن بودي أن أقول على الشعب الجزائري أن يظل يقظا، فلا يكفي إرسال وفد وتقديم عريضة مطالب، كما لاينبغي أن ننخدع كثيرا بحفاوة الإستقبالات.

فالمطالب في جميع الأحوال لايمكن أن تتحقق من تلقاء نفسها.

أيها الإخوان لاينبغي أن نعتقد بأننا أنجزنا المهمة وانتهى فننام ملء جفوننا، لأننا مازلنا في بداية المشوار»[28].

ودعا في ختام خطابه إلى تنظيم الصفوف، والإلتفاف الجماهيري حول نجم شمال افريقيا «الذي سيقودهم على طريق الإنعتاق» حسب قوله.

وقد حمل خطاب مصالي نفسا جديدا ونبرة حازمة، وأفكارا واضحة حول المشكلة الجزائرية، كاشفا بذلك تناقض وتردد، وتكتيك التيارات السياسية الأخرى وآثارها السلبية على الشعب الجزائري.

لقي هذا الخطاب- تجاوبا فوريا لدى الجمهور الذي صفق له طويلا، تعبيرا عن مساندته لسياسة تحررية رفقة لحول وقادة آخرين بجولة استغرقت ثلاثة أشهر، جابوا خلالها مختلف أنحاء الجزائر يعقدون الإجتماعات والمهرجانات.

وقد استقطبت هذه الجولة أنصارا كثيرين، انخرطوا في القسمات الناشئة بالمدن خاصة، وهكذا تمكن النجم من تنظيم صفوفه بالجزائر، حيث قام مناضلوه

بنشاط فياض في أطار الدعوة إلى شعاراتحركتهم قولا وكتابة. وقد رأت الجماهير الشعبية والشبيبة في ذلك نهجا متميزا وأملا جديدا في تحقيق مطامحها الحقيقة.

فأخذت سمعة أنصار المؤتمر ومؤثاق مطالبه في التراجع، تلك السمعة التي كسبوها في جو من الغموض– واصبحو يتابعون بنوع من التوجس تنامي التيار الثوري، دون أن يروا في ذلك مايدعوهم إلى التخلي عن مطالب تعكس ذهنية أصلاحية تجاوزها الزمن. وجاء اغتيال المفتي محمود بن دالي (المدعو كحول) خادم الأدارة من طرف المدعو عكاشة،في الوقت المناسب ليملي على المعتدلين مزيدا من الأنطواء، بعد اتهام الشيخ العقبي أصدقاءه العلماء بتدبير هذا الأغتيال واعتقاله (اتضح فيها بعد أن كان بريئا وافرج عنه بعد أن أعلن ولاءه للإدارة).

عجز الجبهة الشعبية– القمع

عرفت البلاد حالة من الغليان الشديد، بسبب الأزمة الإقتصادية والإجتماعية وإنتشار البطالة على نطاق واسع. وكثرت لذلك الأضرابات والمظاهرات العمالية التي كانت أحيانا تتحول إى صدامات مع الشرطة، مما أدى إلى سقوط خمسة قتلى بين عمال المناجم المضربين بالكويف في الشرق الجزائري [29].

وأخذت الجماهير الشعبية تشارك أكثر فأكثر في النضال السياسي والنقابي وعيا بمصالحها الخاصة، بعد أن ساهم النشاط الوطني لنجم شمال أفريقيا في فصل مشاكلها عن انشغالات المنظمات الأوروبية.

وقد أحرج هذا الوعي التيارات المعتدلة، كما أحرج الإدارة والتنظيمات الأوروبية التي كانت تحاول تجنيد الجماهير الجزائرية لخدمة أهدافها الخاصة، وتزايد تعلق الجماهير بالشعارات التي رفعها النجم في أكتوبر 1936، وهي: «أيها الشعب الجزائري نظم نفسك إذا أردت أن تعيش وتنتصر» [30].

ومن جهة أخرى، لم تتمكن حكومة الجبهة الشعبية من تمرير الإصلاحات الواردة في مشروع بلوم – فيوليت والتي وعدت بها قادة المؤتمر الإسلامي الذين دب فيهم القلق بسبب ذلك، وهم الذين قدموا دعمهم لحكومة الجبهة الشعبية– بواسطة لجنة مابين العملات.

وازدادوا في نفس الوقت التحريض السياسي وعواقبه، لقد وقفت الحكومة مترددة أمام معارضة المستوطنين واليمين بفرنسا، وشنت اتحادية رؤساء البلديات في الجزائر (في قبضة المستوطنين) أضرابا شل الجهاز الاداري، بينما شنت الصحافة الإستعمارية حملة واسعة ضد الإصلاحات المذكورة، بلغت حد التهديد بأعلان التعبئة في صفوف الأوربيين والخروج عن نطاق الشرعية.

وكانت الجبه الشعبية تواجه معارضة شديدة من جبهة اليمين في إطار التنافس على تقاسم النفوذ، فكان هذا الأخير يحاول التوسع باتجاه «صغار البيض» بينما كانت الجبهة تنشط باتجاه الأجراء والفلاحين وعمال المناجم، وكان المستوطنون يصعدون من ضغوطهم، بفضل مالديهم من وسائل سياسية ومالية ضخمة.

وكان من الطبيعي أن تؤثر هذه الحملات المتقاطعة في حكومة بلوم التي قررت حل نجم شمال أفريقيا (في 26 يناير 1937) [31].

بعد ?أن عجزت عن تمرير الإصلاحات المنتظرة من أنصار المؤتمر الإسلامي، وهكذا قامت بحل منظمة لاذنب لها سوى أن سمعتها كانت تتزايد وسط الجماهير الجزائرية، بفضل سياستها السلمية وتفاني مناضليها.

كان حل النجم نقطة تحول في سياسة الجبهة الشعبية، رغم اقتراحات ألبير صارو الذي أعرب عن أمله في قيام «دولة جزائرية» بالجزائر، ورد ابن باديس الرافض للإدماج (الكامل) هذه المرة: «هذا مانريده نحن الجزائريين أنصار حزب الحرية تحديدا، نريد أن تصبح الجزائر محمية، أي دولة ديمقراطية تحت حماية فرنسا، فالأدماج لم يعد يعنينا لأنه مستحيل، ولأنه يفقدنا شخصيتنا كما لانريد الإستقلال التام لأننا لانملك قوة للدفاع عنه، فالوطنية الجزائرية المسلمة ليست زلزالا مدمرا ولا تحريضا عدائيا مشوشا، بل ارتعاشة لأمة تريد أن تظل حية، حافظة لذكريات أجدادها غيورة على ميزاتها الوطنية حريصة على تراث ماضيها، هذه الأمة ستمد يد الصداقة والوفاء والتعلق بالجمهورية الفرنسية، شريطة أن تمدلها بالمقابل يد الوفاء والصداقة» [32].

ليس مستبعدا أن يكون هذا الموقف «المتقدم» من ابن باديس، ردا على نجاح شعار الإستقلال الذي كان النجم يدعو له في أوساط الجماهير، علما أن النقاش السياسي الدائر على مستوى القاعدة، كان يبرز شيئا فشيئا خطأ موقف الأصلاحيين، لاسيما بعد أن ظلت وعود الحكومة حبرا على ورق، وتأكد الطابع الجذري والغبي في نفس الوقت لمعارضة المستوطنين والأوساط الأمبريالية.

وهكذا تأكد شيئا فشيئا أن طريق «اليد الممدودة» لايؤدي إلى الإستقلال الذي لايمكن بلوغه إلا عن طريق ثورة الشعب، وبذلك أخذت سياسة الأعيان المتفهمين وذوي النوايا الطيبة، تترك مكانها تدريجيا لسياسة الجماهير وتنظيمها ونشاطها الذكي والجري».

أن القمع المسلط على مناضلي نجم شمال أفريقيا، لم يكن يستهدف غير تدمير التيار الذي انبرى لمكافحة الإستعمار بأكبر قدر من النجاعة، والعمل من اجل تهيئة الشروط الضرورية للقضاء عليه قضاء مبرما، ولايمكن تحقيق ذلك بدون العمل المنظم للشعب والحصول على استقلال حقيقي، وكان النجم يشكل بحق أداة هذه السياسة التي تعيد زمام المبادرة إلى الشعب المسؤول الوحيد عن مستقبله.

ولعل أكبر خطأ وقع فيه الأصلاحيون مصير شعب بالأوساط السياسية السائدة بفرنسا، وبمدى مشيئة طبقة اجتماعية، أو بما يحصل بين الأحزاب من حلول توفيقية، بدل ربط هذا المصير بإرادة الشعب نفسه، ولهذا السبب وجدوا أنفسهم في مأزق، عندما قررت حكومة بلوم بعد طول تردد التخلي عن مشروعها سنة 1938.

تأسيس حزب الشعب الجزائري والمشاركة في الإنتخابات

يعد حل نجم شمال أفريقيا سارع مصالي ورفاقه بتأسيس حزب الشعب الجزائري (بنانتير- باريس في 11 مارس 1937)، مما يدل على أن القمع ماكان ليؤثر في عزيمتهم.

فالنضال في سبيل الإستقلال لم يتوقف لحظة واحدة، خلال الفاصل القصير مابين حل النجم وتأسيس هذا الحزب الذي فضل نقل مقره المركزي إلى الجزائر، الأمر الذي يكتسي أهمية كبرى بالنسبة للحركة الوطنية الجزائرية [98].

وهكذا يواصل حزب الشعب نضال النجم بعد حله للمرة الثالثة.

كانت لعبة الحريات الديموقراطية بفرنسا مفتوحة نسبيا، بالقدر الذي يسمح بتأسيس منظمة وطنية خلافا للوضع السائد بالجزائر، فرغم اعتبار الجزائر أرضا فرنسية، فقد كانت تبدو وكأنها بلد آخر تماما، بسبب القيود المفروضة على تطبيق القوانين بحكم وجود المستوطنين في مفاصل الحكم- فضلا عن التشريعات الإستثنائية لذا كان لابد من الإستفادة من الإنفتاح القانوني النسبي بفرنسا، لتأسيس حزب الشعب الجزائري الذي مع ذلك في مأمن من القمع.

وكان من الأهمية بمكان في تلك السنوات الحاسمة (1930-1939)، سواء بالنسبة للحركة الوطنية أو التيار الثوري (النجم- حزب الشعب)، أن يتمكن كل منهما من التعبير عن نفسه ونشر أفكاره وتنظيم صفوفه وسط الجماهير الشعبية وكان على هذا التيار خاصة أن يتجنب التهميش، أو الظهور بمظهر الأقلية، ولو كانت فاعلة، تحت تأثير القمع من جهة ومناوأة التيارات الأصلاحية من جهة ثانية.

فالتيارات الأصلاحية المجتمعة في إطار المؤتمر الأسلامي، ما انفكت تضفي- بمواقفها- على الحركة الوطنية طابعا أصلاحيا خاضعا لمراقبة السلطات الإستعمارية.

وكان خطر الإنحراف هذا يمكن في سياسة الإدماج بمختلف أشكالها، لذا كان المناضلون الثوريون يولون أهمية كبرى لأوسع اتصال ممكن مع الشعب، لإقتراح مخرج آخر أكثر تطابقا مع طموحاته، وكانت أكثر المهمات استعجالا في هذا الصدد نشر شعار الإستقلال على أوسع نطاق، بهدف وضع حد للآمال الزائفة التي يمكن أن تغذيها الحركة الإصلاحية والجبهة الشعبية.

فالوفاق الموضوعي بين هاتين الحركتين كان يستهدف خنق التيار الثوري الذي يشكل حرجا لكلتيهما وهو يندد بسياسيتهما أمام الجماهير، وكان لابد من القيام بهذا النضال في جميع التظاهرات السياسية.

لأن تحقيق هذا الهدف لم يكن ميسورا بواسطة النشاط السري المحدود بالضرورة، ولهذا السبب اضطر قادة النجم (المحلول) إلى تعديل صياغة برنامج حزب الشعب الجزائري لتجنيد الوقوع تحت طائلة « إعادة تأسيس رابطة محلولة»!.

ولكي يتميز حزب الشعب عن النجم، حرص قادته على حذف الأشارة إلى الإستقلال إفريقيا الشمالية من برنامجه وأن ظل التنظيم الجديد يطالب الإستقلال (بواسطة انتخاب برلمان جزائري عن طريق الإقتراع العام، دون تمييز على أساس العرق أو الدين).

ويبدو هذا التراجع التاكتيكي في تصريح للمكتب السياسي وزع في شكل منشور سري بالجزائر العاصمة جاء فيه يتمثل برنامج حزب الشعب قبل كل شيء، في النضال العاجل من أجل تحسين الحالة المعنوية والمادية للجزائريين. ويدافع الحزب عن الشعب الجزائري بكامله. ويعمل لتمكين جميع السكان بدون تمييز عرقي أو ديني، من الإستفادة بنفس الحقوق والحريات مقابل أداء الواجبات المفروضة على الجميع، وشعاره، « لاأدماج ولاانفصال لكن انعتاق».

ويعتبر الحزب الأدماج ضربا من الوهم فالجزائر القوية بأكثر من 6 ملايين نسمة، يتحدثون نفس اللغة ويعتنقون نفس الديانة. ويجمع بينهم ماض مشترك مايزال الشعب متعلقا به وفيا له، هذه الجزائر لايمكن أن تندمج أو تذوب في كيان آخر.

لكن بأمكانها أن مع هذا الكيان فالحزب ليس انفصاليا، وان ظل متمسكا بحريته الداخلية، ذلك أن قوة الأشياء والمصالح تفرض على الشعوب ان تتحد وتتحالف لضمان أمنها المتبادل والتمكن من تبادل ثمار اقتصادياتها.[34]

وينبغي أن نذكر من بين المطالب العاجلة للحزب، مطلب الحرية لجميع سكان الجزائر، والدفاع عن صغار التجار والصناعة التقليدية والعمال وصغار الفلاحين والطلبة والمهن الحرة، ومشكل الماء والقرض في أقاليم الجنوب.

وكان من المفروض أن يشجع الإعتدال التاكتيكي لحزب الشعب، جمعية العلماء وابن باديس خاصة على التقرب من مصالي، لكن حدث عكس ذلك فالجمعية واتحادية المنتخبين خاصة، اصبحت تحرص أكثر من أي وقت مضى على التمايز مع حزب الشعب، والتقرب إلى الحزب الشيوعي الذي كان يتعمد في دعايته التشهير بالحزب الوطني، لأنه كان يرى فيه منافسا خطيرا.

ذلك أن العمل التوضيحي الذي يقوم به حزب مصالي، كان يكشف يوما بعد يوم تهافت سياسة الحزب الشيوعي الجزائري، وبفضل حيوية حزب الشعب، ازداد صدى شعاراته انتشارا بين الجماهير، وهكذا وجد الحزب الشيوعي نفسه أمام حركة، تتجاوزه من على يساره وبمنأى عن مراقبته تماما.

وكان العلماء واتحادية المنتخبين والشيوعيون يعتقدون بحق، أن حزب الشعب لم يتغير في مخبره وأن قدم برنامجا معتدلا في مظهره، ومن ثمة فان الأسباب التي كان وراء رفض التحالف مع التيار الثوري مازال قائمة، فهم لم يكونوا يتصورون التحالف إلا على أساس برنامج أصلاحي و«إندماجي».

هذا المنطلق كان مرفوضا من حزب الشعب الذي ظل فعلا متمسكا بمطلبه الرئيسي أي الإستقلال. فقد كان يرفض الإدماج بمختلف أشكاله، واستمر في تربية مناضلين في هذا الإتجاه وتوجيه جهوده نحو أعداد جيل من المقاتلين القادرين على تحدي سياسة القمع وتحمل مايتطلبه النضال الثوري من التضحيات.

وكان ش. أ. جوليان النصير المقتنع بسياسة الإدماج يجد صعوبة في فهم أسباب احتضان الشعب الجزائري لشعار الإستقلال وعزوفه عن شعار «الروح الطبقية» وكتب في«ذلك بعيدا عن البروليتاريا الأهلية بباريس وليون، تتوقف

المطالب الإجتماعية لتترك المجال للمطالب الوطنية.» ويضيف لاحقا: «عندما يطالب مصالي باستقلال الجزائر على المدى البعيد بمساعدة فرنسا، فإنه يلتحق بالعلماء والدستور الجديد والعمل المراكشي. فالثوري هنا يختفي أمام المسلم»[15].

هذا الكاتب الذي وقف بشرف ضد سياسة المستوطنين يمثل فئة من الديموقراطيين الفرنسيين، لم تكن لترى المشكلة الجزائرية بمعزل عن الوقائع الفرنسية.

هذا الموقف جعل اليسار الفرنسي بشكل عام تقريبا، يسيء فهم الظاهرة الوطنية والحركات الثورية لتحرير الشعوب المستعمرة فمعظم تيارات هذا اليسار لم تكن تتصور « التقدم» خارج هياكل السياسة الفرنسية أو من دون أيعازها مباشرة.

فالمطالب الإجتماعية لايمكن بنظرهم أن تلتقي بمطلب الإستقلال، والإلتزام الأسلامية، وكانوا يرفضون هذا الوفاء خاصة، رغم أنه يشكل شخصية الشعب الجزائري بأسره.

وكان نجم شمال أفريقيا ثم حزب الشعب يتبنى هذه الشخصية التي برزت حقيقتها طوال حرب الإستعمار وأثناء الإحتلال، ولم يكن النجم ولاحزب الشعب وحيدا في تأكيد الإنتماء إلى الواقع العربي الأسلامي، فقد كان العلماء في الطليعة على هذا الصعيد وحتى المنتخبون من أمثال بن جلول وفرحات عباس كانوا يعلنون أسلامهم. وفي الواقع كان هذان التياران يطالبان بالحقوق الفرنسية، لكن في إطار قانون الأحوال الشخصية الإسلامية.

فحركة مصالي إذا لايمكن تصنيفها مع العلماء (والدستور الجديد والعمل المراكشي)، فهي عكس ذلك حين تعطي الواقع العربي الأسلامي بعدا سياسيا، إنما تؤكد طابعها الثوري الذي يميزها تمييزا جوهريا عن تيارات اليسار الموالية لفرنسا، مثل الحزب الشيوعي الفرنسي والإصلاحيين الجزائريين.

ولم تكن هذه الحركة رائدة على صعيد المطالبة بإستقلال الجزائر وحسب، بل كانت را ئدة كذلك باعتبارها حركة مسلمة لتحرر والوحدة، لذا فإن حزب الشعب يختلف عن الإصلاحيين لاعلى مستوى المطالب فقط، بل اكثر من ذلك على مستوى طرق ووسائل تحقيق مطالب الشعب الجزائري.

أن مندوبي النجم عندما اكدوا على « أخوة المسلمين ووحدة الإسلام، أثناء المؤتمر الإسلامي الأوربي المنعقد بجنيف في 12 سبتمبر 1935، إنما كانوا يعبرون بذلك عن مشاعر ملايين المسلمين الرازحين تحت نير البلدان الإستعمارية. طبعا لم يكن إسلام النجم وحزب الشعب أسلام اعيان، بل إسلام الجماهير الشعبية الذي يشكل دنياها وأملها في الكفاح والحياة، فتعبئة الجماهير الشعبية لتحقيق أهدافها الخاصة بإسم القيم التي تهز أعماقها، يعد من صميم الإستراتيجية الثورية، غير أن تيارات اليسار الفرنسي لم تكن تشاطر مثل هذه النظرة فقد راح الحزب الشيوعي يحاول تبرير موقفه الأصلاحي وقبول مشروع بلوم فيوليت الإدماجي، بإتهام مصالي باعتناق «أيديولوجية البرجوازية الصغيرة والوحدة الأسلامية»، وانه تاثر في ذلك بشكيب أرسلان (الذي كان يناضل في سبيل التحرر الوطني للشعوب العربية الأسلامية ومن أجل وحدتها). وهكذا يلتحق بصف الشخصيات والتيارات اليسارية الأخرى التيّ كانت ترى في حركة التحرر العربي الأسلامي خطرا على الوجود الفرنسي.

فالذين كانوا يسيرون على نهج البرجوازية الصغير هم من يطالبون بالإدماج، وليس أولئك الذين يناضلون إلى جانب الجماهير من أجل الإستقلال الوطني.

ويمكن ان نؤكد على ضوء التجارب التاريخية للشعوب بأنه ليس هناك بصفة عامة أي تعارض بين الثورة والإسلام، فليس هناك مايمكن أن يمنع اي مسلم، من أثبات وجوده ذاتيا وموضوعيا في النضال الثوري. وينبغي الإبتعاد في هذا الصدد عن الأفكار المسبقة المتراكمة، حول الإسلام والقومية العربية والشعوب الأسلامية عامة، فهذه الأفكار المسبقة تضرب بجذورها في غابر الزمن، وهي تجد بالغرب

مايغذيها في مختلف التيارات الفكرية (من المسيحية إلى الماركسية) وجاء الإستعمار ليضمها إلى منظومة، ويوظفها في نهاية الأمر- كما يوظفها المستوطنون- لتحكم في الشعوب واستغلالها وقد وجدت هذه الأفكار في السياسة العنصرية أكثر أشكالها تطرفا (لدى اليمين والمستوطنين) وتتمثل في النظرة الدونية قدرات هذه الشعوب وحقوقها الأساسية في تقرير مصيرها بنفسها.

وفي معرض الحديث عن تأسيس حزب الشعب الجزائري يتحدث ش. أ. جوليان في فقرة أخرى، « عن تقليد صليبان النار الذين أعادوا تنظيم أنفسهم في الحزب الإجتماعي الفرنسي» [30]

أن مثل هذا التعبير من شأنه أن يحدث نوعا من البلبلة في ذهن القارئ لانه يشبه حزب الشعب بحزب يميني فالمؤرخ هنا لم يستطع التخلص من بقايا حفيظة إزاء التيار الثوري بقيادة مصالي الذي مانفك يندد بـ «الإستعمارية الأبوية» التي لم يستطع قسم من اليسار الفرنسي التخلص منها.

أن التيار الثوري ماكان ليصبح ممثلا حقيقيا لمطامح الشعب الجزائري في الإستقلال الوطني لو أنه لم يدن بدون محاباة الإستعمار بجميع أشكاله. وقد حمل حزب الشعب شعار استقلال افريقيا الشمالية وعمل باستمرار من أجل تحقيقه، غير أنه ليس بإمكانه أن يحل في ذلك محل الحركات الوطنية بكل من تونس والمغرب، فلكل من العمل المراكشي والدستور الجديد استراتيجية الوحدوية الخاصة، المستوحاة من وضعية قانونية تتمثل في نظام الحماية المفروض على كلا القطرين.

وبناء على ذلك كان قادة الحزبين يرون أن مدة الوضعية تجعل مسألة تحرير بلديهما أيسر، مقارنة بوضعية الجزائر بإعتبارها «أرضا فرنسية».

ومن جهة أخرى لم تكن سياسة الإستعمار التقليدية (فرق تسد) وكذلك سياسة الأصلاح بالجزائر غريبة عن غياب حركة مغاربية أصلب عودا وأكثر توحيدا.

ومع ذلك فقد حافظ حزب الشعب دائما– أسوة بنجم شمال أفريقيا على اتصالاته بالدستور الجديد والعمل المراكشي، بهدف التنسيق بين سياسات الأحزاب الثلاث وترقية التضامن الطبيعي بين شعوب المنطقة، ومن الشواهد على ذلك أحداث أبريل 1938 بتونس والقمع الذي سلط على الشعب التونسي خلالها.

فقد ندد الوطنيون الجزائريون بهذا القمع، وكانوا قبل ذلك قد شنوا في 20 نوفمبر 1937 أضرابا مساندة للإضراب العام الذي قرره الدستور الجديد.

ويمكن القول أن التراجع التاكتيكي لحزب الشعب أملته ظروف الكفاح الجديدة، والضرورة الملحة لتعبئة الجماهير الشعبية، وكانت المشاركة في الحملات الإنتخابية فرصة للإتصال بهذه الجماهير

الهـوامش

(1) J. berque, le Magreb entre deux guerres op.cit, p. 233.

(2) ibid, p 231

المؤتمر الأوشاريستي (الكنسي) المنعقد بتونس في مايو 1930 مثل أسقف قرطاج لوماتر او الأعلان المعبر عن روح المؤتمر، يتمثل ، الهدف الحقيقي للمؤتمر في حملة صليبية عنيفة على الإسلام في افريقيا الشمالية.

(3) لاينبغي الخلط بين «المنتخبين الاداريين» و «المنتخبين» المنتمين إلى إتحادية بن جلول وفرحات عباس.

(4) Mahfoud Kaddache, la vie politique a Alger,1970. p.191- 198ـ Alger de 1919

1939, S.N.E.D

(5) M. Violette l'algérie vivra- t-elle? alcam, 1931.

(6) G. Rocher, le changement social, t 3, Ed HMH, Paris, p. 228, op. cit

(7) C. Bontemps, Manuel des institutions algeriennes de la domination turque a l'indépendance, t1, Ed cujas, paris 1976p. 350 .

منح سيناتوس- كونسولت الصادر في 14 يوليو 1865 صفة الرعايا الفرنسيين لكل من المسلمين واليهود، أصبح اليهود بموجب مرسوم كريميو (1870) مواطنين فرنسيين، بينما اشترطت هذه المواطنة فيما يخص المسلمين بالتجنس.

(8) ch.R. Ageron, les algériens musulmans et la france (1871-1919) t.I,P.U.F, paris 1968. p.165

مكرس قانون 1881 بالجزائر نظاما عقابيا باسم قانون الأهالي الذي لم يلغ إلا في سنة 1944. يسمح هذا القانون للمتصرفين والقضاة فيما بعد بممارسة عدالة جزائية وقمعية باسم القانون.

(9) C. Bontemps, op. cit, p. 182

(ينص أمر 22 يوليو 1834 (المادة الأولى) : يتولى حاكم عام القيادة العامة والإدارة العليا بالحيازات الفرنسية في أفريقيا الشمالية (إيالة الجزائر سابقا).

(10) Sylnin Wisner, l'algérie dans l'impasse, Ed spartacus. Mensuels, Oct. Nov. 1948. P.49-53. 2eme s. n° 9

ينشىء القانون الأساسي الجديد الصادر في 19 ديسمبر 1900 المندوبيات المالية التي تصادق على الميزانية التي يقدمها الوالي العام. كان المراد بهذا القانون منح بعض الإستقلالية للجزائر (المستوطنين)، والتخلي باحتشام عن قانون الالحاق والإدماج التشريعي الصادر في 1884.

(11) C. Bontemps, op. cit, p.208.

يتمثل الإندماج هنا في ادخال المؤسسات الفرنسية المركزية إلى الجزائر، أي تقليد الأجهزة الإدارية الفرنسية بكل بساطة، ومن نتائجها تجريد الجزائريين من أية سلطة أو حرية سياسية وتشجيع توسع الإستيطان بواسطة الطرد وتجريد المسلمين من أملاكهم وتجميعهم في مناطق محددة كما كتب المؤلف.

(12) J. Berque le Maghreb entre deux guerres, op.cit, p.285-286

(13) A. Nouschi, Naissance du nationalisme algerien

(14) A. Nouschi, in etudes maghrébines, p.u.f. p.205-210

(15) J. Berque, op. cit p.269.

(16) J.Jurquet, La revolution nationale algérienne et le P.C.F, op.cit, p.329-340

(17) لسان النجم بعد منع الإقدام سنة 1927

(18) J.Jurquet, op. cit, p. 326

19 إنضم نجم شمال إفريقيا رسميا إلى لجنة التجمع الشعبي التي أصبحت «الجبهة الشعبية» بعد ذلك، إلى جانب الحزب الشيوعي الفرنسي والحزب الإشتراكي والراديكاليون الإشتراكيون والكونفدرالية العامة للشغل.

20) أحمد توفيق المدني، حياة كفاح، ج2 مصدر سابق ص 251

(21) N. Nouschi, op. cit, p.65-85

(22) J. Jurquet, la révolution nationale algérienne op.cit, p.316 et suiv

يتحدث الكاتب بخصوص الجزائر خلال 1933-1934 حول «المواقف الصادرة عن موقف واحد لايراعي سوى مشاكل البروليتاريا الفرنسية وحدها فضلا عن النظريات شبه الإستعمارية» طالع أيضا الصفحات 331 - 346 حول التطور الجديد في سياسة الحزب الشيوعي الفرنسي ولمزيد من المعلومات طالع أيضا :

communisme et nationalisme en algerie 1920-1962, par emmanuel sivan, fondation nationale des SC. politiques. paris, 1976. P. 105

(23) الشهاب عدد أبريل - يونيو 1935

(24) CH. A. Julien, l'afrique de nord en marche, op cit p.184.

(25) C. R Ageron, histore de l'algerie contemporaine, op. cit, p.90.

(26) Ali. Merad, le Réfomisme musulman, op. cit, p.184

«لقد بلغت الحركة أوجها سنة 1936 التي كانت في نفس الوقت بداية تفرقها».

(27) كتب توفيق المدني في مذكراته (مصدر سابق ص 253) أنه أحد الوزراء يكون صرح أثناء المقابلة أمام الحاج ابن باديس قائلا : « تذكروا أن فرنسا تملك مدافع»

فرد عليه ابن باديس «اعلموا أيها الوزير أن الله مع الجزائر».

(28) la vie politique a alger de 1919 ـ 1939, op.cit, p302-303.

(29) A. Nouschi, op.cit, p.92.

(30) le journal el oumma , Spt-Oct 1936.

(31) le probleme algerien, Le mouvement national algerien, brochure editee par la commission central d'information et de documentation du M.T.L.D en Algerie, S.E.D.I.C. (S.A.R.L) Paris, P. 33.

(32)A. Nouschi, op.cit, p.90

(33) idem P 33

(34) El oumma, 10 avril 1937

(35) CH. A. Julien; l'afrique de nord., op. cit, P 109

(36) idem P 109

الفصل الرابع

الكفاح والتحولات السياسية وسياسة الانتخابات*

الحملة الانتخابية الأولى لحزب الشعب الجزائري (جوان 1937)

بعد ثلاثة أشهر من تأسيس حزب الشعب الجزائري (p.p.a) خاض هذا الأخير أول تجربة انتخابية له في تاريخ الحركة الوطنية. وبالرغم من تدعيم هذا التيار في السنوات الأخيرة، وخاصة سنة 1936، إلا أن هذه التجربة كانت امتحانا عسيرا؛ فبالإضافة إلى القمع الذي سُلِّطَ عليه، فإنه واجه معارضة جميع التشكيلات مثل جمعية العلماء، وفيدرالية النواب، والحزب الشيوعي. وفي صراعه مع هذا الأخير ومع الإدارة، فإنه لم يكن ليعتمد سوى على شجاعة وتفاني مناضليه، وكذا على دعم الجماهير الشعبية له. ولم تكن سمعته الطيبة عند هذه الجماهير، تعني الفوز المسبق في ظل النظام الانتخابي القائم؛ فعدد الناخبين (في الجزائر العاصمة) لم يكن ليعكس الأهمية العددية للجماهير المسلمة والمجندة من قبل التشكيلة الوطنية، ولم يكن لدى السكان المسلمين بمدينة الجزائر والذين يقارب عددهم حوالي 120 ألف شخص تقريبا، سوى 3163 ناخبا؛ فكانت الانتخابات البلدية بذلك، فرصة سانحة لحزب الشعب الجزائري كي يشارك ويتدرب على الحملة الانتخابية. ولم تكن هذه الحملة شبيهة بسابقاتها، بل كانت أكثر تسيُّسا، إذ أن دعاية المرشحين الحاضرين تجاوزت إطار الشؤون البلدية، لتمتد إلى شرح المواقف السياسية من كبريات المشاكل الراهنة.

وقد كانت هناك ثلاث قوائم في مواجهة قائمة حزب الشعب :(1)

1 - «القائمة الجمهورية للمساواة السياسية والاجتماعية»، وتتكون من أغلب المستشارين الذين انتهت عهداتهم مثل تمزالي، تيار، وعضويين من الحزب الاشتراكي (s.f.i.o)، مع بلحاج (سكرتير المؤتمر الإسلامي). وكانت هذه القائمة تعتبر قائمة المثقفين التي ينشطها تيّارْ (رجل أعمال معروف). وقد قدم المرشحون أنفسهم على أنهم ديمقراطيون ومناضلون في المؤتمر الإسلامي، وكذا أنصار ميثاق مطالب المؤتمر، ومشروع فيوليت.

2 - «قائمة الوحدة الشعبية» (الحزب الشيوعي الجزائري p.c.a) والتي جمعت مستخدمين، وصغار الموظفين، وكانت تحت إدارة بن علي بوكرت (الأمين العام للحزب الشيوعي الجزائري). وقد التزمت ببرنامج الجبهة الشعبية والمؤتمر الإسلامي، وبتحقيق ميثاق المطالب الصادر في 7 جوان 1937، واعتبرت أن التصويت على مشروع فيوليت يعد مرحلة تمهيدية نحو الاقتراع العام، وحق الاجتماع للجميع، وتزويد منظمات المؤتمر والجبهة الشعبية بالمقرات والملاعب البلدية.

3 - «قائمة الوئام والوحدة» التي شكّلها مُلاّك وتجار أغنياء، إلى جانب رجل أوربي وهو الأستاذ لادميرال Me Ladmiral، وبوضربة (رئيس القائمة)، شكيكن. وقد كانت هذه القائمة تعمل من أجل برنامج الدفاع عن مصالح السكان الأهالي، والمتجسدّ في مشروع فيوليتو، وكانت هذه القائمة الأقل تسييساً.

وباستثناء قائمة حزب الشعب الجزائري، فإن جميع القوائم المتبقية، كانت تساند مشروع فيوليت، وقد نادت قائمتان اثنتان بالمؤتمر الإسلامي؛ وهما (القائمة الجمهورية لتيار، وقائمة الوحدة الشعبية لبوكرت).

إن أنصار هذا المؤتمر لم يقدموا قائمة مشتركة كما كان الاعتقاد سائدا، ثم أنهم لم يكونوا مؤهلين للوم حزب الشعب الجزائري على أنه كان يشكل عنصر تفرقة. لقد عرفت الحملة الانتخابية وتيرة متسارعة وكبيرة بسبب مشاركة حزب الشعب

الجزائري الذي أظهر مناضلوه نشاطا حثيثا. غير أن معظم هؤلاء المناضلين لم يكونوا ناخبين بسبب صغر سنهم؛ ومع ذلك فقد تمكنوا من تنظيم التجمعات وإلقاء الخطابات والقيام بشرح سياستهم. كما لم يكن أمامهم سوى الوسائل الخاصة من مناشير وجرائد وغيرهما. تعرض باقي المترشحين بهذه المناسبة إلى المسائل السياسية مستعملين جميع الحجج، غير أنهم تناولوا في الغالب مسائل شخصية.

وكانت جريدة «الدفاع» (la défense) التي يديرها الأمين لعمودي، والمقربة جدا من جمعية العلماء، تساند «قائمة الوحدة الشعبية» (الحزب الشيوعي الجزائري p.c.a)، وقد كشف الشيخ العقبي عن موقف المؤتمر الذي يتمثل «رسميا» في عدم التحزّب والمشاركة في هذه الحملة. والواقع أن تعاطف العلماء، وكان موزعا بين مرشحي القائمتين المنتميتين إلى المؤتمر. ويذكر أنه لم تقم أية جريدة إلا إذا كان لغرض الإعلام، بنشر برنامج حزب الشعب الجزائري. هذه الحملة التي استرعت الاهتمام الكبير لعامة الجزائريين، انتهت بالتعادل (ballotage) في الأصوات. وقد فازت بها قائمة الوحدة الشعبية. (الحزب الشيوعي الجزائري)، متقدّمة «الأعيان» و«المثقفين». أما حزب الشعب الذي خاض أول تجربة انتخابية له، فإنّه لم يكن يأمل هذه المرة في تنصيب مناضليه في المقدمة، خصوصاً أن عددا كبيرا من هؤلاء المناضلين والمتعاطفين لم يكونوا مسجلين في القوائم الانتخابية (من بين 3163 ناخب، لم يشارك إلا 2188 في عملية التصويت، وهو مايمثل نسبة 69 % موزعة كالآتي: القائمة الجمهورية:550، قائمة الوحدة الشعبية:700، قائمة حزب الشعب: 210).

غير أن الأفكار التي طُرحت في الدور الأول بدأت تأخذ طريقها، وقد قرّر حزب الشعب الجزائري أن يبقي مناضليه في الدور الثاني، وهو ما نتج عنه تكثيف الحزب الشيوعي الجزائري لهجماته عليه؛ حيث وجه معظم حملته ضدّه. وقد تدعمت قائمة الحزب الشيوعي بوجود الأمين لعمودي، عضو قيادة جمعية العلماء. لقد كانت المعركة طاحنة بين الجناح الإصلاحي للقائمة الشيوعية والوطنيين من

حزب الشعب الجزائري، إذ حاول الشيوعيون بالاعتماد على التضليل أن يقدموا حزب الشعب الجزائري على أنه حزب فاشي، وأن مناضليه «عملاء استفزازيون ومغامرون يتسترون وراء حزب الشعب الجزائري» وعلى أنه امتداد لحزب الشعب الفرنسي التابع لليمين (p.p.f): «إن حزب الشعب الجزائري يعتبر امتدادا لحزب الشعب الفرنسي (p.p.f) ، وله نفس مواقف هذا الأخير. وهو ضدّ الجبهة الشعبية وضدّ المؤتمر. كما أنه متخصّص في فنّ الاستفزاز والعنف، وثمة تواطؤ بين رؤساء البلديات الفاشيون وحزب الشعب الجزائري»[9]

خلال الدور الثاني (4 جويلية 1937) انتخبت قائمة الوحدة الشعبية التي كانت مدعمة بائتلاف الإصلاحيين. وقد حصدت 105 صوت. كما حازت قائمة تيار (المثقفون) على870 صوت، وقائمة حزب الشعب الجزائري على 320 صوت (أضافت 110 صوت عن الدور الأول). وقد فهم الشيوعيون أن نجاحهم مهدد بأن يكون ظرفيا أمام موجة العمق الوطني التي تزعمها حزب الشعب الجزائري، فعوض أن يتقرب الحزب الشيوعي من هذا الحزب، راح يطلق حلمة من الافتراءات في محاولة لعزل حزب الشعب عن باقي التيارات السياسية.

المؤتمر الثاني (جويلية 1937)

إن الأفكار التي روجت ضد جميع خصوم الحزب الشيوعي (p.c)، لم تؤثر على الجماهير من عمال وشباب، بل بالعكس، فقد أحسّ هؤلاء بشعور جديد بالكرامة والأمل في أعماقهم. فلقد أيقظهم العمل الذي قام به مناضلو حزب الشعب الجزائري من غفلتهم، وكان لشعار الاستقلال صدى يدوي بعيدا لدى معظم جماهير الشعب التي كانت تتابع بعين من الريبة تلك البلبلة والصخب اللذين أحدثهما الإصلاحيون حول مشروع فيوليت. وفي الوقت الذي ضاعف فيه هؤلاء الإصلاحيون نشاطهم إثر نجاحهم في الانتخابات بهدف إعادة بعث المؤتمر الإسلامي، والمطالبة بتطبيق سياسة الاندماج (التمثيل البرلماني)، في هذا الوقت، دعّم حزب الشعب الجزائري نفوذه وسط الجماهير. وكان هذا الشرخ يبين بأن

مصير المجموعات المشكلة للمؤتمر الإسلامي كان مرتبطا بسياسة حكومة الجبهة الشعبية، في حين صار مصير حزب الشعب الجزائري متعلقا أكثر فأكثر بانخراط الجماهير الشعبية فيه وخاصة منها فئة الشباب.

وقد كان تحضير المؤتمر الإسلامي الثاني في جويلية 1937 يمثل فرصة لهذين التيارين الرئيسيين لتوضيح مواقفهما. فخلال الاجتماعات العديدة التي سبقت انعقاد المؤتمر، كان حزب الشعب (الذي لم توجه له الدعوة للحضور بضغط من الشيوعيين)، يشن هجمات على المؤتمر مسقطا عنه «صفة الإسلامي والجزائري»، مادام أن لجنته مكونة من الستالينيين، والماسونيين، والمولدين الفرنسيين.» وكان مناضلوه يتدخلون في أغلب الاجتماعات للمطالبة بمواقف واضحة حول «المسألة الوطنية». وقد تعرض مثل هذا العمل إلى نقطة ضعف الإصلاحيين وضايقهم بشدة أمام الجمهور. وواصل المناضلون عملهم دون كلل بالرغم من طردهم وإقصائهم الدائم من هذه الاجتماعات التي حاولوا خلالها كشف التناقضات.

لقد كان هدفهم ينحصر في تنوير الجماهير بمخاطر مشروع فيوليت، الذي يريد استبدال سياسة التجنيس الفردي أمام صعود الحركة الوطنية. لقد كان هذا المشروع مثيرا للانشغال و« ينبغي تقريض عظمته» لمقاومة «الوطنية العربية.» وكانت هذه الأخيرة تعد الخطر الرئيسي بالنسبة لكل من اليسار، واليمين والإصلاحيين، وحتى الاتحاد الفيدرالي للطلبة الذي اتخذ موقفا لصالح مشروع الحكومة، حيث انضم إلى مبدأ الاندماج ووجه صرخة استغاثة لأنه «إذا أُريدَ تخييب آمال المسلمين مرة ثالثة بعد خيبتي 1919و 1930 فإنه ستتم المخاطرة بإلقاء السكان في وطنية عربية مجهولة العواقب.»[7]

لقد كانت الأحزاب المساندة للجبهة الشعبية، تفضل أن «ترى ورقة انتخابية بين يدي الأهالي، بدلا من رؤية بندقية»، ولم يكن مشروع بلوم فيوليت الذي صاحبته ضجة كبيرة، يسمح بالاستفادة منه سوى لأقلية (21000 ناخب مسلم تقريبا)، ولم تعد ورقة التصويت التي تعتبر سلاحا فعالا، تؤثر سوى في اتجاه

الحفاظ على الجزائر تحت الهيمنة الفرنسية، (لذلك فهي تخدم في الواقع فئة البورجوازيين وعملاء الإدارة).

وحتى العلماء أنفسهم الذين أعلنوا عن انضمامهم، الواحد تلو الآخر، إلى هذا المشروع، ورغم تأكيدهم على وجود الأمة الجزائرية، إلا أنهم وقعوا في هذا التناقض، ولم يكن ليتقبل الإصلاحيون بأنه في بعض الظروف التاريخية، تعتبر العودة «إلى البندقية» الوسيلة الوحيدة لتحقيق التطلعات الشعبية. وبالنسبة إليهم، فإن مشروع فيوليت يعني أن:« المسلمين الذين قبلوا وساندوا المشروع ... يريدون خاصة التسليم بمبدأ أن الجزائري المسلم يمكنه التمتع بنفس حقوق المواطن الفرنسي، دون التخلي عن هويته الشخصية. لقد انتظر الشعب، لكن صبره نفد... ويوم لاتتوتر أعصابه إذ يبقى ثابتا إلى حين يكشف له المستقبل عن الأمور. وفي هذه اللحظة سيتبع السياسة التي تمليها عليه الأحداث الجديدة. فإن كانت جيدة فستكون هذه السياسة جيدة، وإن ساءت الأحداث تصبح كذلك هذه السياسة سيئة.»[1]

لقد نسي هؤلاء أن المستقبل لايملي شيئا ليس ناتجا عن عمل الحاضر. فالعلماء وجميع المنظمات الأخرى يعتقدون شأنهم شأن اللجنة الجزائرية للمؤتمر، بأن الهيئة الانتخابية الموحدة (collège unique) التي تستفيد منها فئة ضئيلة من المسلمين، وجميع الأوربيين، تشكل «خطوة نحو الاقتراع العام المطالب به في ميثاق مطالب المؤتمر في جوان 1936».

وبالرغم من اعتدال أنصار المؤتمر وتصريحاتهم «النزيهة» ودعم الساسة الفرنسيين من اليسار لهم، فإن مشروع فيوليت بقي في هيئة مشروع فقط.

لقد كان حزب الشعب يمثل استثناءً في هذه الحملة، إذ رفض صراحةً هذا المشروع الذي لم ير فيه سوى خدعة، وأنه يهدف إلى تفكيك المجتمع الجزائري. وأكد الحزب في جريدته «الأمة» (El Oumma) بأن «المشروع لن يمرّ وأنه يستحيل أن نغير الجنسية مثلما نغير ربطة العنق... «جنسيتنا هي قبل كل شيء

ماضينا، وتاريخنا، وأخلاقنا وذكرياتنا، وعاداتنا الخلقية، وكل ما يدخل في تكوين ذاتنا. ولايمكن أن نفرغ الشخصية من محتواها بفعل إرادة...»[4]

وقد دفع الضغط السياسي الذي مارسه حزب الشعب الجزائري على الإصلاحيين إلى محاولة هؤلاء تبرير مواقفهم بالجوانب الإيجابية لمشروع فيوليت، إذ ادّعوا بأن أغلبية الجزائريين قد قبلوا هذا المشروع كجزء من مطالبهم.

والواقع أن هذه الأغلبية لم تكن لتتجاوز دائرة السياسيين والشخصيات والأعيان. وكانت الأغلبية الفعلية متكونة من الفلاحين والعمال والشباب والبطالين الذين لم يكونوا معنيين بمحاسن هذا المشروع.

وقد عارض الشيوعيون والعلماء مشاركة حزب الشعب في المؤتمر مخافة عرقلته لهم أكثر. وقد كان اعتقادهم بأنهم سيربطون علاقات جيدة مع حكومة الجبهة الشعبية. وقد كان هذا المؤتمر الذي سمي إسلاميا مجازاً في الواقع قد أقصى أحسن المدافعين عن الإسلام.

ورغم التفاؤل الذي أبداه المؤتمرون، فإن أشغاله قد دارت في جوٍ من الخلافات، ففيدرالية النواب، أو بالأحرى، ابن جلول، كشف عن بعض التحفظات إزاء حضور الشيوعيين، كما أن غياب نتيجة ملموسة، وتردد حكومة الجبهة الشعبية أزالا بعض الأوهام، ثم إن البرلمان الفرنسي، وبالرغم من وعود حكومة بلوم (Blum) لم يبد أي إرادة حسنة. وانتبه المشرفون على المؤتمر الإسلامي إلى أن ضغط بعض ممثلي الاستعمار كان يشكل ثقلا كبيرا في فرنسا أكثر من هذا المؤتمر الذي اعتبره اعتبر انه يمثل جميع «الأهالي». وعليه، ومن منطلق خيبة أمل، أمر هؤلاء النواب المسلمون بالاستقالة من مناصبهم في حالة عدم المصادقة على مشروع بلوم-فيوليت. وقد وجه واحد من الناطقين الرسميين للمؤتمر، وهو الأمين لعمودي، هجماته ضد مصالي، واتهمه بأنه متواطئ مع كبار الكولون والإدارة بهدف إجهاض المؤتمر الإسلامي.[5]

وكانت هذه الحجة تستعمل غالبا من طرف المؤتمرين للردّ على هجمات حزب الشعب الجزائري، وكان الاتفاق المزعوم بين هذا الأخير ورد فعل الاستعمار ناتجا عن سوء نية طبيعية.

وإذا كان حزب الشعب الجزائري قد عارض المؤتمر، فلأنه كان يعتبر مطالب وعمل هذا الأخير، منافيين لتطلعات ومصالح الشعب الجزائري، وكان مناضلوه على قناعة مشتركة بأن اتجاه المؤتمر سيقوده إلى المأزق، وكان مشروع بلوم فيوليت يتناقض روحاً وشكلا مع الاستقلال الذي كان الحل الوحيد للمسألة الجزائرية. وكان المناضلون الوطنيون، وانطلاقا من قناعات ومواقف ثورية، يقاومون جميع صيغ الاندماج، وأولئك الذين يدعمونه كالشيوعيين والعلماء.

وقد كشف هذا النقاش السياسي عن موقفين:

أولهما ثوري، (حزب الشعب الجزائري) والثاني إصلاحي(المؤتمر).

أما عن رد الفعل الاستعماري (الذي رفض المشروع) والذي يمثله غلاة المعمرين، فكان ينظر إلى كل تغيير ولو كان شكليا، على أنه مساس بتفوقه وبمصالحه. هذه الأفكار الرجعية والمتزمتة، والعنصرية الدنيئة، أدت بهؤلاء إلى تقدير خاطئ لمصالحهم على المدى الطويل، وهو ما يلومهم عليه مثلا فيوليت وآخرون[2]. لقد اعتبر هؤلاء أن السياسة الاستعمارية التقليدية عاجزة أمام الوضع الجديد، حيث كانوا منشغلين أساسا بالحفاظ على الوجود الفرنسي، الذي يقتضي استمرار، وإعادة تهيئة شكل النظام الاستعماري من صميمه، بالاعتماد على إصلاحات مبسطة.

لقد كان حزب الشعب الجزائري يرفض سياسة غير فعّالة ومعادية للوطنية، ويعمل على استبدالها بسياسة ثورية قادرة لوحدها على هدم «الوجود الاستعماري من أساسه». والواقع أن هذه التهم كانت تعكس تردد وارتباك التيارات الإصلاحية التي بدأت تشكك في قدرات حكومة الجبهة الشعبية، بعد أن حاولت استقطاب آمال الشعب إلى سياستها، وترقية الإصلاحات المطالب بها من قبل

المؤتمر الإسلامي. وكان نشاط حزب الشعب الجزائري قد حول تدريجيا الرأي العام الجزائري في اتجاه راديكالي، وكشف بنفس المناسبة نقاط ضعف السياسة الإصلاحية. كما قام في ذات الوقت بتعرية السياسة الاستعمارية، وندد بقوة بخدعة مشروع بلوم- فيوليت الذي يرمي إلى تعزيز الهيمنة على الشعب الجزائري واستقلاله.

وبتنديده بالنظام الاستعماري كله، فإن حزب الشعب الجزائري أثار معارضة كل اليمين الذي نعته بـه المناهض للفرنسيين»، وجلب كذلك سخط الإدارة عليه، لأنه كان يمس بالسيادة الفرنسية. وليس هناك من غرابة من جانب المدافعين عن الاستعمار، والمعتدلين من أقصى اليسار على مقاومة حزب الشعب؛ حيث حاول هؤلاء أن يسيئوا لسمعته وسط الرأي العام باتهامه بأنه يتكون من «أميين» و«منحرفين» و«محرّضين»، أو بأنهم أقل واقعية بمطالبتهم للاستقلال، مثلما قام به مثلا مناضلو شبيبة المؤتمر[8] في اجتماع لهم «بسينما Le Diamont يوم 12 جويلية 1937) إذ صرّحوا: شئنا أم أبينا، فنحن مرتبوطون بفرنسا». وكان هذا رأي جميع أنصار المؤتمر الإسلامي.

لقد كانت أغلبية الانتقادات الموجّهة تخص مصالي، الذي أعطى للحزب بشجاعته ونشاطه ديناميكية كبيرة. وقد ساهمت هذه الحملة المناهضة لحزب الشعب في تلاحم مناضليه بدلاً من إفشالهم؛ حيث انضموا إلى المدرسة الثورية للعمل والتفاني والتضحية، وكانوا يُحضّرون للتضحية بحياتهم من أجل استقلال الجزائر، مثلما يشهد به العهد الذي قطعه المشاركون في تجمع 18 جويلية 1937 (بقاعة السينما La Perle)، ووجهوا ردودهم على الافتراءات التي استهدفتهم بتجندهم أكثر، مثلما حدث في تظاهرات 14 جويلية 1937 بالجزائر العاصمة (ومن نقاط بعيدة) والتي حققت نجاحاً باهراً. وقد اعترفت جريدة «لسان الدين» بتاريخ 15 جويلية 1937 بأنهم «كانوا الأكثر عدداً، والأحسن انضباطا». لقد عرف «الجاهلون» - كما أسماهم العلماء - كيف «يتحمّلون الضرب، والحرمان، وسوء المعاملة الإمبريالية، ويصرخون في وجه العالم بأن الجزائر لن تتنازل عن حريتها

وستبقى مسلمة إلى الأبد» كانت هذه إجابة مصالي لخصومه الذين عبّروا من خلال جرائد «الدفاع» (La Défense)، و العدالة الاجتماعية » La Justice Sociale» (التابعة للحزب الشيوعي الفرنسي)، عن أفكارهم ومواقفهم. وقد كانوا يهدفون من وراء ضغوطهم، إلى جر حزب الشعب الجزائري إلى مواقفهم المعتدلة. وبعد أن منعوه من حضور المؤتمر، حاولوا أيضا تذويب هذا الحزب في جبهة محدودة الأهداف. وبرفضه لهذه اللعبة فقد حكم على مصالي من قبل الحزب الشيوعي بأنه «عميل للاستعمار والشؤون الأهلية، والإمبريالية.»

كما ندد حزب الشعب الجزائري من جهته بعنف كبير بالمؤتمر الإسلامي الذي استغله الحزب الشيوعي الجزائري للتأثير على الجماهير المسلمة المناهضة للأيديولوجية المُلحدة. وقد صرّح مصالي قائلا:«إن المؤتمر الإسلامي ليس مؤتمراً إسلاميا. وهو ليس حراً في مداولاته ومسيرته وفي قراراته. فالأوامر صادرة إليه من حزب أجنبي.»

صحيح أن الشيوعيين قاموا بتنوية (من النواة) المؤتمر وأغلب لجان الجبهة الشعبية للمؤتمر التي تشكلت للمطالبة بتطبيق مشروع بلوم - فيوليت.

ومن جهة أخرى، فإن حملة انصار المؤتمر الموجّهة ضد الوطنيين كانت تبدو مشبوهة. ذلك أن الإدارة التي لم تتوقف عن قمع هذا التيار، وجدت في هذه الحملة تشجيعا وفرصة لضربهم أكثر. فتطور التيار الثوري كان يثير قلقا كبيرا لدى السلطة الاستعمارية،في نفس الوقت يكشف الطابع غير الوطني للسياسة الإصلاحية التي نادى بها أنصار المؤتمر.

توقيف مصالي

في 27 أوت أوقف مصالي رفقة مجموعة من أصدقائه (خيضر، كحول، زكرياء، وغيرهم) بتهمة «التحريض على الشعب ضدّ سيادة الدولة.» وقد حكم عليه بسنتين سجنا. كما جرد من حقوقه المدنية والوطنية والسياسية. وتعرض لمعاملة مذلةٌ وخَسِيسَة [1] في سجن بربروس (بالجزائر) حيث حُبِس مع رفاقه.

مثل هذا الفعل والمعاملة كانا يهدفان إلى المساس بكرامة رجل ذاع صيته وطبقت شهرته الآفاق بسرعة كبيرة بين الجماهير الجزائرية. ولقد تمت هذه المناورسات في ظل حكم الجبهة الشعبية المدعّمة من قبل الشيوعيين، والتي كانت تمثل أمل العلماء وفيدرالية النواب.

غير أن هذه العملية التي استهدفت حزب الشعب الجزائري، جعلته يكبر في أعين الشعب الذي أبدى تعاطفه أكثر فأكثر مع المناضلين الذين لم يوقفهم السجن، بل بقوا ثابتين على عهدهم.

وخلال محاكمة مصالي الحاج، قام هذا الأخير بشرح برنامجه: «مطلبنا السياسي الرئيسي هو بالتأكيد تأسيس برلمان جزائري. ولكن، يجب ألا ننسى أن هذا الأخير موجود من خلال المندوبيات المالية، وللأسف بطريقة غير ديمقراطية.. إننا نطالب بتحويلها إلى مجلس منتخب بالاقتراع العام دون تمييز عرقي أو ديني.»

وقد احتج فرحات عباس والعلماء والأمين لعمودي بصفة متأخرة على الإجراء الذي سُلِّط على مصالي. أما الحزب الشيوعي، فإنه فعل ذلك بعد صدور الحكم، وقد اتهمه عدة مناضلين وطنيين بأنه كان مدبّر عملية توقيف القادة الوطنيين. وهو ما يظهر من خلال نداء اللجنة المديرة لحزب الشعب الجزائري: «الحقيقة أن مصالي لم يرغب في تلقي الأوامر من الأمير شكيب ارسلان، ولا من ستالين (Staline). ولأن نجم شمال إفريقيا رفض الاستماع إلى الحزب الشيوعي، فقد تعرض إلى ضربات موجعة.»[16]

وكانت الإدارة، والحزب الشيوعي الجزائري يستهدفان معاً ولأسباب مختلفة تحطيم المنظمة السياسية الوحيدة التي تعبر بصدق وشرعية عن التطلعات الوطنية للشعب الجزائري. فبالنسبة للإدارة، كانت هذه المنظمة مذنبة في المطالبة بالاستقلال. أما الحزب الشيوعي الجزائري الذي كان منشغلا بوجوده الخاص، فإنه كان يرى فيها حركة في تطور مستمرّ تقوم بتجنيد الجماهير. وأصر على تقديم مناضليها على أنهم شباب يفتقرون للتجارب ويقومون بإيقاظ الغرائز السيئة للشعب.

وكان التمسّك بالدين، وتكييفه مع العصر كإيديولوجية كفاح ضد الاستعمار، والفهم الواضح لمصلحة الشعب الجزائري وثقافته وشخصيته، كانت كلها بالنسبة للشيوعيين فرانز سيتة، حتى ولو كانت تخدم الثورة. وهذا لم يمنع الحزب الشيوعي الجزائري من البحث عبثا، عن التحالف مع العلماء المسلمين المعتدلين، ورفض الاعتراف بفضل المسلمين الآخرين المشتقين عن الشعب (مناضلو حزب الشعب الجزائري)، الذي يعود لكفاحهم وتفانيهم ونظرتهم السياسية الواضحة، بل بالعكس، حاول الإساءة إلى سمعتهم مدعّما في ذلك بالقمع الذي كان يسلّط عليهم، والذي أبقى الشعب في رعبٍ على مرّ الأجيال.

وباعتبار الشيوعيين يمثلون واحدة من القوى الرئيسية للجبهة الشعبية، فقد كانوا يستخدمون هذه السلطة[11] ليندّدوا بـ «الوطنية المزيّفة لحزب الشعب الجزائري»، خاصة وأنهم كانوا يساندون سياسة الاندماج.

ولتبديد هذا التضليل الذي حاول خصومهم أن يزرعوه، قام مسؤولو هذا الحزب بشرح طبيعة منظمتهم ومضمون سياستهم في جريدة «الأمة»: « إنها منظمة متشكلة من جزائريين فقط. وهي ليست منظمة الأهالي على العموم، إنها تحديدا منظمة العمال الذين يمثلون أغلبية منخرطيها من الطبقات الدنيا للبورجوازية المتوسّطة. وصغار الصناعيين، والمهن الحرّة والفكرية تمثل أقلية فيها». « وتعكس سياستها تركيبتها الاجتماعية، وهي تدعم المطالب الاجتماعية، وتعبّر عن التطلّعات العميقة للجماهير، والتي يعتبر حزب الشعب الجزائري مصدراً لها. هذا الأخير حزب مستقل سياسيا وتنظيما، وهو مستقل عن كلّ حزب أيّا كان. والأهالي الجزائريون هم لوحدهم من يرسمون خطّ سيره».

«إذا شكل الأهالي حزباً تتألف صفوفه فقط من الأهالي فإن ذلك يعد تفكيرا شرعيا وهو تعبير أيضا عن التطلعات العميقة لشعب محروم برمّته، ويحاول بكل الوسائل بناء وسيلة تحريرها». «لقد أسس الجزائريون حزبهم الخاص، وأوجدوا جريدتهم الخاصة، لأن الانشغالات اليومية للأحزاب العمالية للمتروبول، تختلف

عن انشغالاتنا. إن نقْص التواصل في الجهد بخصوص المسألة العامة مع كل تنوعاتها، والتقدم، والتقلب في الرأي مع تقتيل المناضلين، لاتسمح بتعاون مرغوب فيه...».

«حزب الشعب الجزائري، لايفهم التعامل بالحقد. وهو مستعد لأي تعاون ممكن مع جميع المنظمات الديمقراطية، وعلى وجه أخصّ المنظمات البروليتارية (العالمية) «للمتروبول»، والتعاون النزيه مبني على المساواة بين الأحزاب، وليس على الخضوع والتبعية».[14]

العلاقات بين حزب الشعب الجزائري والحزب الشيوعي الجزائري:

لقد كان التصريح يطرح مشكل العلاقات بين الحزب الشيوعي وحزب الشعب، وهو المسألة الكبرى التي لم تعرف حلاً إطلاقا، لأن الحزب الشيوعي كان دائما يتبنى موقف التفوق في أغلب الحالات (خاصة في الجزائر) والتي لاترتكز على أية حقيقة. ولم يفرض الحزب الشيوعي نفسه في المركز الرئيسي سوى بإرادة من طرف واحد، على أنه يملك الحقيقة الأيديولوجية والسياسية.

ويمكن أن نقرأ في نفس الجريدة أن «تشكيلته الاجتماعية، واستقلاله السياسي (حزب الشعب) هما اللذان يثيران حقد الحزب الشيوعي. إنه عدوّ خطير على الحزب الشيوعي لأنه يميل أكثر فأكثر إلى مدّ نفوذه على طبقة العمال الجزائريين التي تتنامى بشكل مطرد». «إذا كان الجزائريون قد حادوا عن الحزب الشيوعي، وتوجهوا إلى حزب الشعب، فإن ذلك راجع إلى حزم هذا الأخير. إن الحزب الشيوعي المقرب إلى الجمهورية، وباعتباره حزبا قويا للتجمع الشعبي، ودعامة لحكومة نفس الحزب، يقوم بتحضير الرأي العام للإعلان عن حلّ حزب الشعب. وإذا كان قد نجح في خطّ صفحات مجيدة مليئة بالتفاني والإخلاص المتواصل اللذين عرفهما خلال حرب الريّف وسوريا، في السجل الذهبي للحركة العمالية، فستضاف صفحة مليئة بالخزي ومعبأة بالعار تحمل هذا العنوان: «في 1937 تخلى الحزب الشيوعي عن المواقف الأخيرة للجدلية المادية التي هي لماركس ولينين، لصالح مواقف وردود الفعل الاستعمارية».[15]

هذه المقولات التي جاء بها «م.قداش» والتي أعتناها، تكتسي أهمية كبيرة، وهي تختصر جيدا أسباب الخلاف بين حزب الشعب الجزائري والحزب الشيوعي، وتوضّح العوامل التي أدت بحزب الشعب الجزائري للتنديد بانتهازية الحزب الشيوعي دون أن يتمكن هذا الأخير من توجيه انتقاد ملموس وموضوعي للخط السياسي لحزب الشعب الجزائري عن طريق الدعاية الملفقة أو الإهانة.

هذا المنهج الذي كان يعتمده الحزب الشيوعي باستمرار، كان دون تأثير حتى فيما بعد، لأن حزب الشعب الجزائري خرج من المعركة متعمّا أكثر، وهو ما تأكد من خلال انتخابات 1937.

الانتخابات القطاعية لأكتوبر 1937:

كانت مشاركة حزب الشعب الجزائري، في هذه الانتخابات وسيلة أخرى لمقاومة القمع وهجومات خصومه بمجرد الحصول على عهدة في المجلس العام. وكانت قبل كل شيء وسيلة جيدة لإثارة اندفاع وتضامنٍ وسط الجماهير مع زعيمها المحبوس مصالي، وتلك على قاعدة اختيار سياسي. وقد عيّن مصالي مرشحا في هذه الانتخابات، وهو بسجن بربروس. وظهرا مصالي أكثر اعتدالاً في صياغة برنامجه حتى يتجنب حلّ حزبه؛ إذ صرّح قائلا:« إن الأمة المستعمرة (بكسر الميم) ستقود الجزائر نحو تحرر معنوي ومادي، وهدف حزب الشعب الجزائري هو الرقي بالجزائر إلى مصف الأمم الكبيرة.»

ومن بين المطالب التي أدرجها الحزب في برنامجه [14] تحويل المندوبيات المالية إلى مجلس جزائري منتخب بالاقتراع العام دون تمييز عرقي أو ديني، و إلغاء قانون الأهالي وقانون الغابات، واحترام الحريات الديمقراطية، وتعليم اللغة العربية، وتطبيق القوانين الاجتماعية، ومراجعة الضريبة التصاعدية على الدخل، وتأميم البنوك والصناعات.

وكان شعار هذه الانتخابات : «انتخبوا مصالي، ضد القمع، ومن أجل الوحدة. هناك أرضية لوحدتنا هذه، وهي ميدان مطالبنا. وكل واحد يمكنه أن يحتفظ

بأيديولوجيته الخاصة، مع توحيد جهودنا في إطار عمل مشترك لإنقاذ شعبنا من الضائقة التي يكابدها».

وكان الخيار السياسي الذي اقترحه حزب الشعب الجزائري للناخبين يهدف إلى التنديد بسياسة الإدماج التي «أفلست على هذه الأرض الخالدة والمسلمة». «انتخبوا الوطني، فستذكّرون فرنسا بوعودها على أن تصل بالشعب الجزائري إلى مستقبل مشرق لتحرير اجتماعي وإنساني».

وقد وجّهت جريدة «الشعب» نداءً لإثارة حركة تضامن مع السجناء السياسيين: «أيها الشعب الجزائري الكريم، يمكنك من الآن أن تفخر بأبنائك النبلاء، وبأبطالك الذين يعانون، بأبطالك المحبوسين من أجل قضيتك. لقد كانت حريّتك فكرتهم وسعادتهم، إيمانهم وإرادتهم... وبالتصويت لصالحهم، فإنك تدين سياسة القوة والتعسف والقهر الاستعماري»[14].

وقد قام مناضلو حزب الشعب الجزائري بنشاط حثيث خلال هذه الحملة الانتخابية، رغم القمع وتهجّمات الأحزاب الأخرى التي قدمت مرشحين هي الأخرى، فعمار بوزقان (الحزب الشيوعي الجزائري) كان يدافع عن برنامج الجبهة الشعبية وعن مشروع بلوم- فيوليت، وبن حاج (الحزب الاشتراكي الفرنسي) (S.F.I.O)، وشكيكن (من الأعيان) يناديان ببرنامج المؤتمر.

وقد أسفر الدور الأول على فوز مرشح حزب الشعب الجزائري بالمرتبة الأولى متقدما بكثير باقي المترشحين، وذلك بالرغم من انسداد الإدارة، بـ 2485 صوت، شكيكن بـ 711 صوتاً، أوزقان بـ 580 صوتاً، حفيظ بـ 984 صوتاً، زروق بـ 188 صوتا، وبن حاج بـ 955 صوتا. هذا الفوز الساحق لحزب الشعب الجزائري حيّر جميع خصومه.

فالحزب الشيوعي الجزائري الذي نادى بقمع حزب الشعب صار يلوم الإدارة على عملية حبس مناضلي هذا الأخير، بدعوى أن ذلك «منح لهؤلاء صفة الشهداء، ودفع عدة ناخبين لاختيار مرشّح حزب الشعب الجزائري».

وكان هذا الموقف يغني عن كل تعليق.

في الدور الثاني لم يبق سوى ثلاثة مرشحين: مصالي، بن حاج (الذي استفاد من تنازل أوزقان)، وزروق، مرشح الإدارة، والذي يضاف إليه الترشح الفوري الارتجالي للأمين لعمودي الذي اشتهر بـ «صدور 165» عددا من جريدة «الدفاع» «la défense» وأربع سنوات من الكفاح (الشرس)» وكان شعار أصدقائه في شبيبة المؤتمر الإسلامي: «انتخبوا على الأمين لعمودي لأن مصالي لايجوز انتخابه».

وحصل مصالي حقا على 3450 صوت مصالي ولعمودي على1535 صوت، زروق على1730 صوت، وبن حاج على 800 صوت.

وكانت النتائج الرسمية، كالتالي: زروق محي الدين2432 صوت، وبن حاج: 800 صوت [9]؛ «كان تحديد كي تسمح لزروق بالفوز بالمرتبة الأولى، ألغيت 2300 صوت لمصالي».

وقد تم تدشين نظام تزوير الانتخابات الذي سيصبح واحدة من ميزات الانتخابات في الجزائر، وإذا كان تدخل الإدارة صارخا لدرجة أن مجلس الولاية (préfecture) اعترف بأن أوراق التصويت [9]

التي تحمل اسم مصالي قد ألغيت دون «سبب شرعي» » معتبرا أنه من الصحيح لو عدت أوراق التصويت في بعض مكاتب الجزائر كما كان يجب لصالح السيد مصالي والتي ألغيت إجحافا، لتم الإعلان بالتأكيد أنه انتخب مكان زروق محي الدين».

وهذا لم يمنع من الإعلان عن انتخاب زروق محي الدين، ورفض احتجاجات مصالي على أنها غير مؤسسة، تطبيقا للمادتين 10 و13 من مرسوم 6 فيفري 1919، الذي بمقتضاه كان مصالي غير قابل للتصويت. غير أن الشيوعيين ومن كان يساندهم، كانوا أكبر الخاسرين في هذه الانتخابات، وهو ما يمثل منعرجا سياسيا حقيقيا لصالح الوطنية. فقد شرعت المنظمات السياسية تفقد مناضليها الذين التحقوا بالحزب الأكثر منطقية والأكثر فعالية، فاسم مصالي تغلغل في الأحياء القصديرية « والأكواخ»، وتنظيمه أخذ يتجذر تدريجيا في البلاد، واتخذت الحركة

الوطنية التي كانت إلى غاية تلك الفترة تحت سيطرة التيارات الإصلاحية، وعيا آخراً بتدعيم حزب الشعب الجزائري وانتشار أفكارها وسط الجماهير الشعبية، فلا السياسة ذات أسنان المنشار للشيوعيين، ولاسياسة العلماء أو المنتخبين (النواب) استطاعت أن تعرقل تطور الوطنية الثورية المعتمدة على عمل الجماهير، والتي يجسدها حزب الشعب الجزائري. ووعيا من هذا الأخير بانتصاره، فإنه استخلص نتيجة هذه الحملة: «إذا كان للوحدة والوفاق والأخوة، معنى في الجزائر، وفي مدنية الجزائر خصوصا، فلا يوجد مترشح واحد كانت له قلة الحياء، ليقف في طريق مصالي.

«أه «وا حسرتاه» ليس زروق محي الدين، الخادم الدنيء للإدارة، ولا الخادم الآخر أوزقان، بحثا عن مصلحة الشعب الجزائري خارج إدارة شؤون الأهالي، أو في منظمة أخرى طائفية».

وقد ثارت نفس الجريدة على الـ «144 شهرا من السجن التي صدرت في حق المدافعين عن شعب مضطهد، مُجَوَّع يتألم تحت، وطأة النظام الأكثر شناعة مما يمكن تصوره».

محاكمة مصالي والانتخابات البلدية سنة 1938:

لقد عملت محاكمة مصالي على تحسيس الجمهور بدرجة كبيرة، بحيث ركز الرأي العام حول اسم الزعيم الوطني. وقد اضطر القادة الإصلاحيون طواعية أو اكراهاً، على إدانة هذه المحاكمة، غير أنهم لم يستغلوا هذه الظروف الملائمة للوحدة للإتفاق مع حزب الشعب حول أرضية سياسية تكون أكثر تقدما على برنامجهم. إن انتقال مركز الثقل من الحركة الوطنية نحو الوطنية الثورية، تأكد في نوفمبر 1938 خلال الانتخابات الجزئية لمجلسين بلديين. (مجلس الولاية أعلن عن إلغاء انتخاب الأمين لعمودي وبوكرت)، وقد ساند حزب الشعب الجزائري قائمة الاتحاد الاقتصادي والاجتماعي، مع ترشح علي بومنجل (محامي مصالي) وعباس محمد.

أما الحزب الشيوعي الجزائري، فقدم حدو وبوكرت على قائمة الاتحاد الشعبي مع نفس برنامج الانتخابات السابقة. وقد انهزم مرشحوه بوضوح ولم يحصلوا سوى على نصف الأصوات التي حاز عليها بومنجل وعباس محمد من الاتحاد الاقتصادي والاجتماعي المدعمان من طرف حزب الشعب الجزائري، وهكذا تحول الناخبون المسلمون خلال مدة لا تتجاوز السنة، نحو مواقف حزب الشعب الجزائري، وتندوا خلال ذلك بالسياسة الإصلاحية، وقد تخلوا أكثر للآمال التي علقها أنصار المؤتمر الإسلامي على الجبهة الشعبية التي وعودها كاذبة.

لقد ضيع المؤتمر الإسلامي أوهامه، باستثناء الشيوعيين الذين واصلوا في الدفاع عن سياسة الجبهة الشعبية. وتفطن الشيخ ابن باديس وسط العلماء إلى المأزق الذي كان فيه المؤتمر، الا إنه كان يحاول أن يوفق بين الشرعية في كل استحقاق مع القوة المحتلة والمواقف السياسية المعاكسة لتعاليم إيمانه، ليؤكد وطنية إسلامية معتدلة.

وقد خيبت حكومات الجبهة الشعبية كحكومة شوتان -بلوم (Chautemps- Blum) أكثر الإصلاحيين الذين تبنوا موقف التحفظ، ولم يجددوا فيها ثقتهم كما جرت العادة، وهو ماجلب لهم انتقادات بوكرت باسم الحزب الشيوعي الجزائري، بحيث كان هذا الأخير يصر على إظهار ثقة ثابتة للجبهة الشعبية، رغم تخاذل هذه الأخيرة.

وقد أجاب ابن باديس على هذه الانتقادات بما يلي: « إن فرنسا تعد ولاتفي بوعودها لأنها رأت مصلحتها في عدم الوفاء بوعودها، وهذا يعني ألاّ أمل في رؤيتها تحيد عن هذا الموقف ما دامت تجد فيه مصلحتها. إن الجزائر تتعرض للخداع وتنساق إلى الخطأ، ومن الممكن أن يستمر هذا الخداع، وهذا الخطأ، كما من الممكن أيضا أن يظهر في أعينها سراب أوهامها، وهي لن تنساق الآن وراء الخطأ والخديعة، وستسقط في اليأس، وستتعرض لجميع الآثار وتفعل ما سيمليه لها.... أن التأخر سيدفعنا إلى الكفاح، والصدام دون الخوف من الخطر والتضحية». [5]

وساطة، تدخل

هذا التحذير كان يحمل دالالات عدة، ويبين أن الشيخ لم يكن غافلا عن المأزق الذي كان ستؤدّي إليه سياسة المؤتمر الإسلامي، لكن لم يستخلص النتائج التطبيقية، ولم يغير من توجهه فالامتناع عن منح الثقة للحكومة الفرنسية مثلما قام به العلماء، لم يكن يمثل سياسة قادرة على أن تبين نهجا جديدا للشعب الجزائري، ولا تؤثر على قرارات الحكومة الفرنسية.

وكانت إحدى الأسباب العميقة التي جعلت العلماء ينتهجون سبيلا يعلمون أنه دون مخرج، هو أنهم لم يكونوا يؤمنون في قراره أنفسهم بالاستقلال، ذلك لأنهم احتقروا إمكانيات كفاح الشعب، وبالغوا في تقدير إمكانيات الاستعمار.

كان المفهوم « النخبوي»[30] للكفاح السياسي، وتركيبتهم البشرية (شيوخهم المحترمون والفصحاء، لكنهم لايحبذون العمل المباشر)، والخطة القائمة أساسا على النية الحسنة وذكاء الخصم لقبول تنازلات لمصالحها الحقيقة، كانت تجعل من جمعية العلماء، التيار النموذجي للإصلاح. فكانت الجمعية بشهرتها الكبيرة آنذاك تزكي سياسة كُتب لها الفشل بدلا من دعم التوجه الثوري للحركة الوطنية (حزب الشعب الجزائري) بثقله، والذي تشترك معه في عدة نقاط، وأصرّت على اتباع الحزب الشيوعي الجزائري الذي كان خاضعاً لاستراتيجية الحزب الشيوعي الفرنسي، والتي تتمثل في ربط مصالح الشعب الجزائري، بمصالح التنسيق السياسي للجبهة الشعبية، وقد انتبه العلماء إلى غموض هذه الأخيرة بتأكيدهم بأن: « الحكومة تحتفظ جيدا بعلامة «الجبهة الشعبية»، لكن المقاعد يشغلها رجال يتعارضون مع فكرتها فالأبطال الحقيقيون لهذه الفكرة لايملكون أية سلطة، ويكتفون بالخطابات. ولهذا السبب تعلم الشعب بأنه من الآن فصاعداً علينا الاعتماد على أنفسنا وعلى الله»[31].

« ... لم نذهب إلى فرنسا لنطالب باستقلال الجزائر، لأنه يجب أن نبدأ أولا بتحرير عقولنا وتخليصها من الشعوذة (صدى الصحافة الإسلامية، 5 سبتمبر 1936).

هذه التصريحات كانت عبارة عن معاينة فشل سياستهم، خصوصا وأن حكومة الجبهة الشعبية شنت حملة قمع واسعة ضد الحركات الوطنية في جميع أنحاء شمال افريقيا. هذه السياسة كانت تبين جيدا بأن الاستعمار الفرنسي لم يكن مستعدا لتصور إرضاء المطالب الوطنية لشعوب المغرب العربي، وظهر جليا بأن وعود الجبهة الشعبية لم تكن سوى خدعة لإثارة الانقسامات داخل الحركة الوطنية الجزائرية وتنويم جناحها المعتدل، وعزل حزب الشعب الجزائري.

وبالرغم من «التحاليل العلمية» للأعضاء الجزائريين داخل الحزب الشيوعي الجزائري، إلا أنهم لم يكشفوا الرهان الحقيقي للمعركة، إذ أنهم انساقوا وراء مكافحة التوجه الفوري لحزب الشعب الجزائري، وبدلا من التضامن مع هذا التوجه في موقفه العادل، فإنهم دعوا إلى التجمع حول سياسة الجبهة الشعبية التي عرفت برد فعلها ضد الحركات الوطنية الشرّعيّة.

ولم يُعرض مشروع فيوليت حتى على البرلمان الفرنسي، وهو ما أثار احتجاج النواب، واستقالتهم التي ألقت بالإصلاحيين من كل التوجهات في اضطراب كبير، وهذا لم يمنع الحزب الشيوعي الجزائري من إبداء ثقته من خلال بوكرت لديوان شوطان، والتنديد بأولئك الذين رأوا في صعود هذا الأخير بمثابة دفن «للجبهة الشعبية»، وقد علق آماله على رؤية النواب المسلمين يسحبون استقالاتهم والعودة إلى مواقعهم باعتبارهم مدافعين عن «جماهيرنا المسلمة في المجالس، ويسهلون بذلك عمل التقدم لحكومة الجبهة الشعبية لصالح الجزائر المسلمة. إن الجماهير المسلمة وجميع قوى الديمقراطية الفرنسية صديقة لقضيتنا، لايمكن إلا أن تحيي هذه الإشارة الانتقائية»[32].

في فترة صدور هذا التصريح، كانت قلّة قليلة ممّن كانو يؤمنون بالجبهة الشعبية في الجزائر. فخُطَطُ الحزب الشيوعي الجزائري، وأكثر مما كان عليه العلماء، ترمي إلى السير بالبلاد نحو المأزق، وكما نراه، فإن مستقبل الجزائر كله

كان مرتبطا بالنسبة للحزب الشيوعي الجزائري بمصير الجبهة الشعبية، وبقوى الديمقراطية الفرنسية.

وقد أوصى الأمين لعمودي (شبيبة المؤتمر) الحكومة الفرنسية بإنجاز «هذا الإصلاح الذي لا قيمة له بسرعة، بمرسوم عادي، وتجنب النقاش البرلماني الذي «سيضيع لها وقتا ثمينا من شأنه أن يستنهض ويثير الأنفس، في وقت، الجميع في حاجة إلى السكينة والتهدئة. وهو يرى أن «قليلا من الإرادة الحسنة، وتوقيع سيحققان الغزو الروحي للجزائر». [33]

إن لعمودي يقترح الغزو الشامل للجزائر، في حين أن الشعب قاوم خلال عدة أجيال هذا الغزو الروحي نفسه. وقد وظّف الشيخ العقبي (من العلماء) لهجة لم تكن غريبة عن لهجة الأعيان العملاء للإدارة الاستعمارية وتصريحاتهم الشرعية، إذ قال: «نحن لفرنسا، ومع فرنسا، في حالة ما إذا كانت فرنسا معنا، وتعاملنا على قدم المساواة مع باقي أبنائها». [34] وبقي فعلا على هذا الخط ولم يغيّر موقفه، وابتعد تدريجيا عن إبن باديس ليدعو إلى التعاون مع فرنسا.

في جوان 1938، أصبح بديهيا أن مشروع فيوليت الذي أجل إلى اجل غير مسمى لم يشهد انطلاقة. وقد كان أنصاره الأكثر عزما، يشكّون فعلا في إدارة اليسار والديمقراطية الفرنسية لإرضاء مطالبهم.

وكان ابن جلول، الذي يمثل الجناح الأكثر اعتدالا للمؤتمر الإسلامي، قد ترجم جيدا قلق وشكوك الإصلاحيين خلال اجتماع بنادي الترقي، وبحضور النائب لاغروزيير (La grosillière). إذ حذر الحكومة الفرنسية من نتائج سياستها السلبية قائلا: «بالرغم من إزالة الأوهام بصفة كبيرة لدى الجماهير المسلمة، ورغم تدخلات المراسيم على الأوساط وتعليم اللغة العربية، فإننا لانفقد الأمل، لأن، وأعلنه أمام الملأ، أحزاب اليسار تحظى لدينا، نحن أعضاء فدرالية النواب المسلمين، بالدعم الثابت غير أنه وحتى أخلي مسؤوليتي، ومسؤولية النواب المسلمين لفيدراليتنا فإن الانتظار الطويل، يمكن أن يحدث حركات لايمكننا نحن النواب المسلمون صدها». [35]

كان النواب وباعترافاتهم الشخصية، يمثلون آخر السدود المواجهة للوطنية الثورية، لكن الحكومة الفرنسية أصبحت تعتمد أقل على سد الإصلاح الذي صار متَجاوزاً، وتعتمد أكثر على القمع للحفاظ على السيطرة الاستعمارية. وقد أصدرت الحكومة مرسوما جديدا (24 ماي 1938) يقرر أن «أيا كان يقدم على المساس بوحدة التراب الوطني أو بسلطة فرنسا على المقاطعات حيث تمارس هذه السلطة، ومهما كانت وسيلته في ذلك، سيعاقب بالسجن لمدة تتراوح بين سنة إلى خمس سنوات، وبغرامة تتراوح بين 100 و5000 فرنك (المادة 80)».

كما حضرت أيضا القمع على أكبر نطاق، في وقت بقي فيه الإصلاحيون (علماء، فدرالية النواب، والحزب الشيوعي) يتحايلون ويُصرّون على اتباع سياسة صارت فيها اللافعالية أمرا بديهيًا، وباستثناء استياءهم، فإنهم لم يعدلوا عن مواقفهم.

الهوامش

* ترجمة مراد أعراب

(1) الأمة، 11 جانفي 1938.

M.kaddache, la vie politique, op. cit., p.312 (2)

(3) نادي الترقي بالعاصمة.

(4) البصائر، ماي 1937 (اللسان المركزي لجمعية العلماء).

(5) La défense, 4 Janvier 1938.

(6) L'Entente, decembre 1937

(7) أنظر موريس فيوليت في كتابه. (l'Algérie vivra-t-elle?) ed. Alcan,1931,paris.

(8) هي منظمة يديرها الأمين لعمودي، وقد عقدت اجتماعا لها في قاعة سينما بالجزائر (Le Diamont). في 12 جويلية 1937.

(9) وصلت دناءة الإدارة العقابية إلى درجة اقتلاع حاجبيه وحلق لحيته التي تعود إلى سنوات عديدة، وهو الفعل الذي أكده شارل أندري جوليان. Afrique du Nord; op.cit., p.118.

(10) «الأمة» ديسمبر 1937 منذ أن ساءت العلاقات بين الحزب الشيوعي الفرنسي ونجم شمال إفريقيا (E.N.A) اتهم مصالي دائما من طرف الشيوعيين بأنه كان عميلا يعمل لصالح شكيب أرسلان. ورغم الاحترام الكبير الذي كان مصالي يكنه لهذه الشخصية ويقاسمه نفس التطلع العربي الإسلامي إلا أنه كان يختلف معه حول عدة نقاط تكتيكية أو استراتيجية.

(11) كان الحزب الشيوعي ومن دون مشاركته في الحكومة، يدعم سياسة الجبهة الشعبية بكل قواه.

(12) «الأمة» ديسمبر 1937.

(13) Mahfoud Kaddache, vie politique a Alger, op.cit.

(14) «الأمة» أكتوبر 1937

(15) جريدة «الشعب» (المصرية) في 15 سبتمبر 1937.

(16) Le Manifeste de la Republique algérinne

(17) تتوفر النصوص المتعلقة بالبيان المذكور والتدخلات أمام لجنة الاصلاحات في كتاب الحركة الوطنية السابق الذكر.

(18) «الأمة» نوفمبر 1937 .

(19) م. قداش، المرجع السابق، ص 349 .349 ok. cit p

(20) كتب ابن باديس الذي كان واحدا من المندوبين :

« ... لم نذهب إلى فرنسا لنطلب باستقلال الجزائر لأنه يجب أن نبدأ أولا بتحرير عقولنا وتخليصها من الشعوذة (صدى الصحافة الإسلامية، 5 سبتمبر 1936).

(21) «الشعب» نوفمبر 1937، كان من الطبيعي أن يبالغ العلماء في قدرات الجبهة الشعبية لترقية الإصلاحات وانهم آمنوا بأن الحزب الشيوعي باعتباره عضوا نافذا في هذه الجبهة، بإمكانه أن يلعب دوراً حاسماً.

(22) la lutte social, 8 janvier 1938.

(23) La défense, 16 mars 1938

(24) la justice, 7 mars 1938.

(25) l'enttente, 27 avril 1938.

الفصل الخامس

فشل سياسة المؤتمر وترسيخ التيار الثوري*

دور حزب الشعب الجزائري

لقد أدى تطور سياسة الجبهة الشعبية إلى إحباط آمال الإصلاحيين. وإذا كان هؤلاء قد استمروا في ترددهم، فإن ذلك يعني بأنهم استنفدوا جميع وسائلهم وخطواتهم من دون نتيجة ملموسة. وأخطر من ذلك، لم تكن لديهم أي سياسة بديلة. فقد سقطت آخر الالتباسات، وظهر المشكل الجزائري بمعطياته الحقيقية، أي من حيث موازين القوة.

وكان حزب الشعب الجزائري الذي يعتبر الحزب الوحيد الذي ندد بمشروع فيوليت، يشهد اتساقا في سياسته، إذ إنه ومنذ جانفي 1938 استخلص النتائج التي تفرض نفسها في صحيفته، حيث صرح « نعلم جيدا أنفسنا بأن معارضتنا لمشروع فيوليت، ستنجر عنها معارضة المستفيدين منه، لكننا قمنا بذلك، لأننا مقتنعون بأنه عنصر تفكيك للمجتمع المسلم، وأنه يجب علينا أن نفعل كل شيء لنمنع الشعب المسلم الذي يثق كثيرا في مثقفيه، من أن يكون صانعا لخسارته الشخصية»[1].

في مارس 1938، (دائما في نفس الصحيفة)، استعرض حزب الشعب الجزائري نشاطات المؤتمر ليقول أ ن«المؤتمر الإسلامي (7 جوان 1936) يقدم لائحة مطالب للحكومة، وفي 26 جانفي 1937 تمّ حظر نجم شمال افريقيا، ولاشك أن ذلك كان أول مطلب للمؤتمر الإسلامي وفيما بعد، اختلط الميثاق المطلبي مع مشروع بلوم- فيوليت، وأثار الستالينيون هالة كبيرة.

وفي مارس 1937، توجه وفد من المندوبين عن المؤتمر إلى باريس، وظن الستاليفيون انه يمكن التعاون مع المرابطين والراديكاليين، «العيساوة»[2] والكاثوليك. وفي جويلية 1937، سيَّر المؤتمر الثاني لـ «نادي الترقي» من طرف الشيوعيين، واستقال رئيس المؤتمر، لأن المؤتمر لم يكن كما ظنه، أي مؤتمر إسلامي يجمع توجهات الجزائر.

وبعد فشل المؤتمر تأكدت النظرة الصائبة لحزب الشعب الجزائري، وهو ماجلب إليه تعاطف شباب المؤتمر الإسلامي، الذين التحقوا بمواقف حزب الشعب الجزائري مثلما تشهد عليه هذه التوصية التي صوت عليها خلال اجتماع 6 فيفري 1938، الذي جمع شباب حزب الشعب الجزائري مع شباب المؤتمر ، « نظرا إلى الأحداث الخارجية والداخلية التي تملي علينا الضرورة العاجلة لوحدة الشعب الجزائري»، «ونظرا لأن هذا الوفاق وهذه المطالب العاجلة، والمستوحاة من جميع المنظمات والأحزاب المكّونة للرأي في البلاد، مع احترام ايديولوجياتها الخاصة»، «فإن شبيبة المؤتمر وشبيبة العلماء باعتبارهما مؤتمِرينَ وحزب الشعب الجزائري، يتعهدون امام الله وامام الشعب، بانتداب ممثلين قصد التشاور ووضع برنامج مشترك للوفاق والعمل بين الجميع. وسيتخذ الممثلون اسم لجنة الوفاق التي ستقدم تقريراً للشعب وحده لاغيره»[3].

وقد اثّر عمل مناضلي حزب الشعب الجزائري على الشبيبة التي أفلتت من مراقبة المؤتمر، وتوقفت الهجمات على هذا الحزب لفترة ما، وقد قامت جريدة لعمودي [4] بنشر نشاطات حزب الشعب، واللائحة التي صوّت عليها مكتبه السياسي، ليندد بأهداف إيطاليا الفاشية في افريقيا الشمالية، ويطالب باحترام الوحدة الترابية لمقاطعة شمال افريقيا.

وبالرغم من تطلعات القاعدة النضالية، إلا أن هيئات الأركان الإصلاحية بقيت على مواقفها.

وقد تشتت المؤتمر رغم جهود الشيوعيين لإبقائه في النشاط، في حين أن حزب الشعب الجزائري يواصل تقدّمهُ في البلاد. وكان هذا التقدم يتم بفضل الكفاح الدائم للمناضلين ضد الإدارة من جهة، وضد الفاشية والمنظمات السياسية الجزائرية من جهة أخرى.

وبدلاً من أن تقوم هذه الأخيرة باستخلاص النتائج من سياستها الخاطئة، فإنها أصرّت على هجماتها وافتراءاتها ضد حزب الشعب الجزائري.

وكان المثال عن هذا الموقف الغريب قد أعطاه فرحات عباس الذي كتب أيضا: «... مصالي ودون علم منه، يظهر كرجل العناية الإلهية. لكن هذه المناورة من الطراز العالي (المزايدة في المؤتمر الإسلامي ببرنامج لايمكن تحقيقه» قد أُحبِطَتْ. وباريس تُبقي ثقتها فينا والحاج مصالي بقي لوحده في مواجهة عمله، في حين يضحي به أولئك الذين استغلوه، ومصيره هو السجن والإدانة الثقيلة»[4].

مثل هذا التحليل يشير إلى غياب أدنى حسّ سياسي وإلى الحالة البسيكولوجية الخاصة عند بالإصلاحيين في هذه الفترة، باعتبارهم ضحايا لنوع من العجز عن إدراك حقيقة الوضع. وقصد إزالة الغموض القائم، وهو يتابع في خطه السياسي، رفض حزب الشعب هذا الوفاق المزعوم بينه وبين الفاشية، وصرّح في هذا الشأن: « أن حزب الشعب الجزائري ليس له أيّ شبه مع حزب الشعب الفرنسي، ولا يمكن إطلاقا أن يكون بين هذا الحزب الذي يمثّل الأمل الجديد للبورجوازية، وحزب كبار الكولون في الجزائر، وبين حزب الشعب أي قاسم مشترك معركة ضارية»[5]

وقد امتدّت سمعة هذا الحزب إلى الشباب المثقف الذي صار يعي أكثر فأكثر ضرورة الإلتزام السياسي، مثلما يبينه هذا التصريح حول دور المثقفين الذي صرّح به واحد منهم: « ... أمام الإمبريالية الغاشمة التي تجتر طرقها التقليدية، وجه مصالي نداءً للرجال ذوي الإرادة الحسنة، الذين لايكتفون بالمعرفة، ولكن يريدون العمل...» نتعهد بأن نعمل على أن نكون جديرين بالثقة التي وضعها فينا مصالي»[6] وقد أخذ المثقفون يلتحقون شيئا فشيئا بحزب الشعب الجزائري،

الكفاح من أجل الاستقلال. ولكي تكبح تقدم هذا الحزب، قامت الإدارة بتكثيف القمع على نشاطاته العامة ومنعت اجتماعاته وتجمعاته. غير أن هذا المنع كانت له آثار عكسيّة، إذ تدعم نفوذ الحزب وقبوله لدى الجماهير لدرجة أن الحزب الشيوعي الجزائري رأى مرّة أخرى أن «... إجراء المنع إتّخِذَ في ظروف تبدو أنها تريد أن تنصّب الجماهير المسلمة ضد فرنسا على عهد الجبهة الشعبية، وتساهم بذلك في شعبية العناصر المحرضين المنظمين للتجمعات.»[9]

هذا النوع من الحجج الذي نجده على مر تاريخ الحزب الشيوعي الجزائري والمستعملة لإخفاء مواقفه الخاطئة، ساهم في إقصاء الشيوعيين.

وبالرغم من المواقف العدائية لأعضاء المؤتمر، وخاصة الشيخ العقبي، فإن حزب الشعب الجزائري احتجّ على المؤامرة المدبرة ضده، ووجه تعليمة : «كفى، كفى انقساما ! لنتحد ! عدونا مشترك.»[10]

وأمام خطورة القمع، وجّه الحزب نداء لأنصار المؤتمر من اجل عقد «تجمّع إسلامي جزائري على قاعدة برنامج أدنى، في متناول المؤتمرين»، لكن دون جدوى، لأن هؤلاء المؤتمرين بقوا بعيدين إزاء حزب الشعب وتحاشوا إثارة غيظ الإدارة، وتحمّل مناضلو حزب الشعب الجزائري لوحدهم كل ثقل القمع والتوقيفات والضرب، الإدانات القاسية (تدخل الشرطة في مقر الحزب بالعاصمة يوم19 سبتمبر 1938، والذي خلّف 40 جريحا، وعدة عمليات توقيف في صفوفه، من بينهم الحكم على 4 مناضلين بـ12 سنة سجنا).

ولم تقم أية منظمة بأدنى احتجاج، بموافقة ضمنية على العمليّة أو من جرّاء الخوف مثل الشيخ العقبي(الذي بعد أن قضى أياما في السّجن، وجد أنها شاقة، فاستقال من جمعية العلماء).

نجاح حزب الشعب الجزائري في الانتخابات القطاعية لسنة 1938.

سجلت هذه الحكّة السياسية تفوق حزب الشعب بالرغم من عدة عراقيل واجهها في تطوره، وقد أثار إلغاء انتخاب زروق محي الدين (في المجلس العام) من طرف

مجلس الدولة، انتخابات جديدة، وكان على القوى الحاضرة أن تزن ثقلها أمام الناخبين خلال حملة كانت تمثل امتحانا سياسيا حقيقيا.[9]

وقد أختير ممثل حزب الشعب دوَّار محمد الموظف في ترامواي العاصمة، من بين المناضلين المجهولين عند العامة.

ودعّمت فدرالية المنتخبين -من جهتها- ترشّح الصيدلي بوقرديبة. أما الأمين لعمودي فنال تزكية شبيبة المؤتمر ودعّمه أغلبية العلماء، فيما دعّم الحزب الشيوعي حاج عمارة، وبقي زورق مُحيي الدِّين حاملاً لواية الإدارة. كان حزب الشعب الجزائري يريد تحقيق التطلعات الوطنية للاستقلال ودعوة الناخبين من الشعب للتصويت على مرشّح يخرج من صفوفه، وقد تعرض مرة أخرى لهجمات جميع الأحزاب، وردّ بحزم فأدان لعمودي واصفًا إياه على أنه «لعبة في أيدي الشيوعيين، بعد أن خدم أمثال قيّارْ، شكيكن والمنتخبين وانساق في لعبة الإدارة».

وقد أسفر الدّور الأول من النتائج التالية:

(23 أفريل)

- الجزائر زائد 21 بلدية : 13179 مسجل 9072 ناخب.

- دوّار 3277.

- زورق محي الدين: 2733.

- بوقرديبة : 1599.

- حاج عمارة (الحزب الشيوعي) : 458.

- لعمودي : 644.

في الدور الثاني، لم يبق سوى ثلاثة مرشحين رئيسيين في الصراع (بعد انسحاب بوقرديبة، وتنازل حاج عمارة لصالح لعمودي) والذين حصلوا على :

- دوار 4488.

- زورق محي الدين 4182.

- لعمودي 833.[10]

كان انتخاب محمد دوّار تأكيدا (إذا كان الأمر في حاجة لذلك) على موجة العمق التي حولت الرأي، وجعلت حزب الشعب الجزائري أكبر حزب. وحاز دورًا على عدد من الأصوات أكثر من مصالي (بفارق حوالي 1000صوت) خلال الانتخابات السابقة، واعترف الجميع بهذا الانتصار الكبير، وحتى أشرس خصوم الحزب. أما بالنسبة للإصلاحيين، فكان الانحدار لجميع التوجهات. واذا كان عدد الأصوات التي حاز عليها زروق كبيراً، فإن ذلك تم بفضل «مناوريه الإدارة. غير أن التهديدات والإقصاء من مكاتب التصويت، والضغوط من كل نوع التي مورست حتى يتم انتخاب زرّوق، المرشح الرسمي، لم يكن لها الأثر الحاسم.

وقد استُهدِفَ حزب الشعب الجزائري بعد خروجه منتصرا رغم القوى الموجهّة ضد الإدارة، والحزب الشيوعي وجميع خصومه. « إن نجاحاته المتواصلة والصارخة، أعطت للحزب الشيوعي الفتي والكبير بالجزائر، الحق الذي لاجدال فيه لاحتكار شعار «الخسارة في كل مكان» تعويضا عن شعاره «السوفيات في كل مكان».

وقد قرر الشعب الجزائري ذلك حتى يثبت بانه ليس غافلا عن اللعبة المخادعة لجميع أمثال بوكرت، وعن خيانة الحزب الشيوعي والذي أنكر برنامجه الاستعماري. [n].

جدال حزب الشعب الجزائري مع الحزب الشيوعي الجزائري

توجه الحزب من خلال نفس الجريدة إلى المستشارين البلديين من الأهالي، الذين صاروا أقلية بعد الانتخابات:« إن السكان المسلمين لمدينة الجزائر لايريدون سماعكم إطلاقا تتحدثون باسمهم، لسبب بسيط هو أنهم يسحبون منكم الثقة التي منحوها لكم في فترة من الغموض.

سادتي المستشارين البلديين الستالينيين، ارحلوا ! إن الشعب قد تقيأكم».

إن هذه اللهجة العنيفة، تبيّن درجة العداء التي طبعت العلاقات بين حزب الشعب الجزائري والحزب الشيوعي الجزائري، عقب الحملة التي شنّها هذا الأخير منذ 1936 ضدّ الحزب الوطني.

وفي فترة لاحقة، ومحاولة منه لتبرير موقف الحزب الشيوعي الجزائري خلال هذه المرحلة، أكد "حزب الطليعة الاشتراكية (p.a.g.s)"[13] بأن «نجاح الحزب الشيوعي الجزائري كان يثير قلق الاستعماريين بشدة، ودفع حزب الشعب الجزائري إلى موقف «معاد للشيوعية»، وهو ما أثار بين الحزبين جدلا تميز بالتعصّب سواء من جانب أو من آخر، والذي يعكس في نفس الوقت صراعاً بين ايديولوجيتين : إيديولوجية الطبقة العاملة، وإيديولوجية البورجوازية الصغيرة».

وعلى العكس من هذا التأكيد، فإن الخلاف كان قائما حول خطّين سياسيين، خط الإصلاح الذي اتبعه الحزب الشيوعي الجزائري (قبوله لمشروع بلوم – فيوليت)، وخط الاستقلال الوطني والكفاح الثوري الذي دافع عنه حزب الشعب الجزائري ولم يكن هذا الأخير يمثل إيديولوجية البورجوازية الصغيرة، لا بتركيبته البشرية، ولا بتحالفاته، ولا حتى بأهداف ووسائل عمله[14].

وإذا فرض نفسه على أنّه الحزب الأكثر شعبية والأكثر راديكالية رغم الإدارة والمنظمات الإصلاحية، فإن حزب الشعب الجزائري صار واجهة للحركة الوطنية، وكان عليه أن يتحمل على عاتقه منذ الآن، المسؤولية لقيادة الكفاح قصد تحقيق التطلعات الوطنية للشعب الجزائري، وعليه، نتفهم شراسة هذه الحملة. لقد كان الرهان كبيرا فالحزب الشيوعي يريد منع تجذّر (حزب يُنَافِسُهُ على تمثيل العمال وجميع المحرومين، لأن حزب الشعب الجزائري ليس حزب « إيديولوجية البورجوازية التي ترتكز على الطبقة المتوسطة كما زعم الحزب الشيوعي، بل بالعكس، فهو يستمد قوته من العمال والبطّالين، ومن كل جماهير الجزائريين المسلمين (الأغلبية الساحقة) الذين تركتهم مطالب الحزب الشيوعي والإصلاحيين على الهامش.

ومن دون أن يُهمل المظاهر الاجتماعية العاجلة، فهم حزب الشعب الجزائري والشعب الجزائري أكثر فأكثر أن الحل الحقيقي يكمن في التحرير الوطني ونهاية الاستعمار بكل أشكاله. إن رفع شعار الاستقلال بدلا عن شعار مشروع بلوم- فيوليت يمكن اعتباره واحد من الانتصارات الكبيرة للتيّار الثوري.

وبتجنيده للجماهير التي بقيت إلى غاية تلك الفترة ضحية مغالطة السياسة الاندماجية للنواب، والسياسة الغامضة للعلماء والمتناقضة والاستراتيجية الإصلاحية للحزب الشيوعي، فإن حزب الشعب قد وضع بذلك البذور الأولى للاتجاه الثوري والشعبي، وأصبح الشعب واعيا بحقه في الاستقلال الذي لايزمن، وفي نفس الوقت بالشروط التي يجب توفيرها لتحقيق ذلك. وتعلّم أولا ألا يعتمد إلا على نفسه، وعلى إمكانياته الخاصة، وليس على شخصيات أو منظمات تمثل وسطاء لتتاجر بحقوقه، والتي سيؤكد المستقبل أنها غير فعالة. أما الإدارة الاستعمارية، فإن لعبتها «الديمقراطية بلغت حدودها، وتوقفت حيث تم انتقادها. ومع أن دوار محمد انتخب بطريقة شرعية، وأن حضور منتخب واحد من حزب الشعب لايمكنه التأثير على مداولات المجلس العام، إلى أنه فُصِلَ وعُوِضَ بالمرشّح الذي يؤمن بالإدارة وهو زرّوق محي الدين ؛ وقد ندد حزب الشعب بهذا التعسف لأنّه» من خلال هذا القرار الفاضح لمجلس الولاية، والذي لايشرف فرنسا وماضيها فعلى الشعب الجزائري أن يفهم بأن الاستعمار ينتقم بقوة ضد النفخ العدوّي الذي طبقّ على أداتها الوفية، الإدارة»[58].

وقد سُجلت بعض الاحتجاجات من جانب المنظمات الإصلاحية، ضد «الضغوط وتزوير الانتخابات»، ورغم منع نشاطه على المستوى الشعبي (منع الاجتماعات السياسية)، فإن حزب الشعب، وسّع عمله أكثر إلى النشاطات الاجتماعية للشعب : « الأفراح والحفلات الشعبية، أعراس الختان، كانت كلها تمثل مراكز للنشاط، وكان المناضلون يضمنون تنشيطا وطنيا عن طريق حوارات وخطابات وأناشيد وطنية.

تعبئة الجماهير:

لقد قام هؤلاء المناضلون بعمل تربوي وسياسي هام من خلال شعارات الحزب. هذا العمل القاعدي والذي أخذ شكلا جديدا (بالنسبة للجزائر) كان حدثا هاما في تلك الفترة، إذ أنه جذّر الحزب وسط الجماهير الشعبية، وشكل أضمن حاجز للقمع

وحتى النساء اللواتي كنّ قبل ذلك خارج المسائل السياسية، بدأن في الاهتمام، حيث حضرن مراسيم جنازة كحّال أرزقي [16]، إذ أحاط الموكب الجنائزي الذي حمل جثمان الشهيد إلى مقبرة سيدي محمّد (بلكور، العاصمة) أكثر من 15 ألف شخصا منهم مجموعة من النساء اللواتي كنّ يرددن على النّشيد الوطني الذي ينشده الرجال، بالزغاريد.[17] هذه الزغاريد التقليدية كانت تعبر حسب المناسبات عن الأفراح الكبرى أو الأحزان الكبيرة حيث كانت تعني الدعوة للتحلي بالشجاعة والصمود، وهي تشحن الفاترين وتضاعف الطاقات، كانت هذه الجنازة جد مؤثرة، أعقبتها عدة جنائز مماثلة. وقد جسّدت مظاهرات 14 جويلية 1939 نهائيا تفوّق حزب الشعب الجزائري على باقي الأحزاب، إذ جمعت هذه المظاهرات 25000 جزائريا إلى جانب الجبهة الشعبية، وبشعاراتهم الخاصة: «برلمان جزائري الحرية للجميع، الأرض للفلاحين، مدارس عربية، احترام الإسلام، احترام المساجد».

ورغم الخلافات والانتقادات، إلا أن حزب الشعب مثّل نجم شمال افريقيا، وجد نفسه دائما جنبا إلى جنب مع القوى التقدمية، فكان برهانه على قوته قد أحدث تأثيرا كبيرا وأثار تخوف بعضهم (الإصلاحيين) وقلق بعضهم الآخر (الاستعماريين). وكان هذا البرهان كذلك الأخير بالنسبة إليه، لأن سماء العالم كان يسودّ وشبح الحرب يقترب، مما منح للإدارة الاستعمارية الحجة لتشن حملة كبيرة من القمع والاعتقالات.

كانت فكرة الاستقلال تأخذ طريقها، يقابلها حزب أخذ يتهيكل بسرعة من أجل تجسيدها، وكان الوصل بين هذين العنصرين وأثرهما في تعبئة الجماهير، تشكل الخطر الوحيد على الاستعمار، خصوصاً وأن مصالي وأصدقاءه قد أتمّوا عقوبة السجن وأطلق سراحهم يوم 27 أوت 1939، وهو ما دعّم نشاط الحزب. غير أن الإدارة رأت بأنها «تعرض الدفاع الوطني للخطر» [18].

وقد ضربت هذه الإدارة بقوة، فحُلّت حزب الشعب وجميع جرائده (الأمة، البرلمان، الشعب) في 29 سبتمبر 1939، أي حوالي شهر بعد إطلاق سراح مصالي، وقد أوقف هذا الأخير مع عشرات المناضلين والمتعاطفين. وكانت هذه التوقيفات المكثفة قاتلة بالنسبة الحزب الذي كان يطالب بالاستقلال.

وحتى الشيوعيين الجزائريين وبالرغم من مواقفهم المعتدلة إزاء المسألة الوطنية الجزائرية، فإنه لم ينجو هو الآخر من الحظر (أو الحل) والتحق مناضلوه بمناضلي حزب الشعب في السجون وفي مراكز الحشد. وسقط القمع بمختلف أشكاله على جميع أنحاء الجزائر، وسمح للقوى الأكثر رجعية للاستعمار لفرض قانون السيطرة والاستغلال على الشعب الجزائري بقساوة أكبر.

وقد عرف الاستعمار الفرنسي كيف يوجّه بوعوده، معارضة الإصلاحيين ضدّ تيار الاستقلال في وقت كان هو يقوم (لمدة عشر سنوات) بقمع هذا التيار. وقد رفض، بعد أن أخل بوعوده، حتى إرضاء المطالب المحتشمة للمؤتمر الإسلامي واستغل أول فرصة ليشن حملة قمع شاملة على كل الحركة الوطنية.

ودون أن نعيد كتابة التاريخ يمكن القول أن التاريخ كان سيكون شيئا آخرا، لو تبنّت جميع اتجاهات الحركة الوطنية فكرة الاستقلال وتضامنت مع حزب الشعب. وكان بإمكان الإمبريالية أن تتردّد في قمع هذه القوة السياسية كما كانت قائمة، وذلك تخوفا منها ومن ثورة جموع ممثلّي الشعب الجزائري ضمّها في ذلك الظرف المفعم. وقد ظن الشيوعيون بأنهم سيستفيدون من هذا القمع الذي سقط على حزب الشعب، واحتلال ميدان الخصم، وهم بذلك وضعوا حسابات خاطئة، وقاموا بعمل أضرّ بالجماهير. أما جمعية العلماء التي كانت ضحيّة لاستراتيجيتها المتمايلة، والملغمّة بالخلافات (قضية العقبي) فإنها أدارت ظهرها للقمع، في حين بقي النواب الذين يئسوا من جراء فشل مشروع فيوليت، في خلاف حول نوع الشرعية التي يعبرون عنها للحكومة الاستعمارية. فلا إبن جلول و«التجمع الفرنسي المسلم»، ولا فرحات عباس مع «الاتحاد الشعبي الجزائري»[15] «الذي كان يريد التوجّه إلى الشعب»، كانا في مستوى إدراك خطورة الوضع، أو القدرة على تحديد خطّ سياسي متطابقا مع المصالح الوطنية للبلاد.

تأكيد الخط الثوري عند حزب الشعب الجزائري،

الحزب الشيوعي الفرنسي والتحرير الوطني

لقد أمكن لنا متابعة تطور الحركة الوطنية في خطوطها العريضة بعد الحرب العالمية الأولى، إلى غاية عشية الانقلاب الثاني الذي حصد شريحة هامة من البشرية.

وقصدنا لم يكن وصف هذه الحركة ولكن محاولة الكشف عن مسار تكوين التيار الثوري من هذه الحركة، ومن خلال الكفاح، والنقاشات السياسية، والإيديولوجية، وكذا مواقف الكفاح ضد الاستعمار. وانطلاقا من هذه المعطيات الموضوعية، يمكننا الجزم بأن نجم شمال افريقيا وحزب الشعب الجزائري هما اللّذان مثلا هذا التيار ولا أحد دون منازع.

ومع أن جمعية العلماء قد ساهمت بصفة إيجابية على المستويين الثقافي والديني، إلا أنه لايمكن اعتبار سياستها على أنها استقلالية، حتى وإن كانت قد ساهمت بقوّة في تأكيد الشخصية الجزائرية. فيما يمكن اعتبار النواب (الفيدرالية) بأنهم الأكثر تمثيلاً للتيار «الفرانكوفوني» الاندماجي في إطار قانون خاص أو من دونه (مسلم).

ومن الصّعب أن نرى في النواب، بسياستهم، وتكوينهم وتطلعاتهم، على أنهم المبادرون للوطنية المعتدلة.

أما عن الحزب الشيوعي فإنه كان إلى غاية سنة 1936 حزباً فرنسيا ببرنامج كريم، لكنه منشغل قبل كل شيء بالصراعات السياسية والاجتماعية في فرنسا، وبالستراتيجية الشيوعية العالمية. وتأسيس الحزب الشيوعي الجزائري لم يغير كثيراً في هذه الوضعية، بل بالعكس فإن الحزب الشيوعي قد أعطى صفة الاعتدال لبرنامجه، لدرجة أنه يمكن تصنيفه بارتياح، ضمن التيارات الإصلاحية الأكثر إقتناعاً. وبالرّغم من محاولاته للاندماج في هذه التيارات (مع بعض النجاحات المؤقتة) في إطار المؤتمر الإسلامي، إلا أنه بقي خارج الاهتمامات الوطنية الرئيسية. ويمكن القول أنه كان يعمل في الجزائر من أجل وطنية فرنسا الاشتراكية والتي ستصبح مركز قيادة البلدان المستعمرة والمدمجة. لكن كون فرنسا

الاشتراكية هذه لم تكن سوى تطلعا، وأمنية الحزب الشيوعي، ولا أحد كان يتصور قيامها، فإن هدف الشيوعيين من عملهم كان ربط المشاكل الاستعمارية التي كانت ملموسة، بفرضية واسعة.

ومن جهة أخرى، فإن الحزب الشيوعي كان يعتبر نفسه بأنه الصانع الرئيسي لإقامة الاشتراكية في فرنسا، ولذلك فقد إدعى من جانب واحد بأن صاحب الدور القيادي، واعتبر القوى الأخرى الحليفة بأنّها مُساعد لتدعيمه الشخصي ولإستراتيجيته. وحتّى خلال «مرحلته الثورية» (1925–1935)، عندما ساند كفاح التحرير في المستعمرات، وحقّها في الاستقلال، فإنه كان يدخل يدرج ذلك في استراتيجيته للكفاح العالمي ضد الرأسمالية، وفي آفاق انتشاره الخاص، ومع أن الشيوعيين الذين كانوا معادين بصدق للاستعمار قد كافحوا في صفوفهم ضد القومية (الوطنية) وروح التفوّق التي تطبع الفرنسيين، بما فيهم العمّال، ومنذ أجيال، فإنهم لم يتوصلّوا إلى التخلّص من ذهنية السيطرة والتّحكم في كل شيء (l'égocentrisme) كحزب فرنسي وكحركة مركزها القيادي متمركز في الاتحاد السوفياتي، ويتجلى هذا بوضوح عند تحليل أدبيات الحزب الشيوعي الفرنسي[30]، والذي تؤكده هذه المقولة : «لايجب بأن ننسى أبدا أن نتحدث عن الجمهوريات السوفياتية المسلمة للقوقاز، وجورجيا، وأذربيجان، وعن الحركات البروليتارية (العمالية) الفارسية والهنديّة.»[31]

يمكن أن نستخلص من صميم هذه المقولة بأن الحزب الشيوعي (p.c) لم يكن بعيداً عن تصورّ وضع نفس النظام السوفياتي لفرنسا ومستعمراتها، وهو النظام الذي وحّد المستعمرات القيصرية القديمة[32]. غير أن الشعب الجزائري، ومثل الشعوب المتسعمرة الأخرى، لم تكن لديه لا المصلحة ولا الإرادة في الاندماج في مثل هذا النظام الذي كان يعني صيغة مغايرة من السيطرة.

إن مناهضة الاستعمار الخالصة عند الشيوعيين محدودة في مفهومهم المقيد للتحرير والذي يبدو أنه لا يعني في ذهنهم إلا طبقة (العمّال) الذين لايمثلون فيها سوى قسما ضعيفا[33].

وأهملوا أيضا واحداً من الأبعاد الأساسية للحركة الوطنية، وهو بُعْدُ إقصاء السيطرة الأجنبية بكل أشكالها، وخاصة منها الإيديولوجية والثقافية فمثلا في الجزائر تعتبر فكرة «الأمة في طور التكوين، في خليط من عشرين عرقا»، (موريس توريز)[54] تشبه إلى حدّ ما الإيديولوجية الاستعمارية التي تُنكر وجود أمة تكونت سابقا، والتي تحاول تحويل الاختلافات الجهوية إلى خصوصيات وصراعات، بهدف إثارتها وتفجير المجتمع. إن (فكرة) مفهوم الحزب الشيوعي صادر عن الأمر الواقع الاستعماري.

الهـوامش

* ترجمة مراد اعراب

(1) El oumma, 12 janvier 1938.

(2) طريقة دينية رجعية، ويتعلق الأمر هنا بتهكم، لأن هذه الطريقة لم تكن ممثلة في المؤتمر.

(4) El oumma. 11 mars 1938.

(5) la défense, 4 janvier 1938.

(6) l'entente,

(7) El oumma, décembre 1937.

(8) El oumma, décembre 1937.

(9) la lutte sociale, 19 fevrier 1938.

(10) El oumma, 22 avril 1938.

(11) M. Kaddache, op.cit.p.363

يتعلق الأمر باغتيال مفتي مدينة الجزائر ابن دالي المدعو كحول، وقد اتهم الشيخ العقبي بأنه مدبر عملية القتل.

(12) le parlement algérien 18 mai

1939 (لسان) حزب الشعب الجزائري.]

(13)révolution socialiste(1972-1973)

مجلة الطليعة الاشتراكية (parti d'avant garde socialiste) وهي التسمية الجديدة (بعد 1968) لـ p.c.a ص. 13

(14) موضوعيا فـ p.c.a هو الذي استلهم من إيديولوجية البورجوازية الصغيرة بتحالفاته مع التيارات السياسية، العلماء، وفدرالية النواب، والاشتراكية، وأهدافه النابعة من إصلاح حقيقي (لكنه غير فعال) وباستراتيجيته تجاه الشعب الذي يعتبر ثوريا، ومن الموضوعي أيضا أن حزب الشعب الجزائري الذي يمثل إيديولوجية الجماهير الشعبية والعمال الجزائريين.

(15) le parlement algérien 18 mai

(16) وقد كانت جنازة واحد من مسؤولي نجم ش. إ وحزب الشعب. ج وعضو المكتب السياسي، ثم رئيس اللجنة المركزية، أوقف في فيفري 1938 وتوفي من اثر سوء المعاملة والإرهاب. وقد كان على رأس قيادة حزب الشعب بالجزائر بعد سجن مصالي

(17) El oumma, 20 avril 1939.

(19) بالفعل انقسمت فدرالية التراب إلى عدة مجموعات، حيث تأسس الاتحاد الفرنسي-الإسلامي لابن جلول، والاتحاد الشعبي الجزائري لفرحات عباس، ولم يعرف هاتين الحركتين أي نشاط جدير بالذكر.

(20) voir bulletin communiste, n°2-311-18 janvier 1923,p.47-48. le communisme dans l'afrique du nord (projet de programme d'action présenté au congrès féderal d'alger, 14 janvier 1923).

(21) Jacob Moneta, le P.C.F. et la question coloniale p.27. voir aussi j. jurquet, la révolution nationale et le P.C.F., 2 tomes, op.cit.

(22) voir Bennigsen, C. Lemercier, l'islam en union soviétique, payot, paris, 1968.

(23) في الواقع، أن هذا المفهوم جعلهم يفضلون الصراعات الاجتماعية على حساب كفاح التحرير، والاكتفاء بإصلاحات في اطار استعماري مكيّف أما حزب الشعب الجزائري، فإنه تبنى كافة مطالب وتطلعات الشعب الجزائري، رغم أن تركيبته الاجتماعية كانت في الحقيقة، من أصول متواضعة، عمال، صغار الفلاحين، صغار التجار، وموظفين.

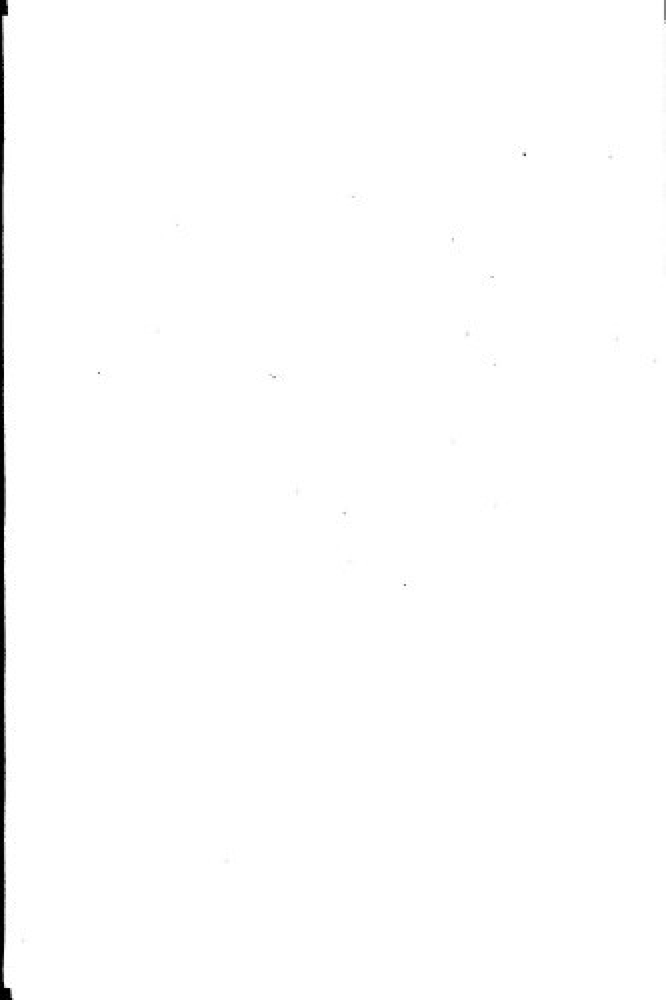
(24) اجتماع عقد في الجزائر في فيفري 1939 أمام 9000 اوربي و 1000 مسلم.

Em. Sivan, communisme et nationalisme..., op.cit., p.110-111.



القسم الثاني

تحولات الحركة الوطنية خلال الحرب العالمية الثانية



الفصل السادس

تطوّر الحركة الوطنية خلال الحرب العالمية الثانية

(1939 - 1945).

لم يحدث اندلاع الحرب العالمية الثانية تأثيرا مباشرا في صالح الحركة الوطنية التي كانت قد انقسمت وأحبطت معنوياتها جراء فشل مشروع بلوم فيوليت وكان حزب الشعب الجزائري الذي كان قد حارب هذا المشروع نفسه، يتطور بسرعة، غير أن حله واعتقال رؤسائه وقمع مناضليه أوقف هذا التطور في شكله «القانوني» على الأقل.

وقد دخلت جمعية العلماء في سبات وحرر أحد أكثر أعضائها نفوذا ألا وهو الشيخ الطيب العقبي عقد ولاء للحكومة الفرنسية[1].

وحدث الأمر نفسه مع فيدرالية المنتخبين، التي ستنقسم فيما بعد إلى فرعين، أحدهما هو فرع بن جلول - الاتحاد الفرنسي الإسلامي - وفرع فرحات عباس - الاتحاد الشعبي الجزائري - الذي تطوع في صفوف الجيش الفرنسي.

وكان الحزب الشيوعي الذي حل هو أيضا لأنه أيد سياسة الجبهة الشعبية إلى أبعد الحدود، يحاول أن يكافح ضد سياسة فيشي دون أن يتهم أساسا الهيمنة الاستعمارية الفرنسية.

لهذه الأسباب مجتمعة لم تكن الحركة الوطنية تملك لا الوسائل ولا الإرادة السياسية كي تحول لمصلحة الجزائر التغيرات التي طرأت بفعل الحرب وخاصة ضعف مواقف الاحتلال.

وعليه فقد واصل نظام فيشي، سياسة - الدفاع عن الإمبراطورية - التقليدية وزادها خطورة، على غرار جميع من سبقوه.

ومن ناحية أخرى كانت هذه السياسة تحظى بإجماع كل التيارات الوطنية الفرنسية الرئيسية التي كانت تعارض الاحتلال النازي والعملاء وتحاول من أجل تحرير فرنسا.

وكان كل من الحزب الشيوعي الفرنسي والحزب الشيوعي الجزائري، يشتركان وإن بصورة مختلفة في الانشغال نفسه، كما تبينه شعاراتهما الخاصة بالاتحاد الفرنسي الإسلامي.

وكان بإمكان حركة وطنية موحدة وحاسمة منذ 1939 قبل إعلان الحرب - أن تفرض على الأقل شروطا سياسية لإشتراك الجزائريين في الحرب.

كان بمقدورها أن تشترط تحرير البلد عند انتهاء العدوان. وبدلا عن هذا تمت تعبئة عشرات الآلاف من الجزائريين وبقي الآلاف منهم في ساحة المعركة من دون أي مقابل لبلدهم بل على العكس من ذلك فقد تم استغلال هذه المساهمة بالدم في الحرب ضد القوات الفاشية لتعزيز الهيمنة في الجزائر عن طريق إدماج وهمي.

وقد أظهرت الطبقات السياسية الفرنسية غياب وضوح سياسي باعتقادها انها تستفيد من الضعف (المؤقت) للحركة الوطنية للحفاظ - على الرغم من الاضطرابات الكبيرة التي هزت العالم - على أكثر أنواع الاستعمار رجعية.

غير أن المسؤولية الأكبر تقع على عاتق أحزاب اليسار كانت تستهين بمطالب الشعب الجزائري مرغمة إياه بذلك على اللّجوء إلى استعمال كافة الوسائل حتى يتحرر. وكان على الإصلاحيين أن يتوقّعوا، بصورة منطقية جدا، أن الهزيمة التي تكبدتها فرنسا وحركة المقاومة ضد الاحتلال النازي كانت ستؤدي إلى إعادة النظر في المفاهيم التي تقوم عليها الإمبراطورية الفرنسية، ولكن شيئا من هذا لم يحدث وقد كان عدد من الجزائريين (خاصة الشباب) [8] يجدون العزاء في فكرة أن استعمارا بهذا التجذر في الطبقة السياسة الفرنسية إلى درجة التحول إلى فكرة، لا يمكن القضاء عليه إلا بواسطة معركة ثورية.

ومن ناحية أخرى، وزيادة على الدمار والشرور التي تحدثها، فقد أظهرت الحرب الطابع النسبي للقوة، وهشاشة بنيات التفكير وأنظمته (نظم) التي كانت تبدو متينة البنيان.

وهذا أحد الأسباب التي جعلت التيارات الإصلاحية تتخذ موقفا أكثر تقدما وتتخلى عن سياسة الإدماج.

وإن كانت قد جعلت وضع الشعب الجزائري أكثر صعوبة (ندرة، أوبئة، جوع، قمع)، فقد فتحت في الوقت نفسه آفاقا (جديدة) أخرى.

كما أن مناضلي حزب الشعب الجزائري PPA، خاصة الجيل الجديد بدأوا يتصوّرون الحرب بصورة أكثر صرامة، فاجتهدوا بذلك في خلق قوة سياسية قادرة لا على الإثارة والدعاية حول فكرة الاستقلال فحسب، ولكن على الشروع في نشاط تنظيمي بعمق والتحضير لمرحلة التحرك (العمل) والحقيقة أنّ الوضعية الجديدة التي أوجدتها الحرب وحل حزب الشعب الجزائري والتموقعات الشجاعة، وفشل الاصلاحيين، شكلت الكثير من عوامل النضج للتيار الثوري وفرضت نوعا آخر من المقاومة. ولا ينبغي أن يفهم من هذا أنّ هناك تفصاما بين الأجيال بين مناضلي ما قبل 1939، والمناضلين الذين التحقوا بحزب الشعب خلال المرحلة السريّة.

فالأمر يتعلق بوعي أوضح، لدى جميع المناضلين، بالمشكلات التي تطرحها الثورة، والظروف الجديدة للحرب[3].

وبداية من عام 1939، كان غالبية القادة إمّا مسجونين، وإمّا قد رحّلوا إلى المحتشدات، وكان على التنظيم أن يتحولّ بشكل محسوس. فقد وصل مناضلون جدد إلى مراكز القيادة، وأصبح التجنيد على مستوى القاعدة أكثر حزما والعمل النضالي أكثر انتقائية.

ولإحباط القمع، كانت مبادئ المنظمة السريّة تطبق بصورة أكثر صرامة. وكانت الإدارة الاستعمارية تعتقد أنّ بإمكانها قطع دابر حزب الشعب ووضع حد لنشاطه. وعندما أحسّت بالسخط المتزايد في أوساط الشعب زادت من قمعها.

وكانت تضرب (عن طريق احكام ثقيلة) [4] قادة الحزب الذي كان وحده قادراً على أن يؤطر غضب الشعب المسلم ويُسطّر له الأهداف السياسية الوطنية.

وقد مسّ هذا التذمر حتى الجنود الجزائريين المجندين في الجيش الفرنسي حيث كانوا يتعرضون إلى المضايقات، والظلم (وقد انتشرت التعاليم الوطنية أيضا بين العساكر الجزائريين).

وقد حدث أعنف تعبير عن هذا التذمر في ثكنة (Maison carré) في شهر جانفي عام 1941، إذ انتفض مئات القناصة الجزائريين «من فيلق مشاة المشرق» بقيادة أحد ضباطهم واحتلوا المدينة وضواحيها المباشرة خلال عدّة أيام.

وقد تمّ القضاء على هذه الحركة مع قدوم الجيوش الفرنسية. وخلفت المعركة عشرات الضحايا من الجانبين، ولكن القمع الذي تلاها انتهى بالعديد من الاعتقالات في صفوف الثوار الذين تمت تصفيتهم في حسين داي بأعداد كبيرة حسب شهادات الشهود [5].

وقد كان هناك تخمين كبير في أصل وهدف هذه «المذبحة» التي بقيت غامضة. وحسب الشهود أنفسهم، فقد كانت علامة على حدوث ثورة على مستوى جميع إقامات العساكر الجزائريين.

لأسباب بقيت مجهولة، لم يلق عمل عساكر (Maison carré) تجاوبا، مما يفسرّ فشله. وهناك حقيقة أكيدة؛ وهي، أنه كان يحمل طابع عمل موجةّ ضدّ المحتل، وقد فسرّها بهذه الطريقة الشعب المسلم.

محاكمة مصالي:

يبقى أنّ هذه المسألة قد أثرت في قرار قضاة المحكمة العسكرية الذين حكموا على مصالي رغم موقفه المعتدل نسبيا وتصريحه أمام هيئة المحكمة [6]

وساهم هذا الحكم، من دون شك في إضفاء شرف «القائد» في عيون الجماهير، على مصالي، كما أن الكتابات التي كست جدران الجزائر العاصمة غداة النطق بالحكم، «يحيا مصالي»، «الجزائر للجزائريين» تعكس جيدا مشاعر الشعب. ودون

أن تفتّ من عزيمتهم الأحكام الصادرة في حق قادتهم، وجد المناضلون فيها، على العكس من ذلك، مثالا يحتذى لمواصلة الكفاح، دون أن يُحبط من عزائمهم القمع.

أما حزبهم فبعد أن حرم من مسؤوليه العظام فقد تكيّف مع هذه الفترة وازداد قوة محبطا أهداف الإدارة. وفيما عدا الشيوعيين الذين كانوا يتعرضون للقمع الفاشي على يد - فيشي (وأقل منه بسبب عملهم في سبيل تحرير الجزائر من تطبيق أوامر جميع الأحزاب الشيوعية ضد الفاشية). وكان حزب الشعب الجزائري يتحمل وطأة القمع.

كان يتحمل بمفرده عبء المعارضة الوطنية الرئيسية للإستعمار، ويحمل الأمل في التحرير، فالكفاح ضد الفاشية لم يكن ينبغي في نظره أن يؤدي إلى التّخلي عن حق الشّعب الجزائري في أن يكون مستقلا ولم تكن لديه ثقة في أن حركات المقاومة الفرنسية ستستجيب لتطلعات الشعب الجزائري عند انتهاء الحرب.

وقد وجدت هذه البصيرة النافذة ما يبررها فيما بعد، بسبب مواقف الحكومة الفرنسية التي أفرزتها المقاومة. كان من واجب الحزب الشيوعي الجزائري [1] أن يكافح ضد القوى النازية التي كانت تحتلّ فرنسا، وضدّ الهتلرية، لكن لم يكن ينبغي عليه فعل ذلك، كما حدث بالفعل، على حساب الكفاح من أجل استقلال الجزائر.

وعلى الرغم من موقف مناضليه الشجاع والتضحيات التي قدّموها فقد وضع الحزب الشيوعي من جديد خارج المسار الثوري.

كانت تلك فرصة أعطي إياها حتى يضع نظريته الثورية موضع التطبيق ويتحالف مع حزب الشعب الجزائري على أساس أمر تحرير الجزائر والكفاح ضد الفاشية.

وبمساندة الحزب الشيوعي الفرنسي مجموعات المقاومة الأخرى، كانت الأحداث ستعرف تطوّرات أخرى ولم يكن هذا الحلف سيقصرّ في التأثير في الحركة الوطنية برمّتها وربمّا تقريب، فترة حرب التحرير.

غير أن موقف الحزب الشيوعي الجزائري (الذي كان محاكاة لموقف الحزب الشيوعي الفرنسي) كان يتمثل في منح الأولوية لحرب البلدان الأوروبية من أجل تحررّها دون أن يضيف إليها المصالح الوطنية للشعوب المستعمرة.

أما حزب الشعب، فعلى العكس من هذا، كانت مشروعية المعركة ضد الهتلرية لا ينبغي لها أن تحجب تطلعات الشعب الجزائري الذي كان هو أيضا ضحية لاستعمار طويل، وقد علمته خبرته التاريخية أن لا يعتمد إلا على نفسه وأن لا ينسى مهما كانت الظروف مصالحه الأساسية. ولا ينبغي له أن يتكل على حسن نية الأطراف الأخرى، سواء أكانت الطبقة العمالية أو ديمقراطيو القوة المحتلة، أن يضمنوا له الدفاع عن هذه الحقوق.

ولم يكن ينبغي للحرب المحتومة ضدّ الفاشية والتضامن البروليتاري أن تحل، بالنسبة لحزب ثوري، محل حرب تحرير شعب مضطهد كما كان الحال مع الشعب الجزائري.

حقيقة أن الحرب ضدّ المستعمر الفاشي كانت تتطلب تظافر جميع الجهود، ولكن أليست هذه الفترات المميّزة في التاريخ التي تأخذ فيها مثل الحرية بعدها الكوني، هي التي يجب أن يتم فيها إدخال تغييرات نوعية على هذه المثل وتوسيعها لتشمل جميع المضطهدين؟

وعلى الرغم من الاضطرابات الكبرى التي حدثت منذ عام 1939، فقد ظهر الحزب الشيوعي الجزائري، من خلال مواقفه الإصلاحية غير متأقلم دائما مع حرب التحرير الوطني.

وقريباً سيصبح بعيدا جدا مقارنة بالتيارات الاصلاحية لفرحات عباس والعلماء، التي كانت قد تطورت بصورة ملحوظة، خاصة بعد نزول الحلفاء في شمال أفريقيا (8 نوفمبر 1942).

وقد ظهر عدم انسجامه على عكس تطوّر الحركة الوطنية، التي اتضحت أكثر مع ميلاد أحباب الحرية والبيان. وقبل نزول الأمريكان الإنجليزي، لم يظهر العلماء الذين حرموا من أفضل قائدين لهم ألا وهما الشيخ الطيب العقبي الذي كان على اتفاق كبير مع الإدارة وغادر الجمعية، والعظيم ابن باديس الذي توفي عام 1941، أي نشاط سياسي.

وتوخيا للحذر، راحوا ينتظرون أن تتحسّن الظروف ليعاودوا الظهور واكتفوا بالنشاطات الثقافية، التي كانت محدودة.

مبادرة فرحات عباس :

كانت المبادرة السياسية الوحيدة قبل هذا التاريخ قد اتخذت من قبل فرحات عباس الذي قدم إلى الماريشال «بيتان» Maréchal Pétain لائحة مطالب: «لقد تمت عصرنة الجزائر وكانت النتائج سترضي أكثر المطالب صعوبة، ولكنه تم استثناء أمر غاية في الأهمية ألا وهو عصرنة سكانها، وها قد وصلنا إلى مفارقة تاريخية، كان ست ملايين شرقي، على أرض أوروبية، وفي المناطق الأوروبية».

كان مخططه يوصي بسلسلة إصلاحات من قبيل:

1) إنشاء «صندوق فلاحة» يخضع لمراقبة «اللجان الفلاحية» للدوائرللحفاظ على الفلاحين في أراضيهم.

2) استعادة ملكية المؤسسات الكبرى وتسليم أراضيها إلى الفلاحين.

3) تطوير التعليم الذي لا يمكن لأي إصلاح أن يكون جاداً بدونه.

4) إنشاء شكل جديد من البلديات يكون أساسه الدوّار.

ولم يكن فرحات عباس الذي طالب بسياسة الادماج قد تخلى بعد عن هذه الأخيرة كما تبينه سيرته.

وقد ظلت الثقة رغم حالات الخيبة السابقة، لا تشوبها شائبة، في القادة الفرنسيين، حول قدرتهم على ترقية الاصلاحات، وقد لقي من قبل نظام فيشي، الرفض نفسه الذي لقيه من الأنظمة السابقة. غير أن هذه الثقة ستهتز فيما بعد، بفعل هذه الخيبات المتعاقبة من ناحية، والمنعرجات الكبيرة التي عرفتها الأحداث بوصول القوات الانجلو أمريكية إلى شمال افريقيا.

إنزال الأنجلو أمريكان

كان الجزائريون يعتقدون أن شيئا ما قد تغيّر، وكأنّ الحواجز التي كانت تعزل الجزائر عن بقية العالم قدزالت. حقيقة أنهم لم يعلقوا آمالا على الأمريكان لتحريرهم من الاستعمار، ولكن الكثيرين منهم كانوا يعتقدون أنّ وضعاً جديداً كان قد نشأ من رحيل نظام فيشي الذي كان يطبعه الإرهاب، والأمراض والجوع.

وكان التيفيس يفتك بالسكان، الذين كانوا قد أنهكهم انعدام الغذاء الذي أخذه فيشي ليساهم به في الجهد الحربي، وكان الجزائريون يعيشون في فقر مدقع فرأوا في هذا التحوّل نهاية كابوس وتحسّنًا للظروف المادية التي كانت قد تدنت إلى أقصى الحدود. وبالفعل، فبعد الثامن نوفمبر من عام 1942 (نزول الحلفاء وتنصيب سلطات «الحلفاء» وسلطة جيرود (Giraud) بالنسبة لفرنسا واغتيال دارلان (Darlan)، عادت الحياة السياسية باحتشام إلى الجزائر العاصمة، واتّخذ الحاكم العام بيروتون (Peyrouton) بعض الإجراءات التي استفاد منها الشيوعيون، إذ أصبح حزبهم شرعيا.

أما مناضلو حزب الشعب الجزائري فقد تم إطلاق سراحهم من السّجن ولكنهم وضعوا تحت الإقامة الجبرية بعيدا عن المدن الكبرى، فقد أطلق سراح مصالي، الذي كان محبوسا في لامبيز (Lambèse) عام 1943 ووضع تحت الإقامة المحروسة في بوغاري (Boghari) غير أنّ حزب الشعب الجزائري لم يرخص له بممارسة نشاطاته بصورة قانونية.

وإن كانت الإدارة تعرف قادته، فقد كانت تجهل القوة التي نشأت عن السرية، وكذا خصومها السياسيين، وقد أفادها الهدوء النسبي للقمع في توسيع منظمتها بتجنيد كثيف ونشر تعاليمها.

وقد تأكد أنّ موقفها من القضية الوطنية كان سليما ويندرج ضمن التغييرات الكبرى التي تمت في العالم وفي الحركة العامة للتحرير الوطني.

أما الحزب الشيوعي فقد تكفلت به بعثة الحزب الشيوعي الفرنسي التي كان يرأسها أ. مارتي (.MartyA)، وكان منشغلا بصورة خاصة بالشؤون الفرنسية، كانت قضيته الرئيسية «الحرب من أجل الخبز» وكان يتجنب قضية التحرير. ولم يكن أحد ينتقص من قيمة مطلب الخبز للجماهير الجائعة، وانطلاقا من أهمية الأحداث التي كانت تجري، كانت سياسة الخبز تبدو سخيفة لأنها كانت تصوّر الشعب الجزائري وكأنّه أعجز من أن يتطلع إلى أمور أخرى، وزيادة على ذلك، كانت هذه السياسة تميل إلى تركيز اهتمام الجماهير في الخبز (باعتباره مسألة حيوية)

في الوقت الذي كانت فيه جميع المصالح الوطنية مرهونة، وكانت هذه صورة من صور التضليل.

فرحات عباس يتخلى عن سياسة الإدماج:

كان أهم تغيير يطرأ على الحركة السياسية الجزائرية هو ما قام به فرحات عباس، وقد اعتبرته بعض الأوساط السياسية الفرنسية ردّة (تكاد تكون خيانة) بنية سيئة أكيدة. في حين كانت هذه الأوساط نفسها قد اعترضت على سياسة الإدماج التي كان يعمل من أجلها فرحات عباس، أو على الأقل لم تفعل لها شيئا يذكر لتنجح.

ولم يكن هذا الأخير قد فعل شيئا سوى أن كيّف موقفه مع وضع ورأي جزائريين كان يبتعد شيئا فشيئا عن مواقفه السابقة.

كما لم يكن فرحات عباس، وهو المؤيد لإدماج سياسي مستحيل يؤمن بوجود الهوية الوطنية الجزائرية، إنما تأكد هذه الأخيرة بما يعاكس طروحاته هو ما جعله يدخل سياسته تحت مظلتها. وإن كان فرحات عباس، لم يكن ليتحدث صراحة عن وطنية بالمعنى الحقيقي للمصطلح، كون دوره في الحركة الوطنية كان يتمثل في المطالبة بالحقوق الفرنسية، فقد اجتهد بشجاعة في تحسين مصير مواطنيه، وإن كانت الوجهة التي يسير فيها غير ملائمة لذلك.

ومع ذلك كانت مساهمته في الكفاح من أجل الإدماج وفشله وبالمفارقة، ايجابيين لأنهما أظهرا للرأي العام الجزائري أن الاستعمار لم يكن يرضى حتى بالمطالب التي تنبع مباشرة من سياسته الرّسمية الخاصة بالإدماج والتي صرحت بها مراراً (الحكومة الفرنسية).

وقد سهل تطوّر موقف فرحات عباس (وسياسيين آخرين) نحو مواقف تقترب أكثر من التطلعات الوطنية للشعب الجزائري، في ظل الوضع الذي كانت فيه الجزائر، انضمام التيارات الأكثر اعتدالا إلى الحركة الوطنية بالمعنى الأوسع للكلمة.

وقد تمثل موقف فرحات عباس الجديد، في البداية في ربط الصلات مع سياسيين ودبلوماسيين ومن بينهم ممثل الرئيس روزفلت مورفي (Murphy)، وقد تناولت المحادثات تطبيق ميثاق الحلف الأطلسي على الجزائر.

وكان هدف الممثل الأمريكي، كما كتبه ch.A.Julien [85] هو الوصول إلى «اتفاق يسهّل توحيد القوى الجزائرية ضدّ العدو المشترك» وأنّه «ليس مستحيلا أن يكون الزعيم الوطني الذي كان حينذاك يبحث عن صورة يعطيها للبرنامج التحريري، قد استسلم لسحر المفاهيم الأمريكية توجهه نحو النظام الفيدرالي».

ويمكننا أيضا أن نعتقد أن فرحات عباس كان قد توصلّ بنفسه إلى مفهوم الفيدرالية، وهو مفهوم كان موجوداً ضمنيا في سياسة الإدماج مع قانون داخلي إسلامي، التي كان ينادي بها وكانت تمثل في نظره الشخصية الثقافية المتميّزة للجزائريين.

وقد انظمّ ببساطة إلى تصورّ العلماء [86] ومساعيهم الإصلاحية التي كانت تتطلب موافقة السلطات المحتلة لتحقيق المطالب.

وهذا ما فعله فرحات عباس، عندما قدّم في 22 ديسمبر من عام 1942 للحكومة العامة، ولممثلي الولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا العظمى «رسالة الممثلين المسلمين الجزائريين إلى السلطات» الموقعة من المنتخبين المسلمين للولايات الجزائرية الثلاث.

ولم يكن لممثلي فرنسا وحلفائها سوى هدف واحد ألا وهو القضاء على قوات أعدائهم، ومن أجل ذلك كانوا بحاجة، كي يعززوا صفوفهم، إلى مؤازرة الجزائريين وجميع سكان شمال إفريقيا.

ولم يحصل هؤلاء على أي وعد محدد، في مقابل ما طلب منهم من تضحيات فقد كان فرحات عباس والمنتخبون يريدون التحقق من أن حق الشعوب في تقرير مصيرها، والذي أعلنه الحلفاء، كان سيطبق أيضا في الجزائر. ولهذا فقد طالبوا بانعقاد مؤتمر لإعداد تشريع سياسي واقتصادي واجتماعي لهذا البلد.

وبحجة أنّ الرسالة كانت موجهة إلى «السلطات المسؤولة» لا للسلطات الفرنسية، فقد رفضتها الحكومة العامة.

وكانت هذه الوثيقة تحمل في نظر السلطات الفرنسية شكل «الإنذار النهائي» بإضافة مشاركة الجماهير الأهلية إلى المجهود الحربي إلى الدّعوة المسبقة إلى مؤتمر يجمع المنتخبين والممثلين المؤهلين لجميع المنظمات الإسلامية[12].

وكانت هذه السّلطات تعتبر انّه من غير اللائق أن الشعب الذي كان أبناؤه يموتون في ساحات الحرب يشترط مسبقا أن لا يتم نسيان قضيته الخاصة.

ولم يحدّ هذا الرفض من عزيمة فرحات عباس فقد سلّم بعد ذلك بأيام النص نفسه إلى «السلطات الفرنسية» مع مراعاة حساسيتها، ولكن هذا المسعى لم يلق أي استجابة، إذ عامل الجنرال Giraud البعثة المسلمة التي قدمت له لائحة المطالب في شهر جانفي عام 1943، باحتقار قائلا «كفى حديثا عن الاصلاحات، أريد جنودا». وقد كان للقائد العام المدني والعسكري، ميزة الصراحة على الأقل.

بيان الشعب الجزائري:

بعد ذلك بشهر، تصلّب فرحات عباس في موقفه، وهو الأمر الذي انعكس في «بيان الشعب الجزائري». كان هذا الأخير يشكل انتقادا لاذعا للاحتلال الذي لا يعترف بالمساواة مع الجزائر المسلمة إلا على صعيد واحد الا وهو التضحيات في ساحات الحرب، وهنا كذلك، على «الأهلي» أن يقاتل ويموت «بصفته أهليا، ويعطى له راتب ومنحة مرتزقة ولو كان يحمل شهادة ومتخصصا».

ولقد ندّد بالأدماج موضحا «لقد أثبتت سياسة تماهي وتشكيل شعب واحد تحت الحكومة الأبوية نفسها، أنها سياسة فاشلة ... فالمعسكر الأوروبي والمعسكر المسلم ظلا متميزّين أحدهما عن الآخر، دون روح مشتركة تجمعهما ... وفيما يلي لن يطلب المسلم الجزائري أكثر من أن يكون جزائريا مسلما».

وقد تشكل الجزء الأول من البيان من نقد طويل للاستعمار الذي طعن في موضوعيته التاريخية بقوة Ch.A. Julien الذي انتقص في ذات الوقت من «نضجه

السياسي، وانبرى في مها ترة تاريخية معادية للعرب [33] بدى فيها الاحساس بالخيبة من فشل الإدماج في كل حرف من حروفها.

ولنفس الغاية راح يؤيد فكرة أن البيان الذي كان يعدّه عباس كان موضوع نقاشات في مكاتب الحاكم العام وانّ موروفي واوغستين بيرك (Augustin Berque Murphy et) كانا يباركانه

وقد دافع فرحات عباس عن نفسه فيما بعد (أوت 1946) مؤكداً أنّ البيان «لم يحرر في الحكومة العامة، ولكن أعدّه الشعب المسلم وهو يعبّر عن التطلعات المشروعة والحقيقية».

وإن كان فرحات عباس قد ناقشه مع شخصيات فرنسية أو من جنسية أخرى، فهذا ليس أمرا عجيبا، فقد كان دائما نصير حوار وبحث عن الوفاق. وليس هذا هو الأهم، فقد كان البيان يشكل منعرجا سياسيا حاسما لأنه جمع رجالا، كانوا قبل سنوات، يرفضون أية فكرة للأمة، أو الدّولة أو استقلال الجزائر. فمن هذا الجانب فقد دلّ على التطوّر المعتبر في الرأي العام الجزائري والتيارات السياسية الاصلاحية.

ومن بين العوامل التي ساهمت في إعداد البيان، يحدث كثيرا أن يتم نسيان وجود حزب الشعب الجزائري في السرية، لأنّه كان ممنوعا دائما وعليه لم يكن يستطيع أن يعبّر بصورة رسمية.

ولم يكن يشارك في النشاطات السياسية.

ولم يكن يخفي أن عددا من قادته كانوا قد التقوا عدّة مرّات فرحات عباس، مما أدى إلى تعصبّ البيان للنقاط الرئيسية.

وبعد تجربة 1936 - 1937 (مشروع بلوم فيوليت)، لم يستطع فرحات عباس وأصدقاؤه أن يجازفوا بأن يروا حزب الشعب الجزائري يندد بالبيان، لذا فقد وضعوا في حسبانهم هذه الأفكار الرئيسية عند تحريرهم للوثيقة.

ولم يكن التفاف كافة القوى الوطنية حول المشروع الوطني للبيان مناقضا لاستراتيجية هذا الحزب الذي كان هدفه الرئيسي هو الاستقلال. وإن كان تحرير

البيان قد عهد به إلى فرحات عباس، فإن ذلك قد تمّ بعد مشاورة ممثلي التيارات الرئيسية للحركات الوطنية (حزب الشعب الجزائري مع لمين دباغين وحسين عسلة، والعلماء، الخ). التي أعطت موافقتها على هذا النص التي يستدعيها التجمع الشعبي[4]

ويحتوي هذا النص موضع الاتفاق بين طرح فرحات عباس وطرح حزب الشعب الجزائري، على النقاط الأساسية التالية:

1) إلغاء الاستعمار الذي ليس سوى استغلال شعب من قبل شعب آخر، وتطبيق حق تقرير المصير في جميع البلدان صغيرة كانت أو كبيرة (إعلان ويلسون، ميثاق الأطلسي).

2) وضع دستور للجزائر يضمن :

أ) الحرية والمساواة المطلقة لجميع السكان دون تمييز لعرق أو دين؛

ب) إلغاء الملكية الاقطاعية وتعويضها بإصلاح زراعي وكفالة وحق العيش الكريم للبروليتارية الزراعية الكبيرة،

جـ) الاعتراف باللّغة العربية لغة رسمية مثل اللّغة الفرنسية تماما.

د) حرية الصحافة وحق إنشاء الجمعيات.

هـ) التعليم المجاني والإجباري للأطفال من الجنسين

و) حرية العبادة للجميع وتطبيق مبدأ فصل الدّولة عن الكنيسة على جميع الديانات.

3) المشاركة المباشرة والفاعلة للمسلمين في حكومة بلدهم، وهذه الحكومة وحدها قادرة على أن توجد في مناخ وحدة معنوية كاملة، مشاركة المحكوم عليهم والسجناء السياسيين أيّاً كان انتماؤهم الحزبي.

وقد سلمت هذه الوثيقة في مارس 1943 إلى الحاكم العام Peyrouton ، وتم قبولها على اعتبارها «قاعدة للاصلاحات»، وقدمت إلى الممثلين الأنجلو أمريكان.

غير أن الحاكم العام أكدّ على «اقتراحات أكثر واقعية»، وكوّن لجنة [5] لإعداد برنامج إصلاحات قابلة للتجسيد حتى خلال الحرب. وقد اجتمعت هذه اللّجنة في يوم 14 أفريل ويوم 23 جوان 1943 مع محافظ الحكومة A.Berque

وقدمت الاقتراحات الواقعية على شكل ملحق للبيان، من قبل الموقدين الجزائريين في 10 جوان، إلى الجنرال ديغول والجنرال كاتروكس Catroux، وقد اعتمد في «26 جوان من قبل لجنة الدراسات بحضور محافظ الحكومة الذي أعطى موافقته»[illegible].

وتتعلق النقاط الرئيسية لهذا الملحق بتحرير الجزائر، ووضع دستور مستقل وحالما يستتب الأمن «تصبح الجزائر دولة ذات دستور خاص يعد من قبل مجلس جزائري منتخب وفق الاقتراع العام من قبل كافة سكان الجزائر»

وقد تمّ التأكيد على ضمان سلامة القطر الجزائري ووحدته، وكذا على الاعتراف بالاستقلالية السياسية للجزائر، بوصفها أمة سيدة مع حق فرنسا في الرقابة، وبمساعدة عسكرية للحلفاء في حالة نشوب نزاع [illegible]. وكان ينبغي أن تجسد هذه الاصلاحات «حكومة جزائرية تتألف من وزارات موزعة بالتساوي بين موظفين فرنسيين وموظفين مسلمين».

وقد عوض بعد ذلك الحاكم العام بـ«سفير محافظ سام لفرنسا في الجزائر» وكان مبدأ التمثيل المتكافئ معمولا به في جميع المجالس وكانت الوثيقة تحتوي على سلسلة من الإجراءات مثل:

الدخول من دون تضييق للمسلمين إلى جميع الوظائف في الوظيف العمومي والمساواة في الخدمة العسكرية، وإلغاء قوانين الطوارئ وفتح ديوان للفلاحين وإنشاء وزارة عمل ... وحرية تعليم اللغة العربية، وحرية العبادة الإسلامية، وحرية الصحافة العربية والفرنسية و«العلم الجزائري» للفيالق المسلمة، الخ، وقد أعلن الملحق عن تأييده أن يتم مع المغرب وتونس تنظيم فيدرالية ولايات أو اتحاد شمال إفريقي، ولأن هذا النص كان قد أعد بغرض جعله مقبولا لدى السلطات الفرنسية، لذا كان على هذه الأخيرة أن تبادر بتجسيد الإصلاحات التي كان يحتوي عليها.

وإن كان الملحق يتحدث عن التحرير، والدستور المستقل، ومجلس جزائري منتخب عن طريق الاقتراع العام، فإن الاستقلال لم يكن واردا قط، إنما «حق الرقابة والتوجيه لفرنسا».

وإجمالا فقد كان الملحق يشكل أرضية متعدلة ولا يحترم حتى مبدأ الديمقراطية الأساسية لأنه يدعو إلى التكافؤ في التمثيل في جميع المجالس.

وسيخيب أمل النّوّاب الذين علقوا آمالا على اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني لديغول، فبعد أن بدى أنها قبلت بهذه المطالب، تراجعت السلطات الفرنسية عن موقفها.

وقد صرّح الجنرال كاتروكس (Catroux) «محافظ الدّولة للشؤون الإسلامية»، أنّ «الجزائر جزء لا يتجزّأ من فرنسا» وأنّ «فرنسا لن تقبل أبدا أن ترى الجزائر مستقلة»[18] وقد أعدّ المحافظ، عن طريق A.Berque، مدير الشؤون الأهلية، «إجراءات محدودة التأثير ومن المحدودية بمكان حتى أنها كانت تبدو غير ذات أهمية بالنسبة للنواب المسلمين.

وخلال الدورة الطارئة للوفود المالية في 22 سبتمبر 1943، أعلن هؤلاء النواب وفاءهم للأهداف التي يحتوي عليها البيان والملحق. وكردّ فعل على ذلك، اعتقل الـC.F.L.N. فرحات عباس وسايح عبد القادر ووضعهما رهن الإقامة الجبرية (في الجنوب) «لتحريضهما على العصيان في زمن حرب».

وبعد هذه الضربة القوية، سجل غياب اثنا عشر (من أصل حوالي خمسين) من موقعي البيان والملحق، الذين أعلنوا «خضوعهم». ونحن هنا أمام إعادة بعث قضية الجبهة الوطنية الذي كان قد بعث آمالا كبيرة في نفوس الاصلاحيين والتي انتهت بالفشل والقمع، وكان الـC.F. L.N. الذي ارتكب لتوّه خطأ تراجيديا وأظهر عقليته الاستعمارية، وقد أدى هذا الموقف من الـC.F.L.N. مع ديغول إلى التعجيل بأحداث ماي 1945. وبالرغم من تطوّرهم السياسي، لم يكن فرحات عباس والمنتخبين الموقعين على البيان قد فهموا بعد أنّ المطالب التي لا يساندها العمل الشعبي كان مآلها الفشل من دون شك، وكانت هذه إحدى العلامات الفارقة بينهم وبين حزب الشعب الجزائري، الذي كان مفهومه للحزب يعتمد على تنظيم الجماهير وعملها.

وقد جاء الرفض العنيف من السلطات الفرنسية لأي شكل من أشكال المطالب الوطنية ليؤكد صحةَ تصورَ حزب الشعب الجزائري الذي ستقترب منه التيارات الاصلاحية أكثر فأكثر.

وقد اقتنع أن الـ .C.F.L.N هو استمرار للسياسة الاستعمارية لسابقيه والتي تتمثل، رغم اعتبارها الجزائر أرضا فرنسية، في معاملة الجزائريين (المسلمين) ككيان أجنبي أو دوني.

ولم يكن لسياسة ما يسمى الادماج المطالب بها أي هدف آخر سوى الحفاظ على السيطرة على الشعب الجزائري واستغلاله.

ولم يكن منح الحقوق الفرنسية لبعض عشرات الآلاف من الجزائريين (20000 بالنسبة لمشروع بلوم فيوليت) ليغيّر من هذه الحقيقة شيئا.

وكانت المجموعة العربية، التي كانت رائدة في مجال الاستعمار، بمعارضتها لأي تطوّر، تحارب هذا الادماج الذي لا معنى له. وكان الأوروبيون هم السادة وكانوا ينوون البقاء نهائيا، وكانوا يرون في كل إصلاح، مهما كان طفيفا، مساسا بامتيازاتهم المفرطة، وكانوا قد تعوّدوا على أن يجهضوا جميع هذه المشاريع الاصلاحية، حتى تلك التي كانت الحكومة الفرنسية تراها ضرورية لتكييف الاحتلال مع الأوضاع الجديدة وتعزيزه «الوجود الفرنسي» [لقد قاتلوا بالتناوب ضدّ السياسة المحتشمة للأهالي (مؤتمر المعمّرين لعام 1919)، وإصلاحات عام 1919، ومشروع بلوم فيوليت حتى تقتصر على المشروعات الرئيسية].

وكان هذا الاعتراض المنتظم للمعمّرين على أيّ إصلاح، يمثل بالنسبة للحكومات الفرنسية المتعاقبة، مبررا مناسبا يتيح لها أن لا تفي بوعودها بالإصلاح التي قطعوها للجزائريين.

والحقيقة أن سياسة السلطة المركزية وسياسة المعمرين لم تكونا تختلفان في طبيعتهما قط، بل على العكس من ذلك فقد كانتا تتكاملان وتطمحان إلى هدف واحد: ألا وهو «الإبقاء على الجزائر فرنسية»، كانتا تختلفان فقط في الشكل وإن كانت السلطة المركزية فعلا غير مرتبطة بسلطة الأوروبيين في الجزائر، وكان لديها الوسائل لتفرض الحلول التي تراها في صالح فرنسا.

وكان هناك ميل إلى المبالغة في إظهار قوة «المعمرين» لتفسير فشل محاولات الاصلاح.

والحقيقة أنّ هذه القوة كانت لا تمثل شيئا كبيرا مقابل قوة «فرنسا».

وإن كانت تكتسي هذا الطابع فبفضل توافق عدد من المصالح في كافة المجالات ولم تكن السياسة الفرنسية الاستعمارية لتتوك من دون الأوروبيين الذين كانوا يضمنون وجودها المادي، ولم يكن هؤلاء يستطيعون التخلي عن «المتروبول» لممارسة سيطرتهم على شعب بأكمله.

وكانت أسطورة فرنسا الديمقراطية أو الليبرالية التي يمنعها «معمرون جشعون وعنيدون» من أن تغمر بأفضالها الشعوب المستعمرة، متسترة لوقت طويل بين «الديمقراطيين».

والحقيقة أن قوة المعمرين والإبقاء عليهم في الجزائر يتوقفان مباشرة على قوة المتروبول ويعكسان إيديولوجية الإمبريالية الفرنسية. وفي كل مرّة كانت فيها العواصم مجبرة، لأسباب تاريخية، على تغيير سياستها، وكان «المعمّرون الأوروبيون» مجبرين، بدورهم على «التحوّل عن آرائهم» (عدا بعض الحالات المحدودة كجنوب إفريقيا، وروديسيا، الخ).

وكانت «سياسة الإصلاحات الفرنسية» التي تتميّز بالبطء، وبأهدافها المحدودة جداً، تسير عكس التطلعات الشعبية والتطوّر. نظرا لطبيعة مصالح الدولة الاستعمارية والأقلية الأوروبية، وأملاكها كانت هذه السياسة تمثل خداعا.

وكان الاصلاحيون الجزائريون يعتقدون عن حسن نية (مثل فرحات عباس) أن «المصلحة العليا لفرنسا» لا تتفق مع مصالح المعمرين، وكانوا يعتقدون أن بإمكانهم حمل القادة الفرنسيين على منح إصلاحات للجزائريين للمحافظة على هذه المصلحة العليا التي لم يفهموا بشأنها طبيعة الاستعمار.

الهوامش

1 - استقال العقبي، عام 1938 من مجلس إدارة جمعية العلماء، بسبب رفض ابن باديس أن يوجه إلى الحكومة الفرنسية كتاب ولاء. وبعد أن وجه إليه الاتهام وتم اعتقاله، أثناء اغتيال المفتي كحول، لعدة أيام، لم يعد يستطيع بعد ذلك أن يتغلب على الخوف من السجن - انظر توفيق المدني، مذكرات، ص 261،262، ص 156.

2- هم جزء من الشباب الذين تم تحسيسهم بالمعارك السياسية من أجل القضية الوطنية، والذين وعوا شيئا (ادركوا) ضرورة الكفاح المسلح.

3 - كان المناضلون يودّون الحصول على أسلحة لأن الانخراط في حزب الشعب كان معناه التحضير للعمل المسلح.

4 - الحكم على مصالي الحاج بـ16 سنة من الأشغال الشاقة وكذا أصدقائه خيدر محمد، و خليفة بن عمر و ممشاوي، وغيرهم.

5 - شهادات جمعها المؤلف، لدى قدماء العسكريين الذين كانوا متورطين في هذه القضية.

6 - ما الذي يريده حزب الشعب ؟ المساواة المطلقة، احترام تقاليدنا، لغتنا وديننا. نحن لا نريد تقسيما إنما تحررا مع فرنسا، ضمن إطار السيادة الفرنسية، وإذا ما أعطانا الفرنسيون ذلك فسنموت من أجلهم، فقد أملوا حتى الآن أن يجعلوا الناس يحبونهم في هذا البلد. لكن أتمنى أنه سيكون هناك تغيير ما وأن صلات جديدة سيتم ربطها. نحن نريد تعاونا حقيقيا، روبير آرون، أصول الثورة الجزائرية - Fayard ص.79.

وقد رفض مصالي نهائيا (كلية) أي شكل من أشكال التعاون مع نظام فيشي وسلطات المحور التي كان يعارضها أيديولوجيا. وهذا عكس بعض العناصر الذين كانوا ينوون أن يلعبوا ورقة هذه السلطات لتحرير بلدهم، حتى أنهم كانوا قلة ومبعدون من الحزب، ص 159

7 - انظر الدراسة بعنوان «الثورة الاشتراكية» المنشورة في عام 1974، من قبل حزب الطليعة الاشتراكية (استمرار للحزب الشيوعي الجزائري PCA) والتي يحاول فيها هذا الأخير فيما يشبه النقد الذاتي، أن يبرّر المواقف السابقة لـ ح ش ج p160.

8 - ch, A, Julien مسيرة شمال افريقيا تسير، ص 242

9 - Em., SIVAN, Communisme ... op. cit, p119

10 - ch, A.Julien, op.cit

11 - كان العلماء مرتبطين بالشخصية العربية - الإسلامية للجزائريين وكانوا يرغبون في أن يروه معترفا به من قبل السلطات الفرنسية مع قبول إدماج سياسي (إلى غاية اندلاع الحرب عام 1939)

12 - 13 - جوليان، افريقيا الشمالية تسير.

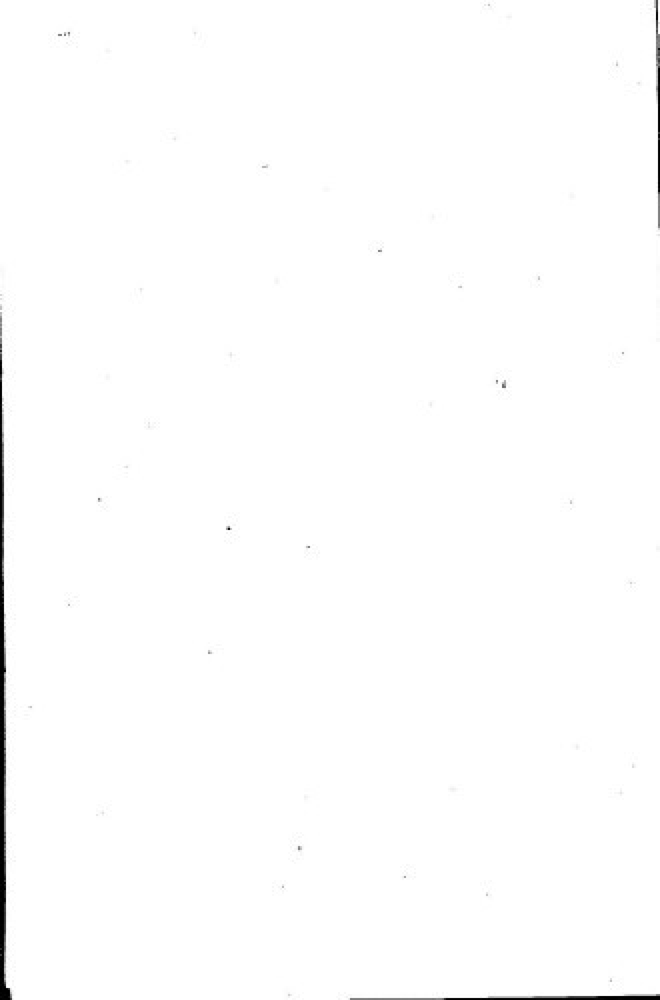
14 - حسب أحد قادة حزب الشعب الجزائري، لتلك الفترة، ألا وهو لمين دباغين، فإنّ مبادرة البيان تعود إلى بعض مسؤولي هذا الحزب لكن الإدارة التي لم تكن موافقة، فضلت في الأخير هذا الحل المتمثل في الاتفاق.

15- استمعت لجنة الاصلاحات الإسلامية إلى غالبية الزعماء الجزائريين وهم يعرضون وجهات نظرهم، ومن بينهم بوزقان، الشيخ الإبراهيمي عن جمعية العلماء، مصالي الحاج، فرحات عباس ... الخ.

16 - بيان الجمهورية الجزائرية ص 45.

17 - توجد النصوص الخاصة بالبيان والتدخلات أمام لجنة الاصلاحات في «الحركة الوطنية» Op.cit ص184

18- ,A.Nouschi ,Op.cit P136



الفصل السابع

أحباب الحرية والبيان

التجمع الوطني

وفي الوقت الذي وعى فيه الإصلاحيون جيدا بهذا الخطأ، استأنف الـ C. F. L. N (بعد خطاب ديغول في قسنطينة، الخطوط الأساسية لمشروع بلوم فيوليت[1].

ولم يكن الأمر الشهير ليوم 7 مارس 1944 سوى مشروع بلوم فيوليت موسعا إلى 50.000 مأذونا في الحقوق كاملي الحقوق المدنية (بدل 20.000) ورفع التمثيل في المجالس المحلية إلى 512 بدل ثلث في السابق[2] .

وقد قسَّم المجتمع الجزائري إلى فئتين، (الأقلية) التي تستفيد من المواطنة (المادة I V) وباقي السكان، وهم جميع[3] من لم ، يعلنوا صراحة عن رغبتهم في أن يكونوا تحت سيطرة الإمبراطورية الكاملة للولاء الفرنسي «(الفقرة 2 من المادة II) Le double collège ، كان يجب جهل المصالح الوطنية للشعب الجزائري تماما حتى لا يرى في هذا الإجراء أي تطورٍ في حين لم يكن من شأنه إلاّ أن يفصل هذا الشعب ويجعله غير قادر على مواصلة معركة التحرير الوطنية.

وقد شكلت النصوص التي تلت هذا الأمر برنامجا يمتد على عشرين سنة، أي إلى غاية عام 1964، وقد كان لثمانية ملايين جزائري العدد نفسه من النواب في البرلمان كذلك الذي كان يملكه المليون أوروبي، ولم تكن تستهدف سوى «الترقية المعنوية والاجتماعية والاقتصادية للجماهير المسلمة، وكانت سياسة الإدماج هذه مجرد غطاء لترسيخ استغلال الشعب الجزائري والسيطرة عليه.

وقد وقعت الجزائر مجددا في وضع الاستعمار الاكثر رجعية، وكان عليها أكثر من أي وقت مضى أن تعتمد على نفسها كي تتحرر، وهو ما لم يكف حزب الشعب عن الدعوة إليه.

وفي الوقت الذي كان فيه الشعب الجزائري يتطلع بكل قواه إلى التحرر الوطني، مثل جميع الشعوب المضطهدة، كان هذا الأمر يمثل استفزازا حقيقيا. فقد كان ينص على الإبقاء على السياسة الإستعمارية المغلوطة عن طريق نظام نشأ رغم ذلك، وبالمفارقة، عن المقاومة وفي بلد لم يكن قد تحرر تماما من الإحتلال النازي.

وقد حشد ضدها ببساطة، إجماع تيارات الحركة الوطنية، فرحات عباس (الذي أطلق سراحه مع سايح في ديسمبر عام 1943)، والعلماء، وحزب الشعب الجزائري، ولم يكن هناك سوى الشيوعيين الذين يرون فيه فضائل [6]. (لا شك أن ذلك كان بسبب وجود ممثلي الحزب الشيوعي الفرنسي في الـ C. F. L. N، إلا وهما فرونسوا بيلوكس Francois Billox وفرنان غروني Fernand Grenier الذين دخلا إلى المجلس الوطني في أفريل 1944).

وكان هذا الموقف يفسرّ بكون حزب الشعب الفرنسي كان موقعا على برنامج الـ C. F. L. N. (مثل جميع الأحزاب الفرنسية) مما أجبر بالتالي الحزب الشيوعي الجزائري على أن يساند برنامجاً لم يكن يحتوي إلا على توسيع الحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية للأهالي والمعمّرين.

ومرةً أخرى، كان الحزب الشيوعي الجزائري، الذي كان يدّعي أنه يحارب ضد الفاشية من أجل تحرير الشعوب الأوروبية، يتعاطى مع سياسة الحزب الشيوعي الفرنسي المرتبطة بانتعاش الامبريالية الفرنسية.

وعلى أية حال، فلم يكن لموقف الحزب الشيوعي الجزائري أي انعكاس على الرأي العام وقد حجب عن طريق الحملة التي بدأت مع مبادرة تيارات الحركة الوطنية بهذا الأمر، عن طريق الدعاية المكتوبة والمنطوقة: « مقاطعة التصويت في المعسكر الإنتخابي الفرنسي، عدم التسجيل في القوائم الانتخابية الفرنسية؛ وإن كان تسجيلنا قد تم تلقائيا، فلا تصوّت». كانت هذه التعليمات الرّئيسية، وكان هذا موقف رفض جديد يتعممّ بدفع من حزب الشعب الجزائري.

حزب الشعب محرك الجماهير

مع أنه كان دائما غير شرعي، فقد كان حزب الشعب يقوم بنشاط سياسي كثيف ويوسع تأثيره وتجنيده عبر جميع أقطار الجزائر.

ففي هذه الفترة من عام 1944 ، كان يشكل العماد الرئيسي للحركة الوطنية، ويبدو أنه التيار الوحيد ذو الطابع الثوري.

كان يبذل مجهودا كبيرا في التنظيم، ويحاول في الوقت نفسه أن يقود باقي التيارات الأخرى للحركة الوطنية، نحو أرضية تعكس إلى أقصى حد التطلعات إلى الاستقلال، وكان كل فشل للسياسة الإصلاحية يعطي ثقلا أكبر لطروحاته الثورية، أي التحرير عن طريق تنظيم الجماهير الشعبية وعملها.

وقد أتى موقف الـ C. F. L. N. وأمر 7 مارس ليؤكدا مرة أخرى صحة توجه حزب الشعب. ولأنه كان يعرف حدود التزام الإصلاحيين إزاء الحل الحقيقي للمشكلة الجزائرية، فقد اجتهد هذا الحزب في لعب دور حاسم في توحيد الحركة الوطنية.

ولأنهم تعلموا عبر خبرتهم الطويلة في الكفاح، وقوّاهم القمع المتواصل، لم يكن مناضلوه يثقون في وعود قادة القوة الاستعمارية، وسواء كانوا ينتمون إلى اليمين أو إلى اليسار فقد اكتسبوا حساً قويا بالواقع في ظل شراسة المعركة من أجل تحرير البلاد، وفي الوقت نفسه قدرة على التنظيم لم تكن معروفة حتى تلك الوقت لدى التيارات السياسية الجزائرية.

وكان دورهم، الذي حاول بعض خصومهم أن يحدّوا منه، حاسما في الواقع في أهم المراحل التي مرّت بها الحركة الوطنية.

كما أنه حزب حازم، وكان سيشارك في انشاء حركة « أصدقاء البيان والحرية ».

ويكفي أن نورد مثالا واحدا لندل على قوة التنظيم لدى الحزب : ففي بلكور (وهو حي في الجزائر العاصمة)، كان تنظيم الشباب لحزب الشعب يتألف من أكثر من 600 مناضل مدرّبين ومقسّمين إلى خلايا. وكان هناك عدد أكبر في الأحياء الأخرى للجزائر الكبرى حيث كانت لجنة مركزية من الشباب تقود هذه المنظمة.

وكان المناضلون عموما مدربين على النشاط المباشر، وكان بعضهم يفكر بعد في الحصول على الأسلحة [6].

كان هذا التّصميم هو الذي ما صنع حزب الشعب، حزبا مختلفا عن بقية التنظيمات ويقلق أكثر الإدارة.

وبعد عام 1942 (النزول) كانت جميع التنظيمات تتمتع بالشرعية ما عدا هذا الحزب (كان ما يزال محظورا، ورئيسه تحت الإقامة الجبرية في جنوب العاصمة في ريبال Reibell) ولكن في كل مرّة كان يتمكن فيها من المشاركة في الحياة السياسية في نفس ظروف التشكيلات الأخرى، كان يفرض نفسه بطابعه الوطني ويحظى بتعاطف الجماهير.

ولأنه لم يكن يجهل قط قدرة هذا الحزب، فقد أبقت عليه الإدارة الفرنسية تحت الضغط وسمحت بذلك بصورة غير مباشرة لبقية التنظيمات بأن تتوسع على حسابه، وقد أحدثت بذلك لعبة توازن لصالح التيارات المعتدلة مثل الإصلاحيين أو الحزب الشيوعي (الذي كان يشارك في السلطة)، أما عن ممثليه الخاصين (الذين كان يطلق عليهم الإداريون) فكانوا مقصيين تماما.

ولأن الرأي العام الجزائري كان قد تطورّ بسرعة، بحيث أن جميع الأعيان التقليديين أمثال بن جلّول(والآخرون) فكان قد تجاوزهم الزمن، ولم تؤخذ هذه الحقيقة بعين الإعتبار بصورة كافية من قبل معظم المؤلفين. فقد كان هؤلاء يكتفون في أعمالهم بدراسة الحقائق السياسية الظاهرة، دون الأخذ في الحسبان القمع الذي كان يمارس بصور شتى على هذه المنظمات مما يشوّه الأهمية الحقيقية للتيارات السياسية وكذا قيمتها، وينقص من شأن التيار الراديكالي.

أما الدوافع والمخاطر التي يواجهها من يناضل في صفوف حزب الشعب فكانت أكبر تماما منها في أي تنظيم آخر، والأمر نفسه بالنسبة لمحبيّ الحزب الذين كان عليهم أن يعرّضوا أنفسهم أكثر لضربات القمع.

كان العمل السياسي لحزب ثوري مضطهد باستمرار أشد صعوبة، غير أن المحن التي كان يتعرض لها ويتغلب عليها عززت التنظيم وقوّت مناضليه.

وكانت التضحيات والمعاناة التي كان يعيشها العديد من المسؤولين والمناضلين وكذا تفانيهم من أجل القضية، مثالا يحتذى بالنسبة للجماهير التي كانوا يرفعون من وعيها السياسي.

ولم تكن وجاهة مصالي، لتفسّر وحدها قوة حزب الشعب، فقد كانت هذه القوة تتوقف على التزام هؤلاء المناضلين وهؤلاء المسؤولين ذوي الأخلاق العالية ونكران الذات والشجاعة والعمل الدؤوب، وفي السرّ في غالب الأحيان.

كان حزب الشعب يمثل بهذا مدرسة كبيرة في الوطنية والكفاح من أجل القضية الوطنية وأمل الجماهير الشعبية، ولهذه الأسباب فإن كان التيار الثوري الذي يمثله قد ضعف في بعض الأحيان فقد كان ينتهي دائما بأن يتقوى ويتماهى مع الجماهير رغم جميع أنواع القمع، وجميع الهجومات التي كان يتعرّض لها من قبل خصومه وأحيانا بسبب نقائصه الخاصة. هكذا كان حزب الشعب الجزائري، عشية تأسيس أحباب الحرية والبيان.

أحباب الحرية والبيان

وقضت سياسة الـ C.F. L. N. المجسّدة في أمر 7 مارس بصورة عنيفة التطلعات الوطنية للشعب الجزائري، ولم تدع قط للممثلين المعتدلين للحركة الوطنية أي خيار سوى خيار الكفاح إلى جانب الجماهير الشعبية.

وقد تصادف هذا مع وضع خارجيا وداخليا ملائم مما سمح بتأسيس تجمع وطني كبير بعد اتفاقات وتفاهمات بين التيارات الثلاثة للحركة : حزب الشعب (سري) والعلماء والمنتخبون مع فرحات عباس.

ولم يكن حزب الشعب يتصوّر قط الاندماج الكلي بين هذه التيارات الثلاثة على أساس البيان بل كان يرى في ذلك إمكانية تشكيل حركة شرعية، تسهل أكثر تجمع القوى والتعبير عن الواقع الجزائري . وقد حملت هذه الحركة بمبادرة من فرحات عباس إسم «أحباب الحرية والبيان»، وقد وضعت قوانينها من قبل فرحات عباس نفسه لدى ولاية قسنطينة.

وكانت المادة الثالثة من القوانين تعرف بأهداف هذا التجمّع هكذا : « يقوم التجمع بمهمةٍ مباشرة تتمثل في الدفاع عن البيان الذي يعدّ تعبيرا عن فكر حرٍّ ونزيه، ونشر أفكار جديدة، والإدانة التامة لتعسّفات النظام الإستعماري، ومذهبه العنصري وتعسّفه».

أما عن وسائل العمل، فكانت تتمثل في : «انقاذ جميع ضحايا القوانين الإستثنائية، والقمع الاستعماري» والإقناع وخلق تيار رأي عام في صالح البيان؛ وتعويد الناس على فكرة أمة جزائرية وترغيبهم في أن يتم إنشاء جمهورية مستقلة في الجزائر، متحدة مع جمهورية فرنسية، مجدّدة ومناهضة للإستعمار وللإمبريالية، وخلق تضامن بين جميع سكان الجزائر سواء أكانوا مسلمين أو نصارى أو يهودا، ومنحهم الإحساس بالمساواة والرغبة في العيش معا وهو الأمر الذي يشكل، حسب تعبير رونان (Renan) العنصر المكوّن للأمة» (المادة IV).

وهكذا أعاد فرحات عباس[2] اتصالاته مع مختلف التنظيمات لتشكيل أحباب الحرية والبيان.

«... وقد انخرط فيه العلماء مباشرة، وكذا رئيس حزب الشعب مصالي الحاج، وكانت أحاديثنا مثمرة كذلك. أما الشيوعيون فقد رفضوا وعاتبوني على التسرّع، كانوا يفضّلون الإعلان عن تجمع آخر : « أصدقاء الديمقراطية والحرية» الموافق على السياسة الإدماجية.

«وكان المثقفون المتحدون حول البيان قد حصلوا، على حسب ما كتب، في مارس وأفريل 1943 على تحرير المعتقلين والمحكومين السياسيين لذا فقد غادر مصالي الحاج سجن لامبيز (باتنة)، وقضى يومه الأول حرا في شقته في سطيف، وبعد إقامة قصيرة في الجزائر العاصمة، وضع رهن الإقامة المحروسة في بوغاري (Boghari) قرب شلالة (جنوب الجزائر).

وقد زرته مرتين، وقد استحسن عملي، لكن مع بعض التحفظات، كان يثق بي ولكن دون أن يتحمل مسؤولية ذلك؛ كان يدرك جيدا أنه كان ينبغي فعل شيء، ومع ذلك، كما قال لي،

«إذا كنت أثق بك لتجسيد جمهورية جزائرية مشتركة مع فرنسا، فعلى العكس من ذلك، لا أثق مطلقا في فرنسا. فلن تعطيك فرنسا شيئا ولن ترضخ إلاّ بالقوة، لن تمنحنا إلاّ ما نفتكه منها».

وأنا شخصيا، كانت لدي ثقة، ففرنسا التي نشأت على المقاومة لا يمكن أن تخذلنا، ففي نظر الكثير من الأصدقاء، كان من غير الوارد التفكير أن الشعب الفرنسي الذي عانى طيلة سنوات أربع الهيمنة الهتلرية، لا يحقق تطلعاتنا المشروعة.

كان الاحتلال قد هيّأ فرنسا لتلقي افكار جديدة، ولم أكن أجهل الصعاب وأنواع المقاومة التي كان عليها مواجهتها – وهي ذاتها على أية حال، ولهذا كانت تعبئة الجماهير أمرا ضروريا.

« وقد بدى لي هذا الأمر ممكنا فمتطرفو الجزائر كانوا قد اتفقوا مع الهتلرية تحت نظام فيشي وقد طأطأوا رؤوسهم، وكان المقاومون الفرنسيون في السلطة.

كانت هذه الحركة وكذا التعاون السلمي قد استتبت في كل مكان في ظل المساواة بين المستعمرات القديمة و العواصم القديمة، فلم لا تكون هذه «الثورة» القانونية ممكنة بالنسبة للجزائر، وتونس، والمغرب ؟ [4]

موقف حزب الشعب الجزائري

توضح هذه المقولة التفكير العميق لفرحات عباس ومواقفه وتمسكه بمبدأ تحويل وضع بالقانون، أي من دون عنف ومع شريك (الحكومة الفرنسية) مصمم على المضي قدما.

كان طرح فرحات عباس مقبولا من الناحية النظرية، لكنه كان يخطيء في تصورّ هذا الشريك الذي يتوقف عليه الحل النهائي، وفرنسا، في الحقيقة، لم تكن مستعدةً البتة لقبول الشروع في هذا المسار السلمي للحل، بل على العكس من ذلك، فقد كانت سياسة هذا الشريك تتمثل في ربح الوقت دون أن تتصورّ أي علاقات أخرى غير القوّة المعنيفة.

أما مصالي الحاج ومناضلو حزب الشعب الجزائري، فكانوا قد كونوا فكرة واقعية عن الاستعمار الفرنسي ومكيافيليته وهذا هو السبب الذي من أجله لم يمنحوا أي ثقة لهذا النظام الذي، على الرغم من وصول المقاومين إلى السلطة، راح يواصل الاستجابة لمنطقه الخاص، ويهيمن، ويستغل ويحافظ على وجوده عن طريق القوة.

وبقبول الإنخراط في البيان والمشاركة في تجمع أحباب الحرية والبيان، أظهر حزب الشعب أنّه لم يكن من أنصار «الكل أو اللاّ شيء» وترك الفرصة لمبادرة المعتدلين (مع الابقاء على مواقفه الخاصة) حتى تجعل السلطات الفرنسية تعترف بالقضية الوطنية، مع أنّه كان مقتنعا بأن « فرنسا لن تعطينا شيئا ... وأنها لن ترضخ إلا بالقوة ولا تمنح إلا ما تفتكه منها».

ونظرا لاستمرار السياسة الامبريالية وفروق تصوّر الكفاح في صفوف المركبات الثلاث للحركة الوطنية كما هي مشكلة، كان على حزب الشعب أن يتوخى اليقظة، وقد اجتهد في أن يطوّر أحباب الحرية والبيان، نحو موقف ثوري يكون أداة حرب فعّالة من أجل التحرير.

ولم يكن وجود مناضلي حزب الشعب في وسط أحباب الحرية والبيان بمثابة «النواة النظامية» كما كان بعضهم يدعي أحيانا، فقد كان ناجما أساسا عن الاتفاق على أفكار البيان ثم بعد ذلك عن الاتفاقات المبرمة بين الإتجاهات الثلاث لاعلان هذه الحركة.

وكان ممثلو العلماء وفرحات عباس والمنتخبون يعرفون جيد النوايا السياسية لحزب الشعب وأهدافه وتحفظاته، وكذا نشاط مناضليه الثوريين.

وكان أمل هؤلاء ضرورية جميع الإتجاهات السياسية الجزائرية تجتمع حول الفكرة الوطنية (خلافا لسياسة الإدماج) وهو الهدف الأدنى لأي تجمع، كان هذا في الواقع أمل الجماهير الشعبية في أن ترى الحركة الوطنية موحدة على أساس تطلعاتها إلى الإستقلال.

وقد شكل تأسيس أحباب الحرية والبيان (في 14 مارس 1944 بسطيف) حدثا مهما، فللمرة الأولى التقى العلماء والمنتخبون وفرحات عباس وحزب الشعب في التجمع نفسه الذي كان هدفه الإعتراف بالقضية الوطنية، ألا وهي « جمهورية جزائرية متحدة مع الجمهورية الفرنسية المتجددة».

وقد استقبل الرأي العام الجزائري الإتحاد كما تمّ بحماسة كبيرة، فقد كان يرى فيه وسيلة قوية للوصول إلى الإستقلال.

ويجب أن نوضّح أن الغالبية العظمى من الجزائريين لم تكن تتطلع إلى الفيدرالية الفرنسية إنّما إلى صيغة الوحدة بين البلدان العربية والإسلامية وبذا كانت تنظم إلى مواقف حزب الشعب.

وقد أعطى هذا الأخير تنازلات عن بعض مواقفه حتى يسمح بالإتحاد مع التيارات الإصلاحية وكان ينوي بذلك أن يضمن لأحباب الحرية والبيان دوراً ثوريا، كما كثف من نشاطاته حتى ينشر تعاليمه(الاستقلال، العمل من أجل العروبة، والتضامن مع الشعوب العربية والإسلامية والبلدان المستعمرة.)

وقد وضعته راديكاليته وطابعه الشعبي، وتنظيمه ونشاطه الفعال في طليعة المعركة.

وبفضل مناضليه المخلصين، وأفكاره الثابتة منذ زمن طويل، كان هذا الحزب يمثل بحضوره أمام الجماهير الشعبية الضامن للتطلعات الوطنية، كما أنّ هذا الحدث كان له أثر كبير على الرأي العام، إذ كان يستجيب لتطلعات موحدة للشعب ويفتح أمامه آفاقا جديدة.

وقد أحدث تأسيس أحبا ب الحرية والبيان وضعا جديدا، وخلق شعورا عاما ملائما لنموّ الوعي الوطني.

وأصبح آخر أنصار الإدارة الإستعمارية معزولين ومحبطين، فهذه الحركة بما لها من قوّة، تستطيع أن تفشل السياسة الإستعمارية عشية نهاية الحرب، عن طريق المطالبة بتطبيق مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها.

وعليه فقد هيأ أحباب الحرية والبيان فترة انتقالية واضعا له كهدف ، تعويد الجزائريين على فكرة أمة جزائرية وترغيبهم في تشكيل جمهورية مستقلة في الجزائر متحدة مع الجمهورية الفرنسية المتجددة، مناهضة للإستعمار وللإمبريالية».

وكانت فكرة فيدرالية ضمن الإطار الفرنسي تلغي فكرة الفيدرالية المغاربية، وهو ما كان بمثابة التراجع مقارنة بالبيان الأول.

وكان هذا التنازل عن المفاهيم الفيدرالية من فرحات عباس وأصدقائه يعوّض بالتزام أكثر على الصعيد الإجتماعي (آخذا في الحسبان سياسة حزب الشعب).

والحقيقة أن البيان كان يعلن أنه «سيحارب أعيان الطبقات الحاكمة، ويدعو إلى المساواة بين الناس وحق الرفاهية والحياة والوطنية للشعب الجزائري» وكذلك «كشف ممارسات ومؤامرات الفرنسيين وجميع القوى الرجعية والاقطاعيين المسلمين والفرنسيين، وجميع من لديهم مصلحة أيا كانت في الإبقاء على النظام الإستعماري».[9]

ولم تكن الخطوة الحقيقية نحو الأمام أمر 7 مارس، كما أعلن الحزب الشيوعي الجزائري[10] وإنما إنشاء أحباب البيان والحرية، الذي كان خير قفزة إلى الأمام من قبل الحركة الوطنية.

ومن وجهة النظر هاته، كان مجيئ (أ. ح . ب.) يمثل تغييرا مهما، إن لم يكن حاسما، في تطوير التيارات السياسية والقوى التي تمثلها. فالتطور الواضح للاصلاحيين نحو القضية الوطنية التي كان يدافع عنها تيار حزب الشعب، كان يشكل بذلك الضغط على الجماهير.

وتدخل هذه الأخيرة في الحياة السياسية هو الذي سيلعب دورا ذا أهمية متزايدة ويحدد محتوى الحركة الوطنية، وقد تركت سياسة الشخصيات أو الأعيان مكانها تدريجيا لسياسة قوى القاعدة والمنظمات التي تعكس تطلعاتها.

ومنذ ذلك الحين وجدت الادارة الاستعمارية التي كانت تستطيع حتى أن تؤثر في الأعيان وتسيطر على الحركات المطلبية (النضالية) وتعزل التيار الثوري (ح. ش. ج) مستعملة القمع، نفسها أمام وضع جديد.

كان في مواجهتها حركة وطنية موحدة، وإن لم تكن ملتحمة بعد، فهي تستمد قوتها من الجماهير الشعبية، التي يحركها بعمق هي أيضا التيار الثوري، وكانت هذه الإدارة تكاد تفاجأ بتجذّر هذه الحركة التي عرفت خلال بضع أشهر نجاحا معتبرا.

وقد كتب فرحات عباس « ... حققت الحركة النجاح الذي نعرفه، وقد وصل 50.000 انخراط إلى المقر الاجتماعي الكائن بـ 6 ، ساحة الكاردينال لافيجري (Cardinal Lavigerie) بالجزائر العاصمة ...»[61] .

وعدد المنخرطين هذا، الذي قد يبدومبالغا فيه، ليس فيه ما يحيدّ بالقياس إلى الحماسة الشعبية، التي كانت سائدة في ذلك الوقت، وقد تم تشكيل أكثر من 150 فرعا لأحباب الحرية والبيان في كل أنحاء الجزائر.

وبعد أن استمدوا الشجاعة من توسّع أحباب الحرية والبيان، غيرّ الجزائريون الذين ظلوا زمنا طويلا حبيسي الصمت والخضوع للنظام الإستعماري، سلوكهم ورفعوا رؤوسهم. ولم يعودوا يرضون بالإحتقار الذي كان مسلطا عليهم بصورة يومية من الإدارة وغالبية الأوروبيين.

وقد برز السلوك الجديد للجزائريين برفضهم لأي إجراء احتقاري والدفاع عن كرامتهم.

وقد أثار هذا الخوف في الأوساط الإستعمارية وأجج حقد «العربي» الذي في ما مضى يعامل باحتقار، وقد انتشر التوتر بين الشعب الجزائري من ناحية والإدارة الفرنسية والأوروبيين من ناحية أخرى، عبر القطر الجزائري برمّته.

وقد أظهر هذا الإنقسام بصورة متزايدة وجود قوتين رئيسيتين : ألا وهما الشعب الجزائري من ناحية، يؤكد إرادته في التحرر ومن ناحية أخرى الإستعمار الذي يجتهد في الإبقاء على علاقات الهيمنة والإستغلال، وتعود هذه المواجهة في الحقيقة إلى فترة الغزو الفرنسي وقد عرفت عبارات متعددة، من الكفاح المسلّح إلى المقاومة السلّبية.

غير أن القمع المتواصل الذي كان مسلّطا على الشعب الجزائري جعل بعض الكتاب أو السياسيين يعتقدون أنّ المستعمرين كانوا قد أجبروا على أن يقبلوا نهائيا بالإستعمار كأمر واقع، وكانت وجهة النظر هذه قائمة على السلوك اللّين الواضح للأقلية السياسية وبعض ذوي الإمتياز لدى النظام الإستقلالي.

كان هؤلاء يلعبون دور الوسيط، ولكنهم لم يكونوا في الحقيقة سوى ظلّ لمواجهة بين الشعب الجزائري والاستعمار، وكان «إخلاصهم» المتكلّف يرمي إلى اخفاء هذه المواجهة ذاتها، مما كان يتيح لمتلقي هذا الإستعمار أن يمتدحوه ويظهروا الجزائر على أنها بلد «مسالم» وبالتالي فاقد للوطنية، ولا يعاني أية مشكلة وطنية.

كما أنّه عندما فرضت هذه الأخيرة نفسها بهذه القوة، أصاب الأوساط الإستعمارية خوف غريب.

وما دامت التظاهرات الوطنية تتم على صعيد التيارات السياسية مثل حزب الشعب الجزائري، فالخطر لم يكن يظهر بحجمه هذاللسكان الأوروبيين الذين خدّرتهم الدعاية الكاذبة التي كان يمارسها المعمرّون وطمأنتهم إدارة كانت تحرص على حمايتهم وقمع أي مساس بذوي الإمتياز منهم.

ولكن بمجرد أن بدأ الجزائريون يظهرون من خلال سلوكاتهم اليوميّة التغيّر الذي طرأ على علاقاتهم بالاستعمار، شعر الأوروبيون أن وضعهم المهيمن قد أصبح عرضة لتهديد فعلي.

ولأنهم اعتادوا على معاملة «الأهالي» بدونية، فلم يستطيعوا أن يتقبلوا أنه بإمكان هؤلاء أن يعتبروا أنداداً لهم وأن يطالبوا بأن يحترموا بصفتهم بشرا كاملي الإنسانية.

وكان الشعور بالكرامة الذي كان المستعمرون يصرّون على فرضه، يعد في نظر الأوروبيين تعديا على الرفعة التي كانت الغالبية الساحقة من الأوروبيين تدعيها لنفسها.

وقد أثار هذا السلوك الجديد مخاوف كبيرة لدى هؤلاء وأجج في الوقت ذاته مشاعر العدوان لديهم تجاه الجزائريين، ونادرون هم الفرنسيون الذين حاولوا فهم هذه الحاجة الملحة إلى الكرامة التي كان يحسّ بها شعب لطالما رزح تحت نير الذل، كان التوق إلى الكرامة يتجاوز غيره من الحاجات الأخرى، كم كانت كبيرة[12].

هؤلاء الفرنسيون القلائل لم يكن يرون من سبيل للقضاء على الظلم، سوى المساواة في الحقوق مع الفرنسيين وتحسين ظروف المعيشة لأقلية جزائرية.

لم يستطيعوا إدراك البعد الجماعي لهذه الحاجة إلى الكرامة الوطنية التي كان يتطلع إليها الشعب الجزائري.

كما أنه ورغم نداءات فرحات عباس ونشاطه إزاء الأقلية الفرنسية، فقد انضمت هذه الأخيرة إلى صف المعمرّين وعمقت أكثر الهوة التي كانت تفصلها عن المسلمين.

موقف الحزب الشيوعي الجزائري :

كان عمل الحزب الشيوعي الجزائري، الذي كان هدفه الثابت هو تطوير تكوين الطبقة البروليتارية على أساس الانفتاح الإجتماعي، بعيدا عن أن يرمم هذه الهوة.

وكان العمال الأوروبيون يتضامن على عدد معيّن من المطالب الاجتماعية والاقتصادية ويتوقفون تحديداً حين كان التضامن يمكن أن يؤدي إلى اندماجهم في الوطن الجزائري، وقد تخلى جزء من الجزائريين (من الحزب الشيوعي الجزائري) عن التطلعات الوطنية للغالبية العظمى من الجزائريين، حتى يوافقوا الأوروبيين وقبلوا الإندماج في نظام فرنسي (ديمقراطي واشتراكي وبروليتاري).

ولم يأت هذا النوع من الاتفاق، زيادة على الضعف العددي للحزب الشيوعي الجزائري، بأي بادرة لحل المشكلة الرئيسية للتحرير الوطني.[13]

كان هذا الحل سيتوقف أكثر فأكثر على عمل الجماهير العريضة للشعب الجزائري، ولم تكن لتنتج سوى عن علاقات القوة الجديدة، لا على صعيد طبقة اجتماعية محددّة، وإنّما على صعيد جميع القوى الشعبية الطامحة إلى وضع حد للهيمنة الأجنبية بكل أشكالها.

وكان العداء بين معسكر الجزائريين ومعسكر الأوروبيين لابد منه، لأن الأوروبيين رفضوا أي اندماج في المجتمع الجزائري، وكانوا على العكس من ذلك يعملون على تدميره وتعويضه بمجتمع تسوده قيم ومصالح أقلية وضعت بالقوة وغصبا عن المجتمع الجزائري التاريخي.

ومن الضروري أن نشير إلى أنه بعيدا عن الإختلافات في البرامج أو المواقف السياسية، كان الخلاف الجوهري يخصُّ طبيعةالمجتمع الذي كان يفترض أن النّضال يتم من أجله.

وطبيعة المجتمع هذه هي التي أخطأ ها الحزب الشيوعي الجزائري إذ كان ينكر تاريخيتها وخصوصيتها والقيم الأساسية التي كانت الجماهير الجزائرية تؤمن بها.

وبسبب إيديولوجيته، واستراتيجيته وتركيبته البشرية، لم يكن الحزب الشيوعي أهلا لأن يضطلع بالتطلعات العميقة لهذه الأخيرة. وقد عرف تجمع أحباب الحرية والبيان النجاح لأنّه كان يتماهى من خلال هذه المركبات الثلاثة مع تطلعات المجتمع الجزائري الحقيقي الذي كان يرزح تحت الهيمنة والإستغلال.

ومنذ تأسيس أحباب الحرية والبيان، أثبت هذا الأخير بصورة متزايدة أنه مدرك لإمكانياته ويحاول حتى أن يتجاوز التيارات المعتدلة والبيان.

وكان الحزب الشيوعي الجزائري يستهين بإمكانيات الكفاح لشعب برمته، وراح يواصل سياسة الإدماج الوهمية التي كان يأمل أن يراها تطبّق بفضل مشاركة الوزراء الشيوعيين في السلطة، تحت راية الصراع الطبقي.

ولم يكونوا يعترفون أنّه في بعض المراحل الهامة من التاريخ، كانت مصالح الطبقة قد تقلّصت لصالح مصالح الجماهير الشعبية، شريطة أن يكون لهذه الأخيرة تنظيم، وكان ذلك التنظيم هو حزب الشعب الجزائري.

ففي هذه اللّحظات، كان مفهوم الوحدة الوطنية، وعن طريق القوى الأساسيّة التي كانت تحركه، يُعطي محتوى ثوريا بينما كانت مفاهيم البروليتاريا والصّراع الطبقي، كما كان يطبقها الحزب الشيوعي الجزائري، رجعية موضوعيا.

حقيقة أنّ البيان لم يكن العلاج الشافي، ولكنّه كان يمثل إطار كفاح ضدّ الإمبريالية وفي ذات الوقت مجالا تتبارى فيه أفكار الإتجاهات التي تكوّنه. فكل واحد من هذه الإتجاهات كان له خياراته، وأفضلياته.

فعلى سبيل المثال، لم يكن وجود حزب الشعب في أحباب الحرية والبيان يعني تخليه عن خياراته، إنّما إمكانية تشاركها مع الأغلبية لأنها كانت تتلاءم مع المصالح الأساسية للشعب الجزائري، ومن ناحية أخرى، لم يكن يجهل هشاشة أحباب الحرية والبيان، ومحدوديته على صعيد التنظيم والكفاح.

وقد سخر جميع خبرته ومناضليه المتمرسين ليؤدي دور العماد الذي يستند عليه أحباب الحرية والبيان، ليجعل منها حركة مهيكلة، قادرة على التحرك والدفاع عن تطلعات الشعب الجزائري، موسعا بذلك أكثر فأكثر حضوره في وسط الجماهير التي كانت حقلا خصبا للأفكار الثورية.

وخلال هذه الفترة كلّها (منذ تأسيس أحباب الحرية والبيان في 14 مارس 1944 إلى غاية مؤتمر مارس 1945) بثّ حزب الشعب (وكان ما يزال غير معترف به) نشاطا كثيفا وبعمق في المدن والأرياف، وشارك في إنشاء فروع أحباب الحرية والبيان، وأنشأ بعضها هو بنفسه. وكثيرا ما كان مناضلوه عينهم هم محركوها الرئيسيون.

ولكنه على سبيل الحذر، حافظ على هيكله الخاص سريا ليتفادى أي إحتمال، إذ كان يدرك أن ضربية قوية من الإدارة أو الخيانة في وسط أحباب الحرية والبيان لم يكونا أمرا مستبعدا. إذ كانت الحركة ما تزال غضّة جداً وتكبر بسرعة كبيرة في جوّ من الحماسة العامة.

وكان حزب الشعب يحاول أن يحوّل هذه القوة الكمية إلى طاقة نوعية، بأن يناقش فيها مواضيعه عن الاستقلال، والتضامن العربي والإسلامي والمناهض للإمبريالية.

وكان أحباب الحرية والبيان يتطور في هذا الإتجاه، مما كان يقضي على آمال «الإصلاحيين الفرنسيين» وأنصار إدماج الجزائر في «الفلك الفرنسي» في حين كان هذا البلد جزءاً لا يتجزأ من حضارة أخرى.

وقد استمر تمسك الشعب الجزائري بقيمه وشخصيته العربية الإسلامية، يلعب دور الوسيلة الانجع للتصدي لجميع المحاولات التي كانت ترمي إلى تذويبه في مجموع، كانت إيديولوجيته نزاعة للهيمنة والإستعباد واستغلال الشعوب الأخرى.

ولم يكن الشعب الجزائري ليتنازل عن تاريخه، ولا ليبيع روحه مقابل بعض الإصلاحات التي كانت مصلحتها قبل كل شيء هي إيجاد بطون للإستعمار وتبرير نظام الإستغلال، كما أن تطلعات هذا الشعب كان يجب أن يتكفل بها في مجموعها ويدافع عنها بكل قوة وبجميع الوسائل.

وهذا ما كان حزب الشعب يتشبث به، منذ سنوات طوال، ولذا فلن يتخلى وقد تطورَ الوضع بما هو في صالح طروحاته، عن موقفه الطلائعي ويترك لرجال يحملون قناعات وطنية معتدلة أمر التكفل بمفردهم بتوجيه الحركة.

ودون أن ننتقص من فضلهم أو قدرتهم بأي حال، فإنّه من الواجب أن نلاحظ أن تاريخهم حديث العهد لا يؤهلهم للقيام بهذا الدور وكم هو صعب، هذا زيادة على أن البلد كان يدخل أكثر فأكثر في مرحلة ثورية.

كان عمل حزب الشعب يترجم إدراكه العالي للمسؤوليات تجاه الجماهير الشعبية، ولم تكن هذه المسؤوليات تقتصر على معركة بلا طائل من أجل تبوأ مكانة، بين شخصيات أو فصائل إنّما هي إيجاد الظروف الضرورية للنمو الدائم الذي لا رجعة فيه لحركة وطنية.

وقد كان حزب الشعب الشريك الأهم في هذا التجمع، وكان عمله ينزع صراحة إلى توجيه هذه الحركة نحو الطروحات المذكورة أعلاه وكان مناضلوه يناقشون هذه الطروحات ذاتها أمام الجماهير ومناضلي الإتجاهات الأخرى الذين كان الكثير منهم يشاطر تدريجيا تصور هذا الحزب.

وكان أولئك الذين ينشرون هذه الأفكار على «أنوية» أحباب الحرية والبيان من أنصار سياسة الإدماج بدرجات متفاوتة.

وكان هدفهم هو بث الريبة والإنقسامات في صفوف هذه الحركة. وعليه فقد كانوا يجتهدون في أن يخلقوا فيها التناقضات، لعلمهم أن التيارات التي يتألف منها أحباب البيان والحرية لطالما كانت منقسمة وكانت أحيانا تتقاتل وأنّها لم تنصهر بعد في التنظيم نفسه.

كانت الإنقسامات ما تزال قائمة وكان لا بد لها أن تزول مع الزمن وكذا الصراعات والنقاشات الجماعية. ولم تكن الحركة حديثة الإنشاء قد تمكنت بعد من تجاوز بعض التناقضات، حتى أن الإدارة كانت تراهن على أن هذه التناقضات عينها ولا تألو جهداً إن وجدت الفرصة، كي تزيدها تفاقما، ولأنها بوغتت من قبل حركة الجماهير القوية التي حولّت بسرعة كبيرة العلاقات بين الإستعمار والشعب الجزائري فقد راحت تحيك مؤامراتها في الظل كعادتها.

وعاما بعد إنشاء أحباب الحرية والبيان، وضع النزوع إلى الصلابة في داخل الحركة، الجزائر في فلك حركة تحرير الشعوب والكفاح ضد الإستعمار، كما أن تطوّر الوضع الخارجي خلق ظرفا ملائما للحركة.

السياق العام وتطور الوضع الخارجي

كانت الحرب العالمية الثانية تدنو من نهايتها، وكانت الجيوش السوفياتية تدحر بسرعة القوات الألمانية نحو الغرب، بينما كان الأمريكان والإنجليز وحلفاؤهم الذين نزلوا عام 1942 في شمال إفريقيا وفي فرنسا عام 1944، تضيّق خناقها على ألمانيا النازية.

ولم يكن أحد يشك في نهاية هذه الحرب وفي أنّ استسلام ألمانيا بات مسألة بضعة أسابيع أو بضعة أشهر على أكبر تقدير

وكانت الدعاية ضد النازية والفاشية تضرب أطنابها، ووعود تحرير جميع الشعوب تملأ الخطب والتصريحات[14] خصوصا عند الأمريكان بقيادة روزفلت.

وكانت تغذي آمالا كبيرة لدى الشعوب التي كانت ضحية الاحتلال والاضطهاد، هل كانت الشعوب الإستعمارية سترى وضعها يتغير لصالح التغيرات في العلاقات الدولية التي تنسج على أعينها ؟

هل سنشهد إرساء نظام ديمقراطي يحترم الحقوق الأساسية للشعوب في الحرية والإستقلال الوطني ؟

كان أكثر المتشككين مع ذلك يعتقدون أن هذه التغيرات الكبرى كان من شأنها أن تسهل معركة التحرير. وكان ميثاق الأمم المتحدة [15] ينص جيدا على «حق جميع الشعوب في اختيار شكل الحكومة التي يرغبون العيش في ظلها».

ومع ذلك فإن المثل الديمقراطية التي نشرها «الحلفاء» كان يناقضها موقف القوى الاستعمارية القديمة وتحايل الولايات المتحدة الأميركية التي كانت تميل إلى استبدال اشكال هيمنة جديدة بالإستعمار التقليدي.

وكان الجزائريون يتابعون بكثير من الإهتمام سير الأحداث جميعا، ولكنهم أبدوا اهتماما خاصا بالحركات السياسية للبلاد العربية والاسلامية على غرار المغرب وتونس وليبيا ومصر وخاصة سوريا ولبنان وفلسطين.

كان كل من المغرب وتونس يشهدان وضعا كوضع الجزائر، رغم وضعهما القانوني كـ «دول تحت حماية فرنسية » وكانت الحركات الوطنية خاصة «الإستقلال»[16] والدستور الجديد، تكافح من أجل التحرير وتصطدم بنفس الإمبريالية العنيدة التي تواجهها الحركة الوطنية الجزائرية، وكانت تتعرّض للهيمنة نفسها وتعاني القمع ذاته.

إفريقيا الشمالية

في بداية عام 1944 ، كان المغرب مسرحا لأحداث خطيرة تعود لرفض «الحماية» أن تأخذ بعين الإعتبار المطالب الوطنية التي قدمها الإستقلال، على شكل

بيان للسلطان محمد الخامس إلى المقيم العام وإلى ممثلي الحلفاء [17] وكان قادة الإستقلال أمثال أحمد بلفراج ومحمد اليازيدي قد اعتقلوا بحجة باطلة تتمثل في الجوسسة للعدو. وسرعان ما نظمت مظاهرات شعبية حاشدة، في المدن الرئيسية للمملكة للإحتجاج على هذا التعسّف، فتم قمعها من قبل قوات حفظ النظام للإقامة، الأمر الذي أدى إلى سقوط عشرات القتلى والجرحى في صفوف المتظاهرين. وبهذا أظهرت السلطات الفرنسية رغبتها في كسر الحركة الوطنية المغربية والتّصدي لأي تطورٍ في اتجاه التطلعات الشعبية. ولكنها قوبلت بنتيجة عكسية؛ إذ تماهى الشعب المغربي أكثر مع حركته الوطنية التي كان الملك محمد الخامس يلعب فيها دور الرمز الوطني، وهذا على الرغم من موجة القمع التي سلطت على الوطنيين.

وفي تونس، توسعت الحركة الوطنية وواجهت السياسة الإستعمارية الفرنسية نفسها والتصورات الرجعية المطبقة على مجمع المغرب من قبل الـC. F. L. N .

ولم تكن هذه الأخيرة تتردد في التصدي لكل الحركات الوطنية. ووسط الغموض الذي كان يسود في تونس عند وصول قوات « الحلفاء» فقد ناور كي يقنع الأمريكان والإنجليز بالموقف المؤيد للألمان الذي كان يقفه القادة التونسيون (كما في المغرب) والمتمثلين أساسا في موقف الباي منصف، وبورقيبة.

ورغم ضعف هذه الإتهامات، فقد عزل الباي وأرسل إلى إقامة في الأغواط، ثم إلى شرشال (الجزائر العاصمة) ثم باو حيث مات عام 1947 [18]

وبعد القوّة، أظهر الرأي العام التونسي سخطه على السلطات الفرنسية، وزاد حجم الحركة الوطنية إلى درجة أنه حرم القائم من «متحدثين مقبولين» فكان هذا الأخير مجبرا أمام تصاعد التطلعات الوطنية التونسية على منح بعض الإصلاحات الطفيفة (كما في الجزائر) حتى يستعملها لمحاربة هذه التطلعات الوطنية نفسها، وقد شدد على العكس من تلك هيمنته وسيطرته على الدوائر الرّسمية، المقررة من قبل (الحماية، الوزارات والمديريات التونسية).

وعن طريق الحماية وكذا الباي الجديد سيدي لمين، منزوع الإرادة، كان المقيم الفرنسي يقود فعليا البلد، مضاعفا بذلك تفاقم الإدارة المباشرة دون احترام لما ينص عليه الوضع القانوني للحماية ، وهكذا كانت سياسة الـ C. F. L. N. هي نفسها في جميع بلدان المغرب، رغم الأوهام القانونية، في المغرب والجزائر وتونس.

وكانت تترجم في شكل قمع، وقوة، التصدي النظامي للخطاب الوطني والإبقاء على العلاقات الاستعمارية عن طريق القوة.

وكانت هذه السياسة تميل إلى تدمير الحركات الوطنية التي تؤطر تطلعات الشعب وتعبرّ عنها وإلى عزلها جميعا عن بعضها البعض، وفي ذات الوقت كانت تحارب بعنف الطابع العربي الإسلامي لهذه التطلعات، مكلفة من جهودها لفصل المغرب عن فضائه الطبيعي العربي الإسلامي هي في الحقيقة التي تتصدى بصورة أكثر قوة للسياسة الفرنسية الإمبريالية وللهيمنة الغربية.

وكانت الإيديولوجية الأمبريالية التي تقوم أساسا على مبدأ تفوق القوات الغربية خاصة قوة فرنسا، مصدر إلهام الفكر السياسي للقادة الفرنسيين، إذ كان هؤلاء يرون في الحركات الوطنية العربية الإسلامية خطرا يحدق «بالوجود الفرنسي»، أي في الحقيقة النظام الاستعماري للإستغلال والهيمنة.

كما كانوا يحاولون عن طريق الاصلاحات الصغيرة أن يكافحوا ضد هذا «الخطر» ويضعوا إلى الأبد قبضتهم على بلدان كانت شخصيتها ومصالحها الوطنية تختلف عن مصالح وشخصية البلد المستعمر.

وكانت عودة انبعاث الحركة العربية الإسلامية تشكل قوة معنوية كبيرة للشعوب العربية التي كان ممثلوها يأخذون ذلك في حسبانهم، إذ، عدا بعض الفروق، فقد كانت مشكلات هذه الشعوب واحدة؛ ألا وهي التحرّر من ربقة الأجنبي وإقامة علاقات جديدة مع بعضهم البعض ومع المجتمع الدّولي.

أما الـ C. F. L. N. فبدلا من أن يفهم الاضطرابات التي كانت تحدث في العالم والحاجات إلى تحرير الشعوب، راح يكرز ببساطة السياسة التقليدية (الإستعمارية)، وقد بدا ممثلوه في المغرب غير مدركين للتغيرات وراحوا يتصرفون وكأنهم في عزّ أيام الإستعمار.

وفي المغرب، كما في تونس والجزائر، كانوا يرفضون أي حديث عن التطلعات الوطنية للشعوب، حتى ولو كانت في إطار (الحكم الذاتي) (الذي كان ينصّ عليه الدستور والحركة الوطنية المغربية والبيان الجزائري).

ولم يكونوا يرون في هذه المطالب، كما صرح به «القائم العام» Piraux [*] سوى طموحات تهدف إلى اعادة امبراطورية الخلفاء، في كامل مجدها، كما كانت في القرنين 12 و 13، جاعلين من السلطان والباي، ليس شريكين لفرنسا، وإنما أعضاء فاعلين في الجامعة العربية».

وكانا يعتبران المغرب «كونسرفاتوارا عظمة فرنسا»، «...ذا قيمة استثنائية من وجهة نظر المكانة التي تستطيع فرنسا ويجب عليها أن تحتلها في العالم». وبهذا المعنى نفسه، يتجه تصريح الجنرال Catroux، في أكتوبر 1943 في يومية T. A. M.[24] والذي يهاجم فيه العروبة والمغاربية في آن معا، ففي نظره : « يجب على شمال إفريقيا أن يتخلص من جاذبية الشرق ليدور في فلك فرنسا ولا يمكن للمحميتين الشمال أفريقيتين أن يدرجا إلا في كنفيدرالية للأراضي الفرنسية».

مثل هذا التصريح وغيره كثير حول «الروابط الوثيقة بين فرنسا وملكياتها» كان من شأنها أن تجعل الحركات الوطنية أكثر راديكالية، وتقرب زمن المواجهة والخصومة، بين هذه الحركات والإستعمار الفرنسي المصمم على سدّ الطريق أمام كل مطالب وطنية الذي بلغ عام 1945 نقطة اللارجوع.

الحركة العربية، سوريا – لبنان

كانت معركة التحرير في كل من سوريا ولبنان الذين كانت فيهما السيطرة الاستعمارية أقل وطأة منها في المغرب، تأخذ منحى الثورة التي كان يتعين للإستعمار أمامها أن يرضخ ويعترف بالإستقلال لهذه البلدان.

وقد وعت البلدان العربية الأخرى وضعها وزعزعت تدريجيا النفوذ الأجنبية، وقد ترجم هذا الوعي عن طريق سياسة تقارب، عجلت وتيرتها تطلعات الجماهير العربية إلى الوحدة.

وقد تجسدت بعد عدة اجتماعات، عن طريق تأسيس، في مؤتمرهيليو بوليس، في 14 أفريل 1943، لجامعة الدول العربية التي بعث مجيئها أملا كبيرا في جميع شعوب العالم العربي الإسلامي.

كان كل من الشعوب والمناضلون في المغرب يتابعون باهتمام عميق أحداث المشرق خاصة المحادثات التي كانت تجري فيه منذ عام 1943 لتأسيس وحدة عربية لم يكن شكلها قد حدد بعد، وكانت هناك عدّة أشكال ممكنة :

1) دولة فيدرالية ذات سلطة سياسية مركزية

2) دولة فيدرالية ذات برلمان مركزي ومجلس تنفيذي له مطلق السلطات السياسية.

3) كنفيدرالية يركز فيها على التنسيق والتعاون.

ولم تكن للممثلين العرب الجرأة الضرورية لإنشاء وحدة حقيقية فاختاروا شكل تنسيق وتعاون بين الدول، وبرغم ضعف مستوى الإندماج في هذه الصيغة، كان اجتماع فيفري ومارس 1945 في القاهرة لوزراء الشؤون الخارجية، لتأسيس «جامعة الدول العربية» يمثل تجاحا في نظر الجماهير. وبعد التوقيع في 22 مارس 1945 على ميثاق الجامعة، من قبل مصر والعراق ولبنان وسوريا والعربية السعودية والأردن كان الرأي العام العربي يرى في ذلك بداية تجمع كافة الشعوب العربية.

وقد كان لتأسيس الجامعة العربية، الذي يعتقد اليوم أنه متواضع جدا، صدى كبيرا عبر جميع العالم العربي، وقد وجد فيه المغرب الذي كان تحت وطأة الاستعمار تنفيسا ليعجل في تحريره ويلتحق بالدول الأخرى.

وكان هذا المد من التحرر والوحدة بين الشعوب العربية يمثل خطرا على الإمبريالية العالمية، مع أن بعض القوى كبريطانيا العظمى لم تأخذه مأخذا سيئا بادئ الأمر.

وقد لوحظ بسرعة أنه كان يستمد قوته من تطلعات الجماهير وأنه يوشك أن يزعزع حتى قادته والاستراتيجية الامبريالية. وكان لهذه الأخيرة رهان آخر في جعبتها، فاستندت على الصهيونية في فلسطين، لتتصدى للحركة العربية للتحرير، معرقلة إياها ومضاعفة من معارضتها (كانت غالبية الدّول في تلك الوقت متأثرة بتفاوت بالقوى العالمية الكبرى).

كان ذلك إذن جبهة عريضة للكفاح ضد الإستعمارية والامبريالية تنمو عبر العالم العربي وتندمج في حركة التحرير لجميع الشعوب في العالم، وإفريقيا وآسيا (مثل فيتنام، والهند، وأندونسيا حتى نقتصر على أكبر الدول فقط).

ولم تكن الجزائر لتتجاهل هذه الأحداث والتغيرات، وفي هذا السياق كانت الحركة الوطنية في هذا البلد تكافح وتبحث عن أفضل السبل لبلوغ أهدافها في التحرّر.

وقد عرفت هذه الحركة التي كانت قد توحدت ابتداء من عام 1944 في شكل أحباب البيان والحرية (يضم المركبات الثلاث : حزب الشعب والعلماء وفرحات عباس) امتدادا سريعا على صعيد الجماهير، وقد عجّل تحولها الداخلي، والموقف المتشدّد للإدارة الفرنسية والنهاية الوشيكة للحرب، انعقاد مؤتمر وطني لتكييف هذا التجمع مع المتطلبات الجديدة للكفاح سواء في الداخل أو في الخارج.

الهوامش

(1) استفيض كثيرا في شرح خطاب رئيس الـ C. F. L. N، وفي قسنطينة (12 ديسمبر 1943) ومؤتمر برازافيل (جانفي 1944) على اعتبارها مراكز دعوة لإزالة الإستعمار. كان الأمر يتعلق ببساطة بإعادة تكييف الإستعمار مع التغيرات التي طرأت في فرنسا، والجزائر والعالم، بهدف مواصلة الأهداف نفسها بالوسائل نفسها، إنّما بلهجة مختلفة.

(2) التمثيل بالتساوي (أو بالأحرى باللاّتساوي) في الإقليم الفرنسي، الذي كان يعتبر إصلاحا جريئا كان قد طالب به عام 1920، الأمير خالد (ر. عباس الليل الإستعماري).

(3) بقي الـ 8 ملايين جزائري مسلمين، في المعسكر الثاني أي مواطنين من لدرجة الثانية.

(4) كان الشيوعيون يؤيدون وجهة نظر الـ C. F. L. N مع بعض الفروق، كما في زمن الجبهة الشعبية، فبالنسبة لهم، كانت هذه المشاريع تحتوي على «إصلاحات تدريجية»، في حين أنها استعملت كوسائل للقضاء على النضال الوطني.

(5) الثورة الإشتراكية عدد 7 مجلة سياسية وثقافية وايديولوجية تصدر في باريس عن الطليعة الاشتراكية ص 25 .

(6) في بلكور بالبرت مجموعة من الشباب بجمع أسلحة خفيفة، ولهذا الغرض، لم يتردد هؤلاء الشباب في الذهاب للحصول عليها من المعسكرات الأنجلوأمريكية مخاطرين بحياتهم.

ولم تكن هذه الحالات معزولة على التراب الجزائري، فبوضعنا عضوا في اللجنة المركزية الشابة للجزائر الكبرى (وكذلك في هذه المجموعة)، فقد استطعنا أن نلاحظ أن هذه الإنشغالات كانت مشتركة بين الكثير من المناضلين.

(7)- La nuit coloniale. op.cit. p. 150 .

(8)- idem.

(9)-Du manifeste, p. p. 61.63.

(10) عمار أوزقان. المجلس الوطني التأسيسي 5 أفريل 1946 .

(11) فرحات عباس المرجع السابق .

(12) كانت الغالبية العظمى من الشعب خاضعة لنظام الاستغلال، في ظل ظروف حياة وعمل مزرية.

(13) على العكس، كانت صيغة الاندماج المقررة في الأمر 7 مارس 1944 ، تسير، في الواقع عكس الاستقلال الوطني، فبدل أن تحدث تغييرا في السياسة (على غرار الإصلاحيين) وانتهاز الفرصة للإنخراط في أصدقاء البيان والحرية، راحوا يتمادون في الخطأ وعزل أنفسهم بإنشاء «أصدقاء الديمقراطية والحرية».

(14) منذ التقائهم جانفي عام 1942، تعهد الحلفاء عن طريق «إعلان الأمم المتحدة»، ما عداه نظام سلم وأمن فعال، بعد الحرب.

(15) حددت المبادئ التي تقوم عليها منظمة الأمم المتحدة بـ «دوبارتون أواكس» في سبتمبر عام 1944، وأعد ميثاق الأمم المتحدة في مؤتمر سان فرانسيسكو(25 أفريل – 25 جوان 1945)، وتهدف إلى الحفاظ على السلام، واحترام حقوق الشعوب في تقرير مصيرها، الدفاع عن بعض الحريات ، المساواة بين الأفراد والأمم، تمكين الرقي الإجتماعي وتوفير أفضل الشروط المعيشة في محيط أكيد من الحرية.

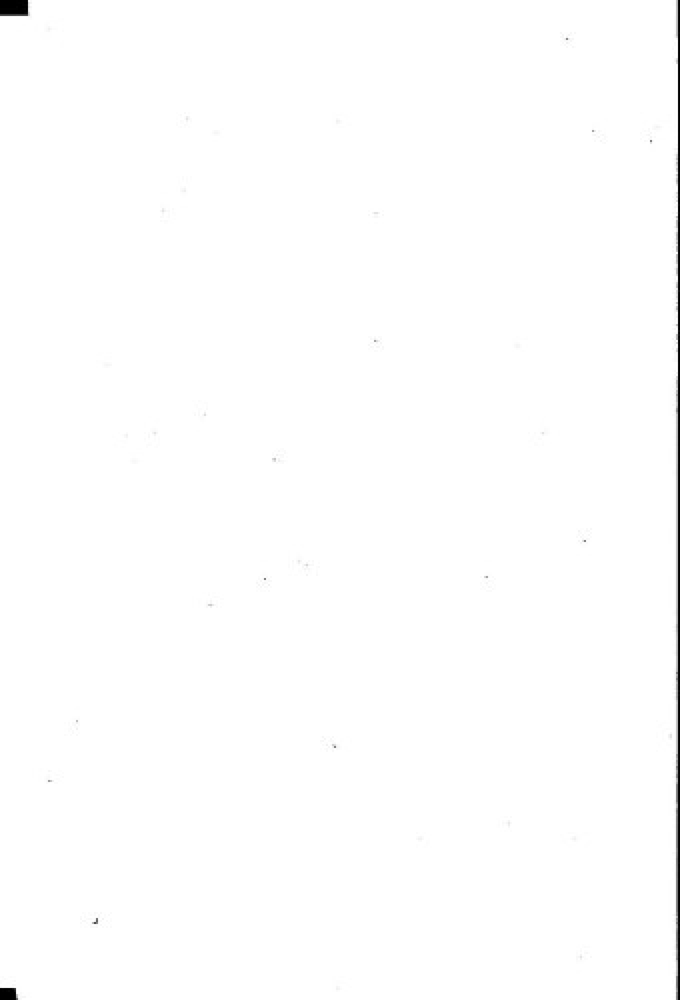
(16) تأسس حزب الاستقلال في ديسمبر 1943

(17) وقع هذا البيان من طرف العديد من الشخصيات والتي طالبت به بالإصلاحات، من بينها استقلال المغرب استقلالا كاملا تحت زعامة سيدي محمد بن يوسف

(18) شارل اندري جوليان، افريقيا الشمالية تسير، ص 91.

(19) ذكره شارل اندري جوليان، المصدر السابق

(20) نفس المرجع.



الفصل الثامن

التوجه الراديكالي لأحباب البيان والحرية

أحداث ماي 1945

بلغ تجمّع أحباب البيان والحرية ذروته في ربيع سنة 1945، وفي كنفه أخذت الأفكار التحررية تنمو وتنتشر في الأوساط الشعبية. وكان حماس الجماهير وتعبئتهم حوله قد لفتت أنظار السلطات الاستعمارية إليه؛ فاحتلّت الأوضاع السياسية في الجزائر المرتبة الأولى في اهتماماتها.

وبالرغم من أن برنامج التجمّع كان معتدلا نسبيا إلا أن الرأي العام الجزائري كان قد تشبّع بفكرة المطالبة بالاستقلال. وهذا ما جعل التوجّه السياسي للتجمّع يلتقي مع التيار الثوري (من النجم إلى حزب الشعب)، وكانت الإدارة الاستعمارية تعمل دون هوادة على خنق حزب الشعب وتقييد دوره الطلائعي في صفوف أحباب البيان والحرية.

وبالرغم من أن تلك السلطات كانت قد حلّت حزب الشعب عشية الحرب العالمية الثانية إلا أنّه صار متعودًا على العمل تحت طائلة الاضطهاد؛ فكيّف أسلوب نشاطه بحيث يتماشى مع ظروف العمل السرّي ويضمن له المواصلة؛ فبفضل تشبّث هذا الحزب بمبادئه؛ اتجه التجمّع نحو التطرّف في مطالبه وساهم في دفع الحركة الوطنية إلى مصاف أقوى الحركات التحررية التي واجهت الدول الاستعمارية.

وبفضل تجذّر حزب الشعب الجزائري في صميم الفئات الشعبية؛ تمكّن من مقاومة كل أشكال القمع التي سلّطتها الإدارة الاستعمارية عليه.

عندما تعاون حزب الشعب مع أحباب البيان والحرية؛ ساهم مناضلوه في إضفاء الصبغة الشعبية على التجمّع حيث انخرطت الفئات الشعبية في صفوفه

بكلّ ديمقراطية؛ وتبوّأ حزب الشعب الجزائري مكانة معتبرة في التجمّع ورجّح الكفّة لصالحه. ومن ثمّ أصبحت مطالب تجمّع أحباب البيان منطوقة في فحواها.

كان الجدل قائما حول الأفكار والمبادئ المتعلّقة بالصعيدين الداخلي والخارجي :

فعلى صعيد التنظيم الداخلي للتجمع؛ كان المسعى هو ترسيخ الطروحات الثورية لحزب الشعب؛ وعلى الصعيد الخارجي كان الهدف ضرب السياسة الاستعمارية.

نجح حزب الشعب الجزائري في ترجيح كفّة طروحاته لأنها كانت منسجمة مع طموحات الشعب الجزائري. فالتغيير الذي بدأ يظهر في صفوف الشعب قد انعكست آثاره في شهر جانفي 1945 في صورة إعادة توزيع القوى الفاعلة في صفوف قيادة أحباب البيان والحرية، حيث نجد عدّة مسؤولين من حزب الشعب (أمثال الأمين دباغين وحسين عسلة مسئول؛ والشاذلي المكّي وغيرهم). فمشاركة هؤلاء المناضلين إلى جانب القادة؛ ذوي الاتجاه المعتدل؛ الذين تتشكّل منهم هيئة قيادة أحباب البيان والحرية أعطى منعرجا حاسما لهذه التشكيلة.

ولقد حدث التغيير الحاسم للتجمّع في المؤتمر الذي انعقد في الجزائر من 02 إلى 04 مارس 1945 حيث اتخذت جملة من القرارات الحاسمة بالنسبة لتوجيهات التجمّع.

انعقد المؤتمر تحت رئاسة مصالي الحاج الشرفية (الذي كان تحت الإقامة الجبرية في جنوب البلاد) وأسفر على ما يلي :

– رفض الطروحات المؤيدة لتأسيس النظام الفيدرالي الذي دافع عنه أنصار فرحات عباس.

– تبنّى المؤتمر فكرة "برلمان جزائري وحكومة جزائرية" لكنه رفض أن يتحقق هذا الهدف تحت ظل فرنسا أو في إطار فدرالية فرنسية.

– رحّب بفكرة انتخاب جمعية جزائرية تأسيسية بالاقتراع العام دون تمييز في العرق أو الدين. وكان هذا آخر اختيار يقبل به المؤتمر هو الحلّ الذي يكفل للجزائر الحصول على الاستقلال بالأسلوب الديمقراطي.

في نفس الوقت رفع المؤتمرون عريضة تنددوا فيها بالقمع المسلّط على المناضلين وكذلك أدانوا الإقامة الجبرية المفروضة على مصالي الحاج. وفي ختام العريضة حيّا المؤتمرون مصالي الحاج كزعيم للشعب الجزائري بدون منازع.

ليس الحدث الأكثر دلالة في وقائع هذا المؤتمر هو التوجهات السياسية الجديدة ولا الإقرار بأن مصالي الحاج هو الزعيم الوطني؛ وإنما الحدث هو ذلك التغيير الذي طرأ على التشكيلة في ظرف عام واحد؛ سواء من حيث تفتّح الأذهنيات أو تطوّر الأفكار السياسية.

أصبح حزب الشعب الجزائري يمثّل تيّار الأغلبية في الحركة الوطنية؛ فأطروحته الثورية اكتسحت أطروحات التيار المعتدل (المتمثل في جمعية العلماء وفرحات عباس).

وبهذا ازداد التنافر بين الاستعمار والحركة الوطنية؛ حيث تعذّر على الحكومة الفرنسية التوصّل إلى حلّ يرضي جميع الأطراف؛ خاصة وأن الإصلاحات التي لوّحت بها لم تحظ بالقبول من طرف الشعب الجزائري، ولم تنل رضى المعمّرين.هذه الوضعية نتجت عن تعنّت الحكومة الفرنسية في موقفها الرافض التسليم بالواقع الوطني ورفضها القاطع لأية تسوية ولو كانت حلولا انتقالية مثل تلك التي نادى بها فرحات عباس.كتب "شارل أندري جوليان" بخصوص المؤتمر ما يلي: «كانت أغلبية الجزائريين تريد منح الدولة الجزائرية المستقلة حرية الاندماج في النظام الذي تختاره بإرادتها هي؛ خاصة أن انعقاد مؤتمر الجزائر صادف مؤتمر هليوبوليس الذي انبثقت عنه الجامعة العربية.

واضح إذن أن الخيار الذي يطمح إليه المسلمون كان يصبّ في هذا الاتجاه». ثمّ يضيف قائلا: «أصيب المؤتمرون الجزائريون بخيبة أمل مثل التي أصابت "بورقيبة" التي مثّل الحزب الدستوري الجديد في القاهرة وكان مقتنعا بأن زمن الاستعمار انقضى إلى غير رجعة.

يعتبر مؤتمر هليوبوليس نقطة الأوج التي بلغها الأمل في تجسيد جامعة عربية؛ فكان المناضلون مقتنعين تماما بأن قرارات ذلك المؤتمر سوف تغيّر وجه العالم وكان المناضلون يؤمنون باقتراب عودة المهدي المنتظر»[5].

إنّ هذا المؤرخ الملتزم بالسياسة الاندماجية؛ لم يكن في مقدوره فهم طموحات الشعوب في الوحدة ولا تعلّقهم بالشخصية العربية الإسلامية، تلك المقومات التي ما فتئت السياسة الفرنسية تعمل على محوها أو تشويهها.

لقد عكست قرارات المؤتمر المقوّمات الإسلامية التي تتضمّنها المطالب الجزائرية بخصوص إعادة إدماج الشعب الجزائري في مسار الحركة السياسية العربية.

كان شارل أندري جوليان؛ مثل كثيرين غيره؛ يعتبر البعد العربي مجرّد "حلم" بينما الحقيقة أنّ هذا البعد يمثل أحد المقوّمات المهمّة في ضمير عشرات الملايين من الناس.

الواقع أن الحلم هو السياسة الاندماجية (الذي يدافع عنه هذا الكاتب وغيره) أي تلك السياسة التي جاء بها قانون 07 مارس؛ المتمثلة في إعلان دستور؛ وبالتالي في تأسيس الاتحاد الفرنسي (فماذا بقي اليوم من ذلك الوهم الاستعماري؟) وبالرغم من أن الوحدة العربية تنطوي على كل التناقضات؛ ورغم ضعفها؛ فإنها ما تزال قادرة على تعبئة الجماهير العربية وتحريك عجلة التاريخ.

كثيرا ما وجّه شارل أندري جوليان؛ وغيره من الكتّاب الإنسانيين؛ اللّوم إلى القادة الاستعماريين على قصر نظرهم وعدم تفهّمهم للقضايا.

وكثيرا ما واجهوا بكل شجاعة تطرّف المستوطنين، وشهّروا بالظلم المسلّط على الطبقات الشعبية "الأهالي أو الأنديجينا".غير أنّ هؤلاء لم يستطيعوا التخلّص من " عدوى " الإيديولوجية " الاستعمارية " اليسارية.فلم يدخلوا في حسبانهم الابعاد الأساسية المميّزة للحركات الوطنية فوجدوا أنفسهم في موقف مضاد لطموحات الشعوب فلم يدركوا أهمية وعمق الطفرة التي أحدثها المؤتمر في مسار الكفاح من أجل الاستقلال.

فشل فكرة الثورة باسم القانون.

كان لزاما على الشعب الجزائري أن يسترجع كل أبعاد هويته الثقافية؛ استعدادا لمعركة التحرير؛ خاصة وأن السياسة التي نادى بها فرحات عباس وكان يعتبرها كفيلة بمنح الجزائر دستورا يمكنها من تحقيق ثورتها " بالقانون"؛ تلك السياسة أثبتت عدم فعاليتها.

كان تصور فرحات عباس للدولة الجزائرية في إطار فرنسا قائما على الاعتراف بقومية الشعوب المستعمرة واحترامها. والواقع أن هذا التصورّ قد تلاشى بسبب تعنّت السلطات الفرنسية في موقفها.لكنّ هذا لا يعني أن التوجّهات الجديدة لأحباب البيان والحرية قد أدارت ظهرها للمسار التحرّري بالطرق السلمية. بل بقيت تؤمن بأن هنك ولاشك فرصة حقيقية لانتزاع الاستقلال بواسطة النضال السياسي.

كان أحباب البيان والحرية يؤمنون فعلا بفكرة " الثورة بالقانون " ولكنّ الأمر المؤكد هو أن ذلك لن يتسنى إلا بتعبئة الشعب وتنظيم جميع فئاته.

إنّ وزن هذا الحزب ونشاطه كفيلان بتغيير موازين القوى لصالح الجزائر دون استبعاد احتمال اللجوء إلى أساليب أخرى من النضال بما في ذلك الكفاح المسلّح في وقت لاحق.

لا شكّ أنّ التفاني في الكفاح والعمل التنظيمي دون هوادة والتعبئة الجماهيرية؛ التي طبعت هذه الفترة؛ يجد تفسيره في الحرص الشديد على تشكيل قوى سياسية تتميز بالقدرة على ضمان الاستقلال مهما حدث.

لم يحدث أن واجه الاستعمار حركة وطنية واسعة وشاملة بهذا الحجم. لذلك عمد إلى أسلوب الاستفزاز والمناورة بغية القمع والتخويف وبث الشقاق؛ وحاول أيضا تفكيك صفوف أحباب البيان والحرية وإثارة الحزازات بين المسؤولين.

كان الاستعمار يعتقد أنّ هذه الوسائل تمكّنه من عزل حزب الشعب الجزائري؛ وهو القوة المحركة في هذا التجمع؛ وبالتالي تضمن له تفادي الخطر الذي تمثله القوى الوطنية إذا ما اتّحدت ضدّه.

تعرّض فرحات عباس شخصيا للتخويف من طرف الحاكم العام وقد روى الحادثة كالتالي: «حاول موظف الإدارة لفت انتباهي إلى نوع تشكيلة فروع أحباب البيان والحرية المكلّفة بنشر جريدة المساواة فقال لي: «إن في مكاتب تلك الفروع عناصر معروفة بانتمائها إلى حزب الشعب.. إنكم تعملون لصالح مصالي» علّق فرحات عباس على ذلك بقوله: «إن من حقّ جميع الجزائريين الانضمام إلى أحباب البيان والحرية وإن أهمّ شيء بالنسبة للجزائر في سنة 1945 هو تلبية المطالب الوطنية وتسطير برنامج لتنفيذ تلك المطالب؛ فالأحرى أن ترتاح الحكومة لوجود حزب الشعب في هذا التجمّع[3].

الجبهة الاستعمارية تمارس القمع.

كان مصالي الحاج هو المستهدف من كل الإجراءات القمعية التي تسلّطها الإدارة الفرنسية على الجزائريين. ففي 18 أفريل 1945 وبينما كان مصالي تحت الإقامة الجبرية في مدينة قصر البخاري، دبّر والي ولاية الجزائر عملية استفزازية (باسم عملية Perillier) وهي عملية عسكرية ضد قبائل البدو المشابة[4] متخذا إياها محكًا لامتحان سلطته. أدّت تلك الإجراءات التعسفية إلى قيام مظاهرات وطنية وانتهت باعتقال زعماء أحباب البيان والحرية في المنطقة (المشابة) حمّلت السلطات الاستعمارية مصالي الحاج مسؤولية ما وقع؛ وقرّرت نفيه إلى أقصى الجنوب الجزائري في مدينة القليعة (المنيعة).كانت الأزمة السياسية على أشدّها وزادتها تلك الإجراءات ضراوة.

في 26 أفريل 1945 أخبر عامل عمالة قسنطينة (Lestrade-Carbonnel)؛ الدكتور سعدان؛ أحد مسؤولي أحباب البيان والحرية؛ بأن بعض الاضطرابات توشك أن تقع وسوف يتلوها صدور قرار بحلّ حزب كبير. ومن ناحية أخرى أكّد رئيس اتحادية شيوخ البلديات السيد "أبو" Abbo، بأنّ اندلاع أحداث الشّغب وشيك الوقوع وأنّ الجنرال ديغول سيضطرّ إثرها إلى إلغاء إصلاحات 7 مارس 1944.[5]

تلقت جبهة القوى الكولونيالية هذه الأخبار بذهول كبير ولكنها، أمام تطور الموقف أخذت تتأهب لسدّ الطريق في وجه الموجة العارمة للحركة الوطنية.

أدرك فرحات عباس زعيم أحباب البيان والحرية بأن "المستوطنين كانوا يعارضون قانون مارس 1947 وكانوا مناوئين لأحباب البيان والحرية وبرنامجهم، ولم يكونوا يخفون عداءهم للإصلاحات ويجهرون بعزمهم على إفشالها".كان الوضع على تلك الحال؛ بمعنى أنّه في الوقت الذي أخذت الحركة الوطنية تتبلور كانت الجبهة الكولونيالية تتآمر.

كان خصومنا يريدون إبعاد أحباب البيان والحرية عن المشاركة في الانتخابات البلدية التي انطلقت في فرنسا.وبالفعل تأجلت تلك الانتخابات في الجزائر لتجنّب فوز القوى الشعبية.[6]

وعلى ضوء هذه الأحداث لا يمكننا تجاهل التواطؤ (الضمني على الأقل) بين الجناح الأكثر تطرفا في صفوف المعمرين وبين الإدارة الفرنسية.

كان زعماء الحركة الوطنية واعين بما كان يحاك ويدبّر من استفزازات، فكرّروا نداءاتهم للشعب كي يتحلّى باليقظة لإحباط المناورات.

كانت الحركة الوطنية متحكّمة في الوضع ولم يكن من مصلحتها كتمان مطالبها أو الحدّ من نشاطها،بل كان لزاما عليها تفويت الفرصة على المستعمر بعدم الخضوع لاستفزازاته وبضرورة السّعي في الاتجاه المعاكس لإحباط أهدافه الرّامية إلى شلّ الحركة الوطنية.

كانت المسألة المطروحة أمام الحركة الوطنية هي ضمان استمرار تطوّرها وفي نفس الوقت اجتناب الوقوع في فخّ المؤامرات التي كان المستوطنون والإدارة الفرنسية يدبّرونها.

لم يعد في وسع الجماهير الشعبية تحمّل المزيد من التسلّط؛ فتعاظم استياؤها من استهانة القوى الاستعمارية بطموحاتها الوطنية، ومن الإصلاحات المشبوهة الرّامية إلى تفريق الصفوف.فلقد انقضى العهد الذهبي للاستعمار. وصارت الجماهير الشعبية عازمة على تكسير أغلال المستعمر.

أحداث ماي 1945.

اغتنم زعماء الحركة الوطنية فرصة الاحتفال بالعيد العالمي للشغل في 01 ماي وكذلك الاحتفال بالهدنة في 08 من نفس الشهر؛ فنظّموا مظاهرات سلمية تندّد بالقمع الاستعماري وتؤكّد للعالم مشروعية الطموحات الوطنية للشعب الجزائري وتفنّد بالطرق السياسية مقولة " الجزائر أرض فرنسية ".فقد دخلت الجزائر آنذاك مرحلة اللاعودة في سعيها للتخلص من الإمبريالية وتحقيق استقلالها مثل بقية الدول.

بالنظر إلى أهمية تلك التواريخ وصداها في العالم، كان ينبغي على الجزائر استغلال المناسبة للتعبير عن إرادتها الوطنية رغم كل مخاطر الاستفزاز والمساومة؛ وهما الوسيلتان اللتان طالما لجأ إليهما المستعمر لإسكات الشعب في هذا الظرف الحاسم.

تسعى هذه الأساليب إلى منع الشعب من التعبير عن مطلبه الوطني وكانت ترمي في نفس الوقت إلى إظهار الحركة الوطنية كأقلية "متطرفة" ، "وشرذمة أعداء للفرنسيين".

أصبحت لجنة فرنسا الحرة "CFLN" - وأحيانا تبدو أكثر واقعية بعض الشيء، فتعترف بوجود مشاكل اجتماعية واقتصادية ولكنها تدّعي بأن في إمكانها إيجاد الحلول المناسبة دون المساس بالنظام الاستعماري؛ وأنّ الإدماج هو الحل".

في نفس الوقت الذي كانت فيه فكرة الإدماج مرفوضة من طرف الشعب؛ فإنّها كانت تقدّم من وجهة نظر بعض الفرنسيين كبديل للمطلب الاستقلالي بغرض الإبقاء على الهيمنة الاستعمارية.

في إطار التنديد بهذه السياسة نظّم زعماء الحركة الوطنية؛ وخاصة حزب الشعب الجزائري؛ مظاهرات لإحياء ذكرى 01 ماي 1945 وللاحتفال بالهدنة حيث استغلت هذه المناسبة للتعبير عن مشاعر الاحتجاج الوطني.

إن السياسة الاستعمارية هي السبب في مأساة أحداث ماي 1945.ولقد كتب الكثير عن تلك الأحداث ولكن معظمها كتابات مغرضة حاولت تشويه المغزى الحقيقي للأحداث.

مظاهرات 1 ماي 1945.

في ماي 1945 بادر حزب الشعب الجزائري بتنظيم مظاهرات عبر التراب الوطني (من المعروف أن هذا الحزب قد احتفظ بتنظيمه السري رغم تواجده ضمن تجمّع أحباب البيان والحرية) وكانت تلك المظاهرات متميّزة عن التي نظّمتها التشكيلات الأخرى (الحزب الشيوعي على الخصوص) فقد أعدّ حزب الشعب العلم الجزائري وحضّر الشعارات التي يرفعها المتظاهرون تحضيرا محكما مثل: (استقلال الجزائر، نهاية الاستعمار، تحرير مصالي...).

شارك في المظاهرات عشرات الآلاف من الجزائريين عبر كل المدن الجزائرية في مسيرات منظّمة سادها الانضباط.كانت قوات الشرطة تحاول استفزاز المتظاهرين لكنهم بقوا متمسكين برباطة الجأش مثالية.

في الجزائر العاصمة أطلقت الشرطة النار على المتظاهرين، وقتلت مناضلين اثنين وأصابت حاملي العلم (بلحفاف وزيار) وعددا كبيرا من الجرحى.

لا بدّ من الإشارة هنا إلى أن ما حدث في الجزائر لا يمكن اعتباره سببا لتبرير ردّ فعل الشرطة. فقد حدثت اضطرابات في مناطق أخرى مثل شرشال وكانت نتيجة تصرفات الشرطة ضد المتظاهرين.

حدثت مناوشات هنا وهناك وتمّ اعتقال الكثير من المناضلين

اثر اغتيال بعض المناضلين في الجزائر العاصمة سخط الشعب عبر كل التراب الوطني، وتوتّر الوضع بشدّة وانتشر خبر مجازر العاصمة في كلّ مكان.

لا غرابة في أن ينتفض شعب بأكمله ضد الإهانة والاستغلال، ذلك لأن تصدي الاستعمار لطموح الشعب الجزائري لم يزده إلاّ إصرارا في نضاله.

في هذا الشهر بلغ التعارض بين أهداف وإرادة الشعب الجزائري والمستعمر أشدّه. ولقد كانت السلطات الكولونيالية مدركة لنتائج المظاهرات على الصعيدين الداخلي والخارجي،حيث كانت القوى السياسية المتنامية تمثّل خطرا على النظام الاستعماري وأوهامه. إنّ تجاهل النظام الاستعماري لحركة التاريخ ورفضه الاعتراف بالواقع الوطني الجزائري، أدّى به إلى سلوك طريق القمع والمواجهة مع الجزائريين.

فشلت سياسة التخويف التي اعتمدها الاستعمار يوم 01 ماي ولم تثن عزم الشعب الجزائري عن المضي قدما.

مظاهرات 8 ماي 1945.

ومرّة أخرى (أثناء مظاهرات 08 ماي 1945) حاول النظام الكولونيالي كسر عزيمة الجزائريين. ومثل ما هو معروف فإنّ هذه المظاهرات نظّمها أصدقاء البيان والحرية على الصعيد الوطني وكانت مطالبها تتمحور حول: الاستقلال - نهاية الاستعمار - إطلاق سراح مصالي.

وهذه المرة كان إقليم قسنطينة مسرحا للاستفزازات. في مدن سطيف وقالمة كرّرت الإدارة الاستعمارية نفس السيناريو الذي نفّذته في الجزائر العاصمة وتستّرت وراء نفس الحجّة ؛ أي الردّ على الطابع العدائي للشعارات المكتوبة على اللافتات وكذلك رفع العلم الجزائري.

كتب السيد فرحات عباس عن هذه الأحداث يقول: « 08 ماي 1945 كان يوم ثلاثاء وهو يوم سوق أسبوعية. تستقبل مدينة سطيف في مثل هذا اليوم ما بين 5 و15 ألف شخص من الفلاحين والتجار القادمين من المناطق المجاورة ».

إنّ الإدارة الاستعمارية هي التي أذنت للجزائريين بتنظيم المظاهرات؛ استجابة لطلب بعض المسلمين الذين أعربوا عن رغبتهم في وضع باقة من الزهور على قبر "الجندي المجهول".

ترى لمن سلمت هذه الرخصة ؟ لقد ادّعى نائب عامل العمالة أنه سلّمها لواحد من مسؤولي حزب أحباب البيان والحرية لذلك لم يطلب منه استظهار هويته ولم يشترط عليه تقديم طلب كتابي؛ ولم يتم إشعار رئيس بلدية المدينة بالأمر.

أما عامل عمالة قسنطينة فقد كان على علم بذلك وأذن بالمظاهرة بشرط أن لا يرفع المتظاهرون العلم الجزائري في أثنائها، فإذا رفع العلم فإن على الشرطة أن تطلق النار".

تتلخّص المبررات في نظر السلطات الاستعمارية في عبارة واحدة هي " الظروف المشدّدة ".

في الأسبوع الذي سبق يوم 01 ماي نظّم حزب الشعب الجزائري (الحزب المحظور) مسيرات احتجاجية للمطالبة برفع الإقامة الجبرية المفروضة على مصالي الحاج.

قتل في مدينة الجزائر شخص واحد وجرح آخرون. كما نظمت مظاهرات مماثلة في مدينة سطيف شارك فيها أكثر من 4 آلاف فلاّح. كان هذا بمثابة إنذار من طرف الشعب الجزائري إلى السلطات الاستعمارية.

غير أن مظاهرات 08 ماي كانت أعظم وكانت مرخّصة. انطلقت المسيرة من المحطة الواقعة قرب الجامع الجديد. تقدّم المتظاهرون نحو ألف متر رافعين العلم الجزائري؛ ولمّا وصلوا على مقربة من المقهى المسمى "مقهى فرنسا" وسط المدينة، تقدّم محافظ الشرطة فجأة لانتزاع العلم من يدي حامله.[7] حاول المناضل أن يقاوم، فإذا بالشرطة تطلق الرصاص فقتلت شخصا وأصابت آخرين بجروح فكانت هذه بداية الاضطرابات.

على عكس ما وقع في الجزائر العاصمة؛ حيث واصلت المسيرة سيرها؛ فإن المشرفين على التنظيم في سطيف لم يستطيعوا احتواء غضب الجماهير فانفرط عقد المسيرة وانتشر أفرادها عبر شوارع المدينة واشتبكوا مع القوات الاستعمارية ومع الأوربيين.

الاستفزاز والقمع.

كان السكان الأوربيون لا يخفون عداءهم للعرب؛ وهذه الحقيقة مغيّبة عند الكتّاب. كان التوتّر على أشدّه ثمّ ازداد حدّة بفعل التناحر الواضح بين السكان (المعمرين والجزائريين). وقد ساهمت الاستفزازات المتعمّدة في تدهور الوضع.

كانت المظاهرات سلميّة وهادئة؛ ومن المؤكّد أنّ تعليمات منظّميها كانت واضحة بخصوص تجنّب الإثارة وعدم حمل السلاح من طرف المتظاهرين. وبالفعل لم تسجّل أية حالة استعمال السلاح من طرف المتظاهرين في اليوم الأول؛ رغم أنّه تميّز بأحداث عنف خلّفت 27 أو 29 قتيلا وعددا كبيرا من الجرحى"[8].

انتشر القمع على نطاق واسع. ومن شدّة فزعهم راح سكان منطقة سطيف؛ يهاجمون المراكز الكولونيالية، بما فيها من بنايات ومن فيها من موظفين؛ وجاء هذا التصعيد نتيجة منطقية للإجراءات القمعية المبالغ فيها ضدّ المتظاهرين. فانقلبت المظاهرات إلى ثورة.وسلكت مدينة قالمة نفس المسار.

وبناء عليه فإنّ تطوّر الأحداث بهذه الصفة كان متوقّعا. فالنظام الكولونيالي؛ الذي يتألّف من الغوليين والاشتراكيين والشيوعيين؛ لجأ إلى الاستعانة بالشرطة والجيش والمعمّرين الأوربيين الذين انتظموا في مليشيات، وتعاونوا مع السلطات على قمع الجزائريين.

يشهد على ذلك التقتيل الجماعي والتعذيب؛ القرى المدمّرة بالقنابل، وآلاف الجزائريين الذين أُعدموا بدون محاكمة وألقي البعض منهم من أعالي مضايق خرّاطة الشاهقة. (يوجد لوح تذكاري نقش على الحجارة من طرف اللفيف الأجنبي يسجّل تاريخ 1945 إحياء لذكرى المجازر وشاهدا على مآثرهم).

إن السلطات الاستعمارية بارتكابها لهذه الجرائم التي راح ضحيتها جزائريون وأوربيون كانت تسعى إلى استعراض قوتها لتبثّ الرّعب في كل أرجاء البلاد وتصدّ الموجة الوطنية العارمة.

لقد واجه الفرنسيون الثورة بوحشية كبيرة وبدون تمييز.وفرضوا حالة الطوارئ في سطيف مع إصدار الأمر بإطلاق النار على كل عربي لا يحمل الشارة على ساعده.

عاث الجنود السنغاليون وفرق اللفيف الأجنبي وقوات الجيش الفرنسي فسادا في البادية فأتلفوا المحاصيل، وسطوا على الأرزاق، واغتصبوا.لقد اقترفوا أفعالهم البشعة دون رقيب وبكل حرية في نفس الوقت الذي كانت فيه الطرّادة "Trouwin-Dugay" تقصف ضواحي خرّاطة. كما استعملوا سلاح الطيران لقصف القرى والدواوير فدمّروا 40 مشتى Mechtas (تجمّعات سكنية تأوي ما بين 50 و1000 ساكن). ويلاحظ أن سكان مدينة قالمة (ذوي الأصل الأوربي) لما رأوا الخراب الذي خلّفته الإجراءات القمعية على القرى المجاورة انتابهم الشعور بأنهم في حالة

حصار فنظّموا أنفسهم في فرق حرس مدني للدفاع تحسبًا لأي هجوم من طرف الأهالي (الأندجينا).

من الإجراءات القمعية كذلك حملات الرّدع ضد الجزائريين حيث تمّ إعدام عشرات الأهالي (الأندجينا) دون محاكمة وغالبا ما كانوا يكيلون التّهم بصورة جزافية.وشاركت في تلك المجازر أيضا عناصر من اليسار المتطرّف؛ طبّقوا أساليب شبيهة بتلك التي نفّذها الفاشيون.

كتب شارل أندري جوليان عن هذا ما يلي:[9]" توجد وسائل قمع أخرى تمّت ممارستها على الشعب الجزائري فقد ألقي ببعضهم داخل الأفران في هليوبوليس (بالقرب من قالمة) كما أنّ السيّد (Achiari) وهو نائب عامل العمالة قد أطلق شخصيا النّار على المتظاهرين ". وباعتراف من السيّد(Cuttoli) الناطق باسم المعمرين ورئيس بلدية سكيكدة[10](Philippeville).

" بلغ القمع والعنف أشدّه في منطقة قالمة على الخصوص. بأمر من نائب عامل العمالة (Achiari) " فقد ارتكب الحرس المدني بالتعاون مع القوات العسكرية أشدّ أنواع القمع وأكثرها وحشية ". ويروي عن بعض الكُتّاب أن الجزائريين المعتقلين كانوا يُختطفون كرها من طرف حراسهم ويتمّ اغتيالهم على أيدي الحرس المدني.

هكذا اجتمع على الجزائريين الاتحاد المقدّس، المؤلّف من الفاشيين إلى الشيوعيين.

إنّ مسألة مشاركة الشيوعيين في أعمال القمع التي عرفتها مدينة قالمة لم تعد بحاجة إلى إثبات. إنّما أدلى به[11] (Germaric Tillou) و[12](C.H Fourod) شهادة مؤكدة بخصوص الأعضاء الثلاثة للحزب الشيوعي الذين نظموا الميليشيات (طردوا فيما بعد من الحزب).وكذلك الشأن فيما يتعلّق بالتصريحات[13] التي أدلى بها نيّة عيسى ممثل الحزب الشيوعي ، وتصريحات ناجي عيسى من الاتحاد المحلي للتقارب حيث قال الأول: «إنّ نائب عامل العمالة(Achiari) تصرّف كما يجب، ولو كنت مكانه لفعلت مثله بالضبط. لقد تحلّى باليقظة اللازمة» أما الثاني فقال: «لقد أنقذنا نائب عامل العمالة. لو كنت مكانه لفعلت مثله».

تواصل القمع عدّة أسابيع؛ والمعروف أن المجازر التي تعرّض لها الجزائريون؛ كانت مبيّتة النيّة مسبقا وكأن القوى الكولونيالية كانت تتحيّن الفرصة. ولا أدلّ على ذلك من الأعمال الشنيعة التي ارتكبت بحق الشعب. فبعض النساء بقرت بطونهن بالبنادق، وبعض الرّجال عذّبوا أمام أعين الجمهور، والبعض الآخر أحرقوا وهم أحياء. جرى كل ذلك بدافع الانتقام. وكانت النتيجة مقتل 45,000 جزائري.

لقد اعترضت الإدارة الاستعمارية على هذه التقديرات؛ ولا غرابة في ذلك. فهي حريصة على التقليل من فظاعة الحدث.إنّ تقدير (السلطات الاستعمارية) لعدد القتلى هو 1026 وهناك من يقدّر عدد القتلى ما بين 6,000 و15,000 أو 20,000 قتيل.

والواقع أنّه بالنظر إلى الوسائل والإمكانيات التي سخرّت لتنفيذ المجزرة، سقط من الجزائريين عشرات الآلاف وهذه التقديرات غير مبالغ فيها.لقد تمّ اعتقال مئات الآلاف عبر كل التراب الجزائري. وقد ذكر "شارل أندري جوليان" في تقديراته بأن 8,560 جزائري تعرّضوا للاعتقال منهم 3696 في إقليم قسنطينة، و505 في وهران، و359 في الجزائر العاصمة. وهذا في شهر نوفمبر 1945 [4].

كما أصدرت المحاكم العسكرية 557 حكما بالافراج لعدم ثبوت الدعوى و1307 أحكام من بينها 99 حكما بالإعدام و64 حكما بالأشغال الشاقة المؤبدة و329 حكما بالأشغال الشاقة لمدد متفاوتة.كما صدر 250 حكما بالبراءة. لقد تمّت معظم هذه الاعتقالات بدون إثبات. كما ألقي القبض على مناضلي حزب الشعب وحزب أحباب البيان، وعلى مناضلين نقابيين وعلى سكان القرى الذين لم يشاركوا في المظاهرات.

بعد هذه الأحداث أُبعد مصالي الحاج من الجزائر إلى إفريقيا السوداء (الغابون) وتمّ اعتقال فرحات عباس والدكتور سعدان يوم 08 ماي 1945 في الوقت الذي كانا فيه في مقرّ الولاية العامة على الساعة العاشرة والنصف كتب فرحات عباس بهذا الصدد يقول: «لقد كنا هنا باسم أحباب البيان والحرية لتقديم التهاني لممثلي فرنسا على انتصار الحلفاء في الحرب» [5].

ألقي القبض على أهمّ العناصر في حزب أحباب البيان والحرية وألقي القبض أيضا على البشير الإبراهيمي بتهمة المساس بالأمن الداخلي الفرنسي.ولقد امتنع كثير من المحامين الأوروبيين عن الدّفاع عن المتّهمين بعد أن راسلهم نقيب المحامين (Grosliére) ليحثّ محامي محكمة الاستئناف بالجزائر على الامتناع عن الدفاع على المتّهمين (إلا في حالة تعيينهم مباشرة من طرف المحكمة)[56].

أعادت أحداث ماي 1945 إلى الأذهان ذكريات الفترة التي عاشتها الجزائر في بداية عهد الاحتلال حين كان الجيش الفرنسي ينكّل بالسكّان مستعملا كل وسائل القمع والتعذيب والنّفي بقصد إحباط الرّوح المعنوية للشّعب وبالتالي تسهيل استقرار المستوطنين.

من عادة الحكومة الفرنسية أنها عندما تدرك بأن القمع لا يستند إلى مبرّرات وأنّه كان مبالغا فيه، تعمد حينئذ إلى تعيين لجنة لتقصّي الحقائق. هكذا كانت سياسة الحكومة التي قاومت السيطرة النازية حيث عيّنت الجنرال(Tubert) للقيام بمهمة التحقيق في الأحداث. وعلى كلّ فإن هذه اللّجنة لم تقم بمهمتها ولم تتمكن من التنقل إلى قالمة.

كانت الحكومة الفرنسية تسعى ظاهريا لتقصّي طبيعة تجاوزات الجيش أثناء تصدّيه للأحداث. غير أنّ الخدعة لم تنطل على الجزائريين ولم يصدّقوا المظاهر. فاللجنة تمّ تعيينها من طرف نظام ظالم همّة الوحيد هو تبرئة ذمة البعض والتهرّب من مواجهة الأسباب الحقيقية.

هذا ملخّص عن تقرير[57] (Tubert) يكشف نفسية أعضاء اللجنة وهم يقومون بالتقصّي عن الأحداث ويبرّرون تحرك قوّات المشاة، والطيران والبحرية لضرب مدينتي سطيف وجيجل أثناء عمليات تمشيط تلك المناطق". اضطر الجنود، الذين كانوا تحت إمرة الجنرال "دوفال" Duval، وكان في نفس الوقت على رأس الوحدة البرية لمنطقة قسنطينة، للتدخل لتوقيف الأحداث. أتت طوابير الجنود المغاربة وفرقة اللفيف الأجنبي[58] لقمع الثورة.

أثناء الحملة العسكرية في المناطق الريفية.. صادفت فرقتنا ثوارا يحملون بنادق وأسلحة أوتوماتيكية وتمّ اكتشاف مدفع رشّاش (هذه المعلومة أدلى بها نقيب).

في منطقة جبال البابور شمال سطيف تحوّلت الاضطرابات إلى عصيان. وحدث أن فرق الجيش التي حضرت لإعادة النظام كثيرا ما كانت تستقبل من طرف سكان بعض الدواوير بالبنادق وحتى بالأسلحة الأوتوماتيكية. هذه المعلومات قدمها لنا كل من الجنرال قائد الفرقة العسكرية ومقدم اللفيف الأجنبي وكذلك عامل عمالة قسنطينة".

كما تأكدت اللجنة من تضرّر جدار من الآجر بداخل مبنى الدرك في مدينة (chevreuil) يفصل بين ثلاث غرف وقد اخترقته قذيفة أطلقت من الخارج".

إذا كان "المتظاهرون" في حوزتهم مثل هذه الأسلحة، كما جاء في هذا التقرير، فالسؤال الذي نطرحه هو لماذا وبأية معجزة لم يتكبّد الجيش الفرنسي سوى 12 قتيلا في صفوف الجنود و20 جريحا ؟[79] مع العلم أن فترة الاضطرابات امتدت من يوم 08 إلى نهاية شهر ماي 1945.

تعددت الأطروحات التي حاولت تبرير هذه "الاغتيالات المنهجية" المسلّطة على سكان منطقتي سطيف وقالمة ؛ومن بينها وجهة نظر المستعمرين؛ فهم مقتنعون بأنّ ما حدث كان ثورة منظّمة من طرف زعماء الحركة الوطنية (دون استثناء) ويتّهمون المتظاهرين بأنهم أوّل من بادر بإطلاق الرصاص على السكان الأوربيين. وبناء على هذا الطّرح فإن المجازر و"التجاوزات" أمر طفيف بالنظر إلى الغاية الأساسية عند المعمرين وهي إنقاذ "الجزائر الفرنسية"[80].

ينسجم هذا الطرح مع رؤية الإدارة التي ألقت مسؤولية الأحداث على منظمي المظاهرات وما رفعو أثناءها من شعارات تحريضية ؛وتقول السلطات إنّ قوات الأمن وجدت نفسها مجبرة على الرّد العنيف لأن المتظاهرين هاجموها عندما تدخلت لانتزاع اللافتات.

كلّ النقاش كان يدور في هذه الفترة حول مصدر الرّصاصة الأولى (من أطلق الرصاص؟ الشرطة أم المتظاهرون ؟).لقد صرّح José Aboulker (في نفس

الجلسة) أن الاضطرابات كانت متوقعة ومنظمة غير أن أحد رجال الشرطة هو المسؤول عن اقتراف المجزرة".

موقف الحزبين الشيوعيين الفرنسي والجزائري.

لم يختلف موقف الشيوعيين عن أغلبية التيارات الفرنسية. لقد تجاهلوا السبب الحقيقي لهذه الأحداث؛ أي طموح الشعب الجزائري إلى الاستقلال الوطني. ولقد احتجّوا على المبالغة في قمع السكان ولكنهم في نفس الوقت كانوا يطالبون بمعاقبة المسؤولين الوطنيين عقابا شديدا. ولم يكونوا يميّزون بين مطالب الوطنيين وتصرّفات الفاشيين والإدارة بل قاموا طوال شهر ماي بحملة شرسة مناهضة للحركة الوطنية وخصوصا حزب الشعب الجزائري، وتشهد على ذلك شهادات كثيرة.

كان الحزب الشيوعي الجزائري بعد مظاهرات 01 ماي 1945 قد اختار الانزواء عن الحركة وفضّل أعضاؤه النضال من أجل تطبيق قانون مارس 1944. كما رفضوا الانضمام إلى تجمّع أحباب البيان والحرية. واعتبروا الفرصة مواتية لمهاجمة حزب الشعب في وثيقة تحت هذا العنوان: "يسقط المستعمرون الهتليريون". كما أصدر الحزب الشيوعي منشورا جاء فيه". في هذا اليوم العظيم من 01 ماي رمز النضال من أجل مبادئ الجمهورية وضد الفاشية؛ خرجت الجماهير الشعبية لمناهضة الشركات الاحتكارية والفاشستية؛ لكن عملاء العدو اغتنموا هذا اليوم لإراقة دماء الأبرياء".

"ففي الجزائر خرجت شرذمة الاستفزازيين وهم من المهرّبين النشيطين في السوق السوداء، المعتمدين لدى بورجو(Borgeaud)وسردا (Serda)وبن قانة (Ben Gana)وبلقاسم لقد استنفروا الأطفال والبؤساء لتنظيم مظاهرات مضادة لـ 50,000 عامل مسلم وأوربي متكتلين وراء الكونفيدرالية العامة للشغل CGT.

أحداث مماثلة وقعت في وهران.

«الاستفزاز من فعل حزب الشعب الذي يتلقى الأوامر من عند هتلر. ذلك الذي يعذّب الجنود الفرنسيين دون تمييز بين الأوربيين والمسلمين. إن هذه المظاهرات

التي نظمها حزب الشعب الجزائري لدليل على السياسة التقليدية الساعية إلى تفرقة الصفوف، تلك ممارسات هتليرية.لقد رفعت في الأقاليم الثلاثة شعارات تنادي باستقلال الجزائر، وتحثّ على الاستعداد لتنظيم المقاومة في الجبال الجزائرية وزرع الكراهية بين الجزائريين، وتنظيم الاضطرابات.هذا الحزب ينفذ في الجزائر الأوامر الهتليرية التي تبثها الإذاعة النازية.

«أيها الجزائريون ! أيتها الجزائريات ! لا تنسوا أن السعي لشقّ الصفوف هو السلاح المفضل لدى أنصار هتلر. فالاتحاد واجب لأنه يمكّننا من إسقاط الأقنعة عن الذين يضرّون بمصالح الشعب الجزائري والشعب الفرنسي ويمكّننا من استئصال العنصرية والفاشية أينما وجدت.أيها المسلمون ! إن الدعاية التي ينشرها حزب الشعب الجزائري هي الدعاية نفسها التي ينشرها العدو؛ طاردوا المحرّضين حيثما كانوا»[20].

في اليوم الموالي لحوادث 08 ماي 1945 حاول الحزب الشيوعي الفرنسي تبرير هذه المظاهرات كما يلي: «إن الشعب الجائع كان مدفوعا إلى العنف من طرف أشخاص جدّ معروفين لدى الإدارة». وأعلنت اللجنة المركزية لهذا الحزب موقفها ضد الحركة الوطنية في بيان جاء فيه ما يلي: «ينبغي فورا معاقبة منظمي الانتفاضة الذين قادوا حركة الشغب، معاقبة شديدة وسريعة»[21].ولم يكتفوا بهذا النوع من النداءات؛ بل شارك الشيوعيون في وفد توجّه إلى الحكومة العامة (في الجزائر) لحثّها على القمع.

ويمكن قراءة تقرير عن هذه المقابلة في جريدة "Liberté" صدرت يوم 17 ماي 1945 وهي جريدة الحزب الشيوعي الجزائري ومما جاء فيها ما يلي:

«لقد توجّه وفد عن الحزبين الشيوعيين الفرنسي والجزائري يضمّ كلاًّ من (Joann) و(Neuveu) وأوزغان و(Caballers) استقبلوا يوم الخميس 10 ماي من طرف السيد (Aldhuy) رئيس ديوان الشؤون السياسية والدبلوماسية لدى الحاكم العام».

"و أثناء المقابلة تحدث الوفد عن استفزازات أعوان هتلر من حزب الشعب والأعوان الآخرين المتسترين في منظمات تدعي أنها ديمقراطية. هذا الائتلاف المجرم يحاول عبثا إشعال ثورة الجوع، ونجح في إراقة الدم. كما أكد الوفد أن الهدف المتوخى من طرف الائتلاف المجرم هو الحث على الحرب الأهلية". وأكدوا على ضرورة "معاقبة فورية وشديدة ضد المحرضين" ويرى الوفد أن التطبيق الفوري لتلك الإجراءات سيساهم في استتباب الهدوء.

في نفس الجريدة وفي نفس التاريخ صدر "نداء الحزب الشيوعي الفرنسي إلى شمال إفريقيا وهو يعني اتحاد الطابور الخامس والإمبريالية الفاشستية لصيانة التنظيم الديمقراطي" نفس المواضيع تكررت ضد الحركة الوطنية بنفس الخطة التي تقضي بخلط المفاهيم وتشبيه الحركة الوطنية بالمستوطنين والفاشستية.

فمن وجهة نظر الحزب الشيوعي الفرنسي إذن: ليست السلطات الاستعمارية التي أصدرت الأوامر بالقمع مسؤولة عن الأحداث، وإنما المسؤولون عنها هم ضحايا القمع: هذا ما يستشف من بعض فقرات النداء الذي تضمن في ثناياه التساؤلات التالية:

«كان في حوزة المتظاهرين أسلحة أوتوماتيكية، فمن موّنهم بها ؟ ولماذا لم تحجز هذه الأسلحة ؟».

«إن الإدارة المجرمة هم زعماء حزب الشعب الجزائري، أمثال مصالي والواشون المستترون في ثنايا التنظيمات التي تتبجح بالروح الوطنية، فعندما كانت فرنسا تحت السيطرة الفاشية: لم تحرك تلك التنظيمات ساكنا وهاهي الآن تطالب "بالاستقلال" في وقت كانت فيه فرنسا تحارب لتتحرر من قبضة القوات الفاشستية وللمضي قدما في تحقيق ديمقراطية أوسع».

«وبانحنائه على ضريح كل الضحايا :فإن وفد الحزب الشيوعي الفرنسي بشمال إفريقيا: يؤكد على أن احترام النظام الديمقراطي شرط أساسي لاحترام سيادة الشعب" فالتشييد لن يتحقق بدون نظام: كما أنه لا يمكن القضاء على المحرضين بقوة الرشاش"

«بالعكس: هذه الوضعية قبل كل شيء في صالح أعداء فرنسا والجزائر؛ وهي فرصة سانحة لمن لهم أطماع إمبريالية. إنّ ما ينبغي القيام به فورا هو معاقبة منظمي الاضطرابات عقوبة شديدة.

نحن لا نقصد من وراء هذا لا الانتقام ولا القمع، وإنّما نود تطبيق إجراءات تمليها العدالة، إنها إجراءات أمنية من أجل سلامة البلاد.. وينبغي أيضا أن يفصل عن وظائفهم كل أعوان الإدارة والشرطة والجيش الذين أثبتوا عجزهم أو كانوا متواطئين؛ وينبغي إصدار العفو على كل العناصر النزيهة الذين غرّر بهم الخونة؛ وينبغي ضمان تموين سكان الأرياف؛ والقضاء على التفاوت بين الأوربيين والمسلمين؛ ويجب كذلك استتباب النظام والسلم مستلهمين في ذلك من الإصلاحات التي طالب بها كل من المجلس الوطني للمقاومة وكذلك فرنسا الحرة؛ وخاصةً منها تلك الإجراءات التي تفضي إلى توسيع مجال الحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية للسكان الأنديجينا وللمعمرين.»

من وجهة نظر الفكر الثوري، يبدو موقف الحزب الشيوعي الفرنسي والحزب الشيوعي الجزائري موقفا استعماريا، مضادا للقضية الوطنية. إنه نقيض للثورة ،وهو أيضا نقيض لمفهوم الكفاح من أجل التحرّر الوطني باسم الماركسية الإمبريالية الفرنسية. هذا التعاون الشاذ أدى بهم إلى المطالبة بفشل زعماء الحركة الوطنية في الوقت الذي كان الشعب الجزائري يخوض فيه معركة التحرير الوطني.

فلا فرق بين مواقفهم هذه وموقف الأوساط الاستعمارية الأكثر تطرفا من أنصار القمع، بل إنّ الاختلاف الوحيد هو أن الشيوعيين كانوا يفضّلون القمع "النوعي" الموجه ضد الإطارات والمناضلين الثوريين.

ما الهدف من الاستفزاز والقمع؟

كانت أحداث ماي فرصة سانحة لهم للقضاء على حزب الشعب الجزائري؛ ذلك الحزب الثوري الذي كانوا يودّون التخلّص منه وكانوا يعتقدون أنهم سينجحون في إضعافه "بتسليط العقوبات عليه وبالتالي يتمكّنون من ضرب الوحدة الوطنية.. وبهذه الطريقة يتسنّى لهم ترشيح تنظيمهم كحزب ممثّل للجماهير الشعبية وممثّل

في نفس الوقت للحكومة الفرنسية. فأهدافهم إذن تلتقي مع أهداف الإدارة والمستوطنين، من حيث الرغبة في القضاء على التشكيلات الوطنية القادرة على تحرير البلاد.

استطاع حزب أحباب البيان والحرية تجنيد الجماهير الشعبية ومكّنها من دخول معترك السياسة. فتحولت توجّهات الحركة الوطنية بسرعة نحو التطرّف، واستطاعت عزل الاستعمار وأخفقت سياسته "الاندماجية" التي ساندها الحزب الشيوعي الجزائري؛ فأصبح هذا الحزب في مؤخرة ركب الحركة الوطنية بسبب انحيازه للسياسة الاستعمارية.

كان من صالح الحكومة الفرنسية (بما فيها الشيوعيون) كسر الحركة الوطنية وذلك بالتصدي إلى ثلاث قضايا من مقوّمات قوتها وهي كالآتي:

1 – إخماد همة الجماهير الوطنية بالقمع الوحشي وبفصلها عن حزب أحباب البيان والحرية.

2 – كسر الوحدة الناشئة بين التشكيلات الثلاث (فرحات عباس؛ والعلماء؛ وحزب الشعب الجزائري).

3 – ردع حزب الشعب الجزائري وتقليص نفوذه وعزله عن غيره من التشكيلات الوطنية بتحميله مسؤولية المجازر.

تعاظم شأن الحركة الوطنية فعجزت السلطات الاستعمارية عن تكييف سياستها لتتماشى والأوضاع الجديدة؛ بل لجأت إلى الاستفزاز الذي أدّى إلى اندلاع الأحداث الدامية فتحولت المظاهرات السلمية إلى مأساة.

بالفعل لقد كان هدف منظمي هذه التجمّعات الشعبية هو إبراز إرادة الشعب في التحرر الوطني.وكانت تعليماتهم إلى المتظاهرين تحثهم على تجنّب الاستفزاز. كانت تعليمات حزب الشعب الجزائري تمنع المتظاهرين من حمل السلاح بصفة خاصة.

ليس لهذا الحزب أي ضلع فيما حدث من اضطرابات ولم يكن بحاجة إلى ذلك؛ خاصة وأن طروحاته كانت قد حظيت بمؤازرة شعبية عريضة في مؤتمر أحباب

البيان والحرية.وسرعان ما تدعّمت قوّته عبر كلّ التراب الوطني، وكان من ناحية أخرى حريصاً على تدعيم الوحدة الناشئة التي تجسدت في تجمّع أحباب البيان والحرية وجمعته مع حلفائه المعتدلين (فرحات عباس والعلماء).

لم يرفض حزب الشعب الجزائري فكرة تحقيق الطموحات الوطنية بالأسلوب السياسي،غير أنّه كان لا يؤمن بجدوى هذا الأسلوب. وبالفعل تميزت سياسة الحكومة الفرنسية بالرّفض القاطع لفكرة الاعتراف بالقضية الجزائرية.وتبعا لقناعته المبنية على تحليل دقيق للأوضاع راح يستعدّ بشتى الوسائل لتحرير البلاد.وذلك هو دوره وحقه ورسالته. وحين اندلعت الأحداث كان يرى أن الوضع لم يكن مواتيا للعمل الثوري. ففي نظر هذا الحزب لا يبدأ العمل الثوري قبل توفّر عدد من العوامل التي تبيح الفرصة، ومن جملتها : الوضع السياسي الخارجي المواتي، والتعبئة الشعبية؛ ومستوى التنظيم الملائم.فإذا كان العاملان الأول والثاني قد توفّرا فإن العامل الثالث لم يكن قد تحقّق بعد.

هذا الطرح يدعّم حزب الشعب الجزائري ويخرجه من دائرة التهمة الموجهة ضدّه بخصوص مسؤوليته في الأحداث.هكذا إذن تركّز اهتمام النظام الاستعماري على إنكار أو تجاهل العوامل الرئيسية المتسبّبة في المجازر والقمع.وكان حزب الشعب الجزائري نفسه ضحية من بين ضحايا المؤامرة عندما اضطرّت القاعدة إلى الدفاع الذاتي في ظروف تنذر بالثورة.

في هذا المستوى من التحليل وجد الحزب نفسه أمام مشكل عويص. فإمّا السكوت على المذبحة التي تعرّض لها سكّان سطيف وقالمة وإمّا العمل على تحويل هذه الأحداث إلى ثورة عارمة تطال كلّ أنحاء البلاد.

يبدو أنه لم يحصل اتفاق على مستوى قيادة الحزب حول تبنّي أيّ الموقفين. إن التعليمات التي أبلغت للقائمين على التنظيم كانت تحث على التزام اليقظة.وتجدر الإشارة إلى أنّ ما يعتبره البعض أوامر للشروع في الانتفاضة لم تصدر إلا بعد أن تطوّرت أعمال القمع. بينما لم يصل الأمر المضاد إلى سعيدة (في مقاطعة وهران) التي تحركت بدورها يوم 19 ماي 1945 بسبب (انقطاع المواصلات وحرق البلدية) كما تحركت منطقة القبائل الصغرى (مدينة تيقزرت).

أثارت قضية صدور "الأمر" و"الأمر المضاد" قلاقل في وسط القيادة؛ فالعديد من المسؤولين والمناضلين وجّهوا إليها اللّوم لأنها لم تدخل منذ ذلك التاريخ في المسار الثوري. لقد برهن موقف قيادة الحزب عن ضعف خطير.

كتب "شارل أندري جوليان" حول هذه الأحداث (ماي 1945) ما يلي: «من الخطأ ربط أسباب الانتفاضة باستفزازات العناصر الفاشستية بدل ربطها بتوفّر الإرادة في تنظيم ثورة عارمة.أمّا تحميل المسؤولية لفرحات أو الشيخ الإبراهيمي ،فهذا قول لا يستند على أي دليل (انطلقت الاشتباكات إثر تدخّل رجال الشرطة والجيش، في المدن التي تتواجد بها الثكنات).وكانت أفضل وسيلة لتفجير الوضع هي انتزاع اللافتات من أيدي المتظاهرين.وبالفعل لم تحدث اضطرابات خطيرة في المناطق التي لم تتدخل فيها القوات.غير أن الأمر الأكيد هو أن أقلية منظّمة ومسلّحة كانت مستعدة للأسوأ فنفذّت أعمال الشغب؛ فكيف تم إعداد هذه المجموعة ومن هم قادتها ؟ لا نملك الإجابة عن هذا السؤال.لكن هناك من يعتقد أن دور حزب الشعب الجزائري لا مراء فيه. وكلّ ما يمكن أن نفعل هو توجيه اللّوم على التزام الصمت أمام الجرائم». [24]

السياسة الاستعمارية : هي السبب الحقيقي.

لم يكن هناك "عملاء" ولا مجموعات إرهابية معدّة سلفا. إنّ ما حدث، كان نتيجة غليان النفوس المشحونة من جراء القمع، فكان ردّ الفعل تعبيرا عن رسوخ مبدأ الحقّ في الدفاع الذاتي لدى الجزائريين.لقد منعوا من التعبير عن طموحاتهم الوطنية بالطرق السلمية. لاشكّ أن المناضلين المحليين ساهموا في توجيه ردّ الفعل الشعبي بمجرد أن بدأت أعمال القمع.

أمّا قيادة حزب الشعب الجزائري فلم تكن بحاجة إلى أن تنفي التهمة عن نفسها ولا أن تنحاز إلى طرح الإدارة فتستنكر مقتل الأوربيين (وهذا شيء مؤسف) فذلك وقع على يد الشرطة وبأوامرها.في هذا الجو المتوتر. فإن اغتيال الجزائريين كان حتما سيؤدي إلى سخط المواطنين وبالتالي يدفعهم إلى ردّ الضربات بأمثالها وهم في هذه الحال في غنى عن الحصول على ترخيص من طرف حزب ما.

ينبغي توجيه الاتهام للنظام الاستعماري الذي خلق مثل هذه الوضعيات وينبغي أيضا إدانة سياسة الاستغلال والقمع المقنّع تحت غطاء قانون 17 مارس المناهض للحركة الوطنية.[54]

نفس المؤلف كان على عكس ذلك يبحث في أسباب مجازر ربيع 1945 «كانت بالنسبة للمسلمين والعالم كله إعلانا عن عهد الانتصارات.أو ربما تولّدت آمال كاذبة في صفوف السكان الأهارس في منطقة القبائل والبابور فظنّوا ساعة الخلاص قد حانت وراحوا يزوّدون المتمرّدين بالجموع البشرية المستعدة للتضحية».

إن مسؤولية المأساة لا يمكن توزيعها بشكل عادل بين الظالم والمظلوم،مثلما فعله الحزب الشيوعي والحزب الاشتراكي. «ففي الاجتماع الذي جمعهما يوم 07 جوان ندّد الحزبان بأعمال المشاغبين الفاشستيين وأكّدا عزمهما على التصدي بكلّ قوة لأية حركة تعمل على فصل الجزائر عن الميتروبول وطالبا بالتطبيق الحرفي لقانون 07 مارس».

إن المبدأ الرئيسي الذي يلتقي عنده اليمين واليسار هو إنكار طموحات الشعب الجزائري الوطنية، تلك الطموحات ذاتها التي كانت السبب الرئيسي لاندلاع أحداث ماي 1945.

لقد تجنّدت الجماهير الشعبية لهذه المظاهرات في 01 و08 ماي 1945 من أجل التحرّر وليس للتعبير عن بعض المطالب الاجتماعية والاقتصادية.لكن هذا لا يعني أنها لم تكن محرومة من أبسط الضروريات.فقد كان قسم كبير من السكان يعاني المجاعة[55]، وذلك وضع لا يفقهه المعمرون لأنهم لم يتوقوه.

ومع ذلك خرجت الجماهير للمشاركة في المظاهرات باسم الاستقلال الوطني وإنهاء الاستعمار، وكانت من خلال هذا تؤكد عزّتها الوطنية وإرادتها في التخلّص من العبودية والقمع والاستغلال.

إن الانتفاضة التي اندلعت بعد شنّ الحملة القمعية في سطيف وقالمة، كانت تعبيرا عن الكرامة، كما أن الجماهير الشعبية التي انتفضت لم تفعل

ذلك وهي مدفوعة بمزاجها العدواني كما قال "شارل أندري جوليان" (Afrique du nord en marche).

رغم السياسة الاستعمارية التي كانت تسعى لتشتيت الصفوف بتعزيز الفوارق الجهوية؛ هذه الجماهير كانت تتقاسم الشعور بالانتماء إلى المجتمع الجزائري وهو جزء من العالم العربي الإسلامي. لقد برهنت بذلك على فشل السياسة الإمبريالية التي مارسها الاستعمار في الجزائر بسعيه منذ أكثر من قرن إلى محو الشخصية الجزائرية وتشتيت الصفوف.لكن مهما كانت التأويلات والاعتبارات فإن أحداث ماي 1945 شكلت بداية للمشاركة الجماهيرية في النضال الثوري وأعطى بذلك معنى التحول النوعي لصالح الحركة الوطنية.

إن الأحداث – حسب الأطروحة الشائعة – كانت من تدبير القيادة المركزية لحزب الشعب قصد إشعال الثورة. إن هذا الطرح ضعيف بمقاييس التحليل رغم إثبات بعض الكتّاب.

كانت الثورة في مرحلة الإعداد لها، وكانت ستندلع بعد نفاد كل وسائل النضال السياسي[56].

في الوقت الحاضر أكيد أن هذه الأحداث قد خلفت نتائج سلبية على الحركة الوطنية التي سجلت تأخرا ملموسا. السكان الذين تعرضوا للقمع مرت بهم فترة سادها اليأس، وهذا أمر نتفهمه.

غير أن الشعب الجزائري استخلص العبرة وأدرك بشكل قاطع أن النظام الاستعماري قائم على القمع بكل أساليبه.وكان الجزائريون في أعماقهم يمقتون هذا النظام ويشعرون بالتضامن والاحترام تجاه الذين استشهدوا في منطقة سطيف وقالمة.

إن تصريحات "الولاء للجمهورية" الصادرة عن خدّام الإدارة لم تخدع أحدا،ولا الإصلاحات التي شرع chataigneau في إدخالها في ميادين الإدارة والزراعة والصناعة والتعليم.

أما على الصعيد السياسي فإن مرسوم 17 أوت 1945 منح للأقلية الأوربية عدد مقاعد يساوي عدد مقاعد الأغلبية الجزائرية في غرفتين مختلفتين، للتمثيل في البرلمان الفرنسي (هذا ما كان يطالب به الأمير خالد في 1920) غير أن هذه الإجراءات لم تتمكن من حجب خطورة المشكلة الجزائرية بالرغم من استعمال القوة العسكرية، والرعب والتعذيب والسجن. ففي جو الرعب الذي خلقته الممارسات القمعية وخلو الساحة السياسية من أحزاب الحركة الوطنية سعت الحكومة إلى استبدال القوى الوطنية بقوى أخرى موالية لها، هي الأقلية المتكوّنة من الأعيان والاشتراكيين والشيوعيين.

الانتخابات.

جرت انتخابات أول جمعية تأسيسية (أكتوبر 1945) بعد خمسة أشهر من أحداث ماي بينما البلاد كلها مازالت تحت تأثير الحملة القمعية.فطالب مناضلو الحركة الوطنية (حزب الشعب، أحباب البيان والحرية) بمقاطعة هذه الانتخابات المقرّرة في تلك الظروف العصيبة.حيث اغتيل آلاف الجزائريين وزجّت آلاف أخرى في السجون والمعتقلات.لكن هذه الوضعية لم تمنع الشيوعيين من تقديم مرشّحين،لأنها فرصة لن يجود بها الدهر مرارا وبالتالي لا مجال لتضييعها،وكان من الطبيعي أن يشغلوا مناصب خصومهم الغائبين واللعبة السياسية تقتضي ملء الفراغ. كان الشيوعيون أوفياء للتكتيك المعروف عنهم وكانوا يحسنون استغلال الفرص في الأوقات التي يشتدّ خلالها القمع الاستعماري ضدّ الحركة الوطنية أو عندما تحلّ المأساة على الشعب الجزائري؛ كانوا حينئذ يبادرون إلى تطبيق "سياستهم الثورية"، التي تقضي بأن "تأكل مع الذئب وتبكي مع الراعي" كما يقول مثل شعبي جزائري،ولقد كوفئوا على ذلك بحصولهم على مقعدين، وكذلك حصل أنصار الاشتراكيين على أربعة مقاعد وحصل أنصار بن جلول على سبعة.

كانت نسبة مقاطعة الانتخابات معتبرة في المدن حيث لم يكن من السهل اللجوء إلى أساليب الضغط والتهديد والتزوير.تشير الأرقام الرسمية إلى أن نسبة المشاركة تراوحت بين 50 % و55 %[21] لكن يمكن التشكيك في صحة هذه النسبة

المئوية نظرا لتعوّد الإدارة على تزوير الأرقام،والشائع في صفوف الوطنيين أنّ نسبة المقاطعة كانت أهمّ بكثير من ادعاءات الإدارة.

لم تتمكن "الإصلاحات والانتخابات" التي طبقّها عناصر موالية للسياسة الاستعمارية؛من تحقيق ما كانت الحكومة الفرنسية تصبو إليه من دفع الجماهير إلى التخلي عن الحركة الوطنية،وبالرغم من نتائج الأحداث والسلوك الوديع من طرف المنتخبين؛ رفض المجلس التأسيسي الفرنسي المصادقة على مشروع بن جلول المطالب بالاندماج التام للجزائر في فرنسا(مع الاحتفاظ بالهوية الإسلامية) لكن المجلس التأسيسي ذاته أصدر قانون العفو بعد أن لاحظ ما أثارته السياسة القمعية من استنكار على الصعيدين الداخلي والخارجي.فبدأ إطلاق سراح المعتقلين السياسيين خلال الأشهر الأولى من سنة 1946 فاعتبرت الجماهير الشعبية أنّها انتزعت بذلك أولى انتصاراتها في طريق الكفاح الوطني(ينبغي الإشارة إلى أنّ العديد من التيارات التي كانت تطالب بالقمع؛غيّرت وجهتها فصارت تطالب بإصدار العفو). غير أنّ هذا الانتصار وما انجرّ عنه من انفراج نسبي بعد عودة المساجين إلى ذويهم؛ لم يلبث أن تغيّر بسبب الوضع السياسي الجديد الذي طرأ مع نهاية الوحدة الوطنية التي حققّها أحباب البيان والحرية.

الهوامش

1) Ch. A. Julien, *op. cit.*, p.260.
2) Nuit coloniale, op. cit, p.213.

3) البدو الرحل عادة ما يتنقلون بحثا عن المراعي لماشيتهم فيصطدمون بالإدارة الاستعمارية.

4) F. ABBAS, *op. cit.*, p153.
5) F. ABBAS, *op. cit.*, p153.
6) F. ABBAS, *op. cit.*, p154.
7) CH. A. Julien, op,cit., p.262.
8) CH. A. Julien, op,cit., p.263.
9) Cité par Robert ARON, *Origines de la guerre d'Algérie*,p.135.

(قدم هذا التصريح إلى الجمعية الاستشارية في 10 جويلية 1945، الجريدة الرسمية، ص 1348)

10) Germaine TILLON, *Les ennemis complémentaires*, Ed. De Minuit, 1957, p.162.
11) C.H.Favrod, *La révolution algérienne*, Ed. Plon, 1959, p.76.

12) استشهد وزير الداخلية Le Troquer بالتصريحين ردا على النائب الشيوعي محمد شوادرية الذي ندد بالقمع المنظم من طرف Achiari وكان هذا في دورة المجلس الوطني التأسيسي التي انعقدت من 28 فيفري 1946 إلى 1 مارس 1946 . الجريدة الرسمية، ص 502-503 و535).

13) CH. A. Julien, *op. cit.*, p.264.
14) F. ABBAS, *op. cit.*, p.157.

15) "زملائي الأعزاء، في الجلسة المنعقدة يوم 9 جوان 1945، درست نقابة المحامين وضعية المحامين المعنيين بالقضايا الخاصة بالمحكمة الاستثنائية بخصوص المتهمين بالمساس بأمن الدولة إثر أحداث قسنطينة. التشريع المعمول به يسمح للمتهمين باختيار محاميهم، غير أنه وبسبب نوعية هذه القضايا، وبالنظر إلى ما تسببت فيه من صدمات وما يمكن أن ينتج عنها من حوادث، فإن النقابة تدعو الزملاء إلى الامتناع عن الدفاع عنهم إلا في حالة تعيينهم تلقائيا. نقيب المحامين، Grosliére (عن روبير آرون، ص. 141).

16) Cité par R. ARON, *Origine*, p.141.

17) استعمال الفصائل المؤلفة من "سكان المستعمرات" كان جزء من سياسة التفريق لمنع التضامن بين الشعوب المستعمرة، مع أن القيادة وجزء كبير من الجنود كانوا فرنسيين فإن الجنود غير الفرنسيين كانوا يتعرضون إلى أعمال بشعة لا تحتمل.

18) تصريح الجنرال دوفال أمام اللجنة، تقرير، ص.6.

19) تصريح De CUTTOLI في الجمعية الاستشارية المؤقتة المنعقدة يوم 10 جويلية (1945).

20) منشور للحزب الشيوعي الجزائري (1945).

21) L'Humanité du 12 mai 1945.

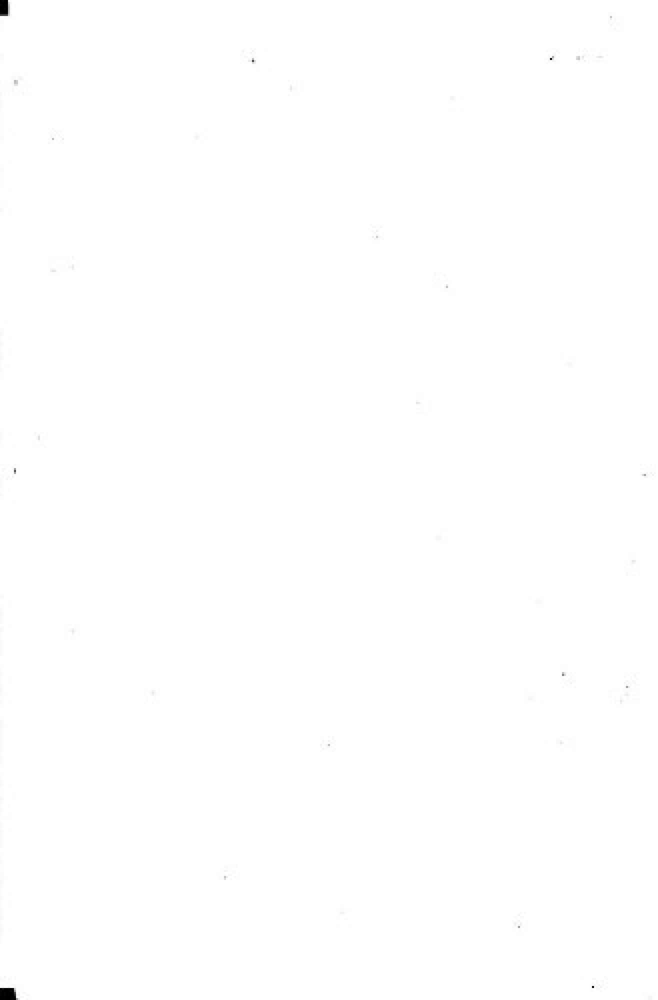
22) CH. A. Julien, *op. cit.*, p 264.

23) هذه الأطروحة الرسمية لحزب الشعب الجزائري، التي وردت في الكتيب الذي نشره الحزب تحت عنوان – القضية الجزائرية –المساس بحقوق الإنسان، رقم 3، نشرتها اللجنة المركزية للإعلام والتوثيق لحزب الانتصار للحريات الديموقراطية. (1951).

24) كان الحزب الشيوعي الجزائري يخفي المطلب السياسي المتمثل في الاستقلال، (Liberté du 17 mai 1945) ويرجع أسباب الأحداث إلى الجوع حيث كتب تحت عنوان : "لاستدراك الأخطاء الإجرامية أعطوا الخبز."

25) عند وقوع هذه الأحداث كنت في السجن في حصن بوزريعة رفقة لحول حسين، خيضر محمد، طالب محمد وعلي بوكرت، كانوا من الأعضاء المسؤولين في حزب الشعب الجزائري ، ولاشيء كان ينذر باندلاع الانتفاضة.

26) ذكر أن نسبة المشاركة كانت في حدود 55 % في المتوسط ويعطي CH. Julien (Afrique du nord en marche) p 267 نسبة 50 % بالنسبة إلى عمالة الجزائر وقسنطينة ونسبة 60% إلى عمالة وهران.



الفصل التاسع

التناقضات والتناحر في صفوف

أحباب البيان والحرية

تطوّر التيار الثوري:

على الرغم من أنّ نتائج أحداث ماي 1945 كانت مؤلمة؛ إلا أنّ فكرة الاستقلال أصبحت مطلبا من المطالب الرئيسية للحركة الوطنية وهي فكرة ما فتئت تتعمّق منذ سنة 1939 وخاصة بعد التطور الذي عرفته التيارات السياسية المعتدلة. أخذت سياسة "القانون الفرنسي" تفقد أنصارها ولم يعد يتمسك بها سوى بعض الأعيان وبعض أعوان الإدارة.

لقيت فكرة إنشاء تجمّع أحباب البيان والحرية تجاوبا شعبيا واسعا وتعبئة جماهيرية شاملة وضعت الحكومة الفرنسية أمام خيارين لا مفرّ من أحدهما: فإمّا إنهاء الهيمنة الاستعمارية بالطرق السلمية والاعتراف بالحركة الوطنية كمحاور، وإمّا الإصرار على المضي قدما في استعمال القوة والقمع. ولئن اختارت الحكومة الفرنسية الأسلوب الثاني فذلك يعني أنها راهنت على ضعف البنية الداخلية لتجمّع أحباب البيان والحرية وعلى الخصوص قيادته.

من هذه الناحية لم تكن مخطئة في خطتها. فعلا: فإن ضعف تجمع أحباب البيان والحرية ناجم عن تعايش اتجاهات سياسية مختلفة ذات استراتيجيات متباينة (الوطنيون، والإصلاحيون والثوريون) هذا من جهة؛ ومن جهة أخرى كان تجمّع أحباب البيان والحرية آنذاك في طور التنظيم والتكوين فلم تكن قواه قد توطّدت بعد، وذلك سرّ نجاح السياسة القمعية في دفع التشكيلات الثلاثة (حزب الشعب الجزائري، والعلماء وفرحات عباس) إلى الانفصال عن تجمع أحباب البيان والحرية.

كان حزب الشعب – الذي صمد في وجه الإجراءات القمعية بفضل تنظيمه – قد أولى عناية خاصة بذلك الاتحاد المنبثق على أساس مشروع الاستقلال الوطني،وكان محقاً في قناعته بأن لا فائدة ترجى من تقديم أية تنازلات عن هذا الهدف؛ خاصة وأنه اتضح أكثر من ذي قبل (بعد أحداث ماي 1945 على وجه الخصوص) استحالة تحرير الجزائر بدون اللجوء إلى أسلوب الثورة المسلّحة.

إنّ تردّد العلماء وفرحات عباس وأصدقاءه؛ جعل حزب الشعب الجزائري يقف وحيدا – مرة أخرى – أمام قضية التحرير الوطني.

تأثّر أنصار الاتجاه السياسي المعتدل بوقع الصّدمة الناجمة عن هول الأحداث؛ فقرّروا إدراج حركتهم في "الإطار الفرنسي" وكانت السياسة الفرنسية الاندماجية في ذات الوقت تعارض الحركة الوطنية وترفض كلّ مطالبها حتى ولو تعلّق الأمر بالاستقلال على مراحل.[1]

كان حزب الشعب الجزائري – المحنّك بتجربته النضالية الطويلة – يعتبر مثل تلك التنازلات تراجعا وخيانة ترتكب في حقّ الشعب الجزائري؛ لأنّ مسلمته الوطنية غير قابلة للتكييف مع ذلك "الإطار". والواقع أنّ المعتدلين كانوا قد تراجعوا عن صميم الأفكار والمطالب التي وحّدت الحركة الوطنية على أساس مبدأ تحقيق طموحات الشعب.

لقد تجاوز النقاش الضرورات السياسية التي كان بعضهم يدافع عنها، وصار يدور حول قضية محورية هي تعيين الطريقة والإمكانيات الكفيلة بتحقيق التحرير.

إنّ الهدف الرئيسي للنظام الاستعماري هو زرع الشقاق في صفوف الحركة الوطنية، فكان ينبغي على هذه إذن صيانة مبدأ الوحدة وتطويره إذا اقتضى الأمر ضمن تجمع أحباب البيان والحرية أو أي تجمع آخر[1].غير أن هذا المبدأ لم يصمد أمام القمع الذي زرع البلبلة والخوف في صفوف المعتدلين؛وأثّر على موقفهم السياسي،بمعنى أن إفراطهم في الحذر أدّى بهم إلى تفكيك البنية الوحدوية أولا؛ ثم الانفصال عنها نهائيا؛ بعد إطلاق سراح فرحات عباس (يوم 16 مارس 1946).

في نفس الوقت أسّس فرحات عباس حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري (U.D.M.A).

وكانت الحملة الدعائية التي شنتها الإدارة والحزب الشيوعي والاندماجيون تهدف إلى اعتبار حزب الشعب الجزائري مسؤولا عن إراقة الدماء؛ إثر أعمال القمع الاستعماري.لقيت هذه الحملة صدى لدى المعتدلين؛ ووجدوا في هذا الطرح مبررا لانسحابهم من الاتحاد بدل التكتّل في جبهة واحدة أمام الإدارة الاستعمارية، بالرّغم من أنّ تشكيل تلك الجبهة كان أمنية غالية عند الجماهير الشعبية.فكان تشتّت أحباب البيان والحرية أشدّ وقعا على التجمّع من وقع عمليات القمع في أحداث ماي 1945.

تصدّعت الوحدة التي بدأت أواصرها تتقوّى مع تجمع أحباب البيان والحرية منذ نشأته وأثناء الأحداث.وبما أنّ حزب الشعب الجزائري في هذه الفترة كان محظورا،فإنّ التجمّع دخل بكلّ قواه في هذه المعركة الجديدة – من أجل تطوير الجبهة وفق تصوّراته على جميع الأصعدة – وخاصة تجاه الجماهير الشعبية.

كان المناضلون على وعي بالمؤامرة التي تحاك ضدهم؛ لعزل حزبهم الثوري ولإفساح المجال أمام السياسة الإصلاحية؛ فركّزوا جهودهم على نضال الأفكار وعلى تمتين الهيكلة التنظيمية وتوسيع نطاق القاعدة الشعبية.

أمّا على المستوى الفكري؛ فكان النقاش مختلفا عن ذلك الذي دار في سنة 1937،فبعد أن تحوّل أنصار الاندماج إلى تيار وطني معتدل؛ أصبح من الأهمية بمكان توضيح المفاهيم كي لا يختلط الأمر بين الاتجاه الوطني الإصلاحي (الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري) والاتجاه الوطني الثوري (حزب الشعب الجزائري).

كانت هذه المسألة من المهام التي أولاها مناضلو حزب الشعب عناية كبيرة؛ عبر كل التراب الوطني؛ رغم الإمكانيات القليلة ورغم غياب زعيمهم مصالي الحاج؛ المعتقل في الغابون.

وفي ذات الوقت الذي كان فيه المناضلون يعدّون التناقضات وينتقدونها كان عليهم أن يتجنبوا الوقوع في صراع الاتجاهات السياسية؛ كي لا يشطوا عزيمة

الجماهير؛ خاصة وأن النظام الاستعماري راح يضغط على حزب الشعب بشتى أساليب المناورة والقمع، وكانت هذه الإجراءات تعتمد ضمنيا على التيار الإصلاحي.ولكن؛ بفضل نشاط المناضلين وروحهم النضالية؛ لم يتمكن النظام الاستعماري من عزل هذا الحزب؛ بل تمكّن عكس ذلك من تدعيم موقعه وتطوير هيكله التنظيمية؛ فتزايد عدد مناضليه وترسّخت أفكاره في الأوساط الشعبية بصورة أعمق.

لم يدخل حزب الشعب الجزائري هذه المعركة لمنع تأسيس حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري؛وإنما كان يحاول الإبقاء على وحدة التشكيلات الثلاث (فرحات عباس، والعلماء، وحزب الشعب الجزائري) أو على الأقل المحافظة على الإجماع الشعبي حول قرارات مؤتمر تجمّع أحباب البيان والحرية المنعقد في مارس 1945 (الجمعية التأسيسية الجزائرية) تلك القرارات التي تجنّد الشعب من أجلها ودفع الثمن من دمه في سبيلها؛ فلا يعقل التخلي عنها من أجل سياسة محكوم عليها بالفشل مسبقا.

تلك هي الإجابة الوحيدة الممكنة على السياسة الاستعمارية؛ وذلك هو أساس كلّ استراتيجية وحيوية للحركة الوطنية؛ وإنّ أيّ تنازل حول هذه النقطة سيؤدّي حتما إلى إضعاف الحركة الوطنية وإلى تقوية قبضة الإمبريالية على الجزائر.

لم يكن ثمة شيء ينذر بقرب تغيير يذكر في السياسة الفرنسية ولا بارقة أمل في حدوث بعض التطورات السياسية ولو على مراحل؛ رغم أنّ الخط السياسي الجديد الذي انتهجه فرحات عباس كان يفترض وقوع هذا التغيير. ولكنه آل إلى طريق مسدود، مثل ما حدث لمشروع "بن جلول" الذي رفضته الجمعية الفرنسية (في 1945) رغم أنّه كان ينصّ على التطبيق الكامل لسياسة الاندماج.

أسباب الخلاف:

لم يكن الاختلاف بين حزب الشعب والمعتدلين قائما على الصّراعات الحزبية أو الحزازات الشخصية؛ لكنّه كان اختلافا حول قضية أساسية.فحزب الشعب لا يثق في الوعود ولا يرتقب أي تغيير للسياسة الفرنسية وكان يتبنّى موقفا عدائيا

تجاهها.وكان مستمسكا بالخط الثوري القائم على تعبئة الشعب، استعدادًا لنشوب نزاع لا مناص منه بسبب السياسة الاستعمارية التي تسلكها الحكومة الفرنسية.

رفض فرحات عباس هذا التوجّه الثوري؛ ولو أنّه لم يقل ذلك بصريح العبارة؛ لأنّ هذا الخط في نظره ضرب من الأوهام لا غير.

صار فرحات عباس سجين فكرة "الثورة بالقانون" فدخل في تناقضات لا مخرج منها وساهم في إضعاف الحركة الاستقلالية؛ وأجبر حزب الشعب على المقاومة على جبهتين:إحداهما ضد الاستعمار والثانية ضد أوهام الإصلاحيين.وفيما يلي مقطع مقتطف من النداء الذي وجّهه فرحات عباس في أفريل 1946 إلى الشبيبة الجزائرية والفرنسية – بمناسبة تأسيس الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري – لأنّ هذا المقتطف يلقي الضوء على فكر زعيم هذا الحزب.

«Jeune [4] لا نريد إدماجا، ولا سيدًا جديدا، ولا انفصالا، وإنما نريد شعبا فتيًا يتولى تثقيف نفسه اجتماعيا وديمقراطيا ويحقق تطوّره العلمي والصناعي، ويحمل رسالة انبعاثه معنويا وفكريا، مرتبطا بأمة عظيمة متحررة الفكر».

لم يجد هذا التصريح الموجّه إلى "الشبيبة الفرنسية والمسلمة" صدى عند المسلمين، وخيّب ظن الفرنسيين؛ وأثار استنكار المناضلين المحنكين في الجزائر.

إن محتوى التصريح مستلهم من المعاني السامية للثقافة الإنسانية وبقدر ما هي جديرة بالثناء فإنها كانت ساذجة. وكان التصريح؛ عموما؛ محاولة لتبرير الموقف "الانهزامي" للكاتب وهو موقف أدّى به إلى وضع حدّ للوحدة التي تحققت في كنف أحباب البيان والحرية.

وبالرغم من أن هذا التصريح يدين النظام الاستعماري والفظائع المرتكبة من طرف السلطات الفرنسية أثناء أحداث ماي 1945؛ غير أنه وضع على قدم المساواة – من حيث المسؤولية – كلاّ من النظام الاستعماري والمسلمين على حدّ سواء.

إن أسباب الصراع في نظر الكاتب صادرة عن الروح الصليبية عند الأوربيين، وعن شعورهم بالاستعلاء ومن فحوى مفهومهم "للسلطة الدينية" ومن عدم فهمهم للتاريخ الوطنية الإسلامية.

غير أن هذا التعارض في الرأي والفكر لم يظهر في منطقة من المناطق الفرنسية المناضلة من أجل الاستقلال الذاتي، وإنّما وقع في الجزائر بالتحديد؛ وهي البلد المحتل والخاضع بقوة السلاح للاستعمار الفرنسي والمستغل من طرف الأقلية الأوربية.

أما التبشير المذهبي فلم يعد – منذ زمن بعيد – من مآثر المسلمين الجزائريين؛ وإنما صار التبشير واحدا من بين الأساليب التي طبقها المسيحيون – باسم الكنيسة – لبسط سيطرتهم على الجزائر ومسخ مقومات الشخصية الجزائرية.

وجهة نظر حزب الشعب الجزائري؛ وسياسة الاتحاد الديمقراطي للبيان.

ترتكز الوطنية الثورية لحزب الشعب الجزائري على المكتسبات والقيم الحضارية العربية الإسلامية التي هو جزء لا يتجزأ منها، وإنّه من التعسّف في القول؛ اعتبار الحركة الوطنية الجزائرية حركة سلفية والخلط بينها وبين الحركات البائدة.

إن تطوّر حزب الشعب الجزائري جواب منطقي على طبيعة النظام الاستعماري. فالتخلي عن الوطنية الدينية بهذا المفهوم معناه نبذ القضية الوطنية المتجذّرة في قيم الشعب الجزائري ومعتقداته وميراثه الثقافي.

هذه الوطنية المنبثقة من سياق تاريخي خاص؛ تتضمّن كذلك إيديولوجية مختلفة عن السياسة التي نادى بها فرحات عباس؛ تلك الأيديولوجية هي "الثورة".

هكذا كان فرحات عباس يسعى إلى تبرير إدماج الجزائر في اتحاد مع فرنسا (الترجمة الجديدة للإمبريالية الفرنسية) وبالتالي فإنّ سياسته الإصلاحية لم تكن مجدية؛ حسب نصّ المادة الثانية من مشروع الدستور الذي قدمه الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري يوم 19 أوت 1946 إلى مكتب المجلس الفرنسي [2].

هذه السياسة كانت ستؤدي؛ عن قصد؛ إلى فصل الجزائر عن نطاقها الثقافي والجيوسياسي المتميّز؛ ألا وهو الوطن العربي في مستهل نهضته، ومآل تلك السياسة أيضا؛ هو تعزيز إدماج الجزائر في نطاق النظام الاقتصادي والثقافي المبني على الاستغلال والسيطرة؛ وإدراجها في إطار ما أصبح يسمّى الاتحاد الفرنسي.

هذه الأسباب هي التي عرّضت سياسة فرحات عباس لهجمات عنيفة من طرف حزب الشعب الجزائري الرافض لهذا الاتحاد الذي يرتدي حلّة جديدة للاستعمار القديم.

اختار حزب الشعب الجزائري مقابل ذلك مفهوم "الوحدة العربية" باعتباره محركا قويا للتعبئة الجماهيرية، فموقف حزب الشعب قائم على التنديد بكلّ مظاهر الخضوع والتبعية التي يراد تقييدها بها عنوة. ولم يكن حزب الشعب يرفض التعاون مع فرنسا تعاونا يقوم على قدم المساواة؛ ولكنه يرفض مسبقا كل سياسة تتعارض مع اختيارات الشعب الجزائري، وكذا توجّهاته المستقبلية على الصعيدين الداخلي والخارجي.

كان حزب الشعب يتصوّر سياسته المستقبلية في منظور تهنيد الجماهير الشعبية ونضالها.أما حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري فكان يريد قبل كل شيء؛استغلال مبدأ الشرعية الذي طرحته "فرنسا الجديدة" لتحقيق مطالب المعتدلين بموافقة من طرف فرنسا.

إن مشروع دستور الجمهورية الجزائرية (الذي سبق ذكره) صاغ المطالب على النحو التالي:

المادة 1: "تعترف الجمهورية الفرنسية للجزائر بالسيادة، وفي نفس الوقت تعترف بالجمهورية الجزائرية والحكومة الجزائرية والعلم الوطني".

المادة 2 : تكون الجمهورية الجزائرية عضوا في الاتحاد الفرنسي بصفتها دولة شريكة.وتكون العلاقات الخارجية والدفاع الوطني مشتركة مع الجمهورية الفرنسية ومن صلاحيات الاتحاد الذي تعتبر الجزائر طرفا فيه.

المادة الثالثة:تتمتّع الجمهورية الجزائرية بالسيادة الكاملة في القضايا الداخلية؛ ومن بينها الشرطة؛ وذلك عبر التراب الوطني.

المادة 3 و 4 : يتمتّع كلّ مواطن فرنسي – من أصل أوروبي – بالمواطنة الجزائرية؛ وبالتالي تكون له نفس الحقوق التي للمواطنين الجزائريين عبر التراب الجزائري؛ بما في ذلك حقّ التصويت والتوظيف.وبالمقابل يتمتّع كلّ مواطن

جزائري في التراب الفرنسي بالمواطنة الفرنسية وبالتالي تكون له عبر التراب الفرنسي نفس الحقوق التي للمواطنين الفرنسيين بما في ذلك حقّ التصويت والتوظيف.

لو تحقّق ارتباط الجمهورية الجزائرية بالاتحاد الفرنسي؛ لكان معنى ذلك تكريس سيطرة الشريك الفرنسي في جميع المجالات لفترة طويلة؛ وإرساء أسس السياسة الاستعمارية الجديدة ومن خلالها قوة فرنسا على حساب الجزائر.

اعترفت بعض أوساط المعتدلين بأن هذه الجمهورية التي يراد إنشاؤها مبنية على فكرة وهمية غير أنهم حاولوا إقناع أنفسهم بأن هذا المشروع يصلح أن يكون خطوة مرحلية قد تؤدي يوما ما إلى الاستقلال.لكنهم تناسوا أن" فرنسا الجديدة" مثل "فرنسا القديمة" ترفض الحديث عن هذا المشروع أصلا وخصوصا ما يتعلّق بفكرة الاستقلال.

مثال ذلك ما حدث للهند الصينية حين قبلت الانضمام إلى الاتحاد الفرنسي ثمّ وجدت نفسها فيما بعد مضطرّة على خوض الثورة المسلّحة فترة طويلة؛ كلّفتها تضحيات جساما وانتهت بتقسيم الفيتنام (1) (ودخوله في حرب جديدة)

كلّ ذلك بيّن بما لا يدع مجالا للشك حقيقة الاتحاد الفرنسي لكن فرحات عباس وأنصار حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري كانوا أسرى هذا النظام المناوئ لأية حركة وطنية سواء أكانت في سوريا ولبنان أو في المغرب وتونس أو في مدغشقر.فلولا وجود حزب الشعب الجزائري لأدخلوا البلاد في طريق مسدود، مثل ما فعلوا من قبل بالنسبة لمشروع "بلوم فيوليت" قبل الحرب العالمية الثانية[2].لكنهم سرعان ما سيكتشفون بعد انتخابات المجلس الفرنسي (2 جوان 1946) بأن توجّهاتهم السياسة لا تحظى بالاعتبار من طرف السلطات الاستعمارية.

انتخاب المجلس التأسيسي الفرنسي الثاني:

كان حزب الشعب يحاول صرف فرحات عباس عن إشراك الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري في انتخابات المجلس الفرنسي الثاني (2 جوان 1946) كما حاول إقناعه بضرورة اتخاذ موقف مشترك خلال الحملة الانتخابية.

وكان حزب الشعب الجزائري حريصا على لمّ الشمّل لإفشال مناورات الإدارة السّاعية إلى إضعاف الحركة الوطنية؛ أضف إلى ذلك أنّه كان تحت طائلة الحظر وكان زعيمه منفيا في الغابون.ولكن بالرغم من ذلك قرّر الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري تقديم مرشّحين إلى انتخابات المجلس التأسيسي فزادت بذلك هوّة الاختلاف بينه وبين حزب الشعب الجزائري.

نادى حزب الشعب الجزائري بمقاطعة الانتخابات؛غير أن نداءه لم يكن مقنعا؛وجاء بعد فوات الأوان.ويبدو أن زعماء الحزب كانوا متردّدين بخصوص المنهج الذي ينبغي اتباعه وقد أثّر ذلك على معنويات المناضلين.

هذا النداء بالمقاطعة لم يمنع الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري من الفوز بـ 15 مقعدا من بين 18؛ ولقد اعتبر أنصاره؛نجاحهم هذا؛ فوزا عظيما بينما كانت الحركة الوطنية مشتتة.

حصل الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري على 438946 صوتا من مجموع 633349 مقترع؛ أي ما يمثّل نسبة (71 %) (يقدّر عدد الناخبين المسلمين في الطائفة الانتخابية من الدرجة الثانية بحوالي 1,200,000) ولم يحصل الحزب الاشتراكي سوى على 53346 صوتا (كان قد جمع 137357 صوتا في انتخابات الجمعية الأولى بفضل غياب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري و حزب الشعب الجزائري اللّذين قاطعا الانتخابات). حصل الفرع الفرنسي في الرابطة الدولية للعمّال على 96889 صوتا[5] وتجدر الإشارة إلى أن هذين الحزبين: الحزب الشيوعي و الفرع الفرنسي في الرابطة الدولية للعمّال كانا عضوين في الحكومة الفرنسية).

من المفارقات أنّ فوز الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري في هذه الانتخابات يعدّ بمثابة مؤشّر على هزيمة "الاندماجيين" وسقوط الحزب الشيوعي الجزائري،حيث تبيّن أن الناخبين المسلمين كانوا تارة يمنحون أصواتهم لأحد المرشّحين وتارة لغريمه المنافس؛ ويمكن إيعاز هذا التذبذب في الواقع إلى أن عددا كبيرا من الناخبين كانوا يبحثون عن المرشحين الأكثر تعبيرا عن طموحاتهم، وفي

غياب هذا الصنف كانوا يمنحون أصواتهم إلى الأقرب في ترتيب تنازلي أو تصاعدي تبعا لأصناف المرشّحين وللاختيارات المعروضة عليهم.

عندما غاب فرحات عباس وحزب الشعب الجزائري، حوّل جزء كبير من المنتخبين أصواتهم لفائدة أنصار الاندماج والحزب الشيوعي الجزائري[8].

بعد هذا النصر؛ عرض نواب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري برنامجهم على الجمعية الفرنسية. وعندما تناولوا الكلمة للمرّة الأولى؛ أثناء الجلسات المنعقدة في الفترة من 22 إلى 25 أوت 1946؛ استقبلوا من طرف النواب بالشتائم والصراخ.وهذا ما دفع فرحات عباس إلى القول: «إنّ هذه فرصتكم الأخيرة، ونحن آخر الحواجز»[9].

كان زعيم الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري يلمّح بقوله هذا إلى حزب الشعب وإلى مواقفه المتصلّبة.ولم يتمكّن من جعل فرنسا وجها لوجه أمام حزب الشعب الذي كان يعمل من أجل الاستقلال الوطني.

إن فشل الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري مشابه للفشل الذي مني به "بن جلول" إثر انتخابات الجمعية التأسيسية الأولى (1945).فلقد انهار السدّ دون أن يتمكّن قادة هذا الحزب من استخلاص النتائج الضرورية.

والواقع أنّ السدّ الحقيقي يتمثل في معارضة الحكومة الفرنسية لطموحات الشعب الجزائري ومطالب الحركة الوطنية بتياراتها المعتدلة والمتصلّبة على حدّ سواء.

ومن جراء ذلك حوصرت السياسة الإصلاحية وتبخّر الأمل؛ وصار من البديهي أنّ "الليبرالية" المسموح بها إلى حدّ ما في الحياة السياسية الجزائرية؛ إنما صمّمت بهدف زرع البلبلة في صفوف الحركة الوطنية ولتلغيمها بالتناقضات كي يسهل جرّها إلى طريق الانتخابات المسدود.وبهذا بقيت السلطة المركزية والقوات الكولونيالية سيّدة الموقف وفي حوزتها كل وسائل القمع والاضطهاد والمناورة.

حزب الشعب الجزائري؛ وإخفاق الاتجاه الإصلاحي..

ساهم الإخفاق المذكور لأنصار الاندماج (بن جلول) والوطنيين الإصلاحيين في تصفية الجو السياسي.وبدأ الغموض الذي كان سائدا بعد أحداث ماي 1945

بسبب خطة الإدارة وسلوك الأحزاب الجزائرية الإصلاحية (من بينهم الحزب الشيوعي الجزائري) بدأ ينقشع شيئا فشيئا.

فعندما بدءوا يمارسون لعبة "الإصلاحات" المرفوضة من طرف الاستعمار، اكتشف الرأي العام عدم جدوى سياستهم وراح بالتالي يدعّم البديل الذي طرحه حزب الشعب الجزائري. هذا التيار الثوري الذي لم يتخلّ عن دعوته بل كثّف نشاطه التحسيسي في أوساط الجماهير حول الشعارات التالية: الإثارة، والتنظيم، والعمل.

جرت مناقشات حادة في صفوف مناضلي حزب الشعب الجزائري – الناقمين على مراوغات الإصلاحيين – فلم يعد أحد يؤمن بجدوى تأسيس تجمّع على شاكلة تجمّع أصحاب البيان والحرية.

وكان لإخفاق فرحات عباس والعلماء أثر سيئ في نفوس مناضلي حزب الشعب الجزائري؛ فهم لا يعترفون بجدوى التحالف مع رجال يرضخون في زمن العسر؛ ولا يكون لنضالهم أيّة فعالية في زمن اليسر. وكانت قناعتهم راسخة بأنّ الاستقلال لن يتحقّق إلا بالثورة، وكانوا يستعدّون لها اعتمادا على قوّة الحزب الذاتية وعلى تجنيد الجماهير الشعبية. ولقد استخلصوا بعض الأفكار الهامة بعد تحليل أحداث ماي وانعكاساتها على الوضعية السياسية الجزائرية.

إنّ الأمر الجليّ هو استعداد الجماهير الشعبية لخوض غمار الكفاح المسلح. فمن وجهة النظر الثورية؛ يعتبر التحام الجماهير مع فكرة الاستقلال؛ ومشاركتها في المظاهرات السياسية، وتصعيد المظاهرات إلى انتفاضة تلقائية .. يعتبر كلّ ذلك دلائل إيجابية. ولكن ينبغي الحذر من الإفراط في الحماس بالنظر إلى عدد الضحايا، وهول التجاوزات.

ينبغي إذن البحث؛ بكل موضوعية؛ عن الأسباب الحقيقية التي أدّت إلى الإخفاق وينبغي بعد ذلك تحديد المسؤوليات ثمّ استخلاص العبر من هذه التجربة الأليمة وتلافي الأخطاء في المستقبل. ذلك هو فحوى النقاش الدائر داخل حزب الشعب الجزائري آنذاك. أما أسباب إخفاق الحركة الوطنية؛ فينبغي البحث عنها في صميم الحركة ذاتها؛ أي في كنه تصوّراتها وفي طبيعة تنظيمها.

لم يستطع تجمّع الاتجاهات السياسية الثلاث – في إطار أحباب البيان والحرية – التصدي لضربات الاستعمار؛ ومردّ ذلك إلى ذهنية القادة وإلى توجيهاتهم المتضاربة التي حالت دون تحقيق قيادة منسجمة للحركة الشعبية.فلقد كان من الممكن تجنّب الاضطرابات المفاجئة لو كانت القيادة موحّدة ومنسجمة.هذا يظهر بوضوح أنّ تجمّعا سياسيا من نمط أحباب البيان والحرية لا يتوافق مع فكرة الكفاح واتجاه المسار الثوري.ذلك أن تجمّع أحباب البيان والحرية كان يضمّ ثلاث تيّارات لكلّ واحد منهم تصوّره الخاص لمفهوم الكفاح؛فلم يكن ذلك التجمّع الثلاثي الرؤوس فعّالا من الناحية العملية؛ وقد نفر منه العلماء وفرحات عباس.فإذا كانت الحركة الجماهيرية هي التي جرّتهم إلى المشاركة في تلك الصيغة فإنهم لم يتردّدوا في استغلال أول فرصة للتخلي عنها والعودة إلى تصوّراتهم الإصلاحية.

كان حزب الشعب الجزائري مقيّدا بسبب الحظر والقمع المسلّط عليه؛فلم يمسك بقوّة مقاليد الأمور في هذا التجمّع رغم ما كان يبذله من نشاط حثيث في صفوف الرأي العام لتعميق الأفكار الراديكالية.وكان التنظيم السرّي للحزب يتقدّم بخطى ثابتة ويضمّ إلى صفوفه كلّ المناضلين العازمين على العمل المباشر.كان التنظيم ثوريا في أهدافه ومواقفه وتفاني عناصره وبتركيبته البشرية الشعبية.لكن كان ينقصه وضوح التصور السياسي وتنقصه تقنيات الكفاح.ذلك أنّ بعض قادته بقوا يراوحون مكانهم متمسكين بالتصورّ الثوري في صيغته السياسية.وهو تصورّ في حاجة إلى بلورة أكبر لمجابهة الوضعية الجديدة[6].تلك هي الأفكار التي كانت تراود المناضلين في القاعدة والإطارات وكان أغلبهم مقتنعا بضرورة تطوير حزب الشعب الجزائري – حركة انتصار الحريات الديمقراطية إلى حركة وطنية ثورية وتزويده بالهياكل المناسبة.

تبلور الاتجاه الثوري وتطورّه.

توضّح النتائج المستخلصة من العمل النضالي– في الحقبة الأخيرة – نوع التحولات التي طرأت على الحركة الوطنية. فلقد توطّدت مكانة حزب الشعب الجزائري؛ ورفضت الجماهير كلّ تجمّع غير جدير ببلورة طموحاتها؛ وتحولّ التيار الثوري إلى منظمة مستعدة للكفاح من أجل افتكاك الاستقلال.

كانت هذه الأفكار تغذي فلسفة الحزب منذ 1946، فتوجهّ منذ ذلك التاريخ إلى تحقيقها على أرض الواقع، وإحباط المخطّط الاستعماري القاضي بخنق الحركة الوطنية، وكشف ما تنطوي عليه سياسة الإصلاحات من ادعاءات باطلة.

أجاز دعاة الإصلاح لأنفسهم ولغيرهم من التجمعات الجزائرية حقّ التنازل عن الحقوق الأساسية للشعب، وذلك إما بسبب ضبابية الرؤية السياسية لديهم، أو لنقص قناعتهم السياسية، أو لاعتبارات إيديولوجية أخرى. وكانوا يحاولون إيهام الجماهير بأن تلك التنازلات قمّة الحذق السياسي. لكن تلك الحلقة لم تسفر عن أية نتيجة إيجابية. ومهما كانت شدّة الصدام بين الإدارة الاستعمارية وبين هذا التيار؛ فلا ينبغي تفسير ذلك الصدام بأنه دفاع عن مصالح الشعب الجزائري. لأنّ مصالح الشعب الجزائري ليست مبنية على المقاييس التي يحدّدها الاستعمار، وإنما مصالح الشعب تقوم على قلب موازين القوى لفتح الطريق نحو التحرّر الوطني. ولا يمكن تحديد موازين القوى بناء على الحسابات الذاتية والسياسية للقيادات الإصلاحية، ولا ينفع الاكتفاء بالتعديلات المرحلية التي يدعو إليها الحزب الشيوعي الجزائري. (فبعد أن طالب هذا الحزب بالاندماج، ثم ساند قانون 7 مارس 1944، ونادى بمعاقبة الوطنيين في 1945 ها هو يتبنى برنامجا شبيها ببرنامج الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري المطالب بجمهورية جزائرية في إطار "الاتحاد الفرنسي" وبتمثيل نسبي للمسلمين والأوروبيين في المجالس).

لا يمكن تغيير موازين القوى هذه لصالح الجزائر إلا برفع مستوى الوعي الثوري للشعب وباتخاذ المواقف الصريحة ولتحديد هدف وحيد هو الاستقلال.

كانت المهمة التي حملها حزب الشعب الجزائري على عاتقه وسطّرها ضمن أولوياته هي التحضير للكفاح المسلّح، وتطوير التنظيم الهيكلي، وتكوين المناضلين الملتزمين. ولكن قبل هذا وذاك طرحت جملة من المسائل التي تستدعي الحسم، ومن بينها ما له علاقة بموقف الحزب من الانتخابات التي ستجرى في شهر نوفمبر 1946 لتجديد الجمعية الفرنسية (تمت المصادقة عليها عن طريق الاستفتاء وكان حزب الشعب قد قاطعها).

وكان لحدث آخر أثر بالغ على هذه الحقبة؛ وهو رجوع زعيم حزب الشعب؛ مصالي الحاج؛ من الإقامة الجبرية في القابون يوم 13 أكتوبر 1946 ووضعه في إقامة أخرى في بوزريعة (في أعالي العاصمة) وقد منع من التنقّل إلى المدن الكبرى ومن التجوال في أحياء العاصمة.

مناورات الإدارة وحزب الشعب الجزائري.

اعتقدت الإدارة الفرنسية أنها بإبعاد مصالي تتمكّن من إضعاف الاتجاه الوطني الأكثر تطرفا وتنجح في تعميق شقة الخلاف بين صفوف الحركة الوطنية.وكان البعض يرى أن تزامن إطلاق سراح كلّ من مصالي الحاج وفرحات عباس وزعماء العلماء؛ أمر مبيّت بحيث لن يجرؤ العلماء وفرحات عباس على المبادرة بحلّ تجمّع أحباب البيان والحرية.

إنّ مكانة مصالي الحاج العظيمة؛ ومستوى تنظيم حزب الشعب؛ وتنامي الضغط الشعبي؛ كلّ ذلك كان كفيلا بتعزيز الاتجاه السياسي الوحدوي.

بالفعل؛فإن إبعاد مصالي الحاج عن الوطن؛منعه من ممارسة القيادة الحقيقية؛ وعرّض الحزب إلى خطر التصارع بين وجهات النظر حول الوضع السائد. غير أن عودته أدخلت عنصرا مهماً على الساحة السياسية الجزائرية.وقد ذهب البعض إلى حدّ اعتبار إطلاق سراح مصالي مناورة من طرف الإدارة الفرنسية؛ ترمي إلى وضع فرحات عباس وجها لوجه أمام زعيم حزب الشعب الجزائري عشية انتخابات الجمعية الفرنسية.ومن هنا صار من السهل التلميح بفكرة أنّ مصالي الحاج " كان متواطئا مع الإدارة."بعض هذه التلميحات المغرضة انتشرت في أوساط المعتدلين. ولقد ساعد الإصلاحيون على جعل تلك المناورة ممكنة عندما" بادروا بتقسيم أحباب البيان والحرية[8]".

بعد عودته؛ فاجأ مصالي الحاج بعض المناضلين بقرار المشاركة في الحملة الانتخابية.وكانت القاعدة متحفّظة بخصوص هذه المسألة؛ فشرع قادة الحزب يطمئنونها بأن خيار المشاركة في الانتخابات لا يعني تغيير توجيهات الحزب؛ وإنما تلك خطة لإخراج الحزب من السرية؛ واستغلال منصة "الشرعية" الانتخابية للتنديد بالاستعمار؛ومن ثم نشر طروحات الحزب علانية.

أكّد القادة بأنّ العزم الثابت للحزب هو الإعداد للثورة؛ دون إهمال الأشكال الأخرى للنشاط السياسي.كما أكّدوا أن سياسة المقاطعة لا تمثل عقيدة الحزب؛ وذكّروا بمشاركته السابقة في الانتخابات سنة 1939 .ولهذا فإنّ الإستراتيجية الثورية تفرض على الحزب استغلال جميع وسائل الكفاح ليثبوا مكانته كممثل حقيقي لطموحات الشعب الجزائري في الداخل والخارج.

أظهر قرار المشاركة في الانتخابات أن هناك فوارق بين قمّة الحزب وقاعدته.وكان هذا الشعور تعبيرا عن التخوّف من أن يغوص الحزب في مستنقع الرمال المتحركة أثناء الصراع الانتخابي[10] غير أن معظم المناضلين تجنّدوا لمواجهة الوضعية الجديدة.

محاولات تعويض الجبهة الشعبية.

كتب فرحات عباس فيما بعد بخصوص هذه المشاركة ما يلي: «إن تجمّع أحباب البيان والحرية سيمتنع عن تقديم مرشّحين للانتخابات التشريعية الأولى في نوفمبر 1946 لتمكين مصالي الحاج من مواجهة الرأي العام الفرنسي وبرلمانه. إن مصالي الحاج حصل على ضمانات وزارة الداخلية والحكومة العامّة في الجزائر بأن القوائم الانتخابية التي يقدّمها حزب الشعب ستحترم؛ وبناء على ذلك ترشّح للانتخابات وطلب مني الانسحاب من المنافسة تحاشيا لانشقاق القوى الوطنية. كما أكّد أنّ بإمكانه الحصول على استقلال الجزائر».

وكما كان متوقعا؛ شرعت الإدارة الفرنسية في الغش؛ فاشترطت من حزب الشعب تغيير اسمه وهكذا تأسست حركة الانتصار للحريات الديمقراطية[11].

ينبغي الإشارة هنا إلى أنّه لم يتم أي اتفاق بين مصالي وفرحات عباس بخصوص مقاطعة بعض الناخبين أو تحويل الأصوات لصالح بعض المرشحين. أما بخصوص تأكّد مصالي من الحصول على الاستقلال فينبغي أخذ تلك العبارة من قبيل الدّعاية لأنّ أغلبية مناضلي حزب الشعب الجزائري لا يؤمنون بإمكانية الحصول على الاستقلال بواسطة هذه الانتخابات.

إنّ قرار دخول الحزب حلبة السباق وحينئذ استجابة لحزب أحباب البيان يوم 2 جوان 1946.

على النقيض مما ذهب إليه البعض؛ فإنّ محاولة تشكيل جبهة وطنية تضمّ الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، والعلماء، وحزب الشعب، والحزب الشيوعي لم تفشل "لأنّ مصالي الحاج قد يفرض نفسه زعيما لها"[12] وإنما الفشل كان بسبب أرضية المطالب المعتدلة التي اقترحها الاصلاحيون، أي الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، والحزب الشيوعي الجزائري اللذان كانا يعارضان مشروع "قانون" خاص باستقلال الجزائر. فبينما كانوا ينادون بفكرة الاتحاد الفرنسي ويرفضون فكرة الوحدة العربية؛ كان الحزب الشيوعي متصلبًا في تمسكه بأطروحة "الأمة في طور التكوين" كنقيض لفكرة الأمة العربية الإسلامية التي يدافع عنها حزب الشعب، أضف إلى ذلك أن تصوّرهم لمفهوم "الجمهورية الجزائرية" ومفهوم "الديمقراطية"، وضع 8 ملايين جزائري على قدم المساواة مع مليون فرنسي ولو بصفة انتقالية.

لا يمكن التوفيق بين مبدأ التكافؤ في التمثيل النيابي بطائفتين انتخابيتين (من الدرجة الأولى والثانية) في إطار المجلس الجزائري المنتخب بالاقتراع العام دون تمييز في العرق والدين، تلك الفوارق التي طالما كافح حزب الشعب الجزائري ضدّها (أدرجت هذه النقطة في مؤتمر أحباب البيان والحرية في 1945 وصودق عليها).

كان الحزب الشيوعي الجزائري يعارض فكرة الوحدة العربية ويعتبر أن "استقلال الجزائر مجرد وهم؛ ويدعّم في نفس الوقت قواعد الإمبريالية في الجزائر"، بينما الاتحاد الفرنسي يمثل بالنسبة لشعوب ما وراء البحار الإمكانية الوحيدة لتحقيق الحرية والديمقراطية[13].

الواقع أنّ هذا المسعى كان يخدم أهدافا خفية؛ خاصة وأنه جاء بعد فشل سياسة الاندماجيين؛ في المجلس الفرنسي، تلك السياسة الرامية إلى جعل حزب الشعب الجزائري يقدّم التنازلات ويتضامن مع الإصلاحيين؛ رغم أنّ تطوّر الأحداث كان يؤكد صحة أطروحته عند الرأي العام الجزائري.

إن الدروس المستخلصة من أحداث ماي زادت حزب الشعب الجزائري قناعة بضرورة الاعتماد على طاقته الذاتية وعلى تجنيد الشعب والتشبث بفكرة الاستقلال.

هذا المطلب ينبغي أن يكون أساسا لأي تجمع في المستقبل كي لا تصاب الحركة الوطنية بردّة إلى الوراء. لم ينجح مشروع تشكيل جبهة وطنية سنة (1946) بسبب أهدافه المحدودة التي لم تأخذ بعين الاعتبار طموحات الشعب الجزائري.

النشاط المتعدّد الأوجه لحزب الشعب الجزائري

– حركة انتصار الحريات الديمقراطية.

قرّر حزب الشعب المشاركة في الانتخابات تحت اسم حركة انتصار الحريات الديمقراطية(**)، وكان في إمكانه الفوز لو لم تتدخل الإدارة بالمناورة والتزوير. وتجلّى الغشّ في قضية رفض ترشّح مصالي ممثلا لولاية الجزائر. كما رفضت قوائم مرشّحي الحزب في وهران وسطيف ولم يشعر الحزب بذلك إلا بعد انقضاء المدّة القانونية للترشيحات. وبالتالي لم تحصل حركة انتصار الحريات الديمقراطية سوى على 5 مقاعد في مقاطعة قسنطينة (حيث انتخب كلّ من اليمين دباغين، دردور جمال، بوقدورة مسعود) ومقعدان في مدينة الجزائر (حيث انتخب أحمد مزغنة ومحمد خيضر). وقد ترشّح لهذه الانتخابات أيضا 8 مرشّحين عن الإدارة ومرشّحان عن الشيوعيين.

كانت تلك أوّل مشاركة لحزب الشعب في الانتخابات منذ الحرب العالمية الثانية وقد أولاها أهمية كبيرة؛ لا على أساس عدد النواب المرشّحين، بل على أساس ما ستؤدي إليه من نتائج على مستقبل التيار الاستقلالي. لقد كان هذا التيّار في أوج توسّعه ومن هنا كان أكثر من غيره عرضة للتأثّر بمشاكل كثيرة قد تطرحها السياسة الانتخابية.

لم يكن بدّ من التحلي باليقظة لتفادي الوقوع في الفخّ الذي تتضمّنه تلك السياسة الانتخابية ح ألا وهو فصل قمّة الحزب عن قاعدته وإبعادها عن اهتمامات الجماهير.

يضمّ حزب الشعب بين صفوفه، كأي تنظيم بشري، رجالا تتفاوت درجة الالتزام الفردي بينهم من شخص لآخر، لكنهم جميعا يناضلون من أجل الاستقلال، ويلتزمون بنفس الموقف المتشدّد ضدّ الاستعمار.لكن هذا لا يعني أنهم كانوا متفقين حول وسائل تحقيق الاستقلال ولم يكن لهم نفس التقدير فيما يتعلق بالتعجيل بالمسار الثوري موازاة مع النشاط الانتخابي لحركة انتصار الحريات الديمقراطية الذي كان في نظر مناضلي الحزب مجرّد " تمويه " تكتيكي.

ما فتئ تيار دعاة الكفاح المسلح ينمو داخل الحزب،غير أن موقف الإدارة الاستعمارية من الحزب سيؤدي لا محالة إلى المواجهة،وما كان عليه سوى الاستعداد في جميع الميادين مع الاحتفاظ بالمبادرة فيما يتعلّق باختيار الوسائل والوقت تفاديا لتكرار وضعية ماي 1945.

كان حزب الشعب الجزائري، على نقيض بقية الأحزاب، يعتبر الانتخابات مجرّد وسيلة من وسائل تبليغ صوته إلى أوسع قاعدة ممكنة (في الداخل والخارج) لا كغاية في حد ذاتها،فكان يرمي من وراء مشاركته في الانتخابات إلى اكتساب الشعبية وتعزيز القوة الثورية،وهذا هو إطار التحرك السياسي الذي حدّده لنوابه.

لقد تلقوا تعليمات واضحة بخصوص تدخلاتهم في مناقشات الجمعية الفرنسية، وفحوى تلك التعليمات أنّه ينبغي التنديد – أثناء المداخلات – بالسياسة الاستعمارية والمطالبة بتحرير الجزائر،وبما أن الحزب لم يكن يعترف بالسيادة الفرنسية على الجزائر فهو لا يعترف بحق هذه الجمعية في سنّ القوانين الخاصة بالجزائر (وبالتالي لم يشارك نوابه في التصويت عليها).

وبالفعل عكست مداخلات نواب الحزب في البرلمان الفرنسي هذه الخطّ،الأمر الذي جعلهم يتعرّضون لموقف عدائي من طرف أغلبية النواب فأطلقوا عليهم اسم "الانفصاليين".

كان نشاط حزب الشعب – حركة انتصار الحريات الديمقراطية يتوزّع على عدّة أصعدة مثل الحملة السياسية، وهيكلة حركة انتصار الحريات الديمقراطية عبر

جناحين هما الجناح الرّسمي(المعترف به قانونيا)، والجناح السرّي (حزب الشعب الجزائري).

وبالرّغم من العنف المتواصل ومؤامرات الإدارة الاستعمارية ومعارضة بعض الأحزاب له، واصل حزب الشعب الجزائري – حركة انتصار الحريات الديمقراطية؛ تحوّله تدريجيا إلى حركة وطنية قوية. وكانت الهالة الشعبية التي يحظى بها زعيمه مصالي الحاج تستقطب الجماهير وتشحذ هممّها عندما تدعى إلى التجمّعات. كان حزب الشعب – حركة انتصار الحريات الديمقراطية يعمل على تأسيس حركة وطنية متجانسة؛ كبديل عن التّجمعات ذات الاتجاهات السياسية المتباينة ولقد أكدّت الأحداث صحّة هذا الخطّ السياسي الذي انتهجه الحزب باعتباره منشطًا ومنظّمًا للحركة الشعبية؛ بحيث أصبح لزاما على التيارات الأخرى تدارك تأخّرها.

كانت التعبئة الجماهيرية تجري على نطاق واسع مثلما كانت قبل أحداث 1945. لكنها هذه المرة أصبحت مجنّدة حول مطالب متطوّرة وفي إطار حركة مهيكلة.

لقد انطلقت المعركة الحقيقية على جميع الأصعدة بين قوّتين أساسيتين هما: السلطة الاستعمارية وقوة الحركة الثورية (حزب الشعب – حركة انتصار الحريات الديمقراطية). بدليل أنّه عندما قرّر البرلمان الفرنسي في 20 سبتمبر 1945 إصدار قانون الجزائر؛ تصدّى له الشعب الجزائري ورفضه، وكذلك رفضه المعتدلون.

«من بين المشاريع السبعة التي اقترحتها الأحزاب (الفرنسية والجزائرية) لا أحد اقترح الاندماج، ولا أحد وافق على الاستقلال، وبما أنّ حركة انتصار الحريات الديمقراطية لم تكن تعترف بالسيادة الفرنسية على الجزائر فإنها لم تقترح أي مشروع. تضمنّت 3 مشاريع مقترحات بخصوص إصدار قانون يعتبر الجزائر "دولة شريكة" في إطار اتحاد فرنسي، ومن بينها مشروع الحزب الشيوعي الذي كان يعتبر استقلال الجزائر – لو حصل – سيكون تدعيما لقواعد "الإمبريالية". على حدّ قول "آجرون"»[45].

لقد ناقش نفس المؤلف " قانون الجزائر" الجديد فقال : « إنّه قانون مستلهم من مشروع Bidault ذي النزعة التقليدية المحافظة، تعتبر الجزائر بمقتضاه كما كانت سنة 1900 مجموعة عمالات تتمتّع بالشخصية المدنية والاستقلال المالي. يتولى السلطة التنفيذية فيها حاكم العام يساعده مجلس حكومة، في حين توكل السلطة التشريعية إلى الجمعية الوطنية الفرنسية».

تحولّت المفوّضيات المالية منذ سبتمبر 1945 إلى مجلس مالي، أصبح يسمى المجلس الجزائري يتمتّع بصلاحيات أوسع قليلا ولكنها صلاحيات تتمحور أساسا حول الشؤون المالية.تخضع قرارات المجلس إلى المصادقة بأغلبية ثلثي (3/2) الأعضاء، 60 عضوا من الطائفة الانتخابية من الدرجة الأولى و 60 عضوا من الطائفة الانتخابية من الدرجة الثانية.

كانت الطائفة الانتخابية الأولى تتألف من 464.000 مواطنا يتمتعون بالحقوق المدنية الفرنسية و58.000 نسمة من المسلمين، وتتكوّن الطائفة الانتخابية الثانية من 1.300.000 نسمة من الناخبين المسلمين.لم تصل الجرأة إلى حدّ التخلي عن المراسيم التي تدمج النخبة الجزائرية في الطائفة الفرنسية وأيضا لم تكن النوايا صادقة لجعل المجلس الجزائري مجلسا يتكوّن حقيقة من ممثلين عن جميع السكان الجزائريين(بما فيهم 922 000 من الأوروبيين و7 860 000 من المسلمين) «فلا غرابة إذن في أن يرفض النواب الجزائريون – بما فيهم المعتدلين – رفضا قاطعا كلّ أحكام المراسيم الحكومية وأن ينسحبوا من المناقشات كي لا يوافقوا على تسلّم تلك "الهبة المتمثلة في القانون الأساسي" محتذين في ذلك موقف نواب حركة انتصار الحريات الديمقراطية.ولقد أعربوا عن قناعتهم بأن الجمعية التأسيسية هي وحدها الكفيلة بإيجاد حلّ للمشكل الجزائري.

استطاع كلّ من خيضر ومزغنة وبوقدوم ودردور ودباغين،إسماع صوت الشعب الجزائري للعالم كلّه؛ وذلك ما أثار حفيظة أغلبية النواب والصحفيين الفرنسيين[49].

وكان حزب الشعب – حركة انتصار الحريات الديمقراطية يعارض أي مشروع لا يتجاوب مع المطلب الاستقلالي؛ ولم يكن ينتظر من البرلمان الفرنسي الرجعي أي حلّ في مستوى تطلّعاته.أما النواب الشيوعيون – حسب ما ورد في بيان Cabellero أمين عام الحزب الشيوعي الجزائري في مؤتمر الحزب الشيوعي الفرنسي المنعقد في باريس يوم 28 جوان 1945 – فكانوا يرون " أن للشعبين الجزائري والفرنسي عدوا مشتركا " وأن " الذين ينادون باستقلال الجزائر عملاء الإمبريالية، وإننا لا نريد استبدال حصان أعور بحصان أعمى " تلك هي مواقف الحزب الشيوعي الجزائري لمعارض لاستقلال الجزائر والمساند للإمبريالية الفرنسية.فمن زاوية النظر هذه كان الحزب الشيوعي الجزائري يضحي بطموحات الشعوب المستعمرة في سبيل مصلحة الحزب(شارك بعض أعضاء الحزب في الحكومة الاستعمارية).

حدّد الحزب الشيوعي موقفه هذا قبل بضعة شهور من انطلاق المناقشات حول مشروع قانون الجزائر الخاص ويتلخصّ الموقف في قوله " لا يمكن تجاهل الصعوبات التي قد تتولّد عن أزمة وزارية في وقت انعقاد مؤتمر موسكو؛ حيث يقود ممثل الحزب معركة من أجل تخفيض الأسعار وإلا تعرّضت عمليتنا لعدم الاستقرار"[13]. هذا الخط الذي تبناه الحزب الشيوعي الفرنسي قاد الكتلة الشيوعية في الجمعية الفرنسية إلى الامتناع عن التصويت في قضية حرب الفيتنام..فلقد تنكّر لمبادئ التضامن بين الشعوب لحساب ارتباطاته الوزارية".وكان الحزب الشيوعي الجزائري ينتهج نفس السياسة في الجزائر؛ عكس حزب الشعب – حركة انتصار الحريات الديمقراطية المعبّر عن طموح الشعب إلى الاستقلال.وكان نضال هذا الحزب ضد الاستعمار؛ مندرجا في سياق تضامنه مع الشعوب الرازحة تحت الاستعمار.

تطوّر التيار الثوري في السياق الدولي:

اتخذت الوطنية الثورية لحزب الشعب – حركة انتصار الحريات الديمقراطية في سياق الكفاح التحرري للشعوب بعدا أكثر وضوحا ودقة من الحزب الشيوعي المنضوي تحت لواء"الأممية".

وحين أوصدت الحكومة الفرنسية جميع الأبواب في وجه الإصلاحيين؛ ظهر موقف حزب الشعب – حركة انتصار الحريات الديمقراطية أكثر وضوحا وواقعية في نظر الجماهير الشعبية. فلقد زال الغموض؛ وعمل مناضلو الحزب دون كلل على رفع مستوى الوعيْ الثوري في صفوف الشعب. فكللت تلك الجهود بالنجاح الباهر لقوائم المرشّحين في الانتخابات البلدية في 3 أكتوبر 1947 وفي انتخابات "الجماعة" في نوفمبر من نفس السنة.[8]

كان انتصار حزب الشعب – حركة انتصار الحريات الديمقراطية عظيما؛ لأنه تحقّق رغم أنف المرشّحين الذين تدعمهم الإدارة الاستعمارية ومرشّحي الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري المدعومين من طرف جمعية العلماء؛ والقوائم المقترحة من طرف الحزب الشيوعي الجزائري.

فاز الحزب في أغلب المجالس البلدية للمدن (الجزائر؛ وهران؛ قسنطينة؛ عنابة؛ البليدة؛ سكيكدة؛ بسكرة؛ بجاية؛ مليانة؛ شرشال؛ الشلف؛ تلمسان. الخ) فضلا عن القرى والمداشر. وفي كلّ مكان لم تتدخل فيه الإدارة بتحريف الانتخابات إلا وتمكن مرشحو حركة انتصار الحريات الديمقراطية من الفوز. ولكن "اجتياح الطائفة الانتخابية من الدرجة الثانية" لكل المجالس البلدية في المدن كان يتطلب تحديد سياسة واضحة من أجل تجنب (شتى أنواع التسويات) وفي نفس الوقت من أجل حمل منتخبي الحزب على المساهمة في نشاطات البلديات. ومن جهة أخرى فإن المساهمة بهذا القدر من الأهمية في "التسيير البلدي" مع منتخبي الطائفة الانتخابية الأولى، يطرح مسألة نوع العلاقة بين الطائفتين الانتخابيتين. وعلى العموم لم تكن لمنتخبي حركة انتصار الحريات الديمقراطية دراية بالأجهزة الإدارية فكانوا يتعرضون لارتكاب الأخطاء أو لمناورات منتخبي الطائفة الانتخابية الثانية المحنكين.

كان ينبغي كذلك السهر على ألا يتسبب النصر والنشاط الانتخابي في إفشال الخط الثوري لحركة انتصار الحريات الديمقراطية. وعلى كل حال ونظرا للأهمية التي اكتسبها هذا الحزب (ليس فقط بنجاحه في الانتخاب ولكن في قوة

الانتخاب)، كان عليه أن يبحث على الحلول لعديد من مشاكل التوجيه والاستراتيجية.

كان الحزب آنذاك، قد بلغ أوج قوته وصار يتوفر على منظمة مهيكلة عبر كل التراب الوطني ولا تطلب سوى الانتقال إلى العمل.وكان الضغط يمارس في هذا الاتجاه على القيادة المركزية كي تأخذه بعين الاعتبار في كل قراراتها الهامة. ولقد توفر نوع من المراقبة الحقيقية التي كانت تمارس من طرف القاعدة على القمة. كانت والإطارات المتصلة بالقاعدة هي التي تتكفل بهذا الدور فتعبّر عن طموحاتها وانشغالاتها وآرائها وتبلّغ الاقتراحات أو الانتقادات الموجّهة إلى القيادة وخصوصا ما يتعلّق بالتخوّف من خوض غمار الانتخابات.فكان التخوف من مخاطر الانحراف يدفع إلى الحثّ على ضرورة تدعيم خط العمل الثوري، وكانت هذه الضرورة تزداد إلحاحا بالنسبة لانتخابات المجلس الجزائري التي قررها قانون الجزائر؛ ذلك أنّ تطور الوضعية العالمية، وعلى الخصوص في البلدان الواقعة تحت الهيمنة الأجنبية، كان يدعو إلى الكثير من اليقظة.

كنا نشاهد تطور حركات التحرير في معظم تلك البلدان، وحصول البعض منها على الاستقلال الوطني مثل سوريا، ولبنان، والهند، والباكستان وأندونسيا.وكان الفيتنام يكافح بالسلاح ضد الاستعمار الفرنسي فتفتح الانتصارات التي كان يحرزها آفاقا أخرى أمام الشعوب التي لا تزال ترزح تحت الاستعمار. ونفس الاستعمار كا يحاول في مدغشقر خنق إرادة التحرير بارتكابه المجازر (70000 قتيل منذ 1947). كانت الإمبريالية في الشرق الأدنى تساند الحركة الصهيونيين في فلسطين ضد التحرير العربي. ولقد ساهمت كل الدول العظمى في المؤامرة المدبّرة ضد الشعب الفلسطيني والأمة العربية في مجملها.واجهت جامعة الدول العربية تحالف المصالح الإمبريالية التي تمثلها الصهيونية.

وأكّدت الحركة الوطنية في المغرب – بزعامة محمد الخامس الشجاع – تصميمها على وضع حد للحماية. فكان ردّ الوصاية هو الاضطهاد مثلما وقع في الدار البيضاء في 03 أفريل 1947 وتسبب في قتل وجرح مئات المغاربة وبعد ذلك

بأيام أدلى السلطان في طنجة بتصريح تاريخي مجدّ فيه وحدة المغرب ووحدة كل الشعوب العربية "لقد بذلنا الجهود لتبين الوسائل التي توصلنا إلى السعادة في الماضي وفي المستقبل دون أن نبتعد عن ديننا الحنيف الذي وحدّ كل قلوب المسلمين وجعلها تخفق معا، والذي حمل الشعوب العربية والإسلامية على التعاون والتآزر إلى حد جعل هذه الجامعة الحكيمة تؤسّس، وتدعم الروابط بين كل العرب حيثما يوجدون ومكنت قادتهم وملوكهم سواء في الشرق أو في الغرب، من توحيد سبيلهم والسير معا نحو التقدم الروحي."من يتوكل على الله يلقى مخرجا" كان هذا التصريح تعبيرا واضحا عن اختياره لاستقلال المغرب وانضمامه إلى دول الجامعة العربية. ولقد اعتبر القادة الفرنسيون هذا التصرف تمردا لم ينسوه أبدا.

أما في تونس، فقد رفض الشعب (الإصلاحات) وحكومة (كعك) في يوليو 1947، عميل السلطة الاستعمارية التي كانت تسعى، مثلما فعلته في الجزائر والمغرب، لفرض بعض الإصلاحات وتربية (العملاء) قصد إحباط حركة التحرير. تحول إضراب (صفاقس) إلى مظاهرة سياسية ضد الاستعمار. واتخذ الاستعمار هذه المناسبة ذريعة لإطلاق النار على المتظاهرين، فقتل وجرح المئات منهم .وكان الاستعمار يرد" في كل مكان بالقوة والمناورات والاضطهاد ضد" إرادة استقلال الشعوب.

كان رد حركات التحرر يتمثل في تدعيم صفوفها وتحسين تنظيمها وخطط كفاحها. ولم يتم ذلك التطور دون ارتكاب أخطاء أو حدوث انحرافات. ومع ذلك، اتخذ نشاطها بالتدريج بعدا أكثر أهمية. ولما لاحظت الإمبريالية أن مواقعها ومصالحهامهددة في كل مكان لجأت إلى استعمال العنف منتهزة ظروف الحرب الباردة؛ ذلك أن انقسام العالم إلى كتلتين متعاديتين أدى إلى اعتبار تحرير الشعوب المستعمرة مسألة ثانوية لا تسترعي الاهتمام. فوجدت القوى الاستعمارية فرصة للتخلص من الورطة، فتزودت بوسائل القمع، وانتصبت على رأس "العالم الحر" محاولة الاحتفاظ بالوضعيات الاستعمارية على حالها. لم يكن المعسكر الاشتراكي، نظرا لانشغاله بمشاكله الخاصة، يهتم كثيرا بحركات التحرر؛ وربما

انضم إلى المواقف الإمبريالية، لأسباب تكتيكية، كما حدث ذلك في المسألة الفلسطينية. فلقد اعترفت الدول الاشتراكية في معظمها بدولة إسرائيل، وزوّدت بعض منها الصهاينة بالأسلحة أثناء الحرب العربية – الإسرائيلية في 1948[8].

هذه الوضعية جعلت الكفاح شاقا، فلم تعد حركات التحرير تعتمد في الواقع إلا على نفسها وعلى التضامن فيما بينها. كان عليها أن تقوم بعمل داخلي يدعمه العمل الخارجي لتحطيم العزلة ولتعطي صدى عالميا لمطالبها ولكفاحها ولخصوصية أهدافها نتج عن هذه الانشغالات تشكيل المجموعة العربية – الأسيوية التي سعت إلى إبراز مصالح شعوب "العالم الثالث" على المستوى الدبلوماسي.

كان حزب الشعب – حركة انتصار الحريات الديمقراطية في الجزائر يلتزم في ذلك الوقت خط الحياد اليقظ بين الكتلتين. وكانت شعوب المغرب تشاطر نفس مصير الشعوب العربية الأخرى وتشعر بأنها مرتبطة بها بقيود متينة وبأنها متضامنة معها في كفاح مشترك، لذلك تلقت نبأ تأسيس الجامعة العربية بفرح كبير، وأرسلت إلى مقرها في القاهرة ممثلين لتنسيق كفاحها من أجل التحرير الوطني، وليس، كما كتبه بعض المؤلفين، لأن الوطنيين المغاربة كانوا يعتقدون أن الجامعة العربية قادرة على تحرير المغرب، بل كانوا يعرفون إمكانياتها وحدودها، ولكنها كانت المنظمة الوحيدة التي تهتم بمصيرهم وتوفر وسائل العمل السياسي والدبلوماسي على المستوى العربي والدولي.

إن تحسيس الجماهير العربية المشرقية بمشاكل الجماهير المغربية كان عملا لا يستهان به على مستوى الكفاح ضد الإمبريالية، وذلك ما فعلته الحركات المغربية الثلاث: حزب الاستقلال، والحزب الدستوري، وحزب الشعب – حركة انتصار الحريات الديمقراطية (كان يوجد ممثلون عن الاتجاهات الأخرى ولاسيما العلماء بالنسبة للجزائر. وقد اجتمع مندوبو هذه الحركات الثلاث في مؤتمر في القاهرة منذ يوليو 1945، وطالب المؤتمر باستقلال دول المغرب الثلاث وانخراطها في الجامعة العربية، وكان عزام باشا، الكاتب العام للجامعة العربية يساند تلك المطالب وصرح في يناير 1946 بأن الجامعة ستطالب بإجلاء كامل القوات الفرنسية عن المنطقة.

ثم وضح موقف الجامعة في يوليو 1946 قائلا: "إن استقلال هذه البلدان (الجزائر، تونس، المغرب) هو النظام المثالي، ولكننا، نرى أنه إذا أعادت فرنسا النظر في المسألة وأعطت الضمانات والحريات الكافية للشعوب، فلن تكون الجامعة حينئذ أكثر تشددا من المعنيين بالأمر" يجدر بنا أن نشير إلى أن هذا التصريح جاء بعد انتصار حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري في انتخابات 02 يونيو 1946 بخصوص برنامج دمج الجزائر في الاتحاد الفرنسي.

ثم أسس المغاربة في يناير 1947 جبهة الدفاع عن شمال إفريقيا. وفي فبراير انعقد مؤتمر المغرب العربي الذي كان يهدف إلى توحيد عمل الحركات الثلاث في البلدان العربية وإلى إنشاء مكتب المغرب العربي[28].

بعد وصول علال الفاسي (مايو 1947) وعبد الخالق طوريز وعبد الكريم (كان من المفروض أن يعاد عبد الكريم إلى جزيرة "لاريينيون" حيث كان تحت الإقامة الجبرية منذ نهاية حرب الريف سنة 1925 إلى فرنسا، ولكنه غادر السفينة في "بور سعيد" وطلب اللجوء السياسي من مصر في نهاية مايو)، أصبحت القاهرة المركز الرئيسي للنشاطات السياسية والدبلوماسية لحركات التحرير الثلاث. كانت شعوب المغرب على علم بهذه النشاطات، وكانت تعيرها اهتماما كبيرا لأنها فكت شعور الشعوب بالعزلة التي فرضها عليها الاستعمار، فإن الكفاح الذي كانت تقوم به ضد قوة هذا الأخير، كان يحتاج إلى دعم روحي رغم ما كان يعتقده المصلحون في الجزائر (فرحات عباس والحزب الشيوعي) الذينَ كانوا يهونُون هذا العمل. أمضى حزب الشعب – حركة انتصار الحريات الديمقراطية في بداية 1948 "بيان عبد الكريم" (05 يناير) وشارك في تأسيس "لجنة تحرير المغرب العربي".

صحيح أن مساهمة الجامعة لم تكن دائما في مستوى آمال بعض القادة المغاربة، فكنا نتوقع أن تكون أهم مما كانت عليه، غير أنها كيفما كانت، قد عزّزت حركة استقلال المغرب، وهو البديل الوحيد للمشروع الإمبريالي للاتحاد الفرنسي. وكان ضعف الجامعة العربية انعكاسا لضعف الدول التي تتركب منها، لذلك كانت وسائل تدخلها محدودة بطبيعة الحال.

كانت الشعوب العربية، تعاني نفس الوضعية لأنها كانت قد شرعت كلها في الكفاح التحريري الطويل فكان ينبغي أن تواصله في التضامن والتعاون المتبادل حسب إمكانياتها. إن فعالية الكفاح داخل كل بلد مترتبة أساسا عن قدرة كل حركة تحريرية على تجنيد الجماهير وتوجيهها في المعركة الحاسمة. لذلك؛ فإن العمل الخارجي، في هذا المنظور، يكتسب أهمية كبيرة سواء على مستوى البلدان العربية-الإسلامية، أو البلدان الأخرى والمنظمات الديمقراطية. وهكذا بدأت ترتسم ملامح الدبلوماسية الجزائرية المستقبلية.

الهوامش

1)التوضيح الذي قدمه مكتب أصدقاء البيان والحرية يوم 18 ماي 1945 ويحمل إمضاء كل من عزيز كسوس، أحمد بومنجل، علي بوزرار، قدور ساطور وشيخ خير الدين؛ وهو عبارة عن استسلام حقا، الحركة الوطنية، مرجع سابق، ص.108.

2) F. ABBAS, *Nuit coloniale, op. cit.*, p.160.

3) F. ABBAS, *Nuit coloniale, op. cit.*, p.104.

4) عندما قبل هو شي منه الاتفاق حول "الاتحاد الفرنسي" كانت تحت تصرفه قوة عسكرية ثورية معتبرة، لم يكن الوضع مماثل بالنسبة لفرحات عباس. كما أن الفيتنام لم يسترجع وحدته إلا بعد 30 سنة من الكفاح والتضحيات لا تحصى.

5) R. ARON, *Origines de la guerre d'Algérie*, p.251 (*op.cit.*).

6) كان بن جلول والحزب الشيوعي من ضمن التيارات التي شاركت في الحملة الانتخابية ومن الأكثر المعارضين للمعمرين.

7) Ch. R. AGERON, *Histoire de l'Algérie contemporaine, op. cit.*, p.95

8)خاصة وأن قيادة حزب الشعب الجزائري قد أظهرت بعض التردد، بعض الإطارات في الحزب أدركت آنذاك نقائص هذه القيادة.

9)هذا الاحتمال غير مستثنى لان الإدارة وبعد القمع الوحشي الذي شنته، حاولت استعمال الحزب الشيوعي الجزائري ومنتخبي بن جلول ضد أصدقاء البيان والحرية (في انتخابات 1945)، وبعد أن انشقت صفوفهم اتجهت إلى المستقلين لتأليبهم ضد حزب الشعب الجزائري، ثم هذا الأخير ضدهم جميعا بهدف شل الحركة الوطنية في مرحلة حاسمة من وجودها.

10) بعد أحداث ماي وما تبعها من حملة قمعية واسعة، تبنت الإدارة الفرنسية سياسة عمدت من خلالها إلى منح بعض الحريات وكانت نسبية، هذا ما جعل مصالي الحاج يضغط بكل قواه من أجل اعتماد الخط الانتخابي رغم معارضة أغلبية أعضاء القيادة.

11) *Nuit coloniale, op. cit.*, p.172.

12) CH. A. Julien, *Afrique du Nord, op. cit.*, p.272.

13) نفس المرجع الأنف الذكر،ص.273. لقد تمت سلسلة من الاتصالات بين قيادة الأركان لحزب الشعب الجزائري وأحباب البيان والحزب الشيوعي الجزائري، خلال شهري نوفمبر وديسمبر من أجل تكوين اتحاد وطني. بعد الاختلاف الذي نشب مع الحزب الشيوعي الجزائري واصل مصالي الحاج جهوده باتجاه فرحات عباس والعلماء، لكن دون جدوى.

14) كان حزب الشعب حزبا محضورا، فتقرر إنشاء " حركة انتصار الحريات الديموقراطية"، من أجل المشاركة في الحملة الانتخابية مع الحفاظ على التنظيم الخاص بحزب الشعب الجزائري. عهد إلى مزغنة برئاسة الحزب في الوقت الذي تولى فيه لحول حسين منصب الأمين العام.

15) CH. R. AGERON, *op. cit.*, p.96.

16) عد إلى مجمل هذه التدخلات في الكتيب الذي نشره حزب حركة انتصار الحريات الديموقراطية. منشورات، طلائع الجزائريين في خدمة الشعب الجزائري.

17) Cahiers du communisme, n°2, février 1945, cité par Monéta. In PCF. Et Question Coloniale, op. cit., p.157-158.

18) جمعيات تقليدية أعيد تفعيلها من جديد في الأرياف، ومتموقعة في مستوى أدنى من البلديات.

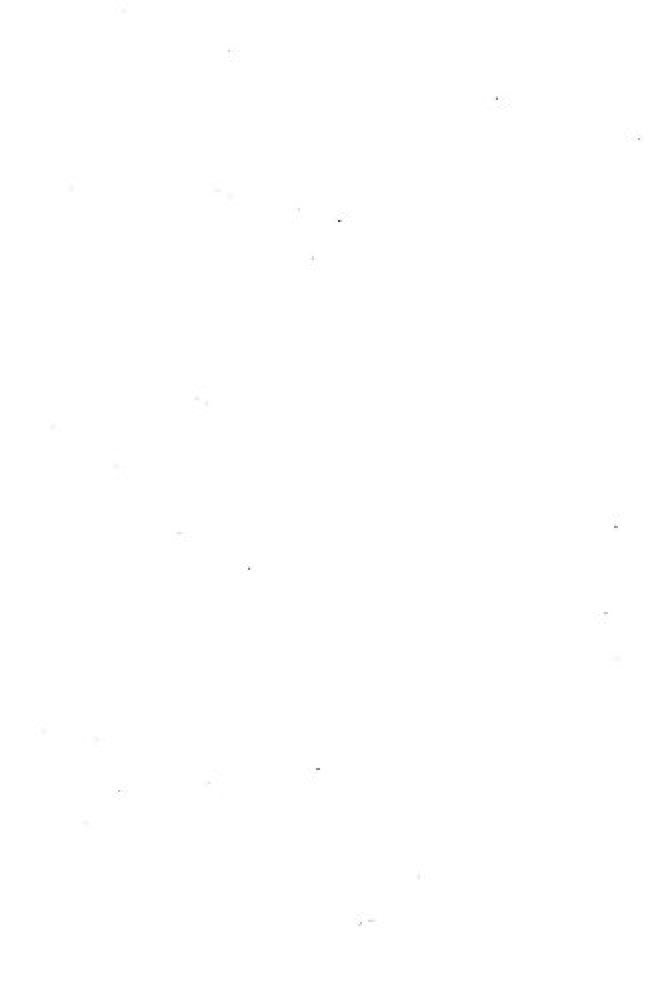
19) مثلما حدث في تشكوسلوفاكيا.

20) قبل هذا التاريخ تمت المصادقة على وثيقة حول وحدة المغرب (1945-1946) بين زعماء الحركات الثلاث لشمال إفريقيا وهم بلهوان ومتجي عن الدستور الجديد ولمين عن حزب الشعب الجزائري ومثل عن حزب الاستقلال في وحدة.



القسم الثالث

من المجد والأفول إلى الطفرة النوعية للحركة الوطنية الثورية



الفصل العاشر
حزب الشعب الجزائري - حركة انتصار الحريات الديمقراطية في نقطة المجد.
توجّهاته؛ وهياكله؛ وأسس قوّته

توسّع نفوذ حزب الشعب – حركة انتصار الحريات الديمقراطية خلال سنة 1947؛ فأصبح لزاما عليه توضيح استراتيجيته نظرا لارتباط اختياراته الآنية بمستقبل الحزب نفسه.ومما كان يستدعي يقظة أكبر تلك المخاطر التي قد يتعرّض لها الحزب من جرّاء "تورّطه" في السياسة الانتخابية والابتعاد عن هدف المعركة الحاسمة.فنظّم حزب الشعب – حركة انتصار الحريات الديمقراطية مؤتمرا سريًا في الجزائر (في حيّ بلكور) في شهر فيفري 1947 لدراسة هذه المسألة [1].

عرفت الحركة تطورا ملحوظا، تجلّى في فوزها في الانتخابات، وتنظيمها المحكم، ومستوى تكوين مناضليها وإطاراتها؛بالإضافة إلى التطورات التي طرأت على المستوى الخارجي (السياسة الدولية). إنّ هذه العوامل مجتمعة؛ طرحت على القيادة في اللجنة المركزية والمكتب السياسي قضية ضبط استراتيجية واضحة للحزب،تلك الاستراتيجية التي قبلت على مضض من طرف القاعدة الانتخابية للحزب.ولقد مارست الإطارات؛ التي أفرزتها فترة العمل السرّي؛ ضغوطا على الحزب كي يستعدّ للثورة. غير أن هذا التوجّه أثار بعض الخلافات على مستوى القيادة حول الوسيلة الموصلة إلى الحلّ النّاجع.

إن أحداث 1945، والمجازر التي تبعتها؛ وإخفاق محاولة الانتفاضة الشعبية جعلت بعض القادة أكثر تحفظًا في مواقفهم من غيرهم.لقد كانوا يترقّبون اندلاع الكفاح المسلّح ولكنهم كانوا ميّالين لفكرة "الثورة السياسية" وإثارة الشّعب، دون أن يحدّدوا بصورة دقيقة مفهومهم للعمل الثوري ولعلّ مردّ ذلك إلى المزاج

الشخصي للبعض أو إلى الخوف من تحمل المسؤولية لدى البعض الآخر.فكان على المؤتمر إذن الفصل في هذا النقاش؛ بحوصلة شتى الأطروحات وأخذ رأي القيادة بعين الاعتبار للتوصلّ إلى تحديد الاتجاه السياسي للحزب.

اتضحت ملامح الاتجاه السياسي المتطرف في صفوف اللجنة المركزية أثناء انعقاد المؤتمر. حين تناقش ممثلو الحزب حول السياسة الانتخابية التي اعتمدتها القيادة. غير أن جلّ المناقشات دار حول المشكل الرئيسي الذي طرح على الحزب في هذه المرحلة من تطوره؛أي قضية التحرير الوطني.

كان الموقف يقتضي ضبط الاستراتيجية الثورية وتعيين الوسائل الموصلة إلى تحقيق الهدف بكلّ دقة. فكانت المداخلات صريحة وناقدة تجاه القيادة؛وتجاه أعضاء الحزب على الخصوص[1]. فأغلبية المندوبين الذين حضروا المؤتمر كانوا يمثلون التنظيم الإقليمي للحزب وكانوا على اتصال دائم بالجماهير الشعبية، لقد عبّروا عن رأيهم بحرية وصراحة، مستغلّين تراكم تجربتهم النضالية، واحتكاكهم بالإطارات الشابة المتحمسة.فأدّت طروحاتهم وتحاليلهم الواضحة إلى تحوّل حقيقي للحزب على المستوى الداخلي.

بعد تحليل الوضع، أقرّ المؤتمر مبدأ المشاركة الانتخابية وتأسيس حركة انتصار الحريات الديمقراطية بطريقة شرعية. كما أوصى بضرورة الإسراع في التحضير للثورة على جميع الأصعدة. فبدأ بإنشاء جهاز تنظيمي نشيط قادر على مواجهة الإمبريالية الفرنسية والإعداد لمرحلة الهجوم الشامل من أجل تحرير الأمة الجزائرية.

وبمشيئة المؤتمر أدخلت تعديلات على القيادة وفوّض المؤتمرون لكلّ من "الأمين دباغين" و"مصالي الحاج" مهمة السهر على تحقيق القرارات.

إن ترقية "الأمين دباغين" إلى هذا المنصب لم يكن يعني سحب الثقة عن مصالي؛فهو "زعيم الشعب الجزائري بدون منازع" ورمز المقاومة في نظر المناضلين والشعب تحفّ به هالة الشهداء والعظماء.

كان مصالي بعيدا عن الحزب بسبب ظروف الاعتقال والإقامة الجبرية، فلم يكن في استطاعته تسيير الحزب. وكان هو وبعض القادة يبدون وكأنهم تخلفوا عن مواكبة التطور السريع الذي يشهده حزب الشعب.

أدرك كثير من الإطارات ما تقتضيه منهم الإدارة الثورية المناسبة لتلك المرحلة التي كان الوطن يمر بها. وكانوا يعتقدون أنّ منح السلطات الواسعة للدكتور الأمين دباغين ضمان مؤكّد لتجسيد قرارات المؤتمر (كان دوره كبيرا داخل الحزب بما عرف عنه من أفكار متطرفة). لكن التغيرات التي أدخلت على "السلّم الإداري" للحزب أظهرت علامات الانشقاق المنذر بنشوب الفتنة بين القادة.

بالرّغم من كلّ المخاطر، تجاوز الحزب الأزمة وواصل مشواره، فأنشأ تنظيما سريا هو " المنظمة السرية "[3]. غير أن هذا القرار الذي أرضى البعض، ما لبث أن أظهر العجز والخلل على مستوى الإدارة المركزية. أوكلت مهمةّ تهيئة هذه المنظمة السريةّ إلى "محمد بلوزداد" وكان عمره 24 سنة وهو عضو في المكتب السياسي ومناضل ذو قيمة نادرة. كان نموذجا حياً للجيل الثوري، تميزّ بتواضعه وبذكائه الفذّ وكفاءته العالية في التنظيم وروح التضحية في سبيل القضية الثورية. لم يكن معروفا لدى الجماهير العريضة؛ لكنه كان يُحظى باحترام كبير من طرف المناضلين. لقد اهتم بالبحث عن الأعضاء لتجنيدهم في هذه المنظمة قبل انعقاد المؤتمر. وبفضل مبادرته تشكّلت المجموعات الأولى وجمعت بعض الأسلحة.

شرع هذا المسؤول الأول للمنظمة السرية في تأسيس الجهاز شبه العسكري السرّي وتنظيمه بطريقة محكمة؛ فبدأ بتجنيد المناضلين الملتزمين. وهكذا أسّس أول هيئة خاصة أخذت على عاتقها تكوين الرجال في إطار تنظيمي ومنهجي ناجع وأكثر ملاءمة للعمل الثوري.

اكتسى هذا الجانب التنظيمي والمنهجي أهمية قصوى دون إهمال الجانب العسكري. فالمنظمة السريةّ بحكم الوظائف التي أوكلت لها، بوتقة لتكوين المناضلين القادرين في الوقت المناسب الانطلاق إلى "العمل الثوري". كانت

المنظمة الخاصة بمثابة "رأس الحربة " بالنسبة لكل القوى المتواجدة في الحزب، وكان اختيار الأعضاء يتم وفق معايير صارمة؛ من بين أحسن المناضلين والإطارات في الحزب وبما يتفق مع متطلبات التنظيم السياسي والعسكري بالإضافة إلى المميزات الفكرية ومستوى التكوين السياسي والتأهيل التقني.

يمثل مؤتمر 1947 منعرجا حاسما في تاريخ حزب الشعب – حركة انتصار الحريات الديمقراطية والحركة الوطنية بشكل عام. فلقد ساهم بقراراته في توضيح التوجيهات وفي إسراع المسار الثوري، وفي نفس الوقت تفاقمت التناقضات الداخلية على مستوى قيادة الحزب.لكن هذه التناقضات بقيت مستترة، فحزب الشعب – حركة انتصار الحريات الديمقراطية كان في أوج قوته.

التيار الثوري:تنظيمه الهيكلي ونشاطه.

في نهاية سنة 1947 كان التيار الثوري المشكّل من بنية ثلاثية هي حركة انتصار الحريات الديمقراطية – التنظيم السياسي– والمنظمة الخاصة، قد اكتسح كل التجمعات السياسية الأخرى.ونظرا لاحتضانه من طرف الجماهير الشعبية؛ فقد أصبح هو القوة الرئيسية والنشيطة في الحركة الوطنية. ولقد امتد نشاطه إلى مجالات عدّة تشمل التحضير العسكري والسياسي؛ والمجال الاجتماعي والثقافي؛ وهذا بواسطة المنظمات الفرعية مثل جمعية النساء الجزائريات (تأسّست في أفريل 1947) واتحادية العمال المسلمين؛ و الكشافة الإسلامية الجزائرية؛ وجمعية الطلبة المسلمين الجزائريين؛ ولجنة مساندة ضحايا القمع (أنشئت في أفريل 1948) وبالإضافة إلى ذلك كان للحزب جرائد باللّغتين العربية والفرنسية (المغرب العربي – الجزائر الحرّة – ومجموعة من الدوريات) ولقد أثّر نشاطه الثقافي والتربوي على عدد كبير من الجمعيات التي أسسها المناضلون؛ ومنها ما كان تحت مراقبة هؤلاء مثل "المدرسة" (المدارس العربية الحرة)، والجمعيات الرياضية والفرق المسرحية.وبفضل هذه التفرعات على مستوى القاعدة تمكّن المناضلون والأنصار من توسيع نشاطهم في الأوساط الجماهيرية.

إن تنوّع الأنشطة على مستوى القاعدة وتخصّصها يتم بالتنسيق مع المسؤولين على مستوى قيادة المنظمة السريّة التي كانت تتشكّل من اللجنة المركزية (من 30 إلى 40 عضوا)، والمكتب السياسي (من 10 إلى 12 عضوا) وعلى رأسها المؤتمر الذي كان يمثّل قمة الهرم.

كان مصالي الحاج يشغل منصب الرئيس بينما كانت الأمانة العامة والمكتب السياسي يتوليان الرئاسة بالنيابة في الفترات الفاصلة بين اجتماعات اللجنة المركزية وانعقاد المؤتمر. كان التنظيم العام يتمفصل بين ثلاث بنيات متميّزة وهي: التنظيم السياسي (أي حزب الشعب غير الشرعي) وحركة أنصار الحريات الديمقراطية وهو يتمتع بالشرعية والمنظمة الخاصة السرية. وكان التنظيم السياسي هو الهيكل المركزي لتلك البنية الثلاثية.

في هذا التنظيم تلقى المناضلون تكوينهم وتبلور لديهم الشعور الثوري. فكان هذا التنظيم عبارة عن مركز إيديولوجي، ومنظمة كفاح، تولّت تربية المنخرطين فيها لتكوّن منهم رجالا مستعدين لكل أشكال التضحية التي يقتضيها تحرير البلاد. كانت تصبو إلى تكوين نوع خاصّ من المناضلين ذوي القناعة الثورية الراسخة، الصامدين أمام القمع والقادرين على مواصلة العمل التحسيسي والتنظيمي في وسط الجماهير مهما كانت العوائق. كان على هذا النموذج من المناضلين أن يبرهن على الصرامة في تجسيد المبادئ داخل الهيئات التي هو عضو فيها مع إظهار المرونة الكافية للاندماج والتكيف في الوسط الذي ينشط فيه. فالتفاني، والرّصانة، والعمل الناجح، هي كلّها صفات المناضل الثوري.

ينبغي أن يكون المناضل قدوة في علاقاته مع السكان كي يسهل العمل السياسي وينشر تعليمات الحزب. كانت الجماهير الشعبية متحلّية بيقظتها المعهودة التي توارثتها عبر الأجيال فلم تكن تتوانى عن إبداء رأيها في الأحزاب وتصرفات أعضاءها.

إنّ الثبات على مبدأ الدفاع عن مصالح الشعب، والتصرّفات المثالية، والعلاقات المبنية على الثقة؛ كلّ هذا خلق اتحادا وثيقا بين التنظيم والشعب.

إنّ جهود التكوين المتواصلة، وتوجيه مئات المناضلين في تلك الظروف الصعبة أعطت للتنظيم السياسي قوة الحركة، والمقدرة على التنظيم والتجذّر في الأوساط الشعبية التي كانت تتميّز بمهارة كبيرة. لكن مهما تكن الأفكار صحيحة والمطالب عادلة فإنها في مواجهة الاستعمار الشرس، غير كافية لبلوغ النصر. لهذا كان يجب إعداد منظمة تكون في مستوى الغايات، مكونة من رجال مؤمنين بمبادئ الحزب وقادرين على تطبيقها مهما كانت الصعاب التي تواجههم.

دور الإطارات ومهامها.

إنّ تأسيس منظمة من هذا النوع، في ظروف الكفاح تلك، لن يكتب لها النجاح بدون إطارات نشيطة على جميع المستويات. والواقع أنّ الشعور الثوري لدى المناضلين والجماهير لا يمكن أن يتبلور بشكل تلقائي إلاّ من خلال النشاطات المنظّمة بصورة مستمرّة. ذلك أنّه كان بوسع الجهاز القمعي للاستعمار إخماد أية محاولة من هذا النوع. لهذا كان لزاما إنشاء نظام مركزي مرن يستجيب لمبادرات الجماهير دون الوقوع في الفوضى.

ولا يقتصر دور الإطار على إبلاغ توجيهات القمة إلى القاعدة وتبليغ طموحات هذه إلى القيادة، بل إنّ دوره هو تنمية الصفات النضالية، والتنظيم والسهر على تطبيق سياسة الحزب فهو في أعين المناضلين ممثل للحزب.

لهذه الأسباب كان اختيار الإطار قضية مهمة لأن نوعية العمل مرهونة بقيمته الشخصية خصاله الفردية. والحاصل أن قوة التنظيم كانت ذات علاقة نسبية بعدد المناضلين وقدرة الإطارات على الاضطلاع بمهمة إشعاع الأفكار والنجاعة في العمل.

لم تكن القيادة المركزية تملك وسيلة ضغط على الإطارات والمناضلين سوى إيمانهم بالقضية والتزامهم الذي كان يدفعهم إلى خدمة المثل الأعلى المتمثل في

التحرّر والنضال من أجله. كانت مشاعر الاعتبار والاحترام المتبادل أساس العلاقات على جميع المستويات وبفضلها ساد الانضباط الواعي الضروري لمواصلة النشاط المنظم.

وليس التنظيم المركزي والانضباط الصارم نقيضا للروح الديمقراطية، فالمناضل لا هو متعصب ولا إنسان آلي كما يُظن.كان المناضل يتمتع بحق التعبير عن مواقفه، وكان يدلي برأيه عند الضرورة. ولم تكن هذه الحالات نادرة حيث أن بعض المناضلين تعرّضوا أثناء جولاتهم عبر الوطن إلى مساءلة دقيقة من طرف المناضلين.ولا حاجة إلى القول إنّ هذه المساءلة لم تخدش مشاعر المناضلين بل كانوا يشجّعون الناس على حرية التعبير والتصرف النبيل؛ فبدون هذه الصفات لا يمكن تنمية روح المسؤولية.

عندما يتصرّف الإطار بهذا الشكل فإنّ ذلك يرفع شأنه في نظر المناضلين فيعتبرونه "المحرك الرئيسي" للحزب ويتضامنون معه بكل طاقاتهم وبكل أمانة.

أن تكون إطارا أو مناضلا في هذا الحزب فتلك مهمة تطوّعية وليست وظيفة مأجورة.

إنّ شروط الكفاح وما تتطلّبه من متاعب وتضحيات ومخاطر دائمة فرضت على المسؤولين بذل عناية قصوى في انتقاء المناضلين. غير أن هذا الانتقاء لم يكن يجري على أساس نخبوي بل كان يصبو إلى تكوين طليعة مناضلة.

أعضاء الحزب المداومون:

ينبغي الإشارة إلى وجود بعض الضعف ضمن فئة الإطارات الدائمين وإن كان عددهم قليلا [4] هؤلاء خصّصوا كل نشاطهم للمنظمة؛ لقد كرسوا جهودهم لخدمة الحزب وشاركوه شتى ظروف الحياة من أفراح وأحزان. وكان ثوابهم الوحيد هو نجاح قضية الشعب الذي هم في خدمته.إنهم مجموعة من "المتسترين" الذين كانوا مطلوبين من طرف الشرطة، فاضطروا إلى التخفّي عن أنظار الوشاة والعمل بأسماء مستعارة.

أصبح الأعضاء الدائمون بفضل احتكاكهم بالواقع المعيش للمناضلين والشعب؛ وبفضل تنقلهم المستمر؛أصبحوا تقنيين محنّكين في شؤون تنظيم الكفاح الثوري. لقد ساهموا في تحسين مستوى الجهاز وبالتالي في ترقية سياسة الحزب بفضل معارفهم وخبرتهم كمناضلين.

حزب الشعب الجزائري: تشكيلاته واستراتيجيته.

يمكن تعريف حزب الشعب الجزائري بأنه منظمة مهيكلة تطمح قبل كل شيء إلى تكوين قوة قادرة على إحباط عمليات الرّدع الاستعماري ومواصلة الكفاح من أجل الاستقلال مهما كانت الظروف.

من الناحية النظرية كان هذا الهدف بمفرده كافيا لحثّ كل المناضلين على الانخراط في الحزب. لكن السبيل والوسائل والطريقة التي اختارها هذا الحزب كانت مضنية وصارمة،فينبغي على المناضل المنخرط أن يكون متحفّزا دوما وملتزما إلى أقصى الحدود. ولهذا كانت أغلبية المنخرطين في الحزب من فئة الجماهير الشعبية؛ أي من العمال، والفلاحين، والتجار الصغار، والموظفين، والعاطلين عن العمل وأقلية من الطبقة المثقفة. كما نجد كذلك بعض الأعيان المناضلين على مستوى المنظمة الشرعية المتمثلة في حركة انتصار الحريات الديمقراطية على الخصوص وفي منظّماتها الفرعية.

كانت الأغلبية من الأعيان والمثقفين (باللغة العربية أو الفرنسية) تنتسب إلى الحزب بسبب نوعية تكوينها. وكانت فئة الشباب أكثر توافقا مع الظروف التي يستوجبها النضال.

كان حزب الشعب الجزائري كان حزبا ثوريا من حيث أهدافه وتركيبته البشرية، ووسائل كفاحه؛ لكنه لم يكن على شاكلة الأحزاب الماركسية التقليدية،بل إنّ مبادئه وتطلّعاته مستوحاة من غاية أساسية هي التحرير الوطني وليس من مبدأ صراع الطبقات بالمعنى المتعارف عليه في الدول المتقدمة. إن الظروف التي نجمت عن طول فترة السيطرة الاستعمارية، ومستوى تطور المجتمع الجزائري، وكذا

طموحاته العميقة؛ استوجبت تصورّ كفاح من نوع خاص. فكان لابد من بذل جهود مضنية من أجل هيكلة كافة فئات الشعب وتجنيد كل قواه الكامنة، كشرط أساسي للتحرير الوطني.

كان من الصعب – في سياق العصر (داخليا وخارجيا) – إن لم نقل من المستحيل وضع حدّ للسيطرة والاستغلال الأجنبي بتبني استراتيجية صراع الطبقات. إنّ فيتنام هو المستعمرة الوحيدة، التي حاول تبنّي الطرح الماركسي كوسيلة للتحرير الوطني وذلك بفضل حزب "فيات منه" والزعيم "هوشي منه". فالنجاح إذن كان مرهونا بوجود رجال يتمتعون بصفات "هوشي منه" وبتوفّر تلك الظروف الخاصة التي توفرّت لفيتنام على المستوى الجيو-سياسي والتاريخي. ودون محاولة التقليل من شأن الكفاح البطولي للشعب الفيتنامي؛ ينبغي الاعتراف بأن الثمن الذي دفعه كان باهضا؛ وأنّ المعاناة والتضحيات وعدد القتلى لم يسفر عن تصفية كلّ المشاكل الضخمة لتلك البلد.

أمّا الشعب الجزائري فكان تحت السيطرة المباشرة للإمبريالية والاستعمار؛ ولذلك اختار طريقا آخر هو الطريق الذي تسمح به أقصى إمكانياته لتحقيق الاستقلال الوطني، وهذا لا يعني أن الظروف الاقتصادية والاجتماعية كانت مهملة في برنامج الحركة الوطنية. لقد كان مطلب الاستقلال الوطني سياسيا؛ مرحلة ووسيلة للانتقال إلى إحداث تغيرات في بقية الميادين لتلبية طموحات الجماهير الشعبية.

ومن جهة أخرى فإنّ أتباع الكفاح بمبدأ الصراع الطبقي أمثال الحزب الشيوعي الفرنسي والحزب الشيوعي الجزائري كانوا قد تخلوّا عن المطلب الاستقلالي؛ الذي كان في نظرهم مجرد " فخ يدعم قواعد الإمبريالية في إفريقيا الشمالية " وفضلّوا الاتحاد الفرنسي (مع السياسة الاندماجية) التي "منحت لشعوب ما وراء البحار إمكانية السعي من أجل الحرية والديمقراطية" على حدّ قول[4] (Leon feix).

غير أن حزب الشعب الجزائري والشعب الجزائري كانوا متمسكين بفكرة الاستقلال ويعتبرون الاتحاد الفرنسي خدعة وتعبيرا عصريا ملفقا لمفهوم قديم هو الاستعمار. وكانوا يرون فيه وسيلة لتوطيد قواعد الإمبريالية الفرنسية. ويمكن التحقق من صحة ذلك الطرح يوميا بمتابعة ما تقترفه السياسة الكولونيالية.

حاول حزب الشعب الجزائري أن يأخذ بعين الاعتبار وضعية البلاد وخاصية الاستعمار من ناحية والقوى الموجودة على الساحة من ناحية أخرى؛ فأعدّ منظمة متميزة وفق استراتيجية مدروسة تبعا للهدف المحدد ألا وهو الاستقلال؛ قام الحزب بتجنيد الجماهير الشعبية وتنظيمها لكي تتصدّى للنظام الاستقلالي الكولونيالي، وفي نفس الوقت نمّى وعي الفئات الشعبية بالمحتوى الاجتماعي لمفهوم التحرّر والوعي الثوري وحضّرها بالتالي للمشاركة في الكفاح.

وعندما بلغت الجماهير الشعبية هذا المستوى من الوعي؛أخذت على عاتقها مهمة الدفاع بنفسها عن طموحاتها في جميع الميادين. وبدلا من ضرب بعض البنى الاجتماعية والاقتصادية والثقافية؛ كما نادى به الاصلاحيون (العلماء، الحزب الشيوعي الجزائري – الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري) أخذت الجماهير الشعبية تناضل ضد النظام الاستعماري ذاته[7] في الجزائر وعبر العالم كافة.

كانت هذه السياسة التي انتهجها حزب الشعب الجزائري ترمي إلى استقطاب الأفكار والطاقات حول هدف الاستقلال. وهذا لا يعني أنه غيّب البعد الاجتماعي عن انشغالات الجماهير والمناضلين، بل إن التركيز على هدف الاستقلال كان وحده كفيلا بإعادة النظر جذريا في طبيعة النظام الاستعماري ومراجعة أسلوب تجنيد الجماهير الشعبية. هذا التصورّ مكّن الحزب من استقطاب الجماهير حول إيديولوجية الكفاح؛ فضمن بذلك تجذّر الحركة في الواقع المعاش.إنّ تشبّث الجماهير بفكرة التحرير الوطني ورفضها التام للنظام الاستعماري خلق ظروفا خاصة كانت جديرة بالتطوير[8] من طرف الحزب فكانت شعاراته "ملتصقة بالجماهير" ولم تكن مجرّد عبارات جوفاء.

كانت الشعارات "مستوحاة من واقع الجماهير" فلم تصطدم بأية عوائق قد تحدّ من انتشارها لسبب بسيط هو أن الأغلبية الساحقة من المناضلين يتحدرون من الأوساط الشعبية وكانوا يتقاسمون نفس القيم والمبادئ. إنّ التعلّق بالشخصية العربية الإسلامية للوطن ليس من قبيل الأفكار" الديماغوجية " ولا ضربا من " المزايدات السياسية ". بل كان تعبيرا تلقائيا وصادقا عن مشاعر الشعب والمناضلين؛ وذلك بالرغم من كلّ محاولات المساس بهذه الشخصية من طرف الاستعمار والاستنقاص من قيمتها الحضارية؛خاصة وأن الإيديولوجيات كانت تستند على ما يدعى المفهوم "العلمي" وعلى حقيقة أنّ قيم الحضارة الغربية لا تقيم وزنا للطموحات الوطنية لدى الشعب الجزائري.

كان أنصار هذا المفهوم العلمي يسعون إلى إبقاء الجزائر في إطار استعماري محض ولم يغيّروا من الواقع شيئا ما عدا استحداث بعض المصطلحات أو تعديل بعض الأسماء(مثل الاندماج، أو الاتحاد الفرنسي الخ.) من جهة أخرى كان المناضلون في صفوف حزب الشعب الجزائري متمسكين بشخصيتهم وأوفياء للقيم الشعبية ومستعدّين للتضحية من أجل المثل الأعلى.ولم يكونوا متعصّبين "ضد فرنسا" ولا متزمتين على حدّ الأقوال الشائعة عند السياسيين والكتّاب الاستعماريين.بل كان المناضلون أنفسهم ضحية النظريات السياسية العنصرية وما تزرعه من مشاعر الكراهية.بل كانوا يعتبرون أنفسهم سواسية مع غيرهم، دون أن تزيغ أبصارهم إيديولوجية كره الأجانب.ذلك هو موقف المناضلين الواعين بأنهم يعبّرون عن مجتمع بأكمله يقف في مواجهة قوة عاتية أجنبية. فحاولوا تجسيد تلك المقاومة بتنظيم صفوفهم كجماعة متحرّرة من قبضة هذه القوة[6] الإيديولوجية والسياسية. لذلك أصبحت صيرورة التحرّر الوطني مرتبطة بقوة هذه الجماعة وانتشارها في صفوف الشعب.

لقد فرض تطور هذه الصيرورة نفسه على القوات القمعية، فبعد أن حاولت إخماده ولم تفلح،سعت إلى كبح جماحه أو تحويله عن وجهته.

كان الاستعمار يرمي من خلال القمع المتواصل إلى خلخلة صفوف القوى المناضلة ومنعها من الوصول إلى مستوى العمل " إجرائي ".ولهذا كان موضوع هيكلة الحركة أمرا أساسيا وحيويا في نظر المناضلين.ولقد ناضل حزب الشعب في هذا الميدان واكتسب تجارب كثيرة؛ منها السارّ ومنها المحزن؛ مكّنته من بلوغ مستوى عال من التنظيم ساعده على إفشال كل مرامي الإدارة الاستعمارية.

تعددت أشكال هذا التنظيم؛ عبر تاريخ حزب الشعب الجزائري؛ تبعا للظروف التي مرّ بها قبل أن يتوصّل في سنة 1947 – 1948 إلى مخطّط ناجح منسجم مع طبيعة ونوع النشاط المأمول.لقد قُسم التراب الوطني إلى 6 ولايات:اثنان في الشمال القسنطيني، هما قسنطينة وسطيف، وثلاث في الوسط هي منطقة الجزائر ومنطقة القبائل الكبرى والمنطقة المستقلة في العاصمة وجنوبها، وواحدة في الغرب هي منطقة وهران بكاملها.

التنظيم الهيكلي عبر التراب الوطني.

كانت كلّ ولاية مقسّمة إلى دوائر تضمّ بضعة قسمات.وتتألف كلّ قسمة من أجزاء يضمّ كلّ منها عدّة مجموعات وكلّ مجموعة لا يتجاوز عدد أعضائها 5 أو 6 مناضلين.تتكوّن لجنة الجزء من مجموع رؤساء المجموعات وهكذا دواليك في السلّم التصاعدي؛إلى لجنة الولاية.وكان الأعضاء في كلّ درجات الهيكلة التنظيمية يمارسون مسئوليات تنظيمية حقيقية بالإضافة إلى ما يسند لكلّ منهم من مهام خاصة (كمهمّة التنظيم أو المالية أو الاستعلامات أو الدعاية الخ..)

كان على رأس هذه المناطق مسئولون دائمون بشكل عام؛ وفي الدوائر ذات الكثافة السكانية العالية يعيّن مسئول مساعد عندما تسمح الموارد البشرية بذلك، . كان هذا المخطط يطبّق تبعا للخصوصيات المحلية المختلفة.يجتمع رؤساء الولايات بصفة دورية(كل شهرين أو ثلاثة) في إطار لجنة التنظيم؛لتقديم عروض عن نشاطات الولاية وكيفية سيرها والصعوبات المعترضة ودفع الاشتراكات.يحضر هذه الاجتماعات عضو من المكتب السياسي كوسيط بين

الإدارة ولجنة التنظيم يبلّغها ما يستجدّ من تعليمات.وكان معظم أعضاء لجنة التنظيم أعضاء في اللجنة المركزية للحزب (غير معروفين لدى الشرطة ويتنقلون بأسماء مستعارة) وفي ذلك تسهيل لاجتماعات التنسيق التي كانت تنعقد في أماكن خاصة (مساكن بعض المناضلين أو المتعاطفين مع الحزب) لم يكن التنظيم السلّمي التصاعدي الصارم عائقا لإجراء المناقشات على قدم المساواة بين المناضلين والقادة فكان ذلك سببا هاما في شيوع روح ديمقراطية ساعدت المناضلين على تحمل مسئولياتهم الثقيلة بكلّ عزّة وفخر.

تشعبت فروع التنظيم السياسي عبر الوطن من تبسة إلى مغنية ومن الشمال إلى الجنوب وصارت إطاراتها تجوب في كلّ المناطق لتوجيه الحياة السياسية الوطنية.وفاقت عملياتها الديناميكية نشاطات بقية التشكيلات السياسية فصارت تمثل المعارضة الجادّة الوحيدة والفعّالة في وجه السياسة الاستعمارية.وهكذا انصهر آلاف المناضلين والإطارات في بوتقة النضال السياسي اليومي في انتظار العمل المسلّح المرتقب.كما تدعّم هذا العمل الذي مسّ أعماق الشعب بنشاط آخر كان يتمّ بصورة شرعية باسم حركة انتصار الحريات الديمقراطية سواء في صورة اجتماعات وتجمّعات انتخابية أو بواسطة الصحافة(الجزائر الحرّة المغرب العربي، الخ..) وكذا في المؤسسات البلدية.

كانت حركة انتصار الحريات الديمقراطية تشكيلة شرعية متميّزة عن التنظيم السياسي(السرّي) فكانت للحزب هيكلة وإدارة وطنية ورئيس،ولم يكن ينتسب إلى حركة انتصار الحريات الديمقراطية إلاّ المناضلون " المغامرون" المعروفون لدى مصالح الشرطة.ولكن حيّز النشاط الضيّق المسموح به قانونا كان يتيح للمسئولين إمكانية التعاون مع التنظيم السياسي(السرّي المحظور) وذلك بالتحرك تحت غطاء الشرعية

بعد الانتخابات البلدية سنة 1947 ازدادت أهمية حركة انتصار الحريات الديمقراطية بفضل عدد منتخبيه وما تطلّبه من نشاط تنسيقي ومن توجيهات.غير أنّ

بعض الأوساط الثورية كانت متخوّفة من جنوح الحزب إلى ميول "انتخابية" وظهور ذهنية تحبّذ الاتجاه الإصلاحي.ولكن قرارات المؤتمر أبعدت التخوّفات والشكوك بفضل تركيزها على التوجّه الثوري وجعلها حركة انتصار الحريات الديمقراطية وسيلة دعم ضرورية في تلك المرحلة الحاسمة من مراحل الكفاح.فصارت هذه الحركة بمثابة ستار في الواجهة يخفي وراءه هيكل التنظيم السياسي السرّي الذي كان يغذّي ويحضن المنظمة الخاصة التي قرّر المؤتمر تأسيسها.

المنظّمة الخاصة:رأس الحربة في المسار الثوري.

يعتبر إنشاء المنظمة الخاصة منعرجا حاسما في مسار التيار الثوري والحركة الوطنية عموما. فهي تجسّد التطوّر النّوعي من الناحية النظرية وتبلور جدّية النهج الثوري من الناحية العملية.

كان نجم شمال إفريقيا ثم حزب الشعب الجزائري بعده؛ يجسّدان خلال المرحلة السابقة لسنة 1939 التيار الثوري بفضل الأهداف التي تبنّياها وبفضل مواقفهما السياسية.

وتميّزت المرحلة الموالية بمواصلة الجهود التنظيمية وتوسيع نشاط ذلك التيار في صفوف المناضلين والجماهير الشعبية.حتى انبثق مفهوم العمل المباشر من الروح الثورية الجياشة في نفوس المناضلين والجماهير.

كانت الآفاق التي رسمها حزب الشعب الجزائري تصبو إلى قيام الثورة اعتمادا على القوى السياسية المتواجدة في حزب الشعب الجزائري السرّي، غير أن هذه القوى كانت تعوزها تقنيات العمل الثوري الشامل.

إن أحداث ماي وما نتج عنها من قمع وانشطار في صفوف أصدقاء البيان والحرية أكّدت أن الإيمان بنجاعة هذا النّهج كان خطئا. وبناء على ذلك توصل الحزب إلى استنتاجات أعمق؛ مكّنته من رسم استراتيجية ثورية أكثر تقدما:للاستفادة من مختلف القوى التي تعايشت في إطار تجمع أصدقاء البيان والحرية. فكان بذلك بديلا عنها.

أظهرت التجارب الأخيرة ضرورة وجود قوة منظّمة ومتخصّصة في العمل الثوري لمجابهة القوة الاستعمارية.ولهذا يعدّ إنشاء المنظمة الخاصة استجابة لذلك الاهتمام. وكانت مهمتها الأساسية هي الإعداد التقني للثورة المسلّحة وتكوين الإطارات المتخصّصة لتكون بمثابة هيئة استقبال ثم تتحول في الوقت المناسب إلى منصّة انطلاق الثورة ثم توجيه جموع مناضلي الحزب والثوار مستقبلا.

كانت المنظمة الخاصة إذن عبارة عن هيكل ذي تنظيم سلّمي صارم؛ قائم على مبدأ العمل السري. وكان على رأس الهرم قيادة أركان وطنية مسئولة.

كانت القيادة الوطنية تتصل برئاسة الحزب بواسطة رئيس الأركان الوطني الذي كان بدوره على اتصال بعضو المكتب السياسي المعيّن لهذه المهمة بالذات.

كان أعضاء اللجنة الخاصة مطالبين بالامتناع عن أي نشاط سياسي خارج منظمتهم وعن أي اتصال بالهياكل الأخرى للحزب (ما عدا الهيئة الرئاسية).وكانوا بذلك العمل السرّي حريصين على إبقاء تنظيم الحزب ونشاطه بعيدين عن الأنظار.

كان تطوع العناصر (داخل حزب الشعب الجزائري) يخضع لشروط صارمة ولم يكن العضو المرشح يُقبل في المنظمة الخاصة إلاّ بعد اجتياز عدد من الاختبارات بنجاح.ثم يؤدي بعد ذلك اليمين ويقسم على المصحف بأنه يلتزم بخدمة القضية الوطنية والمنظمة بكلّ قواه ويهب لها حياته؛ فيصير بذلك في وضعية التأهب المستمر[*].

يتلقى المناضلون المقبولون في المنظمة الخاصة تدريبا عسكريا في شكل دروس نظرية تطبيقية وية،ثم التدريب بالحصول على رتبة.وكان للجزء الثاني من التدريب؛ وهو الأهمّ علاقة بحرب العصابات.

لقد تمّ إعداد كتيّب مستلهم من التجارب العالمية الحديثة ومكيّف مع أوضاع البلاد. فكان مرجعا لتعليم مبادئ حرب العصابات. تضبط هيئة الأركان برنامج التدريب بشقّيه النظري والتطبيقي حسبما تسمح به الأوضاع. يتضمّن التدريب فنون استعمال السلاح، وصناعة المتفجرات واستعمال الراديو السلكي واللاسلكي.

أولى المدرّبون عناية خاصّة بهذه المجالات؛ وكانت التربصات الميدانية تجري في الجبال بغرض استطلاع المناطق التي ستجري فيها معارك التحرير مستقبلا.

كان التدريب التقني مدعمًا بدروس في التربية الأخلاقية والمدنية والسياسية بغرض تنمية الروح القتالية. ولقد ساعد الكُتيِّب الذي تمّ إعداده لهذا الغرض في توحيد أساليب ونوع التكوين المستهدف من المنظمة الخاصة.

وضعت نشاطات هذا التنظيم تحت المراقبة الصارمة ضمانا للثقة بالتعليمات وانعقاد الاجتماعات. وكانت عملية التكوين والتعلّم والمواظبة محلّ تفتيش من طرف قيادة الأركان.

وكانت العمليات الخارجية ترتكز على جمع المعطيات لتحقيق الأهداف الإستراتيجية مثل: الحصول على الأسلحة والمتفجرات والوسائل الأخرى الضرورية لمثل هذه العمليات؛ ومن الأنشطة التي ركّزت عليها المنظمة الخاصّة – ضمانا لسلامتها – اكتشاف الأعوان الضالعين مع مخابرات الشرطة الاستعمارية.

وكانت المنظمة الخاصّة تشتمل على مصلحة عامة متفرعة إلى عدة أقسام هي:

1) شبكة المساعدين: وهي تشكّل نواة البنية التحتية المتكوّنة من المناضلين الصادقين الأوفياء للقضية؛ الذين يتوفّرون على ملاجئ لاستضافة العناصر التي تبحث عنهم الشرطة. ويتلقى رئيس شبكة المساعدين التعليمات من طرف المسؤول الوطني للمنظمة الخاصة ويقدّم له تقريرا عن أنشطة الشبكة. وكانت الشركة التجارية SIREC "la" (شركة الاستيراد، والتمثيل والاستغلال التجاري الكائنة في الجزائر بمثابة تغطية لمسئولي الشبكة.

2) قسم الاستعلامات: مهمّته تكوين العناصر المكلّفة بأجهزة الراديو وكان منظّما على شكل وحدات وأفواج تدريب على وسائل الاتصال. وكانت هذه الوحدات تضمّ بعض الأخصائيين في جهاز الراديو وتقوم بالتعليم التقني، وصناعة العتاد وصيانته [11].

3) قسم المتخصّصين في المتفجرّات، كانت عناصره تتدرّب على استعمال أنواع المتفجرات في عمليات التخريب، ولقد توصلّ المتخصّصون إلى تصميم وصناعة نوع من القنابل اليدوية باستغلال بعض الموادّ المسترجعة مثل أنابيب السّباكة وغيرها. أصبح هذا النوع من الأسلحة يصنّع محليا بمجرد أن تعرّف على تقنية الصنّع والتركيب، عامل سباكة بسيط، معروف على المستوى الوطني، هو المسؤول مقران أعواب محمد من Orleanville (الشلف حاليا).

كان التنظيم الإقليمي للمنظمة الخاصة يتوزع إلى مناطق، ونواحي، والوية وأقسام، ومجموعات وجماعات وأفواج.في مرحلة أولى كانت الجزائر مقسمّة إلى نواحي هي:

منطقة الجزائر وتتكون من القبائل والجزائر جنوبا (فيما بعد تصبح الولاية الرابعة) وكانت مقاطعة وهران تكوّن منطقة واحدة ونفس الشيء بالنسبة للشمال القسنطيني.وفيما بعد أعيد تنظيم الإقليم إلى مقاطعات ومناطق ونواحي وأقسام.كانت كلّ مقاطعة تحت إشراف رئيس وقيادة أركان تتألّف من رؤساء المناطق.ونجد نفس التخطيط على مستوى هذه المناطق. فالفوج كان يضمّ 3 رجال على مستوى القاعدة ورئيسا.

كل مجموعة تملك أسلحتها التي تتدرب عليها (بندقية – مسدس – رشاش – قنبلة يدوية) وينوب عن كل مسؤول مساعدان.

فاق عدد القوات الإجمالي في المنظمة الخاصة 2000 عضو [14] هذا العدد يبدو ضئيلا بالمقارنة مع القوات الاستعمارية، ولكنّ هذه المنظمة شبه العسكرية كانت تعتبر في هذه المرحلة نواة قاعدية سوف تحتضن مستقبلا عددا أكبر من الأعضاء. أما النقطة الثانية التي ينبغي التركيز عليها فهي أن المنظمة الخاصة كانت مجرّد آلة في يد الحزب.وأمّا مسئولية تقدير الوقت المناسب لتفجير الثورة المسلّحة وتسييرها فمن اختصاص القيادة السياسية.

لم يكن في وسع قيادة الأركان العامة لاتخاذ أية مبادرة في هذا الميدان دون استطلاع رأي الحزب. لأن العمليات العسكرية المحتملة الوقوع كانت من صلاحيات السلطات العليا وحدها. وكان قرارها متوقفًا في نهاية الأمر على مدى وضوح رؤيتها وتقديرها للوضعية، وعلى درجة اقتناعها ومدى قدرتها على اتخاذ القرار.

كانت المنظمة الخاصة إذن تمثل جزءا متكاملا مع المركب البنيوي الذي يتمثل في حزب الشعب الجزائري – حركة انتصار الحريات الديمقراطية،ومنظماتها الملحقة.وكانت المنظمة الخاصة تشكل طليعة القوى الملتزمة بهذا المسار والنشاط المتعدد الأوجه. ويمكن تقدير عدد القوى النضالية بحوالي 50.000 عضو[13] (ما بين منخرط ومتعاطف) على أهبة الاستعداد للكفاح في سبيل الاستقلال.ولو أن هذا العدد يبدو قليلا مقارنة بعدد السكان الإجمالي؛ إلاّ أنّه كان بمثابة التأطير الناجع والقادر بسرعة على تعبئة الجماهير التي تقاسمه أفكاره.

في هذه المرحلة؛ أضحت الحركة الوطنية الثورية مجسّدة في حزب الشعب الجزائري – حركة انتصار الحريات الديمقراطية والمنظمة الخاصة على حدّ قول مسيّريها.ولقد بلغت هذه الحركة؛ عشية انتخاب الجمعية الجزائرية في 1948؛ مستوى سياسيا وتنظيميا لا يمكن مقارنته مع ما كانت عليه الحركة في 1945.

أمّا الأحزاب الإصلاحية فقد تجاوزتها الأحداث وأصبحت في مؤخرة الركب. وكذلك الشكل بالنسبة للنظام الاستعماري الذي ظنّ أنّه نجح في كسر الحركة الوطنية بواسطة المناورات والقمع،لقد وجد نفسه مرة أخرى وجها لوجه أمام منظمة أكثر قوة وتنظيما عمّا كانت عليه سنة 1945 وأكثر التزاما بالنهج الثوري.

كان هذا النظام الاستعماري واعيا بما تمثله انتخابات الجمعية الجزائرية من رهان. فلو يتمّ تنظيم حملة انتخابية في جو تسوده الحرية ولو نسبيا؛ لحقّق حزب الشعب الجزائري – حركة انتصار الحريات الديمقراطية نصرا عظيما. لكن طبيعة السياسة الاستعمارية ذاتها لم تكن لتسمح لهذه الحركة أن تصير قوّة بصورة لا رجعة عنها. فهذا الرهان كان يكتسي أهمية بالغة بالنسبة لكلا الطرفين.

لقد وفّرت الحركة الوطنية لنفسها إذن إمكانيات تنفيذ سياستها المتعلّقة بالتحرير الوطني وذلك بواسطة حزب الشعب – حركة انتصار الحريات الديمقراطية؛ تلك التنظيمات السياسية المهيكلة والمتجذّرة في أعماق الشعب والعاملة وفق مقتضيات الإجراءات الديمقراطية؛ وكانت المنظمة الخاصة بمثابة رأس الحربة للثورة المسلّحة. لكن في الوقت الذي بلغت فيه الحركة الوطنية نقطة الأوج؛ بدأت نذر الخلاف تلوح بين قادة حزب الشعب – حركة انتصار الحريات الديمقراطية؛ وسرعان ما تحولت إلى تناقضات خطيرة.

الهوامش

1) انعقد هذا المؤتمر يوم 15-12-1947 في مصنع صغير للمشروبات يملكه أحد المناضلين .لا ينبغي الخلط بين هذا المؤتمر والمؤتمر الخاص بحركة انتصار الحريات الديموقراطية الذي انعقد يوم 7 سبتمبر 1947.

2) لقد شارك المؤلف كعضو اللجنة المركزية للحزب وكمسؤول عن التنظيم لمنطقة قسنطينة.

3) أظهرت أحداث ماي 1945 ضرورة الاهتمام بالمنظمة من ناحية تقنية الكفاح المسلح.

4) كان الأعضاء الدائمين متطوعين، يتكفل بهم الحزب. لقد تجاوز عددهم في بعض الفترات المائة (100).

5) في هذه المرحلة من الكفاح، كان دور الحزب لا يتمثل في كونه يمثل نموذجا مصغرا للمجتمع المنتظر ولكنه أداة في خدمة هذا الأخير من أجل تحرير نفسه. فهو إذا لا يقوم مقام المجتمع فإنه يعود السبق من أجل إحداث التغيير المرتقب.

6) 'بعض الاطلالات حول القضية الجزائرية '، سبتمبر 1947.

7) اتسمت سياسة حزب الشعب الجزائري بالالتزام في محاربة الإمبريالية والتضامن مع الشعوب المضطهدة دون الانحياز للاتحاد السوفيتي، كما كان الحزب يمنع الانضمام إلى أحد الأقطاب وكان يوصي دائما بعدم الانحياز.

8) Voir notre ouvrage L'autogestion en Algérie, Ed. Anthropos, Paris, 1975.

9) المقصود هنا هي السلطة المضادة التي توجه المجتمع وتنظمه من أجل حل مشاكله التاريخية.

10) المادة 2 من التنظيم الداخلي للمنظمة السرية تنص على: "...أ)- التوظيف محدود؛ ب) العنصر المنتسب يجب أن تتوفر فيه الشروط التالية: الاقتناع، الرزانة. د) العنصر الذي يتم اختياره يجب أن يجتاز الامتحان و يؤدي اليمين. لا يمكن أن يغادر المنظمة وإذا حدث ذلك فإنه يعتبر في حالة فرار".

11) التقي (بن عمار) كان عاملا في ورشة في مطار الدار البيضاء، كلف بصناعة جهاز بث واستقبال، أحد المراكز الذي كان يتم فيه هذا العمل يقع في 30 شارع ريغودي في بلكور، الجزائر العاصمة.

12) في البداية كان متوقع أن يصل العدد الفعلي حوالي 4.000 عضوا.

13) هذا العدد قابل للزيادة إذا أضفنا فيدرالية فرنسا التابعة لحركة انتصار الحرية والديموقراطية التي قامت بدور مهم جدا خلال تاريخ الحركة الوطنية.



الفصل الحادي عشر
أفول حزب الشعب الجزائري - حركة انتصار الحريات الديمقراطية.
إخفاق السياسة الانتخابية.

ضاعفت الإدارة الاستعمارية عملياتها القمعية لكنّها لم تفلح في وضع حدّ لتوسع الحركة [1] وكانت تحضّر ، بمناسبة انتخابات المجلس الجزائري ، ضربة قاضية لمّا أيقنت أنّ حركة انتصار الحريات الديمقراطية تنوي تقديم مرشّحيها لخوض غمار انتخابات المجلس الجزائري.

كانت تتواجد على الساحة السياسية قوتان أساسيتان هما: قوة الإدارة الاستعمارية التي تعتمد أسلوب الرّدع لفرض سيطرتها من خلال قانون 1947 ومشروع الاتحاد الفرنسي ؛ وقوة الحركة الوطنية (حزب الشعب الجزائري– حركة انتصار الحريات الديمقراطية والمنظمة الخاصة) التي تمثّل الإرادة الراسخة لدى الشعب الجزائري في نيل الاستقلال.

أصبحت الوضعية السياسية السائدة شبيهة بتلك التي سبقت الأحداث سنة 1945 ؛ لكنّها صارت الآن تتميّز بمستوى نوعي رفيع، فلقد برزت الحركة الوطنية كقوة متجانسة وتميّزت بفكر سياسي أكثر نضجا وبهيكلة تنظيمية أحسن ترتيبا. ولقد تجلى الغموض الذي أعقب انشطار أصدقاء البيان والحرية وتفرّقه إلى تيارات مختلفة راحت كلّ واحدة منها تدّعي أنها تتبنّى القضية الوطنية.

فالجماهير الشعبية لم تعد تثق في الإصلاحيين ؛ بل كان طموحها الوحيد هو الاستقلال الوطني. فوضعت ثقتها في حزب الشعب الجزائري – حركة انتصار الحريات الديمقراطية الذي فتح طريق الكفاح أمامها. وذلك ما جعل مسئولية القيادة أكثر ثقلا في هذه الأثناء. لقد طرحت قضية قيادة المسار الثوري عشية انتخابات

1948 الخاصة بالمجلس الجزائري حيث كان المناضلون يتساءلون عن مدى قدرة قيادة الحركة على توجيههم والسير بهم إلى نهاية المطاف.

لم تكن المشاركة في الانتخابات إلاّ مرحلة ووسيلة لنشر أفكار الحزب وتدعيم مكانته بين الجماهير. وعندما قرّر الحزب تقديم مرشّحيه إلى الحملة؛ تحمّس المناضلون وجنّدوا كل إمكانياتهم من أجل الفوز؛ وكان الكثير منهم يأمل أن تكون تلك آخر محاولة في هذا الميدان لأن آفاق التجربة الانتخابية غير مضمونة النتائج. غير أن الإدارة الاستعمارية لم تفلح في فرض معارضتها بسلاح القمع كالمعتاد؛ فغيّرت استراتيجيتها وراحت تستعدّ لوضع حدّ لانتشار الأفكار الاستقلالية بتوجيه ضربة قاضية إلى مروّجيها.

المجلس الجزائري.

صدر قانون الجمعية الجزائرية بمقتضى التشريع الذي أقرّته الجمعية الوطنية الفرنسية يوم 27 أوت حيث أكّد على انتهاج السياسة الاندماجية كذريعة لضمان سيطرة الأقلية الأوربية (حوالي 900 .000) على كافة الشعب الجزائري (8 .000 .000). ولقد رُفض ذلك التشريع من طرف الجميع كما أسلفنا؛ وحتى من طرف منتخبي "الإدارة" في المجموعة الانتخابية من الدرجة الثانية. وفي هذه المرّة أيضا اختار الشيوعيون أسلوب المقاطعة. كما صدم ذلك القانون طموح التيارات الجزائرية الأكثر اعتدالا؛ وكشف عن ذهنية أولئك الذين روّجوا له؛ وفضح أفكارهم المتحجّرة؛ ورفضهم القاطع لأي شكل من أشكال التطور الجاد للجزائر.

إنّ هذا القانون في شكله ومضمونه تعبير عن احتقار الطموحات الوطنية للشعب الجزائري.

وهو أيضا سلاح جديد بين أيدي القوى الاستعمارية التي استحوذت على 60 مقعدا من بين 120 مقعدا في المجلس. ومهما قيل عن قيمة نسبة التمثيل واعتبارها لدى البعض خطوة نحو الأمام (60 مندوبا للطائفة الانتخابية من الدرجة الأولى و60 مندوبا للطائفة الانتخابية من الدرجة الثانية) إلاّ أنها فكرة تنمّ عن روح

عنصرية لا مراء فيها. فهذا النظام يجعل قيمة الأوروبي الواحد تساوي 8 جزائريين. ناهيك عن مختلف الموانع التي وردت في هذا القانون فزادته خطورة. كتب أجرون عن هذا [1] يقول : «تعتبر الجمعية الجزائرية امتدادا للمندوبية المالية التي تحولت ابتداء من سنة 1945 إلى مجالس مالية ؛ وهي وإن منحت صلاحيات أوسع إلا أن مهمتها كانت تنحصر أساسا في الشؤون المالية. كانت قرارات الجمعية تخضع للمصادقة بأغلبية 2/3 الأعضاء».

أمّا مواد القانون التي كانت كفيلة بفتح آفاق التقدم الحقيقي : كإلغاء البلديات المختلطة مثلا، أو فصل الشؤون الإسلامية عن الدولة، أو تدريس اللغة العربية في جميع مستويات التعليم ؛ أو حق المرأة المسلمة في التصويت ؛ فهذه مسائل بقيت مجرّد وعود لا غير، لأنها معروضة لنظر المجلس الجزائري ومشروطة بموافقة أغلبية الثلثين من أعضائه.

و بخصوص القضية الشاملة لهذا القانون فيلاحظ (T. Oppermann)[2] أنّ «مبدأ الاندماج قد قطع الطريق في وجه التقدّم -- ولو خطوة واحدة -- في اتجاه الاستقلال الذاتي الداخلي الكامل مع الانتقال التدريجي نحو استقلال الجزائر، هذا المبدأ يعني أن قانون 1947 أدخل السياسة الجزائرية في وضعية انسداد وزادها حدّة في التوتّر. فاعتبار الجزائر مجموعة عمالات (ولايات) فيما وراء البحار ذات طبيعة خاصة، عبارة عن تأكيد لنفس السياسة الاستعمارية التقليدية. إنّ هذا القانون وما احتواه من إصلاحات طفيفة لم يعد يستهوي الشعب الجزائري الذي أخذ أكثر من أي وقت مضى يطالب بالاستقلال الوطني».

وبالرغم من الطابع الرجعي للقانون وقيوده فإنه سرعان ما أفرغ من بعض محتوياته الإيجابية على قلّتها. وبالفعل راحت الإدارة الاستعمارية تستعدّ للتزوير ولتحويل القانون إلى أداة قمع.

كانت انتخابات الجمعية الجزائرية مبرمجة ليوم 15 جانفي 1948 ولاشك أن تأخيرها إلى هذا الوقت قد مكّن من ضبط نظام انتخابات يقوم أساسا على التزوير.

عيّن "نيجلين" وزير التربية الوطنية سابقا وهو اشتراكي بدلا من Chataigneau. ولقد ارتبط اسم هذا الحاكم العام بقضية الانتخابات "المفبركة" . كتب شارل أندري جوليان[9] بهذا الصدد ما يأتي: «نيجلين من منطقة الألزاس عرف بوطنيته المتصلبة التي أثبتها أثناء الحرب . لقد باشر مهمته الجديدة بحماس وثبات لتخطّي أية عقبة قد تعترض سبيل استرجاع السيادة الفرنسية الكاملة. كان رجل سياسة ؛ تكوّن منذ شبابه من أجل مكافحة الاستقلاليين الألزاسيين والوطنيين ؛ وعلى الخصوص مناصري حركة انتصار الحريات الديمقراطية، فكان يعتبرهم "جماعة انفصاليين" من الواجب كسر شوكتهم».

غني عن البيان أنّ الكاتب متسامح في موقفه من نيجلين لما تميّز به من حب للوطن وعزم على إعادة السيادة الفرنسية الكاملة.

وفي نفس الوقت تجاهل الكاتب المشاعر الوطنية الجزائرية وما تحمله كلمة السيادة من مدلول؛ فهي بالنسبة للجزائريين لفظة مرادفة للاستعمار والاستغلال. أما بخصوص مفهوم الانفصال فكان مبالغا فيه ولا يمكن تشبيه الجزائر بالألزاس.

إن الأوصاف التي ذكرها الكاتب عن نيجلين هي الملمح الشائع عند كل السياسيين الفرنسيين؛ لكننا لا نتصوّر أن إجراءات التزوير ؛ التي نفذتها مؤسسة من مؤسسات الدولة ؛ مبادرة شخصية من طرف الحاكم العام. بل بالعكس لقد تم اختيار الحاكم العام لتنفيذ السياسة التي أعدتها الحكومة الفرنسية. إن النتائج التي ستنجرّ عن هذا النوع من الإجراءات تتحملها الحكومة الفرنسية بالدرجة الأولى ؛ وهذا لا يعني طبعا نكران مسؤولية القائمين على التنفيذ.

إنّ الضربة السيئة كانت موجهة ضدّ الحركة الوطنية لمنعها من إحراز فوز كالذي أحرزته في الانتخابات السابقة (التشريعية والبلدية) وبما أنّ أساليب القمع السارية لم تكن مجدية فقد استعيض عنها بالتزوير والفضائح الانتخابية. ذكر شارل أندري جوليان [5] بهذا الخصوص " ملفا دسما تمّ تقديمه إلى نيجلين؛ يشير إلى أنّ كثيرا من عناصر الشرطة كانت مدسوسة في صفوف حزب الشعب

الجزائري " وقد حاول هذا الملفّ إثبات مشروعية ما كان يحاك من دسائس وحملات ضدّ حزب الشعب – حركة انتصار الحريات الديمقراطية وكان يبذل ما في وسعه ليحطّ من قيمتهما. ففي تلك " الملفّ " يصوّر نشاط حزب الشعب – حركة انتصار الحريات الديمقراطية بطريقة كاريكاتورية ؛ يستفاد منها أنّ الحزب يجنّد الجماهير الجزائرية عنوة وأنّ الناس ينتظرون الخلاص على يد الحاكم العام نيجلين. وكان هذا الأخير " يعتقد أنّ إنقاذ الجزائر مرهون بكسر القيد الذي يخنق رقاب الأهالي ".

عندما تمّ تعيين لاكوست في نفس المنصب سار على نفس خطى نيجلين وهما خريجان من مدرسة حزبية واحدة. وهنا يمكن التساؤل يا ترى ما الذي يدفع ببعض " الاشتراكيين " ؛ في الأوقات الحرجة ؛ إلى إسعاف اليمين الاستعماري وإلى التفاني في الدفاع عن مواقفه؟.

لم ينخدع الجزائريون بتلك المواقف المزيّفة التي كانت تتظاهر بالرّفق والشفقة على حالتهم ؛ بل على العكس كانوا يعتبرونها كغيرها من الاتجاهات السياسية الفرنسية شاهدا على تأصّل مركّب الاستعلاء ودليلا على الروح الاستعمارية المستهينة بالشخصية العربية الإسلامية.

الحملة الانتخابية: التزوير والقمع.

جرت الحملة الانتخابية في جوّ مشحون للغاية ؛ تخلّلتها مداهمات الشرطة واحتجاز مناضلي وأنصار حركة انتصار الحريات الديمقراطية عبر كافة أرجاء الجزائر. وحجز كلّ وسائط الدعاية كالجرائد والمنشورات والملصقات ومنع معظم التجمّعات.

جنّدت الإدارة كلّ طاقاتها ضدّ حركة انتصار الحريات الديمقراطية. وعشية الانتخاب ألقت القبض على 32 مرشّحا (من بين 59) كانوا يحملون شارات هذا الحزب ؛ وأصدرت ضدّهم أحكاما بالسجن والغرامات المالية (بقطع النظر عن مئات الموقوفين).

ومن جهتها جنّدت حركة انتصار الحريات الديمقراطية كلّ طاقاتها وخاضت غمار المعركة الانتخابية بكلّ عزم معتمدة على دعم الجماهير لها. ولقد وقعت في مختلف النواحي مشادات بين المنتخبين وقوات القمع عندما حاولت هذه الأخيرة إرغام الناس على التصويت لصالح مرشّحي الإدارة. وقد شهدت Deschmya (في عمالة الجزائر) أحداثا مماثلة أطلقت قوات الأمن النار خلالها ؛ فخلّفت 4 قتلى وعدّة جرحى"[6].

لقد تمّ تنفيذ مخطّط الحكومة الفرنسية بحذافيره من طرف الحاكم العام الاشتراكي وأجهزته الإدارية؛ فلم تكتف بإضفاء الصبغة القانونية على أعمالها القمعية ؛ بل رفعتها إلى مرتبة السياسة الحكومية.

لم تسفر هذه الانتخابات " المفبركة " سوى عن 9 مقاعد لصالح حركة انتصار الحريات الديمقراطية ؛ رغم أنّ تقارير عمّال العمالات (الولاة) تعترف بأنّ نسبة 90% من أصوات المنتخبين كانت لصالحها. وكمحاولة لتبرير ذمّتها ؛ ادّعت الإدارة أن لو جرت الانتخابات بصورة عادية لما كسب الحزب عدد الأصوات إلاّ بترهيب الناس ؛ بمن فيهم تلك العناصر المخلصة للقضية الفرنسية "[7]. والواقع أن حزب الشعب – حركة انتصار الحريات الديمقراطية كانت القوة الحقيقية للحركة الوطنية والمعبّرة عن التطلّعات الوطنية للشعب الجزائري الذي أصبح مقتنعا بعدالة قضيته الذاتية بكلّ وعي.

لقد تمّ اعتماد " المرشحين الفائزين " بفضل التزوير؛ بالرغم من احتجاج كافة الاتجاهات السياسية[8] الوطنية الجزائرية. وهكذا أقرّت الحكومة الفرنسية بكل وضوح نتائج التزوير الانتخابي على أوسع نطاق وداست على الإرادة الوطنية للشعب الجزائري.

لكن الفضيحة تفاقمت إلى درجة أنّها أثارت اشمئزاز بعض الأوساط الفرنسية ذاتها بما في تلك أولئك الذين لم تدر بخلدهم أبدا فكرة التضامن مع " السياسة الانفصالية ". هكذا احتجّ " الاشتراكيون " بدورهم على ما اعتبروه " نتائج مفبركة

لانتخابات أفريل 1948 ، ونادوا بإلغائها ؛ اللهم إلاّ إذا كانت فرنسا راضية بوصمة العار وتغطية هذه الفضيحة الديمقراطية المشينة".

كما عبّر النواب (M. R. P) عن إدانتهم بشدّة لتلك التجاوزات. وعرض السيّد Fonlupt Esperaber ما توصلّ إليه رفاقه من ملاحظات تؤكّد ما وقع من تدليس في مجريات الانتخاب والنتائج المزورة التي أسفر عنها [9]. بقيت كلّ الاحتجاجات حبرا على ورق ؛ وهكذا ؛ ساهم المسؤولون في السلطة الكولونيالية أنفسهم في خرق القوانين وضربوا مصداقية نظام الانتخاب في الجزائر. وساهموا بالتالي في تعزيز قناعة الجزائريين بعدم جدوى الكفاح الشرعي لأنه طريق مسدود.

ظلّ الاستعمار الفرنسي ؛ على مدى ثلاث سنوات ؛ يرفض رفضا قاطعا حدوث أي تطوّر إيجابي في مساعي الحركة الوطنية نحو الاستقلال بواسطة الكفاح السياسي. والدليل على ذلك ما سلّطه من قمع خلال أحداث ماي 1945 وما فرضه من سياسة الأمر الواقع في أفريل 1948.

ولقد استمرّ في خلق مصاعب جمّة في وجه حزب الشعب – حركة انتصار الحريات الديمقراطية؛ وراح يركّز جهوده كلّها على فرض الحلول بواسطة القمع بعنفه وبتدبير المكائد. إنّ إصراره على عدم الاستجابة لطموحات شعب بأكمله ؛ ساعد على خلق الظروف المواتية لنقل المجابهة إلى الساحة السياسية.

لم تتأثّر الروح المعنوية لأنصار حزب الشعب – حركة انتصار الحريات الديمقراطية بسبب النتائج التي أسفرت عنها انتخابات المجلس ؛ فلم يكونوا يؤمنون بها. بل لقد ربحوا [10] بمشاركة الجماهير معركة هامة على صعيد ارتقاء مستوى الوعي الثوري. إنّ ما حدث من احتضان الجماهير لمبادئ الحزب وثبوت عدم جدوى الانتخابات ؛ مدعاة لاستخلاص العبرة واتخاذ القرارات التي يقتضيها الحال. فكان الكثير منهم يعتبر أنّ الأمور آلت إلى وضعية سياسية مشروعة للانتقال إلى العمل المباشر. إنّ " السد " المنيع الذي أقامه الاستعمار ضدّ العمل تحت غطاء الشرعية ؛ جعل الرأي العام الداخلي والخارجي يجيز توجّه المسار

الثوري نحو الخيار الراديكالي. أضف إلى ذلك أنّ الأوضاع الدولية آنذاك كانت ملائمة إلى حدّ ما في ظلّ " الحرب الباردة " والحرب الساخنة في الفيتنام وفلسطين.

كان التحضير التقني للعمل المباشر على وشك التحوّل بسرعة إلى المستوى الإجرائي. وكان حزب الشعب – حركة انتصار الحريات الديمقراطية نشيطا وفعّالا في تجنيد الجماهير الشعبية المقتنعة بعدم جدوى أسلوب النضال عبر الانتخابات. وكان المناضلون والشعب عموما يتمنون رؤية إدارة الحزب تخرج من هذا المأزق في أقرب وقت.

الواقع أن الضربة التي سدّدتها الإدارة الاستعمارية إلى الحزب لم تكن تهدف إلى حرمانه من بعض المندوبين فحسب ؛ بل تندرج تلك الضربة في إطار أشمل غايته هي "تحطيم" حزب الشعب – حركة انتصار الحريات الديمقراطية والنيل من سمعته في أعين الجماهير وتوقيف اكتساحه للساحة السياسية وتفجير تناقضاته. وبالتالي إقناع الناس بغيابه عن الساحة أو ضعف تمثيله للاتجاه السياسي المطالب باستقلال الجزائر.

إنّ المرحلة التي آلت إليها الحركة الوطنية ؛ وشمولية أعمال القمع وإحكام القبضة على الوضع السياسي ؛ فرضت على إدارة الحزب اتخاذ بعض المبادرات الجريئة كي لا يزيغ الحزب عن خطّه السياسي ولا يخسر ثقة المناضلين فيه ولا يؤول إلى الاضمحلال. لأن اضمحلال الحزب في تلك الظروف الراهنة ليس معناه نقصان عدد المنخرطين في صفوفه ولا خسران ثقة الجماهير فحسب بل الخطر كامن في التغيّرات الداخلية الناجمة عن خبوّ الروح الثورية وانفصام العرى النفسية بين الإدارة والقاعدة والتخلي تدريجيا عن مباشرة الكفاح إلى أن يسقط خائر القوى. تلك ظواهر يمكن أن تعتري الحركة من الداخل دون أن تسفر حتما عن تغيّرات هامّة على مظهرها الخارجي ولا على تنظيمها ولا على خطّها السياسي الرّسمي. إن هذا التحوّل الذي بدأ يحصل تدريجيا سواء عن وعي أو عن غير وعي هو الخطر الكبير

المحدق بحزب الشعب – حركة انتصار الحريات الديمقراطية. والإدارة وحدها كانت قادرة على تدارك ذلك الخطر بحكم ما تخولها سلطاتها. ولقد مرّت عدّة أشهر قبل أن تتخذ المبادرات الضرورية وترسم توجهًا جديدا في سياق القرارات التي أقرّها مؤتمر 1947 . أمّا قبل ذلك فاكتفت بإصدار بعض الاحتجاجات وتقديم بعض العرائض إلى الهيئات الدولية"[1]. فكانت إدارة الحزب تبدو كأنها مشلولة، أو كأنما باغتتها صدمة الانتخابات ؛ رغم ما كانت تتظاهر به من تفاؤل في تصريحاتها.

سياسة الانتظار والترقّب.

بدأت الحيرة والضّجر ينتابان القاعدة النضالية شيئا فشيئا. وشرع المناضلون ينتقدون "تعقّل"المسيّرين ووجدت الجماهير الشعبية نفسها عاجزة عن مجابهة القمع والمهانة المسلّطة عليها، فراحت تعبّر عن تأفّفها من روتين الحملات السياسية. ولم يفتأ الحزب يكرّر تعليماته بضرورة " تجنّب الاستفزازات " ضدّ الإدارة الاستعمارية وسرعان ما تجلّت نتائج ذلك التوجّه على صعيد النضال السياسي اليومي بحيث بدأ الفتور يسري في الهمم والملل يعتري الرّوح الحماسية لدى المناضلين والجماهير الشعبية.

كان مسؤولو الجهاز التنظيمي ينبّهون في تقاريرهم إلى مخاطر تلك الوضعية ويؤكّدون أنّه يستحيل على العمّال أو الفلاحين مجابهة تعسّف مصالح الشرطة والدّرك ؛ لكن القيادة المركزية كانت تعتبر تلك التنبيهات مجرّد محاولات لتبرير الفرار من ميدان الكفاح السياسي. ففي نظرها كان ينبغي على الشعب ؛ قبل القيام بأيّة عمليات واسعة ؛ أن يجابه قوات القمع ويشارك في المظاهرات التي يأمر بها الحزب. ولم تحدّد القيادة ولو بصورة تقريبية المدّة التي سوف تستغرقها هذه المرحلة. وكان الكثير من إطارات الحزب يعتقدون أنّ الإدارة المركزية نفسها غير قادرة على تحديد مدّة زمنية معيّنة فكانوا يتوجّسون خيفة من سقوطها في شراك الرّوتين. وبدأت الشكوك تساور البعض حول قدرة تلك القيادة على " التحضير بإحكام لمرحلة الهجمة الشاملة لتحرير الأمة الجزائرية " (قرارات مؤتمر 1947).

أما أعضاء المنظمة الخاصة فقد بدأ صبرهم ينفذ؛ وأخذوا يسائلون الإدارة عن أسباب جمودها وإحجامها عن الحركة.

بقيت حالة الركود تلك؛ تنتاب نشاط الحزب إلى سنة 1949؛ حيث دعيت اللجنة المركزية الموسّعة إلى الاجتماع في زدّين في وادي الشلف ثم في البليدة. وبعد مناقشات حادّة حول الوضعية رضخت اللجنة المركزية لضغوطات الجناح الثوري فقرّرت تدعيم المنظمة الخاصة بالرّجال والوسائل «كان بن بلة يمثل منطقة وهران في هيئة أركان المنظمة الخاصة؛ ثمّ انتدب كمسؤول في المنظمة السياسية نيابة عن مجيد (آيت أحمد) كي يتمكّن من تنسيق نشاط المنظمتين معا».

بدت الأمور؛ لفترة قصيرة؛ وكأنّ المياه بدأت تعود إلى مجراها؛ وأنّه بعد اجتماع اللجنة المركزية لحزب الشعب – حركة انتصار الحريات الديمقراطية ستستقيم الأمور وتستعيد الوضعية حيويتها وتمضي قدما إلى الأمام؛ لكن شيئا من ذلك لم يحدث. والظاهر أن أسبابا جدّية كانت تعيق تحركات الإدارة وتشلّ نشاطها.

ومن المفارقات أنّ دلائل الضّعف بدأت تظهر على حزب الشعب – حركة انتصار الحريات الديمقراطية في نفس الوقت الذي وصل فيه إلى قمّة عنفوانه. فالواقع أنّه لم يتوقّف يوما عن تعزيز صفوفه منذ عهد أحباب البيان والحرية؛ إلى أن أصبح حركة جزائرية عتيدة سواء على من حيث هيكلته أو من حيث سمعته عند الجماهير الشعبية. لقد ظلّ صامدا ولم ينل القمع من عزيمته. وكانت شعاراته؛ وخاصة المطالبة بالاستقلال؛ قد لاقت صدى واسعا في صفوف الشعب وصارت مطلبا وطنيا. وكان يلعب الدور الرّئيسي في الحياة السياسية اليومية وخلال الحملات الانتخابية. وأصبح عاملا أساسيا وحاسما في التطوّر السياسي للوطن وفي ترقية مستوى الوعي الثوري.

لم يكتسب حزب الشعب – حركة انتصار الحريات الديمقراطية قوّته بفضل الأخطاء التي ارتكبتها الإدارة ولا بسبب عجز المنظمات الجزائرية الأخرى. وإنما شيّد قوّته ذاتيا بفضل مقدرته الفائقة على التعبير عن أعمق طموحات الشعب

الجزائري والدفاع عنها بكل شجاعة. إن ثباته أمام الشدائد ونضاله المستميت وجهوده التنظيمية والتزامه الثوري ؛ هو الذي جلب إليه جموع المناضلين والجماهير لأنه تقمّص آمالها وطموحاتها.

تشكّلت قوّته إذن من المزاوجة بين الطموحات الوطنية وإرادة تحرير الشعب؛ ومن طبيعة تنظيمه وهيكلته – بصفتها وسيلة لتحقيق الأهداف الوطنية – ومن الجليّ أن بلوغ تلك الأهداف لن يتأتى إلاّ بالأساليب والوسائل الثورية. إنّ قبول أيّة تنازلات؛ ولو كانت تكتيكية؛ يعتبر تهديدا لوجود حزب الشعب – حركة انتصار الحريات الديمقراطية باعتباره أداة للتحرّر الوطني. ولو حدث أدنى تفريط في هذا الدور لتقهقر الحزب إلى مرتبة بقية الأحزاب المهتمّة بالدرجة الأولى ببقائها على قيد الحياة السياسية. فلو حاد عن مساره لاضطرّ إلى المناورة والخداع لتبرير موقفه أمام المناضلين والجماهير مهما كانت نواياه صادقة.

كان من الممكن أن تتسلّل بعض الأفكار الجديدة إلى داخل الحزب وتخترقه من قمّته إلى قاعدته؛ سواء عن وعي أو بغير وعي ؛ فيتحوّل حزب الشعب – حركة انتصار الحريات الديمقراطية إلى منظّمة ذات توجّه إصلاحي ولو لم يتوقّف عن المطالبة بالاستقلال. فلو حدث ذلك لفقد الحزب مصداقيته؛ التي تميّزه عن الاتجاه الإصلاحي العديم الجدوى؛ حتى ولو استمرّ بفضل هذا الموقف المبهم في تقمّص دور الحزب الثوري.

إنّ الخوف من انزلاق هذا الحزب نحو موقف سياسي معتدل له ما يبرّره؛ وذلك اعتبارا لعدّة عوامل داخلية وخارجية كان من الممكن أن تدفع الإدارة نحو هذا الاتجاه.

التناقض بين توجّهات القمة وطموحات القاعدة.

طالما كان الحزب يناضل في ظروف سريّة أو شبه سريّة؛ فإن طبيعة نشاطاته وهيكلته التنظيمية كانت ضمانا لانسجام صفوفه واستمراريته (إلى غاية أحداث 1945). ولقد تغلّب على الصعوبات بسهولة ويسر؛ وخاصة ما كان يطرأ منها على

مستوى القيادة، غير أنّ تنامي الحزب السريع، وانتصاراته الباهرة ، ساهمت في تحويل هياكله إلى حركة سياسية واسعة ومعروفة. ثم توسّعت دائرة نشاطاته وتنوّعت منذ مشاركته في الانتخابات. وأدّى ذلك إلى بروز تعثيات جديدة بين صفوفه؛ أخذت تتحوّل إلى اتجاه سياسي متميّز، كاد يقوّض أركان النظام ويخلخل تماسكه. وكان نسف النظام برمّته من بين الأغراض التي استهدفتها عمليات القمع المسلّط عليه باعتباره يمثّل القوة السياسية الوطنية الأكثر عزما وتصميما.

إنّ التوتّر الداخلي الذي أصاب الحركة وما سلّط عليها من ضغوط خارجية [3] لم يفلّ عضد الحزب بل كان مفعوله طفيفا إن لم نقل منعدما تماما بفضل تراصّ الصفوف وبفضل الانضباط السائد في الإدارة المركزية. والواقع أن الإدارة المركزية ما كانت لتستطيع القيام بدورها لولا تماسكها الكبير.

لكن أصبح من الواضح أنّ ذلك التماسك بدأت أواصره ترتخي في نفس الوقت الذي عظمت فيه أهمية الحركة وتطوّر تنظيمها وازداد نفوذها انتشارا. كان الهيكل التنظيمي الهرمي متكوّنا من حزب الشعب – حركة انتصار الحريات الديمقراطية والمنظّمة الخاصة؛ وكانت قاعدة الهرم تزداد اتساعا وقوّة أمّا قمّته فبدأت تظهر عليها علامات الوهن. إنّ هذا التناقض بين عنفوان القاعدة واستكانة القمّة عامل من بين عوامل الأزمة التي سوف تعانيها حركة انتصار الحريات الديمقراطية لاحقا.

يبدو أنّ المسيّرين الرئيسيين، وخاصة القادة الأوائل، أمثال مصالي " أولئك الذين قضوا شطرا كبيرا من حياتهم في السجون والمعتقلات، لم يعايشوا عن كثب ما طرأ من تحوّلات على الحركة وما جدّ من مطالب عند المناضلين" ولا شكّ أنّ لهؤلاء وأولئك قناعة وطنية مشتركة وخطابا سياسيا متشابها ؛ غير أنّ لكلا الطرفين تصوّره الخاصّ لمضمون الكفاح وأسلوبه.

ولا مجال هنا للتشكيك في إخلاص أولئك الزعماء وحسن نواياهم ؛ إلاّ أنهم كانوا مهتمّين بالمحافظة على الحزب والاحتفاظ بمواقفهم أكثر من اهتمامهم بالتحضير الجادّ للمرحلة الثورية المسلّحة. لقد أنهكهم السّجن والمنفى والقمع

المستمرّ وكانوا يتوجّسون خيفة من أن تتكرّر مأساة ماي 1945 ويتهيّبون من تحمّل مسئوليتها؛ لذلك كانوا يرجّحون فكرة انتهاج سياسة حذرة.

في غياب إرادة صارمة لتنفيذ المشروع الذي أقرّته اللجنة المركزية في مؤتمر 1947 ؛ تفاوتت وجهات النّظر بين أعضاء الإدارة. فكان مصالي؛ الزعيم الوطني المحترم ؛ والوجيهة الحقيقية لدى الإدارة الاستعمارية ؛ غير مرتاح لرؤية مسيّرين آخرين أمثال الأمين أو الأحول يلعبون الدور الرئيسي فكان يخشى أن يفلت زمام الحزب من يده. إنّ هذه الخلافات وما انجرّ عنها من الشكوك والارتياب دفعت كلُ واحد إلى البحث عن جماعات مناصرة له في صفوف الحزب ؛ فكانت حجّة الأمين مثلا ؛ أنه موكّل من طرف المؤتمر (1947) ولذلك كان يرفض أن تمارس اللجنة المركزية الرّقابة عليه. وكان يبحث عن تحالفات مع المسئولين الشباب. أمّا الأحول ؛ المناضل الشهم ؛ فكان يعتمد على بعض المعتدلين "ذوي الميول الثقافية" الذين انحصرت جهودهم في المزايدات حول ضرورة توفير الشروط المثالية قبل القيام بالثورة ؛ الأمر الذي يجعل اندلاعها أمرا مستحيلا في الواقع.

إن الجو الذي أفرزته الصّراعات داخل الإدارة أضعف الإرادة الثورية وجعل الهمم تحيد عن غايتها ؛ نحو الحفاظ على المكاسب ؛ بدل تركيز جهود الجميع على هدف وحيد هو توجيه الحزب وضمان تماسكه ودفعه نحو طريق العمل المباشر.

الصراعات في صفوف إدارة الحزب.

في سنة 1949؛تقرّر فصل الأمين دباغين عن حزب الشعب الجزائري – حركة انتصار الحريات الديمقراطية ؛ ولقد تخلّى عن نشاطه بعد أن ضاق ذرعا من القلاقل التي أثارها بعض المسئولين ؛ وكان أيضا ضحية نظرته الشخصية بخصوص ممارسة المسئوليات. وبالرّغم من كلّ محاولات أصدقائه ؛ وهم كثر؛ إلاّ أنه لم يتراجع عن موقفه المتصلّب. ولقد أدرك أنّهُ أخطأ عندما راح يبحث عن الدّعم من طرف الجماعات المنشقّة ؛ وعندما حاول فصل المنظّمة الخاصة عن الحزب. خصوصا وأنّ صفوف الحزب لم تزل شديدة الالتحام آنئذ. فالعناصر "الانفصالية"

التي كانت تسمى "البربريين" حوربت بشدة من طرف العناصر القبائلية ذاتها (عمران ؛ كريم ؛ حنفي ؛ القبطان السعيد الخ. .) أمّا الأمين فقد توارى مع بعض رفاقه عن المسرح السياسي. ولقد ساهمت هذه الواقعة إلى حدّ ما في تفاقم أزمة الإدارة وأفشلت محاولة تدارك الوضع من طرف اللجنة المركزية الموسّعة (في زدّين).

هكذا صار الجناح الأكثر ثورية في إدارة الحزب؛ ضعيفا؛ بعد أن غادرته العناصر ذات المواقف الراديكالية. وفي المقابل راحت العناصر المعتدلة (التي ستعرف فيما بعد باسم المركزيين) تدعّم توجهها وتحكم قبضتها على الجهاز المركزي للحزب.

تفاقم شلل الإدارة بسبب هذه الأزمة وسرى الداء من القمّة نحو القاعدة. فأخذت حماسة السنوات الخوالي تتلاشى وبدأت البيروقراطية تحلّ محلّ النضال الفعّال الذي صيّر حزب الشعب الجزائري – حركة انتصار الحريات الديمقراطية حركة عملاقة حسنة التنظيم وفعّالة.

بيد أنّ كبار المسئولين لم يكونوا يجهرون صراحة عن معارضتهم للخطّ الثوري. أمّا دعاة التيّار المعتدل " المتعقلنون " فبالغوا في اشتراط الظروف المثالية التي ينبغي توفيرها قبل الشروع في الكفاح المسلّح؛ مبالغة جعلت توفّرها أمرا بعيد المنال. يرى أصحاب هذا التيّار أن التحضير التقني والتنظيمي ورفع المستوى التربوي للجماهير؛ شروط ينبغي توفيرها في آن واحد وربطها مع الظروف الخارجية المواتية. إن هذه النظرة؛ المعقولة من الناحية النظرية؛ لم تكن لها صلة بالواقع بتاتا. فلا تعدو؛ إذن؛ كونها مجرّد ذريعة لتأجيل العمل الثوري إلى أجل غير مسمى أو التخلّي عنه وبالتالي تحويل توجّه الحزب ضمنيا نحو تيّار الاتجاه السياسي الإصلاحي سواء عن قصد أو عن جهل.

عكست هذه الأزمة عدم قدرة الحزب على تصورّ الحلّ الإستراتيجي الذي فرضته تلك المرحلة. فلو طرحت هذه القضية في شفافية ووضوح لفتحت الباب على

مصراعيه للنقاش المثمر ولمقارعة الحجة بالحجة، ولاتضحت الفروق بين شتى الاتجاهات السياسية وتبلورت الاختلافات بصورة إيجابية. لكن المسئولين تذرّعوا بظروف العمل السرّي ليتجنّبوا المناقشة؛ خوفا من ردود فعل المناضلين؛ فالتجئوا إلى العمل في الكواليس.

أمّا بخصوص مصالي فإن مكانته وهيبته لدى الجماهير ظلّت على حالتها، ولم تكن تصدر عنه أية ردود أفعال إلاّ عندما يرى صلاحياته مهدّدة من طرف الغير؛ فلم يبادر؛ في خضمّ هذا الكساد السياسي برسم خطّ واضح ولا بتسطير طريقة كفاح ملموسة لتحقيق المطامح الشعبية التي كان بطلها. في هذه الحال يبدو أن تصوّره للثورة لم يكن يتعدّى حدود الإثارة السياسية التي تجاوزتها الأحداث.

صارت قناعة المناضلين ذوي الحنكة السياسة؛ راسخة بأنّ الخلافات التي دبّت بين المسئولين إنما تتعلّق بمسائل ذات أهمية ثانوية طفت إلى السطح بسبب عدم قدرة هؤلاء على التحكّم في الأوضاع المستجدّة. فكانوا يتنازعون حول السيطرة على الحزب وليس حول البحث عن حلّ المشاكل المطروحة بعد انتخابات المجلس الجزائري في أفريل 1948.

لم تعد فكرة الثورة تلقى المساندة في صفوف الهيئات المسيرّة ما عدا من طرف بعض العناصر الممثلة للأقلّية. ولقد ركن معظم المسئولين إلى الجمود والانتهازية فانطرحت بحدّة مسألة البحث عن بديل إستراتيجي جديد. إن العبرة المستخلصة من كلّ هذا هي أنّه لا يكفي أن تكون الحركة ثورية بفضل التزام مناضليها وحسن تنظيمها وصحّة أهدافها، بل لابدّ أن يكون على رأسها جهاز إداري ذي قناعة ثورية راسخة، قادر على اتخاذ القرارات السليمة خلال كلّ مراحل الكفاح.

تطوّر الأوضاع على الصعيد الدولي.

إنّ الوهن الذي أصاب المسيّرين في هذه المرحلة الحاسمة من تاريخ الحركة الوطنية مرتبط بالتطورات الحاصلة على مستوى الأوضاع الخارجية وبما استخلصه منها هؤلاء المسيّرون.

فبعد الأمل الذي عمّ العالم بانتهاء الحرب، وبعد اندحار النظم الفاشية وضعف الدول الاستعمارية، بادرت القوى الإمبريالية إلى استغلال الأوضاع الجديدة لصالحها وعادت إلى بسط هيمنتها على الشعوب. أخذت هذه الدول تندمج تدريجيا في صميم استراتيجية الإمبريالية العالمية وحاولت إيقاف مسار تصفية الاستعمار. وستحاول تلك الدول أيضا الاستفادة من الصراع بين الشرق والغرب فيما يسمى" الحرب الباردة " بغرض إحباط الحركات التحريرية. وبالفعل فإنّ الصراع بين الكتلتين الرأسمالية والاشتراكية جعل الطموحات الوطنية لدى الشعوب المستضعفة تتقهقر إلى الدرجة الثانية من الاهتمام.

في سنتي 1948 و 1949 تكرّس تقسيم ألمانيا وبلغ التوتّر الدولي أشدّه بعد حصار برلين. وأعادت الدول الأوروبية ترتيب شؤونها تحت نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية. واجتمعت 16 دولة من الدول العظمى في باريس من جويلية إلى سبتمبر 1948 ووافقت على مشروع مارشال في إطار المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي.

في مارس 1948 و 1949 انعقدت سلسلة من الاجتماعات والمؤتمرات انبثق عنها حلف بروكسل واتحاد أوروبا الغربية. وفي نفس الفترة تمّ التوقيع على حلف شمال الأطلسي[14] الذي شمل دول أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية. ثمّ تطوّر إلى منظمة سياسية وعسكرية تحت إشراف مجلس دائم وقيادة موحّدة تحت إشراف الولايات المتحدة الأمريكية (منظمة حلف شمال الأطلسي) بفضل هذه المنظمات صار في مقدور الدول الإمبريالية تجنيد وسائل محاربة الحركات التحرّرية. وكانت دولة فيتنام أول الضحايا. وبالرغم من الاستقلال الذي منح للإمبراطور السابق في إقليم أنّام (باو داي) وهو صنيعة فرنسية؛ فإن الحرب استمرّت ضد قوات " الفيات منه ".

كانت الولايات المتحدة الأمريكية تزوّد فرنسا في حربها الصليبية ضد شعوب فيتنام ولاوس وكمبوديا وكانت تلك المساعدة الأمريكية تقدّم تحت غطاء مكافحة

الشيوعية. في حين كانت الصين الشعبية تحت زعامة ماو (المحرّرة منذ 1949) تقدّم دعمها لقوات الفيات منه.

في جوان 1950 اندلعت الحرب في كوريا وتدخّلت الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة تحت غطاء الأمم المتحدة؛ وشاركتها فرق عسكرية من مختلف الدول التي كانت تحت نفوذها. فشل التدخّل الأمريكي بفضل المتطوّعين الصينيين ولكن أراضي كوريا بقيت مقسّمة إلى منطقتين.

كانت القوى الإمبريالية هي المتصرّفة في قوانين هيئة الأمم المتحدة رغم جهود بقية الأعضاء. ففي إطار تكريس النفوذ الإمبريالي أجبرت هيئة الأمم المتحدة على التصويت لصالح مشروع تقسيم فلسطين (نوفمبر 1947) وخلق الظروف الملائمة لحرمان الشعب الفلسطيني العربي من وطنه. وهكذا اكتملت حلقات المؤامرة المدبّرة منذ الإعلان عن وعد بلفور في سنة 1917. وعندما انسحبت القوات الإنجليزية في ماي 1948 وضع الشعب الفلسطيني تحت سطوة القوات الصهيونية بتواطؤ مع الإمبريالية العالمية. تمكّنت القوّة الصهيونية من ممارسة تأثيرها حتى على الدول الاشتراكية وعلى رأسها الاتحاد السوفيتي فصوّتت لصالح مشروع التقسيم واعترفت ضمنيا بدولة إسرائيل (كان السوفييت يعتبرون الصهاينة أقرب إلى الاشتراكيين مقارنة "بالرجعيين العرب").

إنّ تأسيس دولة صهيونية في فلسطين العربية؛ جزء من إستراتيجية محاربة الحركات التحريرية العربية وإفشال نزوعها إلى الانبعاث والوحدة. وبالفعل فإن تطوّر تلك الحركة التحرّرية تهديد خطير للمصالح الإمبريالية. بالرّغم من أنّ الدول العربية كانت آنئذ ضعيفة وكان بعضها لا يزال تحت السيطرة الأجنبية؛ إلاّ أنّ ضغط الجماهير عليها شكّل خطرا على المصالح الإمبريالية. ومن جهة أخرى فإن وجود دولة صهيونية قوية وتوسعيّة كان يعتبر أحسن ضمان وحماية لتلك المصالح؛ أضف إلى ذلك أنّ تأسيس دولة إسرائيل واستمرارها في الوجود مرهون بالدّعم الإمبريالي.

بمجرّد أن تأسّست جامعة الدول العربية؛ وجدت نفسها وجها لوجه أمام المشكلة الإمبريالية – الصهيونية؛ تلك المشكلة التي استقطبت كلّ اهتمامها. وبالنظر إلى ضعفها (الذي هو انعكاس لضعف أعضائها) فإن الجامعة العربية لم تستطع تحقيق كلّ الآمال المعلّقة عليها من طرف الشعوب العربية الرّازحة تحت السيطرة الاستعمارية. كشفت حرب 1948 ضعف الدول العربية وتناقضاتها وعجزها عن تجسيد إرادة الشعوب وبلورة قوّتها. وقد خاب ظنّ بعض الزعماء المغاربة (مثل بورقيبة) الذين بالغوا في تقدير مقدرة الجامعة العربية على المساهمة في تحرير الشعوب العربية.

ومن المحتمل أيضا أن يكون بعض المسيّرين الجزائريين قد تأثّروا بأحداث فلسطين وباستعادة القوى الإمبريالية هيمنتها على العالم بسرعة مذهلة. إنّ الإستراتيجية الملتوية التي طبّقتها الدول الاشتراكية الأوروبية بشأن قضية فلسطين؛ أظهرت أنّه لا فائدة ترجى من هذه الدول ما عدا المساندة اللفظية (باستثناء يوغسلافيا المفصولة عن الكومنفورم في جوان 1948).

هذه الأوضاع الداخلية والخارجية التي أسلفنا ذكرها ؛ قد تبدو في نظر بعض المسئولين ذوي العزيمة الفاترة كعوامل مثبّطة لا تسمح بتسارع مسار التحرير الوطني.

الإدارة تخطئ في تحليلها للأوضاع.

أخطأت الإدارة في تحليلها لتطوّرات الوضع لأنها اعتمدت على معطيات ذاتية تعكس الذهنية المتخاذلة عند أولئك المسئولين. ولقد انبثق الخطأ من التصوّر المغرق في المثالية بخصوص شروط تفجير الثورة المسلّحة. ولم يكن من السّهل آنذاك انتقاد تلك الآراء وفضح مغبّتها على مصير الحزب؛ وسبب ذلك هو أن الإدارة كانت تتظاهر بالمضي قدما في الخطّ السياسي الذي رسمه مؤتمر 1947؛ و كلّ ما في الأمر أنها أجّلت تطبيق قراراته بعض الوقت. ولهذا فإنّ الأمل في تصحيح التوازنات الداخلية واستعادة النشاط ظلّ قائما في النفوس. لقد استدعي

المناضلون المعروفون بقناعتهم الثورية إلى تقلّد أعلى مناصب المسئولية؛ أمثال بن بلة؛ الذي كان ماسكا زمام التنظيم شبه العسكري والمنظّمة الخاصة.

إنّ سخط بعض المناضلين على الحزب لم يغيّر شيئا من شدّة تعلّقهم به باعتباره الأداة الأفضل لقيادة الكفاح الوطني. إنّ روح الانضباط تلك؛ هي التي جعلت المناضلين يصبرون على تحمّل وضعية سياسية كانوا يبغضونها. أمّا أنصار الاتجاه السياسي المعتدل فقد استغلوا تلك المناقب وراحوا يناورون في كواليس الإدارة المركزية من أجل تجميد الإرادة الثورية بشتى الذّرائع. وبقطع النظر عن الظروف التي جرت فيها انتخابات المجلس الجزائري ونتائجها ؛ قرّرت إدارة الحزب المشاركة في الانتخابات الإقليمية سنة 1949 وقد فاز فيها؛ مرّة أخرى؛ مرشحو الإدارة الاستعمارية بفضل أسلوب التزوير الذي صار فعّالا. هكذا اندفعت إدارة الحزب خطوة أخرى نحو الانحراف فأثارت مخاوف المناضلين والإطارات.

تفاقم خطر هذه الوضعية على سلامة هياكل الحركة مثل المنظّمة الخاصة التي اضطر مسئولوها سنة 1949 إلى تقديم تقرير للإدارة يصف تلك المخاطر ويوصي إمّا بتفعيل المنظّمة الخاصة أو بحلّها وذلك بسبب غياب أية دلائل لتغيير الاتجاه على المدى القريب. والواقع أن المنظّمة الخاصة – باعتبارها أداة هجومية – معرّضة للتفكيك السّريع إذا تجمّد نشاطها؛ وقد تقع تحت رحمة الأجهزة القمعية ولا تستطيع الصّمود في وجهها. فلو يكتشف أمر هذه المنظّمة وتفكّك هيكلتها فسيكون ذلك كارثة. إذا لم تكن مصالح الشّرطة متيقّنة من وجودها الفعلي فإنّ الشكّ أخذ يساورها بسبب بعض نشاطاتها مثل قضية دار البريد في وهران. (سطت عليها المنظمة بغرض جمع المال؛ فاستولت على مبلغ 4 ملايين من الفرنكات القديمة ولكن ألقي القبض على بعض عناصرها).

ولقد تمّ اعتقال بعض عناصر المنظّمة الخاصة في بجاية سنة 1948 ولكنهم أوهموا الشرطة بأنهم جماعة مستقلة تنشط في إطار التضامن مع الشعب الفلسطيني. كما أنّ التحاق بعض إطارات الحزب بالعمل السرّي أثار اشتباه مصالح

المخابرات العامة. فأصبح من المستعجل وضع حدّ لهذه الوضعية الخطيرة. وكان أمام الحزب بديلان اثنان؛ فإما الثورة المسلّحة وإما حلّ المنظّمة وإعادة دمجها في التنظيم السياسي.

ترددت إدارة الحزب ولم يقع اختيارها على أي من البديلين. بل فضّلت التسويف والمماطلة التي أصبحت أسلوبا مفضّلا لديها قادها إلى الأسوأ. وصار أعضاء المنظّمة يشعرون أنهم أصبحوا عديمي الفائدة لما آلت إليه سياسة الحزب. وأصيب البعض بالإحباط تبعا لما أصاب بقية التنظيمات من فتور.

قضية المنظّمة الخاصة وملابساتها: تكشف عن انقسام الصفوف.

في هذا الظرف وقعت قضية المنظّمة الخاصة (أصبحت تسمّى فيما بعد "المؤامرة") حدث ذلك في 18 مارس 1950 لسبب تافه هو أنّ أحد المناضلين (عبد القادر خياري الملقّب رحيم) كان مستاء من فصله عن صفوف حركة انتصار الحريات الديمقراطية في تبسّة ؛ فأخذ يقدح في مصداقية الحزب ويهدّد بإفشاء الأسرار التي كانت بحوزته عن المنظمة الخاصة ؛ وكان مصرا على موقفه رغم محاولات المناضلين حمله على التعقّل. وقصد تخويفه؛ ارتكبت عناصر المنظّمة في المنطقة؛ خطأ مؤسفا فاحتجزته ولكنّه تمكّن من الهرب واستبدّ به الهلع فأدلى إلى محافظة الشرطة بما كان لديه من معلومات عن أسماء أعضاء المنظمة.

كانت تلك فرصة غير متوقّعة سنحت لمصالح الشرطة لأنها كانت تبحث عن أدنى مبرّر للجوء إلى القمع. قامت الشرطة بالاعتقالات وعذّبت المستجوبين أثناء استنطاقهم فلم تجد صعوبة في تتبّع حلقات السلسلة. توسّعت حملة الاعتقال من تبسّة إلى سوق أهراس وإلى بجاية ثمّ عمّت أرجاء الجزائر. ولم تصدر عن إدارة الحزب ؛ خلال الأيام الأولى من الحملة البوليسية؛ أيّة مبادرة لإنقاذ المنظّمة الخاصة من الهلاك. فألقي القبض على العديد من أعضائها بغتة ولم ينج الآخرون إلاّ بفضل المبادرات الفردية أو نتيجة للصدفة.

ثمّ التخلي عن المنظمة الخاصة لتواجه مصيرها المحتوم وترك مناضلوها تحت وطأة القمع البوليسي. لم يكن بن بلة، المسئول الوطني للمنظمة الخاصة، على اتصال بالحزب فكان من بين أواخر من اعتقلوا، لم تعد تخفى على الشرطة خافية من شئون المنظمة. بلغ عدد المعتقلين المئات في صفوف المنظّمة من بينهم عدد هام من كبار المسئولين الأعضاء في مجلس القيادة[14]. وإلى جانب بن بلة يوجد بوتليليس؛ مسئول مقاطعة وهران ؛ ورجيمي جيلالي مسئول المنظمة في مدينة الجزائر ؛ وولد حمّودة في منطقة القبائل ؛ وبالحاج جيلالي المدرّب العسكري على المستوى الوطني ؛ وأحمد محساس المسئول السابق لمنطقة جنوب العاصمة ؛ وأعضاء في المصالح العامّة ؛ وأهمّ المسئولين محمد يوسفي مسئول شبكة الارتباط ؛ وأعراب محمد مسئول مصلحة الهندسة المدنية الخ.

ولقد تمكّن بعض المسئولين الأعضاء في مجلس القيادة العامة من الإفلات من تحريات الشرطة وهم:بوضياف محمد؛ وبن مهيدي؛ وديدوش مراد؛ ومصطفى بن بولعيد.

كانت الحصيلة حوالي 400 عملية اعتقال وصدور 200 حكم تصل إلى 10 سنوات سجنا؛ والمنع من الإقامة؛ والحرمان من الحقوق المدنية؛ وغرامات بملايين الفرنكات. تكالبت الشرطة على الموقوفين وعذّبتهم لانتزاع الاعترافات وحاولت تحطيم معنويات كل من وقع في أيديها.

لقد استغلت ضعف بعض العناصر؛ ومن بينهم عضو في مجلس القيادة العامة[15]؛ لمجابهتهم وجها لوجه مع بقية المعتقلين؛ محاولة إقناعهم بعدم جدوى تضحياتهم (في الوقت الذي كان فيه قادتهم يتنعّمون في العاصمة وباريس) وكذا بقوة فرنسا التي لا تقهر. صرّح أحد محافظي مصالح المخابرات العامّة قائلا: "ربما تستقلّ الجزائر يوما ما؛ لكن قبل ذلك سوف نبذل قصارى جهدنا للقضاء على العناصر المناهضة لفرنسا في السلطة" (أي أولئك الذين كانوا يكافحون من أجل استقلال وطني حقيقي).

سرعان ما استعاد المعتقلون حماسهم النّضالية بمجرّد أن تجاوزوا الأوقات العصيبة التي عاشوها. فقرّر بعض المسئولين (في البليدة) أن يتحملّوا شخصيا مسئولية تأسيس المنظمة الخاصة وذلك حماية للمناضلين على مستوى القاعدة ولبعض المسئولين في الحزب. وكانت هذه المبادرة (أي إنشاء المنظمة الخاصة) قضية يمكن تبريرها أمام المحاكم بحجّة أنّ الاستعمار قد سدّ جميع سبل الكفاح السياسي. كانوا مستعدّين لتبنّي مسئولية اللجوء إلى الكفاح المسلّح للقضاء على النظام الاستعماري؛ وتحمّل كلّ ما ينجرّ عن ذلك من تبعات. لكن إدارة الحزب رفضت اتخاذ ذلك الموقف؛ وأصدرت تعليماتها بضرورة التمسك بموقف النكران؛ أي أنها تنفي وجود المنظمة الخاصة أصلا ؛ واعتبرت العمليات البوليسية مؤامرة تهدف إلى تقويض أركان الحزب من أساسه.

التزم أعضاء المنظمة الخاصة(باستثناء بالحاج وولد حمّودة) بتعليمات الحزب بالرّغم من توفّر الأدلة المادية عن الوجود الفعلي للمنظمة (أسلحة ؛ وثائق ؛ قوائم المرشدين ؛ مخطّطات المواقع الاستراتيجية الخ.) هذا الموقف المقبول ظاهريا كان يخفي بعض النوايا غير المعلنة ويؤكّد توجّه المسئولين إلى الخروج عن الخطّ المرسوم في مؤتمر 1947. فصاروا يتذرّعون بحجة المحافظة على وجود الحزب. واتضح هذا التوجّه بصورة جليّة من خلال الموقف السلّبي أثناء الحملات البوليسية وخصوصا من خلال النداءات الانهزامية الصادرة عن العناصر المعتدلة المقبوض عليها. ولقد عرفت صفوف الحزب حملة انهزامية مشابهة؛ من التنديد بأخطاء المنظمة الخاصة وتشويه سمعة أعضائها ومقاومة خطهمّ الثوري. ومن ثمّ توجيه الحزب حسب مشيئة المعتدلين.

هذا السلوك سهّل مهمّة الإدارة الاستعمارية الساّعية إلى تسليط أقسى العقوبات على العناصر الثورية وتشديد الخناق على الحزب وعرقلة مسيرته. ذلك أنّ الروح الثورية التي تسري في شرايين الحزب كانت من صنع المنظمة الخاصة؛ فكان من اللاّزم القضاء عليها. ويمكن اعتبار هذه المنظمة ضحية لتراخي الإدارة وتماطلها؛ لأنها رغم الإنذارات العديدة تركت الوهن يصيب جهاز الحزب دون أخذ

التدابير الكفيلة بإنقاذه. ومهما تكن الأخطاء التقنية التي ربما ارتكبتها المنظمة الخاصة ؛ فإنّ جوهر هذه القضية سياسي محض ويقع على عاتق إدارة الحزب. فمن غير المعقول أن تظلّ المنظمة الخاصة المتكوّنة من آلاف العناصر، في كنف السرّية طيلة ثلاث سنوات، رغم ظروف القمع السائدة آنذاك.

تفكيك المنظمة الخاصة ودلالته.

أصبح الاعتقاد السائد لدى بعض المسئولين أنّ إدارة الحزب كانت تسعى للتخلّص نهائيا من الخطّ المضاد للاتجاه السياسي المعتدل، تلك الاتجاه الذي تحاول فرضه تدريجيا أثناء الاصطدام بالقاعدة النضالية.

اشتدّ إحساس المناضلين بأنّهم مخدوعون وأنّ المنظمة الخاصة قد حكم عليها بالزوال قبل 1950 ؛ ولقد تعمّق هذا الإحساس عندما قرّرت الإدارة حلّ المنظمة بالرّغم من أنّ جزءا كبيرا من هيكلتها وعناصرها لم تصل إليهم أيادي القمع (القبائل، الأوراس، الجزائر، الخ.).

حلّت المنظمة الخاصة وألحق أعضاؤها بالمنظمة السياسية، بالرغم من أنّ مسئوليها كانوا يطالبون بإبقائها، ولو بصورة رمزية. ومنذ ذلك الحين صارت إطاراتها محلّ ارتياب ومراقبة من طرف موظّفي الجهاز المركزي الذي أصبح تحت قبضة الجناح المعتدل.

هكذا أنهت إدارة الحزب المهمّة التي شرعت فيها مصالح الشرطة، ألا وهي تدمير المنظمة الخاصة. ولقد صدّق الكثير من المسئولين ؛ وبعفوية تامة ؛ دعوى الحرص على سلامة الحزب وأمنه، وكذا الوعود بتأسيس منظمة جديدة، وهي حجج قدّمتها الإدارة لتبرير قرارها بحلّ المنظمة الخاصة. بهذه الصورة تمت الموافقة على القرار بإجماع الأعضاء الذين بقوا في اللّجنة المركزية ومن بينهم مصالي.

بهذا القرار، زادت الآفاق الثورية ابتعادا عن منظور إدارة الحزب. غير أنّ استياء القاعدة المتواصل زاد في تفاقم الوضع الداخلي للحزب. ولمّا اقتنع بعض

المسئولين في صفوف المنظمة الخاصة والمنظمة السياسية من عدم مقدرة المسيِّرين الحاليين على تطوير سياسة ثورية؛ شرعوا يفكّرون في الموقف الذي ينبغي اتخاذه. فتوالت الاتصالات التشاورية؛ واستقرّ الرأي على ضرورة مواصلة التواجد داخل صفوف الحزب لتأجيج الرّوح الثورية وانتقاد توجّهات الإدارة.

بيّنت قضية المنظمة الخاصة أو ما اشتهر باسم " المؤامرة " ؛ ضعف المسئولين وزيغهم عن الطريق؛ وألقت الضوء على المشاكل الحقيقية التي قد تعترض سبيل أية حركة ثورية؛ وفي مقدّمتها مشكلة التسيير الإداري للحزب؛ فتعمّق الوعي أكثر من ذي قبل لدى الأقلية وراحت تبحث عن الحلول.

أمّا على الصعيد العام؛ فإنّ الصحافة الاستعمارية قد شهّرت بالقضية على نطاق واسع؛ فأثارت مشاعر الاندهاش والندم والأمل. وساد الظنّ أنّ تلك مجرّد أزمة عابرة؛ طالما أنّ المناضلين قادرين على تأسيس منظمة بديلة وطالما بقوا على استعداد للعمل الثوري المباشر.

واصلت إدارة الحزب مناهضة الجناح الثوري ولكنها حرصت في نفس الوقت على جني النتائج السياسية للقضية وتأثيراتها على الرأي العام الجزائري.

أمّا الإدارة الاستعمارية فظنّت أنّها حلّت المعضلة الجزائرية نهائيا بواسطة " الانتخابات المفبركة " وبواسطة القمع المستمرّ وبالقضاء على المنظمة الخاصة وعناصرها التي كانت تشكّل الخطر الأكبر. ولقد مكّنتها هذه الوضعية من المناورة مع الأحزاب وتوجيه نشاطاتها في الإطار السياسي الذي تتحكّم فيه.

الاتجاه المعتدل؛ والأزمات الدورية.

وقع حزب الشعب – حركة انتصار الحريات الديمقراطية في الفخّ الذي نصبه مسيّروه؛ بالرّغم من كلّ التصريحات التي أدلوا بها والبلاغات التي أصدروها إثر تفكيك المنظمة الخاصة (فمثلا نشر بلاغ يوم 10 أفريل في جريدة " republicain Alger " جاء فيه ما يلي «إنّ الحركة الوطنية والمقاومة الشعبية أفشلتا كلّ محاولات تدمير حزب الشعب الجزائري ؛وذلك بفضل مواصلة الكفاح الشرّس

الذي يخوضانه ضدّ الإمبريالية الفرنسية حتى تحقيق التحرير الوطني». بعد الانتهاء من تفكيك المنظمة الخاصة وحلّها؛ وتحويل مناضليها إلى المنظمة السياسية؛ وبعد أن تلاشت المخاوف؛ شرعت إدارة الحزب في الاستعداد مجدّدًا للانتخابات التشريعية في جوان 1951. وفي نفس الوقت واصلت نشاطها داخل صفوف الحزب بغرض توجيه القاعدة نحو تبنّي مواقفها الخاصة. وكانت حاذقة في استعمال أسلوب المحاباة لترقية الإطارات المقتنعة بتوجّهاتها أو أولئك الملتزمين بطاعتها طاعة عمياء؛ أولئك الذين لا يجرؤون على انتقاد خياراتها.

وعلى العكس فإن المناضلين والإطارات (خصوصا التابعين للمنظمة الخاصة) الواعين بما أصاب الحزب من تدهور سريع فقد تعرّضوا إما للإبعاد عن مناصب المسئولية أو أنزلوا عن مراتبهم أو وضعوا تحت المراقبة. وشنّت على البعض منهم حملة انتقادات داخلية بغرض التقليل من شأنهم في أعين المناضلين والإطارات[6].

بدأت ملامح المعارضة ترتسم شيئا فشيئا في صميم الحزب وكان هدفها رعاية الأفكار الثورية وترجيح كفّة القوى ضدّ الإدارة. فكانت تشرح للمناضلين الأسباب التي دفعتهم إلى الاستياء وتوعي طاقات الكفاح الكامنة في النفوس خوفا من تلاشيها بسبب التصرّفات البيروقراطية. وكانت البيروقراطية تملك كلّ الوسائل لزرع عقدة الشعور بالنقص لدى المناهضين لخطّها السياسي. لقد حاولت الظهور ببعض "المظاهر العقلانية الكاذبة" الهادفة أساسا إلى زرع البلبلة في الأذهان بدل تسليط الأضواء على طبيعة المشاكل الحقيقية. وتلك المظاهر المزيّفة كانت في الواقع مجرّد ستار من الدخان لإخفاء انزلاق الحزب نحو السياسة الإصلاحية الجامدة. ذلك هو الستار الذي حاول المناضلون والإطارات الواعية هتك حجابه وعلى رأسهم عناصر المنظمة الخاصة.

بالموازاة مع ذلك؛ تفاقمت الأزمة في صفوف إدارة الحزب ذاتها. ففي سنة 1951 استقال من اللجنة المركزية كلّ من مصطفاي شوقي؛ وشرشالي؛ وأعضاء آخرون غيرهما. لكن دوافع تلك الاستقالات لم تكن اهتمامات ثورية. بل كانت تعبيرا

عن تضعضع الإدارة التي لم تعد قادرة على تحمّل أعبائها التاريخية؛ فضاعت بين متاهات النزاعات الشخصية التي كان مصالي مركزها. وأمام تعنّت المسيّرين المعتدلين الذين استولوا على مقاليد الأمور؛ لم يكن في وسع مصالي أن يقاومهم إلاّ باستغلال هيبته وحظوته في قلوب المناضلين والجماهير. وحاول أيضا الاعتماد على بعض أعضاء الإدارة أو بإدخال بعض العناصر الموالية له. والواقع أن الفريق المناصر للزعيم الوطني ؛ لم يكن في غالبيته ؛ يتميّز عن فريق المعتدلين بأفكار ثورية معلنة بوضوح. لهذا السبب لم يكن التيار التابع للمنظمة الخاصة؛ رغم احترامه لشخص مصالي (وللآخرين أيضا)؛ لم يكن مواليا لمصالي بصورة مطلقة وبدون قيد ولا شرط. وكان بعض أعضاء هذا الفريق يأملون أن يترفّع الزعيم عن الصراعات الداخلية؛ وعن الحلول التوفيقية؛ وعن البحث عن الأتباع؛ ليستعيد الثقة التامّة في القاعدة والمناضلين الثوريين؛ ولتقويم اعوجاج صفوف الحزب. وكان هؤلاء على استعداد للصفح عما جرى منذ سنة 1948 (أي بداية تراجع الحزب) حيث شاركوا إدارة الحزب في مسئولية دفع الحركة الثورية إلى المأزق الذي آلت إليه. لكن خاب ظنّ أولئك من جديد لأنّ إدارة الحزب لم تتّجه نحو هذا الخيار بل فضلت تبنّي مواقف الأحزاب المعتدلة وهي:الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري ؛ والعلماء ؛ والحزب الشيوعي الجزائري.

بعد الفشل في الانتخابات التشريعية سنة 1951 قرّر كلّ من حركة انتصار الحريات الديمقراطية؛ والاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري؛ والعلماء؛ والحزب الشيوعي الجزائري؛ في أوت 1951 تأسيس « جبهة مشتركة للدفاع عن الحريات واحترامها؛ وذلك بغرض تنسيق أعمال المنظمات والشخصيات التقدمية والنضال من أجل إلغاء نتائج الانتخابات التشريعية التي جرت في 17 جوان 1951 وضمان حرية الانتخاب في الطائفة الانتخابية من الدرجة الثانية. وتحرير مصالي والمساجين السياسيين وفصل الدين عن الدولة».

إنّ تشكيل هذه الجبهة؛ ذات الأهداف المحدودة جدا؛ دليل على أنّ كلّ الأحزاب الجزائرية "التقدمية" قد فقدت زمام المبادرة. وأنّ الإدارة الاستعمارية قد استعادت

التحكّم في الوضعية السياسية وفرضت على تلك الأحزاب الركون إلى موقف الدفاع عن النفس. وهذا يبرز بوضوح مستوى التدهور الذي وصلت إليه حركة انتصار الحريات الديمقراطية بعد أن كانت قوية وقادرة على تحدّي كلّ التحالفات السياسية وشتى أشكال القمع؛ وهاهي الآن تقبل التحالف «ليس على أساس الأهداف التي تؤمن بها الجماهير وإنما على أساس النضال ضدّ القمع. ولقد ولّى عهد "تحضير الهجمة الشاملة لتحرير الأمة الجزائرية". فبعد أن تمّ إهدار طاقات الحزب ؛ وإضعاف تصميمه على الكفاح ؛ وتشتيت مناضليه؛ هاهي الإدارة تبحث عن الخلاص في تحالفات لا تنفع سوى الاتجاه السياسي الإصلاحي (الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري؛ الحزب الشيوعي الجزائري؛ العلماء). إنّ تشكيل تلك الجبهة لا يتماشى لا مع متطلبات الوضعية الراهنة ولا مع الطموحات الثورية لدى الجماهير الشعبية. فلم تتطوّر تلك الجبهة مطلقا ولم تحقّق أي هدف من أهدافها رغم محدوديتها. لقد تبخّرت تماما مثل ما حدث « للمؤتمر الإسلامي سنة 1936–1937 ولأحباب البيان والحرية سنة 1946». كتب عبد الرحمان كيوان ؛ عضو إدارة حركة انتصار الحريات الديمقراطية ؛ بخصوص الفشل الذريع لهذا المشروع ما يلي[**]: «لم تستجب الجبهة الجزائرية للطموحات العميقة للشعب؛ ولم تعرف كيف تتحوّل إلى منظمة كفاح فعّالة ضدّ الاستعمار؛ ولم تكن في مستوى الأحداث التي هزّت منطقة المغرب آنذاك».

ففي الجزائر وعلى المستوى الوطني لا يمكن تحقيق الاتحاد المناهض للاستعمار إلاّ بين الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري والحزب الشيوعي وحركة انتصار الحريات الديمقراطية وجمعية العلماء؛ شريطة أن تنظر هذه الجمعية ذات الطابع الاجتماعي والثقافي؛ إلى أنّ تحقيق هذه الأهداف مرتبط بالكفاح من أجل الاستقلال.

تلك هي المكوّنات الراهنة للجبهة. «هذا وإنّ انضمام أحد العناصر المكوّنة إلى الاتحاد الجديد؛ يمكن أن يكون موضوع مناقشة؛ نعني بذلك وبكلّ وضوح ؛ الحزب الشيوعي».

«فيما يخصّ هذا الحزب ، تتصارع وجهتا نظر مختلفتان:تقول إحداهما: ليس للحزب الشيوعي طبيعة وطنية من حيث هدفه الأساسي وسياسته الخارجية؛فالاستقلال في نظره مجرّد وسيلة لتحويل البلاد إلى ما يشبه التنظيم السوفيتي؛ وإنّ ارتباطه بالاتحاد السوفيتي سيظل وثيقا مهما استجدّ من أوضاع على الساحة الدولية. أما وجهة النظر الثانية فترى أنّ الحزب الشيوعي يكافح في الوقت الراهن ضدّ عدوّنا المشترك ألا وهو الاستعمار؛ وطالما استمرّ على انتهاج هذا "التكتيك" فالأحرى بنا قبوله في الاتحاد».

«في الظرف الراهن؛ تعتبر وجهة النظر الثانية أقرب إلى الصواب؛ خاصة وأنّ بعض وحدات النشاط قد رتّبت مع الشيوعيين؛ ولكنه ترتيب لا يصلح لأية وحدة مهما كانت؛ ولهذا يستحسن أن تحدّد كلّ حركة على حدة موقفها في هذا النقاش».

«إنّه لمن المؤسف أن نلاحظ في الاتفاق المبدئي لهذه الجبهة؛ غياب أية فكرة عن الكفاح من أجل التحرير الوطني. ففي اعتبارنا؛ إنّ هذه الفكرة صالحة لتكون أرضية متينة لتحقيق إجماع الحركات الجزائرية».

«وبالتالي إننّا نعتبر توسيع الأهداف السياسية للجبهة ضرورة حيوية ؛ وهي الشرط الذي لا غنى عنه لتحقيق هذه الوحدة بشكل مفيد».

لكن بدل توسيع الهدف السياسي للجبهة ؛ فقد حصل العكس ؛ أي تقلّصت آفاق نشاط حزب الشعب الجزائري – حركة انتصار الحريات الديمقراطية فدخلت بعد ذلك في عهد الأزمة. تلك الأزمة التي كانت لها نتائج عميقة على تطوّرات الحركة الوطنية في وقت لاحق.

الهوامش

1) في الحقيقة لم يتوقف القمع وإن تفاوتت درجته وتنوعت أساليبه حسب العهود: المساس بحرية التعبير، مصادرة الصحف، توقيف المناضلين والمتعاطفين. أما الحالات التي استعمل فيها التعذيب فكانت كثيرة، بالإضافة إلى المضايقات التي يتعرض لها السكان. ارجع بخصوص هذا الموضوع إلى-المشكلة الجزائرية كتيب نشرته حركة انتصار الحريات الديمقراطية، ديسمبر 1951.

2) Histoire de l'Algérie contemporaine, op. cit. , p.96.

3) Thomas OPPERMANN, Problème algérien, Ed, Maspéro, 1961, p.89.

4) Afrique du Nord..., op.cit., p.279.

5) Ibid., p.280.

6) Le problème algérien. Atteinte aux droits de l'homme. Violation de la liberté de vote- décembre 1951. Brochure du MTLD. , p.7.

7) Ch. A. Julien, Afrique du Nord en marche, op. cit., p.281.

8) عانت حركة انتصار الحريات الديمقراطية من القمع أكثر من غيرها إلا أن عملية تزوير الانتخابات مست جميع المرشحين دون تمييز.

9) رسالة السيد Fonlupt-Esperaber (نائب) إلى وزير الداخلية السيد Jules Moch (اشتراكي) والمؤرخة يوم 24 أبريل 1949، تم نشرها في كتيب لحركة انتصار الحريات الديمقراطية. مرجع سابق، ديسمبر 1951.

10) ندّدت حركة انتصار الحرية والديموقراطية بفضيحة تزوير الانتخابات مستندة في ذلك على الوقائع، وأنهى التصريح بنغمة تفاؤل حيث جاء على الخصوص ما يلي: لقد اعتبرت الصحافة الاستعمارية نتائج الانتخابات هزيمة ألحقت بالانفصاليين. غير أنه وباعتراف من الحكام، أن 57 مقعدا من مجموع 60 مقعد عادت إلى حركة الانتصار وبدون تزوير أو استعمال للقوة. هذه الانتخابات لم تنجح في إضعاف الحركة الوطنية بل بالعكس لقد دعمتها فالمخالفات للقانون والعنف المسلط قد أثار غيظ الشعب... (كتيب الحركة، خرق لحرية الانتخاب، ص.14)

11) بعث مصالي الحاج سنة 1948 نداء إلى الأمم المتحدة التي انعقدت جلستها في باريس؛ حيث ذكر بتاريخ الجزائر وبالاحتلال الفرنسي منددا بالاستعمار والقمع المسلط على الشعب. كما أعرب عن رفضه لكل المشاريع الفرنسية بما في ذلك مشروع الاتحاد الفرنسي الذي صمم بالرغم من الإرادة الوطنية للشعب الجزائري، كما احتج ضد إقحام الجزائر في الأحلاف الغربية وطلب بتطبيق مبادئ ميثاق الأطلسي وكذلك توصيات الأمم المتحدة.

12) إن موضوع العنف والاضطهاد الذي عرفته الجزائر وبدون انقطاع يعتبر عامل مهم في توجيه حزب ما،لا من حيث تكراره أو تنوع أساليبه ومن هنا يمكن تخصيص دراسة مستقلة لهذا الموضوع.

13) في شهر مارس 1949 وبقرار من السلطة الاستعمارية، ضمت الجزائر إلى الحلف الأطلسي باعتبارها "مقاطعة فرنسية". وبناء عليه نددت حركة انتصار الحرية والديموقراطية هذا الفعل من خلال التقرير التالي مؤكدة على أن:

"الشعب الجزائري ثار سخطا لمجرد تصوره أنه مرة أخرى يقع ضحية لمساومات وقحة، وبأنه وعن طريق حركة انتصار الحرية والديموقراطية الناطق الأمين عن حاله يندد كل عمل من شأنه المساس بشخصيته.

"يحتج وبشدة ضد سياسة الأمر الواقع المفروضة عليه.

"لا يسمح مرة أخرى لأي كان التحدث باسمه أو القيام بتشريع القوانين في مكانه.

"يؤكد وبصفة رسمية أنه وحده سيد مقدراته ويرفض أن يكون تحت تصرف لأي أمة أو مجموعة من الأمم.

"هو عازم على الوقوف في وجه كل من يريد استعماله كسلعة قابلة للتبادل أو كطعم للمدفع مثل ما حدث أثناء الحربين العالميتين ليجد نفسه في النهاية في قبضة السيطرة الاستعمارية.

"يعلن عن عدم مشاركته في أي نزاع يتناقض عن مصالحه وبتجاهلها." (مذكرة حركة انتصار الحرية والديموقراطية، الموجهة إلى كل القادة الأعضاء في هيئة الأمم المتحدة) كما وجه حزب الاستقلال مذكرة مماثلة إلى القادة الأعضاء في الهيئة، بينما فضل الحزب الدستوري الجديد الامتناع مفضلا مسعى آخر.

أما حزب الشعب-حركة انتصار الحرية والديموقراطية المتجذر في النضال ضد الإمبريالية وفي التضامن مع الشعوب المضطهدة فكان هو السباق إلى اعتناق مبدأ عدم الانحياز.فسياسة الحياد التي انتهجها تجاه القطبين قادته إلى تدعيم الصداقة بين الحركات التحررية في المغرب وفي المشرق وآسيا وإفريقيا. وبهذا لذلك ساند حرب التحرير في الفيتنام وفي كوريا ومدغشقر كما أنه تضامن مع الشعب الفلسطيني ضحية العدوان الإمبريالي الصهيوني.

بين الطلبة المسلمون في مؤتمرهم الذي انعقد في تونس في شهر سبتمبر 1950 اقتراح يقضي بـ:

"لن يتحالف المغرب بأي حال من الأحوال مع قطب من الأقطاب دون أن يتم الاعتراف بالطموحات المشروعة لشعب المغرب." كما عبروا عن موقفهم بخصوص موضوع السلام على أنه لا يمكن تحقيق السلم إلا بتحطيم النظام الاستعماري الاستغلالي. واعين بالروابط المتينة التي كانت تجمعهم بالشعوب الأخرى أكدوا ثقتهم في جامعة عربية متحررة ومرتكزة على الشعوب..."

Cahiers algériens, n°3. Oct, nov,1950.

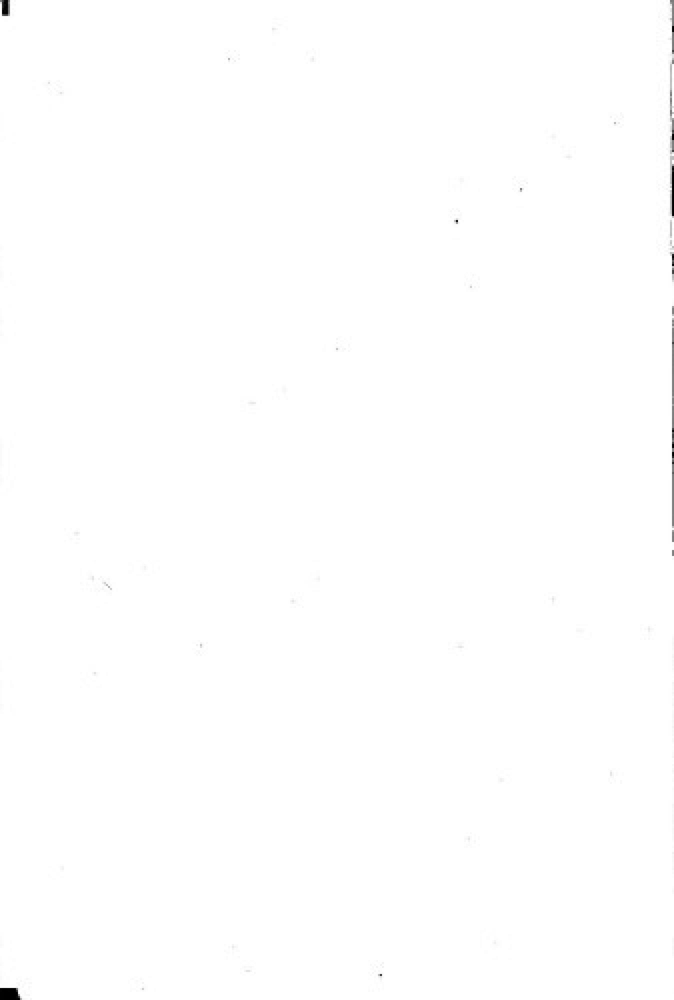
14) تم إلقاء القبض على بعض المسؤولين ثم أطلق سراحهم باستثناء عبان رمضان.

كانت منطقة الشرق القسنطيني لم تتعرض بعد إلى القمع عندما قام أحد المسؤولين (عضو في اللجنة المركزية لقيادة الأركان، انتدب لمنصب مراقب عام للحزب)، بالاتصال مع عضوين من القيادة. حاول إقناعهما بالتحرك، فرد عليه كالتالي: نحن سننتظر، أما أنت فعد إلى الثكنة ولا تخف. هذه الإجابة لوحدها تعكس وضعية القيادة.

15) المقصود هنا هو بلحاج جيلالي، الذي عرفَ فيما بعد باسم مستعار "كوبيس" وهو الذي نظم مجموعات الحركة أثناء الثورة التحريرية.

16) كانت القيادة تلجأ في بعض الأحيان إلى تشتيت عناصر المنظمة الخاصة وفي ها السياق البعض منهم عينوا في مناصب مسؤولية.

17) L'Algérie libre, organe du MTLD, n° du 1-4-1952.



الفصل الثاني عشر

التصدعات السياسية ومؤتمرات الانفصال

لم تكن الوضعية سيئة؛ على المستوى الشعبي – رغم الجهود التي كانت الإدارة الاستعمارية تبذلها لإضعاف حماس الجماهير – وكانت فكرة الاستقلال الوطني قد تغلغلت في النفوس بفضل نشاط حزب الشعب الجزائري – حركة انتصار الحريات الديمقراطية وبفضل إصرار المناضلين على تجسيدها.

ولم تكن آثار الأزمة التي طالت الإدارة قد ظهرت بعد، ولم تنل بعد من عزيمة المناضلين الراسخة. ذلك أنّ الصراعات التي أسلفنا الحديث عنها؛ كانت محصورة في دائرة القيادة الضيّقة وحدها؛ وكان المسيّرون حريصين على عدم زعزعة التنظيم من أساسه. لأنه مكسب ثمين؛ وراح كلّ طرف يحاول استثماره وتوجيهه حسب مصلحته ووجهة نظره. لكن رغم كلّ الاحتياطات؛ فإنّ صدى الصراعات والاختلافات كان يبلغ إلى آذان المناضلين ويثير الجدل والنقاش بينهم؛ ولو لم يكونوا معنيين به مباشرة ؛ ولا ملمّين بكلّ أطراف الموضوع. ولم تكن تلك المناقشات تسفر عن نتائج ملموسة؛ من شأنها تحديد مستقبل الحزب وصيرورته.

كان القادة؛ وخصوصا المعتدلون منهم؛ يحاولون خلط الأوراق لتلافي النقاش حول الأسباب الحقيقية التي أدّت إلى انسداد الوضع وإلى الخروج عن الخطّ السياسي المسطّر للحزب. وبهذا الصدد كانوا يحاولون إسكات كلّ من يريد كشف الأسباب؛ سواء بالضغط عليه أو بإبعاده من صفوف التنظيم. وكانت ظروف الاضطهاد تحتّم على كثير من الإطارات والمناضلين العيش في كنف السرية مما خلق مصاعب للإدارة التي لم تكن – بدعوى سلامة الحزب – تنظر بعين الرضى إلى

لجوء الكثير من المناضلين إلى الحياة السرية. ولم تكن أيضا راضية عن فرار عناصر المنظمة الخاصة من سجونهم[1].

فمثلا بعد محاكمة العناصر البالغ عددهم "56" مناضلا (في البليدة)؛ أخبر اثنان من مسئولي المنظمة الخاصة هما بن بلّة والمؤلف – وكلاهما عضو في اللجنة المركزية للحزب، محكوم عليهما بـ10 و5 سنوات سجنا – أخيرا الإدارة عن عزمهما على الفرار من سجن هذه المدينة قبل أن يتمّ نقلهما إلى السجن المركزي. لكن إدارة الحزب أبلغتهما عدم موافقتها؛ بدعوى أنها ستتولّى الأمر بنفسها فيما بعد. ولمّا أدرك السجينان عدم جديّة تلك الوعود؛ قرّرا تجاوزها؛ وشرعا يحضّران للهروب بمساعدة المناضلين من خارج السّجن. وكم كانت دهشة أولئك المناضلين كبيرة عندما طلب منهم مسئول التنظيم عدم التدخّل في الأمر. وبعد عدّة محاولات؛ اتفق مناضلون من البليدة على تدبير عملية الهروب وتحقّقت في نهاية سنة 1951 من غير علم الحزب ولا إذنه (تعرّض أولئك المناضلون فيما بعد إلى الطرد من الحزب بتهمة عصيان الأوامر. وبعد مدّة سوف يعدم أحدهم؛ وهو سيدي يخلف مصطفى؛ بالمقصلة سنة 1957 في سجن بربروس بسبب نشاطاته أثناء الثورة).

بعد الفرار من السجن؛ وبعد مصاعب جمّة أعيد ربط الاتصال مع إدارة الحزب. وأجرى المؤلف – بالاتفاق مع بن بلة – مقابلة مع اثنين من أعضاء الإدارة لمناقشة الأسباب والعبر التي ينبغي استخلاصها من قضية المنظمة الخاصة؛ تلك القضية التي اشتهرت باسم "المؤامرة". فأبرز في مقابلته الخطأ السياسي الناجم عن عدم تفعيل المنظّمة الخاصة باعتبارها جهازا تأسّس للكفاح المسلح وليس للخلود إلى الانتظار؛ ولا للوقوف مكتوف الأيدي أمام عمليات القمع. فكلّ الأخطاء التقنية والضعف الذي أصاب المنظمة ناجم عن هذه الوضعية. أما بالنسبة لمستقبلها واستمراريتها؛ فقد اقترح شكلا تنظيميا جديدا مختلفا عن التنظيم السابق يمكن تلخيصه في النقط التالية:

1. ينبغي تقليص مدّة التحضير للكفاح المسلّح إلى أقصر مدّة ممكنة؛ على اعتبار أن الثورة – بعدما تندلع – ستواصل تنظيم صفوفها تبعاً لمقتضيات مراحل تطوّرها.

2. على خلاف التنظيم الهرمي العمودي؛ ينبغي إقامة هيكلة لا مركزية ذات تنظيم أفقي تتمتّع بحرية الحركة إلى حدّ كبير.

3. كنتيجة لهذه الهيكلة؛ ينبغي أن تمنح الإدارة حرية أوسع للمبادرة السياسية؛ على المستوى الأفقي بحيث تؤمّن نفسها من الوقوع كلياً أو جزئياً في قبضة جهاز القمع.

4. ينبغي أن تتوفّر للمنظمة قواعد خارج الحدود الجزائرية؛ تكون في منطقة الريف مثلا وفي ليبيا.

ثم أضاف قائلا: إذا وافقت إدارة الحزب على إعادة تشكيل المنظمة الخاصة – بناء على هذه المقترحات – فإن بعض قادتها موافقون على تحمّل مسئولية هذه الاجراءات وما قد يترتب عنها من نتائج ويضمنون بذلك تبرئة ذمّة الحزب من جميع التبعات. ثم انتقد المتحدث قرار الحزب بخصوص حلّ المنظمة الخاصة؛ وقال بأن ذلك الأمر أثار مخاوف المناضلين وشكوكهم بوجود نيّة مبيّتة للتخلّي عن العمل الثوري. وكجواب على هذا قال عضوا الإدارة إنّ الحزب عاقد العزم على إعادة النظر في القضية؛ ويفكّر في تجنيد مناضلين جدد غير معروفين لدى مصالح الشرطة.

لكن السلوك السياسي للحزب فيما بعد كذّب هذه الأقوال. وقد ذهب أحد ممثلي الحزب إلى القول: «أنتم لا تزالون تحت وطأة أحلام الشباب» وفعلا ؛ فبالرغم من مختلف الوعود؛ كان المسئولون يعتبرون قيام الثورة المسلّحة «مجرّد حلم من أحلام الشباب».

ليس هذا هو المثال الوحيد بهذا المعنى: فلقد قدّر لعناصر أخرى من المنظمة الخاصة أو من التنظيم السياسي أن يلمسوا مرارا انعدام الإرادة الثورية لدى إدارة الحزب (لقد فرّ مسئولون آخرون في المنظمة الخاصة من سجن عنّابة رغم تلك التعليمات).

تصاعد الضغط داخل الحزب بتأثير المناضلين الواعين بخطورة الأزمة وعمقها. فقد تعدّدت الاتصالات بينهم وتشاوروا بخصوص الموقف الذي ينبغي اتخاذه. وراح الجناح المعتدل يناور لعزلهم عن بعضهم؛ وخاصة منهم المطلوبين من طرف مصالح الشرطة.

لم يبلغ إلى علم بن بلّة والمؤلف – إلاّ بعد مدّة – أنّ المنظمة في منطقة القبائل كانت قد طلبت من الحزب إيوائهما. بل على العكس حاول الحزب إبعادهما إلى المشرق. ولم يتمّ التكفّل بهما إلاّ بفضل مبادرة شخصية من طرف المناضلين؛ ولم يحصلا على بطاقات التعريف المزيفة التي كانا يطلبانها إلاّ بعد قبولهما حلاًّ وسطا يقضي بتوجيه بن بلّة إلى المشرق؛ ومصساس إلى فرنسا. وتعرّض مسئولون آخرون في المنظمة الخاصة إلى مصاعب مماثلة من بينهم ديدوش مراد و العربي بن مهيدي. أمّا بوضياف الذي كلّف بتنظيم فيدرالية حركة انتصار الحريات الديمقراطية في فرنسا فكان مصيره أرحم نوعا ما.

إنّ الحرص على ضمان سلامة المناضلين – المطلوبين من طرف مصالح الأمن – مجرّد ذريعة لإبعادهم عن مناصب المسئولية؛ أو لمنعهم من حضور اجتماعات اللجنة المركزية (على الأقلّ بالنسبة للذين كانوا أعضاء فيها) فأصبح الكثير من الإطارات والمناضلين مقتنعين بالمصير السيئ الذي ينتظر الحزب؛ لكنهم استمرّوا في الدّعوة إلى توحيد الصفّ؛ ليس على أساس التوجّه السياسي للإدارة وإنما على أساس الالتزام الثوري الوفي لقرارات مؤتمر 1947. فلم يكونوا يرضون أبدا الظهور " كانفصاليين " ولا أن يقضى عليهم بتلك الصفة. بيد أنّه بعد استيلاء المعتدلين على مقاليد الأمور؛ أخذ جهاز الحزب يتخبّط أكثر فأكثر في سياسة لا آفاق لها؛ وأخذت قواه الكامنة تتدهور بشكل خطير. وانغمست حركة انتصار الحريات الديمقراطية في الرّوتين الإداري والمماطلة السياسية؛ بينما راحت الوضعية السياسية تتطوّر بسرعة في كلّ من تونس والمغرب وفيتنام.

ردّ فعل مصالي وإبعاده عن الحزب.

في سنة 1952، أصبح مصالي ينظر بعين القلق إلى ما آلت إليه الوضعية السياسية وإلى المستوى الذي تدنّت إليه سمعته الشخصية في جهاز الحزب، وكذا الاستياء المتزايد في صفوف المناضلين، فقام بجولة عبر الجزائر لإعادة تنشيط الحركة. وكان يتمتع بقدرة خارقة على استقطاب الجماهير وعلى إثارة حميّتها. ولقد تميزّ مهرجان البليدة بحماس وترحاب شعبي كبير. ولكن السلطات الإدارية أوقفت جولات مصالي بشكل عنيف في الأصنام (الشلف حاليا) واستغلّت الشغب الناتج عن الاضطهاد والقمع البوليسي لمنعه من الإقامة في الجزائر، ووضعته تحت الإقامة الجبرية في فرنسا.

كان غرض مصالي من خلال جولته تلك: تحريض الجماهير ضمنيا ضدّ الجناح المعتدل في جهاز الحزب. لكنّه أخطأ في التقدير بسبب ذاتيته المفرطة فلم يول ثقته للمناضلين والإطارات الثورية القادرين على تصحيح الوضع آنذاك. بل فضّل إحاطة نفسه بالمعجبين بشخصه، الدائرين في فلكه إما عن قناعة أو عن حسابات تكتيكية، أو ربما عن مشاعر صادقة بالوفاء.

المهم أنّ جولته تلك أسفرت عن نتائج عكس التي كانت ترجى منها بحيث تمّ إبعاد مصالي فتمكّن الجناح الإصلاحي في صفوف الإدارة من إحكام قبضته على الحزب وزيادة انحرافه.

تخلّص الجناح المعتدل من معضلة المنظمة الخاصة ومن مصالي (الذي إن لم تتوفّر فيه كافة شروط القائد الثوري في تلك المرحلة من الكفاح، إلاّ أنّه كان يمثل على الأقل ضمانا ضد وقوع الحزب في الشبهات الخطيرة) فكانت تلك إذن فرصة متاحة للمعتدلين لتنفيذ سياستهم. وقد تجلّت تلك السياسة في بيروقراطية الحزب وتحويله إلى أداة طيّعة في خدمتهم. وبالرّغم من أنّ الجناح المعتدل احتفظ بالشعارات المألوفة، إلاّ أنّه كان مستعدا للانضمام إلى جميع الاتجاهات السياسية المعتدلة – الجزائرية والفرنسية – وللتعاون معها لتحقيق أهدافه المحدودة. لقد

استغنى في الواقع عن خطّ الوحدة الثورية، في سبيل خطّ الوحدة الوطنية؛ وتاه في منظور ضبابي الصورة بخصوص مفهوم التحرير الوطني؛ من غير أية استراتيجية مضبوطة.

الأوضاع على الصعيد الخارجي.

طرأت على الأوضاع الخارجية في المغرب والمشرق تطوّرات جديدة، تزامنت مع نزوع الحركة الوطنية الجزائرية نحو الاتجاه السياسي المعتدل.

ففي تونس، وبقطع النظر عن التوجّه السياسي الإصلاحي للحزب الدستوري الجديد؛ إلاّ أنّ أهميته تزايدت بعد الاعتقالات الجماعية للمناضلين الدستوريين وإثر منعهم من عقد مؤتمرهم. لقد شنّوا الإضرابات، وخرجوا في مظاهرات واصطدموا مع قوات الأمن بسبب أعمال القمع التي مارسها المقيم العام (De Hautc cloque) والجنرال (Garbi) ضدهم، فكانت تلك الأحداث انتفاضة شعبية حقيقية ضدّ سياسة الأمر الواقع التي شهدها البلد، وخاصة بعد الإطاحة بالباي منصف (توفي في المنفى في مدينة Pau) وبديوان (Chenik) سنة 1952.

لمّا تعرّضت منطقة "رأس بون" لعملية تمشيط في شهري جانفي وفيفري 1952 أدّى ذلك إلى تصعيد الوعي السياسي لدى الجماهير والقاعدة النضالية التي تجاوزت تردّد المسيّرين ومماطلتهم، فانتقلت إلى العمل المباشر من أجل التحرير الوطني.

إنّ سياسة المراحل المحبّبة إلى بورقيبة، لم تكن في غنى عن الكفاح المسلّح الذي أشعل فتيله المناضلون الملتزمون.

وفي المغرب، تطوّرت الأوضاع بسرعة، وخاصة بعد أحداث الدار البيضاء. فقد نظّم العمّال المغاربة مهرجانا للاحتجاج على مقتل فرحات حاشد ؛ فانقلب التجمّع إلى حملة قمع عارمة شارك فيها السكان الأوروبيون(2). وتعرّض المغاربة أثناءها للتقتيل والتنكيل. وقد ألقى المقيم العام القبض على كثير من المناضلين ومنع حزب الاستقلال من ممارسة النشاط السياسي.

ومن بين الأحداث ذات المغزى الكبير أيضا؛ توقيع الأحزاب والمنظمات الوطنية الشمال إفريقية على الحلف الشمال الإفريقي في 2 فيفري 1952 بباريس، وقرارهم بتأسيس لجنة للوحدة والعمل[5].

وفي الشرق الأوسط؛ هاجم مصدّق – مدعوما بالجماهير الإيرانية – الشركات النفطية وهي رأس الحربة بالنسبة للإمبريالية العالمية. فكان مصدّق رائدا في مجال تأميم الثروات النفطية في تلك المنطقة.

وفي مصر؛ أطاح الضباط الأحرار – رفقة ناصر – بالملك فاروق واستولوا على السلطة في جويلية 1952.

إنّ هذه الأحداث معالم بارزة في مسار التطوّر التاريخي للحركات التحررية وتوسيع مدى كفاح الشعوب ضد الهيمنة الإمبريالية.

بعد أن كان حزب الشعب – حركة انتصار الحريات الديمقراطية في طليعة الكفاح المباشر بالتنسيق مع الشعبين التونسي والمغربي؛ هاهو الآن قد تراجع إلى موقف جامد تجاوزته الأحداث. (أوفد الحزب سنة 1949 كلاّ من بن بلّة وخيضر إلى تونس ليؤسّسا مع مناضلي الحزب الدستوري منظمة خاصة للكفاح المسلّح المشترك). وكان الحزب على اتصال دائم بالحركات التحريرية في تونس والمغرب ولم يتوقف عن النضال من أجل وحدة العمل.

عندما اندلع الكفاح في هذين البلدين وسنحت الفرصة لتجسيد كلّ ذلك على أرض الواقع؛ تهرّبت الإدارة من الوفاء بوعودها؛ وحاولت تبرير موقفها السلبي بدعوى «أنّ التونسيين والمغاربة لم يستطلعوا رأيها» بالرغم من أن القادة التونسيين والمغاربة كانوا يعتبرون أنّ طبيعة الحلول لقضيتهم لم تكن مستعصية مثل ما هو الشأن بالنسبة للجزائر.

إنّ مسئولية أيّ حزب ثوري هي تجاوز مثل تلك الاعتبارات، وتركيز جلّ جهوده في سبل تحقيق مصلحة شعوب المغرب العربي. والواقع أنّ الانتقادات الموجّهة إلى القادة الجزائريين يمكن توجيهها أيضا إلى بقية القادة المغاربة الذين لم

يبرهنوا أبدا على أنّهم في مستوى المسئولية التاريخية وبالتالي لم يساهموا في تمتين الوحدة المغربية التي تربطها وشائج الكفاح والدماء والتضحيات. لم يكن لديهم جميعا بعد النّظر لفضح الإستراتيجية الإمبريالية ولقيادة الكفاح من أجل تحقيق الطموح الوحدوي لدى الشعوب.

الوضعية على الصعيد الداخلي:

الواقع أن اهتمام القادة الجزائريين كان منصبّاً على الانتخابات البلدية في أفريل 1953 وعلى الأزمة الداخلية في صفوف حزب الشعب الجزائري – حركة انتصار الحريات الديمقراطية. ولقد طرأت بعض التغيّرات الطفيفة على صعيد الوضعية السياسية الجزائرية. فقد تشكّل في سنة 1951 – في صفوف المجلس الفرنسي – فريق اشتهر باسم " الليبراليين " مع جاك شوفالييه والمليادير بلاشيت؛ وحلّ عامل العمالة "ليونارد" محلّ النائب "نيجلين" (في أفريل 1952 في منصب الحاكم العام).

أدلى "جاك شوفالييه" بتصريح أكّد فيه على ضرورة التطبيق النّزيه لنصوص القانون الجزائري وضرورة تغيير أساليب الإدارة الفرنسية في الجزائر؛ فكان ذلك التصريح منسجما مع توجّهات القادة المعتدلين الذين كانوا يبحثون عن أرضية للتعاون من أجل مصلحة السكان المسلمين على مستوى الإدارة المحلية.

إنّ قرار الحزب المشاركة في الانتخابات يؤدي إلى التعاون مع الإدارة؛ وخاصة على مستوى البلديات التي فيها أعضاء من حزب الشعب الجزائري – حركة انتصار الحريات الديمقراطية؛ الذين استمرّوا في التمسك بالخطّ السياسي لحزبهم؛ وحاولوا في نفس الوقت تحسين ظروف المعيشة اليومية للمواطنين قدر الإمكان. لكنهم كانوا يصطدمون بالتعنّت الصريح من طرف نواب الطائفة الانتخابية الأولى؛ المنحازين إلى طروحات الجناح الرجعي الاستعماري. وبدل أن يكتفي نواب الحزب بنوع من التعاون المحدود على المستوى المحلّي؛ فإنهم فضّلوا مواصلة الكفاح السياسي وحرصوا على فضح القرارات المفروضة عليهم من طرف أغلبية الطائفة الانتخابية الأولى الموالية أساسا للسكان الأوروبيين.

كان الحزب يعتبر المشاركة الانتخابية في شتى المستويات ضرورة مؤقتة وثانوية؛ ولكنها في نفس الوقت وسيلة من وسائل الكفاح[4] لأنها تمكّنه من تدعيم أسس التنظيم ونشر مبادئه على أوسع نطاق. كانت سياسة الحزب آنئذ نابعة من الخطّ الثوري – قبل أن تحيد عن هدفها في السنوات الموالية – إلى درجة أنّها أصبحت سياسة معتّمة؛ يمكن فهمها بقراءات مختلفة حسب توجّهات شتى الفصائل المتواجدة في الحركة الوطنية.

عندما وصل "الليبراليون" ومعهم شوفالييه إلى السلطة؛ فإنّ التيار السياسي المعتدل وجد فيهم الشريك والمساعد على توسيع دائرة النشاطات كي تضمّ إليها الوطنيين المعتدلين. وهكذا راح هذا التيار يصبو إلى انتهاج خطّ انتخابي مخالف للخطّ السائد في صفوف الحزب؛ بحيث ظهر في حلّة سياسية جديدة للنضال وفق أفكار جاك شوفالييه والفريق الليبرالي[5].

دخل مرشحو هذا التيار السياسي إلى المجلس البلدي للجزائر في 1953 ؛ ممثلا من طرف الأحول حسين ؛ وكيوان عبد الرحمان؛ وسيد علي عبد الحميد ؛ وكانت لزمة الحزب على الشفا؛ بحيث اكتسبت هذه المشاركة دلالة خاصة تجاوزت إطار التسيير البلدي. ذلك أنّ نوعية النواب التابعين للحزب (كان متصدّرو القوائم أعضاء في إدارة الحزب) وكذا شخصية جاك شوفالييه ومواقفه؛ كلّ ذلك ظهر كمحاولة سياسية للتقارب بين الاتجاهين المعتدلين التابعين للكتلتين اللتين كانتا متعاديتين قبل زمن قصير؛ وهما حزب الشعب الجزائري – حركة انتصار الحريات الديمقراطية من جهة؛ والاستعمار من جهة ثانية. هذا التحالف الموضوعي والذاتي في آن واحد طرح جانبا؛ ما كان جاك شوفالييه يسميه "طرفي النقيض". وهذا السياسي كغيره من الأوروبيين المرتبطين بالاستعمار؛ بدأ يعي بأنّ زمن السياسة الاستعمارية التقليدية قد انقضى؛ وكان يعيب عليها أساليبها العنيفة والمتغطرسة؛ وتزويرها الانتخابات؛ وقطعها الطريق أمام أيّ تطوّر حقيقي للسياسة الجزائرية؛ وكان يعتقد بأنّ تلك الأساليب كلّها ستؤدّي حتما إلى الكارثة بالنسبة للأوروبيين

في الجزائر. كان يعلم أكثر من أي أحد غيره مدى اللاّمعقولية في مواقف الاعتداد المفرط بالنفس والزهوّ والخيلاء التي أصابت أوروبيي الجزائر عندما خيّل لهم أنّ الإدارة الاستعمارية قد" استعادت زمام الأمور" وأكّدت إحكام" السيادة الفرنسية". فلم يكن يتجاهل الطموحات العميقة للجزائريين على الرّغم من الانكماش الذي أصاب الحركة الوطنية. وكان كغيره من بعض السياسيين يودّ استغلال هذه الفرصة المواتية لكي ينزع فتيل الكفاح من أجل التحرّر الوطني. فكان يحاول استدراج قسم من الوطنيين إلى الخيار الإصلاحي دون أن يجازف بالمصالح الجوهرية للأقلية الأوروبية و" بالتواجد الفرنسي ". كان يعتقد أنّ إعادة ترتيب الوضع الاستعماري الذي تجاوزته الأحداث؛ سيؤدي إلى بروز فئة اجتماعية وسياسية جديدة؛ مؤلّفة من الأوروبيين والمسلمين ذوي المصالح المشتركة. ولن تكون لهذا الترتيب الجديد أية مصداقية ما لم يبرهن دعاته على إخلاصهم وتفتّحهم الفكري على بعض الحقائق الجزائرية.

كان على هذه السياسة الاستعمارية الحديثة أن تستقطب تدريجيا الجزائريين "الثائرين على الوضع" وأن تتخلى عن استعمال " الخدم الموالين لها في كلّ الظروف" (من بني نعم نعم).

إنّ تعميق الشرخ بين الاستعمار وبين "الانفصاليين" ليس اكتشافا سياسيا حديثا؛ بل سبق أن دعت إليه كلّ المشاريع الإصلاحية السالفة منذ مشروع بلوم فيوليت إلى القانون الجزائري؛ دون أن يحدث أدنى تغيير على علاقات السيطرة والاستغلال التي كرّسها الاستعمار. ومن وجهة النظر الرّسمية ؛ فإنه لا يوجد استعمار في الجزائر باعتبارها" أرضا فرنسية". وبالتالي فإن الأغلبية الساحقة من الاتجاهات السياسية – على اختلاف درجاتها – كانت تعتبر طموح الشعب إلى الاستقلال نوعا من الانفصالية الخطيرة. أمّا في نظر الوطنيين فإنّ عبارة "الانفصاليين" التي اخترعها الاستعمار؛ وصف لا يمكن تطبيقه على بلد كالجزائر؛ فلم يحدث لسكانه أن اعتبروا أنفسهم فرنسيين أبدا. بل هم قوم غلبوا على أمرهم بقوّة السلاح بعد أن قاوموا السيطرة الأجنبية على مدى أجيال. فمن وجهة النظر

الجزائرية إذن؛ لا يمكن وضع الاستعمار و"الانفصالية" على صعيد واحد؛ إلاّ إذا كان الغرض هو تأييد السيطرة الأجنبية في صورة استعمار حديث.

وبما أنّ عهد جاك شوفالييه كان له بعض التأثير أثناء الأزمة التي عاشتها إدارة حزب الشعب الجزائري – حركة انتصار الحريات الديمقراطية؛ فإنه من المفيد الاستشهاد ببعض الفقرات من كتابه[3] حيث كتب ما يلي:

«لنبدأ أولا بتغيير المفهوم البالي الذي كان سائدا – إلى وقت قريب – بخصوص فكرة الوحدة كما تتصورها بعض الجماعات المتخندقة خلف آخر خطوطها الدفاعية؛ هيا بنا نستبدل تلك المفهوم بفكرة سامية وبنّاءة تقوم على مبدأ الاتحاد الفرنسي – الجزائري.

هذا الاتحاد؛ هو وحده المعقول حاليا؛ لكفيل بخلق جو من الثقة تتفتّح فيه الطاقات التي كانت مجهولة أو مغيّبة حتى الآن لكنّها بعد اليوم تستطيع التعبير عن أفكارها. وهذا أمر ضروري. لأننا سنكتشف بهذه المناسبة كم كنّا نجهل أو نتجاهل الجوانب الأخلاقية لمشكلتنا في الجزائر. وبهذا تشوّهت نظرتنا إلى الواقع؛ فلم نكن نقدّر خواطر ومشاعر وأفكار المسلمين.»

ثم يضيف قائلا: «لعلّ عجزنا عن إدراك ضرورة حصول تطوّر في الأفكار؛ هو سبب تباعدنا عن بعضنا وسبب برودة العلاقات بين الطائفتين الجزائريتين. علينا بالعمل على تصحيح الوضع قبل فوات الأوان؛ وإذا رفضنا هذا نكون قد حكمنا على أنفسنا بأنفسنا».

هذه الاعترافات النبيلة لم تمنع صاحبها من الوقوع في مفاهيم خاطئة حين يصرّح قائلا: «على عكس كلّ الادعاءات فإنّ الجزائر لا يعوزها الرجال القادرون على التفكير والإنجاز. ولكن الأدبيات السياسية السائدة حاليا؛ تدلّ على أنّ مروّجيها يودّون إبقاء الأوضاع على حالها ويحاولون التشكيك في نوايا دعاة المصالحة؛ ويتسبّبون بذلك في إهدار الأفكار الجديدة. هذه الأدبيات المتّسمة بالغلو تختزل الخيارات السياسية الجزائرية في اتجاهين سياسيين اثنين: أحدهما هو الاتجاه

"ذو الصبغة الاستعمارية" وثانيهما هو الاتجاه "ذو الصبغة الانفصالية" وكأنما لا يوجد خلاص خارج واحد من هذين النقيضين. إنّ هذا التصنيف المؤسف لأنه مبالغ في تبسيط الأمور؛ يؤدي إلى الإغراق في تعميمات مؤسفة أيضا. وهكذا تؤدي هذه الأحكام المسبقة إلى ادّعاء مفاده أنّ أغلبية العناصر الأوروبية ذات ميول استعمارية؛ وأنّ أغلبية المسلمين متشبّعون بالميول الانفصالية. لا شكّ في وجود الاستعماريين المتعنتين الذين لا تربطهم بالجزائر سوى مصالحهم الأنانية؛ ولا همّ لهم غير استغلال أقصى ما يمكن استغلاله من البلاد والعباد؛ ولا يزودهم الانتقال إلى بلد آخر إذا بدا لهم أنّ فيه منافع أكبر».

ففي نظر شوفالييه «لا يمكن اعتبار هذا الصنف من الأشخاص ذوي خصائص جزائرية»، و «لا يمكن اعتبار هذا الصنف من الأشخاص منتمين إلى المعمّرين ولا إلى عموم الجماهير الأوروبية التي تعيش في الجزائر وتتقاسم حلو الحياة ومرّها وليست لديهم لا الرّغبة ولا الإمكانيات للمغامرة إلى بلد آخر»

الاستعمار الجديد:

لكن الاستعمار لا يتشكل فقط من هذا "الصنف من الأشخاص" بل هؤلاء لا يمثلون سوى فئة المتطرّفين الذين لم يكونوا ليستطيعوا البقاء في الجزائر لولا الجماهير الأوروبية ولولا النظام الإمبريالي الفرنسي.

يوجد عدد من المسلّمات الشائعة مثل «الجزائر الفرنسية؛ والحضارة الفرنسية؛ وشهرة السمعة الفرنسية الخ.. قد تختلف سلوكيات الأشخاص والجماعات الفرنسية وتتنوّع؛ وقد تتضارب أحيانا؛ ولكنها تمثّل في كلّ الحالات حقيقة الظاهرة الاستعمارية في شتى مظاهرها. وكثيرا ما كان "العوامّ الأوروبيون"؛ الذين يتحدّث عنهم جاك شوفالييه؛ أكثر عنصرية في مواقفهم مقارنة بكبار الملاك. وصحيح أيضا أنّ هؤلاء الملاك كانوا يستحوذون على الوسائل الاقتصادية والسياسية القويّة التي يمارسون بواسطتها عنصريتهم.

إنّ القضاء على الطرفين النقيضين – اللذين يعتبرهما هذا الكاتب فئتين تمثلان الأقلية – لن يقضي نهائيا على العلاقات الاستعمارية المبنية على السيطرة والاستغلال والاستعباد. بل قصارى ما يمكن أن يحدث هو محو بعض الفوارق الصارخة وتدعيم قواعد هذا النظام. ولا شكّ في أنّه لو تمّ حرمان الشعب الجزائري من طليعته النضالية (الانفصالية) لسقط تحت رحمة هذا النظام الذي أعيد ترتيبه.

إنّ "الانفصاليين" الذين يتحدّث عنهم شوفالييه هم في الحقيقة من أكثر المناضلين عزما وأشدّهم وعيا بطبيعة الاستعمار الحقيقية وبالطريق والوسائل الكفيلة بالتغلّب عليه. فكانوا يعبّرون بكلّ شجاعة عن الطموحات العميقة للشعب الجزائري الذي لم يكن يتوانى – عندما تتاح له الفرصة – عن التعبير على توجّهاته (خصوصا بمناسبة الانتخابات الحرّة نسبيا ويصمودهم في وجه القمع). كثير من السياسيين الجزائريين المعتدلين أو الموالين للحكومة كانوا يقفون هذا الموقف خشية الاضطهاد؛ وكان من الممكن أن يتخلّوا عن مواقفهم المنزنة لو تغيّر ميزان القوى (مثلما سيحدث لاحقا أثناء الثورة). ففي مثل هذه الوضعية لا مناص من أن يتشكّل التنظيم الثوري من الأقلية المستعدّة للتضحية ونكران الذات في ظروف الكفاح القاسية. غير أنّ هذه الأقلية عددا كانت تمثل الأكثرية إيديولوجيا إن لم نقل الأغلبية المطلقة. وتلك هي صفات أيّ تنظيم ثوري حقيقي عبر كلّ الأزمنة.

عندما تتبنّى الأقليّة طموحات الشعب؛ فإنها تغدو قادرة على الكفاح وعلى تسخير الأوضاع التاريخية لصالح ذلك الشعب. إنّ الأقلية الثورية طليعة الكفاح الشعبي. فمحاولة القضاء على "الانفصاليين" – على حدّ تعبير شوفالييه – يعني إضعاف حركة التحرير الوطني؛ باستعمال أسلوب آخر لتحقيق نفس الهدف الذي تسعى إليه أعمال القمع التي تمارسها الإدارة الاستعمارية.

كانت السياستان إذن متكاملتين في سعيهما لسدّ الطريق في وجه القوى المكافحة من أجل استقلال الوطن وإنهاء كلّ أشكال الاستعمار القديم والحديث.

كان ممثلو هذه القوى يوصفون بأنهم «انفصاليون» ودعاة حركة وطنية غيورة ومتقزّمة؛ لا ترضى بحلول غير الحلول النابعة من تصوّراتها. .» ولو أنّ نواياهم كانت صادقة لتبيّن لهم أنّ متغيهم الطوباوي لم يعد يليق بعصر يشهد انهيار الحركات الوطنية تدريجيا؛ والتوجّه نحو تأسيس أحلاف عالمية أكثر شمولية».

لقد أخطأ جاك شرفالييه؛ خطأ ذريعا؛ لأنّ محاولته السياسية هي التي كانت طوباوية. أمّا رأيه بخصوص أفول عهد "الحركات الوطنية" فحذار من خلط المفاهيم هنا؛ لأنّ الحركات الوطنية لدى الشعوب المستعمرة؛ تعبير عن الذات؛ وتأكيد للوجود ككيان وطني لا يعترف بالاستعمار.

إننا متفقون على ضرورة التحالفات والاتحادات؛ لكن ينبغي على تلك النظرة – رغم كونها ضرورة عصرية – أن تأخذ بعين الاعتبار مصالح الشعوب كلّها. ومصلحة الشعب الجزائري ليست لا في السياسة الاستعمارية ولا في الاتحاد الفرنسي؛ ولا الفرنسي – الإسلامي. إنّ مصلحة الشعب الجزائري الأكيدة هي تحرّره من القبضة الاستعمارية وعقد التحالفات بعد ذلك حسب ما تمليه مصلحته واختياراته وظروف تطوّره التاريخي. فمثلا؛ أظهرت المناقشات السابقة بخصوص الاندماج؛ والقانون الخاص؛ والاتحاد الفرنسي؛ بما لا يدع مجالا للشكّ أنّ الشعب الجزائري يرفض كلّ ما يمسّ بشخصيته العربية الإسلامية. إنّ اختياراته بخصوص التحالفات كانت تمليها الظروف التاريخية والحضارية. فكان يطمح أولا إلى توطيد العلاقات مع الشعوب العربية الإسلامية؛ تلك العلاقات التي حاول الاستعمار تحطيمها عبثا.

إنّ الجزائر التي كان جاك شوفالييه يريد تأسيسها؛ لم تكن لها إلاّ صلة واهية بالجزائر الحقيقية؛ التي يرفض الجزائريون الخضوع فيها للاستعمار كأمر واقع. إنّ الهوّة الشاسعة التي تفصل بين هذين التصوّرين؛ لا يمكن تقليصها بتجاهل «التعصّب الطائفي المتعلّق بالاستعمار والانفصال» إنّ القضاء على الاستعمار هو المشكلة الرئيسية التي تقف في وجه الجزائر العربية الإسلامية. وإنّ فكرة انبعاثها

كهوية مستقلة هي التي كانت تهزّ مشاعر ملايين الجزائريين الذين اندفعوا في خضمّ كفاح تاريخي واسع المدى، ولا يمكن لأية مناورة أن توقفهم بعد ذلك أبدا. إنّ سياسة جماعة الليبراليين مع "جاك شوفالييه" و"بلاشيت" كانت تعكس الاتجاه الاستعماري الجديد الذي بدأ يلوح في الأفق بعد فشل الأساليب الاستعمارية التقليدية، تلك الأساليب التي تجاوزتها كلّ من الحركة الوطنية الجزائرية والتطوّرات السياسية على الصعيد العالمي والتحديات الاقتصادية الجديدة (النموّ الصناعي الخ..).

لقد أدانت اللجنة المركزية لحركة انتصار الحريات الديمقراطية: الاستعمار الجديد بصفة رسمية حين قالت «على الصعيد التكتيكي أصبحت الإمبريالية تستعمل أساليب أكثر تهذيبا. وقد تولّد استعمار جديد وبدأ يحلّ محلّ الاستعمار التقليدي الذي كان قائما على ملكية الأراضي. إنّ الاستعمار الذي يدّعي أنه "ليبرالي"، وهو لا يقلّ خطورة عن السابق، بدأ يظهر حاليا في صورتين: أولاهما هي محاولة القيام ببعض الإنجازات الاجتماعية والاقتصادية لإفشال الحركة الوطنية. لكنه نسي بدون شكّ أن الحركة الوطنية ليست حالة ذهنية طارئة ولكنها تندرج في سياق تاريخي وتمتدّ جذورها في صميم الشعب بماضيه وحاجاته الآنية وتطلعاته المستقبلية. أما الصورة الثانية للاستعمار فهي استعماله عملاء من نمط جديد، لقضاء مآربه السياسة: عملاء ليسو من فئة الباش آغوات الإقطاعيين الأميين " أبناء الخيم الكبيرة " ولكنهم فئة جديدة من الباش آغوات المتطوّرين: أمثال فارس: رئيس المجلس الجزائري[1]».

أزمة الحزب وانعقاد المؤتمر الأول:

إنّ الاهتمام الواسع الذي حظيت به مبادرة هذه الجماعة مردّه إلى تورّطها في صراع الكتل في صفوف إدارة حزب الشعب الجزائري – حركة انتصار الحريات الديمقراطية. ذلك أنّ ممثلي هذه الجماعة ومعهم شوفالييه (شيخ بلدية الجزائر منذ 4 ماي 1953) قد دخلوا عهدا جديدا من التعاون مع المعتدلين في المجلس البلدي،

وقد تنكّر مصالي الحاج بخروجهم عن جادّة الحزب وضلوعهم في التعاون مع الخصم؛ حين بلغت أزمة الحزب أقصى حدّها.

ما فتئت الأزمة تشتدّ وتسري في أوصال الحزب من قمّته إلى قاعدته. وإذا لم تحدث القطيعة بعد فإن أجلها ليس ببعيد. لقد مارس المناضلون والإطارات ضغوطا كبيرة للحفاظ على وحدة الحزب. ولم يكن أيّ تيار يرضى لنفسه إثارة المناضلين ضدّه؛ سواء في ذلك أنصار مصالي وأنصار الأحول؛ بل راح كلاهما يحتاط ليجلب إلى صفّه أقصى ما يمكن من أنصار.

لم يكن من مصلحة مصالي أن يبقى خارج الجزائر؛ ولذلك حاول وهو في إقامته بمدينة "نيورت" أن يضمّ إلى صفّه فيدرالية فرنسا التابعة لحزب الشعب الجزائري — حركة انتصار الحريات الديمقراطية. ومن جهة أخرى حاول أنصاره إفشال نشاطات أنصار الأحول المتمكّنين في جهاز الحزب. أمّا عناصر المنظمة الخاصة؛ فراحوا بوسائلهم المحدودة؛ يحاولون توضيح الرؤى وتجنيب الأنصار مغبّة التحيّز إلى طروحات معيّنة دون غيرها منقادين بدوافع العاطفة المحضة. ومن جهة أخرى كان كلا التيارين السياسيين ينظر بعين الحذر والارتياب إلى أعضاء المنظمة الخاصة لأنهم كانوا يرفضون تبنّي الطّروحات المنطوية على هلاك الحزب وخطّه الثوري.

بلغت حدّة التوتّر درجة أرغمت إدارة الحزب على عقد مؤتمر من 4 إلى 6 أفريل 1953 بمقرّ الحزب في رقم 2 ساحة شارتر بالعاصمة. حاول التيار المعتدل (الأحول ومن معه) استعمال شتى الحيل والذرائع؛ لمنع عدد من خصومهم القياديين؛ من حضور المؤتمر. ومن بين تلك الحيل تعيين مكان المؤتمر في مقرّ الحزب. فكانت "الاعتبارات الأمنية" ذريعة لمنع حضور العناصر الثورية المطلوبين من طرف الشرطة. وبهذه الكيفية تخلّص منظمو المؤتمر؛ وأغلبهم من أصدقاء الأحول؛ من إطارات المنظمة الخاصة والتنظيم السياسي؛ الذين قد تكون لهم نظرة مغايرة لمعالجة أزمة الحزب.

استمع المؤتمرون إلى خطاب أحمد مزغنة (رئيس حركة انتصار الحريات الديمقراطية) واطلعوا على "رسالة" الزعيم مصالي الحاج إلى المؤتمر. ولم يشر المسئولان بصفة رسمية إلى الأزمة التي تختمر في صميم الحزب.

لا يوجد أي أثر لموضوع الأزمة في ثنايا التقرير[1] الذي قدّمته اللجنة المركزية لهذه الهيئة. بل تضمّنت وثيقة التقرير تحليلا لنشاطات الحزب وتجاحلته وعن سياسة القمع وتطوّر الأوضاع وتراكم النقائص. ومن وجهة النظر هذه؛ فإنّ التقرير يعكس مجهودا تنظيريا معتبرا؛ ولكنه لا يقدّم أيّ جواب للتطلعات " الثورية " الراهنة. وبالرغم من إشادته بطبيعة " الأهداف والوسائل " الثورية إلاّ أنّه يندّد بالتوجّه " اليساري " ، وهو في الواقع توجّه غير وارد في حركة انتصار الحريات الديمقراطية.

أمّا " الاتجاه الواقعي" الذي يقترحه التقرير بديلا عن "الاتجاه اليساري" المزعوم ؛ فهو تمويه لحقيقة التخلّي عن السياسة الثورية. والدليل على ذلك تضمّن التقرير عبارات غامضة مثل هذه: «لئن كنّا ثوريين فيما يخصّ الوسائل؛ فهذا لا يعني أنّنا سوف نستعمل تلك الوسائل بصورة طائشة وبغير روية.»

وفي مكان آخر يشير هذا التقرير إلى فترتين زمنيتين،يسمّي أولاهما مرحلة الموقف الهجومي (من مارس 1947 إلى مارس 1948) ويسمّي الثانية مرحلة الموقف الدفاعي (من 1948 إلى غاية انعقاد المؤتمر) ولكن لا يقدّم أيّة حجّة جدّية لتبرير هذا التحليل ما عدا ظروف القمع.

لم يكن لهذه القيود المفروضة من هدف سوى إخفاء أخطاء الإدارة (بعد انتخابات المجلس الجزائري سنة 1948) تلك الإدارة التي أرسلت نفسها إلى وضعية دفاعية وفتحت الباب أمام التدهور التام لمسار الحركة (بينما كان مؤتمر 1947 قد كلّفها؛ عكس ذلك؛ بمهمّة "تحضير الهجمة الشاملة").

وبقطع النظر عن أشغال المؤتمر والتوصية العامة التي خرج بها؛ فإنّ مشاكل الحزب الحقيقية بقيت مطروحة؛ وآلت نحو التفاقم لعدم التوصّل إلى أي حلّ ناجع.

وقد تجنّب المؤتمرون التعرّض للقضايا الأساسية خلال المناقشات، وتجنّبوا الحديث عن أسباب الخلاف بين القادة، بل تفنّن المؤتمرون في توزيع بعض مناصب المسئولية على أعضاء جدد في الهيئات القيادية (اللجنة المركزية والمكتب السياسي) وذلك لتعويض أغلب أنصار مصالي المفصولين. وبالرغم من انتخاب مصالي (الغائب) رئيسا للحزب، إلاّ أنّ أنصاره أصبحوا أقلية في اللجنة المركزية وفي الإدارة.

إنّ المناورات التي شهدها المؤتمر، وانعقاده في وقت متأخّر، زاد الأزمة خطورة وجعلها تتفاقم بوتيرة سريعة جدا. وبما أنّ الجناح الثوري لم يكن ممثّلا في المؤتمر ولم يتمكّن من عرض تحفّظاته، فإنه شرع منذئذ في انتقاد الإدارة بأكملها، متّهما إياها بقيادة الحزب نحو الإفلاس وبعدم الاكتراث بتطلّعات القاعدة وبالتقاعس في تحضير الثورة. وندّد الجناح الثوري أيضا بموقف القادة المتخاذل وتراضيهم مع النّزعة الإصلاحية العقيمة التي تقود الحزب في طرق مسدود. ورغم أنّ فحوى انتقادات الجناح الثوري متّفقة نوعا ما مع انتقادات المصاليين، إلاّ أنّه لم يكن يسايرهم على طول الخطّ، لأنه يعتبرهم مسئولين أيضا في نشوب أزمة الحزب.

كان الجناح الثوري يعتبر هجمات المصاليين ضدّ المركزيين نابعة من الرغبة في القضاء على الخصوم السياسيين من أجل السيطرة على الحزب. وما لجوء المصاليين إلى استعمال " الألفاظ الثورية " إلاّ خطاب فضفاض غرضه جلب المناضلين إلى صفّهم دون رسم خطّة ثورية حقيقية. والواقع أنّ المصاليين ساهموا مثل المركزيين تماما في جعل الحزب يحيد عن مساره منذ سنة 1948. وكان الظاهر عليهم أنّهم يدافعون عن قضية مصالي أكثر من دفاعهم عن قضية الثورة ذاتها.

استمرّ أنصار " اللجنة المركزية " ينتقدون مصالي لأسلوبه الجائر والفاقه العتيقة وميله إلى إثارة الجماهير وعدم قدرته على العمل بفعالية. وكانت طروحاتهم تلاقي بعض الصدى لدى إطارات الجهاز التنظيمي، لكن دون المساس

بالقاعدة التي كانت أغلبيتها تحت تأثير هيبة القائد الوطني كانوا يعتبرون موقف مصالي دليلا على عدم كفاءته في تسيير الحزب ويرون أنّ أفكاره السياسية قد تجاوزتها الأحداث. وذلك حكم صحيح إلى حدّ ما ولكنه ينطبق عليهم أيضا. لأن "النزعة العقلانية" التي كانوا يتظاهرون بها؛ في كلّ الظروف؛ باتت أكثر ضررا للحزب والثورة من "النزعة الساذجة" التي يرمون بها مصالي وأنصاره.

وعندما يتساءل المناضلون عن القضية الأساسية المتعلقة بتوجّهات الحزب؛ فإنّ أنصار اللجنة المركزية كانوا يؤكدون تعلّقهم "بالواقعية الثورية" ويحاولون في نفس الوقت إقناع أنصارهم بأنّ ظروف قيام الثورة لم تكتمل بعد؛ وأنّ من الضروري القيام بتحضير جدّي وطويل المدى. غير أنّ تصرّفاتهم في ذات الوقت؛ كانت تدلّ على توجّههم نحو الاتجاه المعتدل في استراتيجيتهم السياسية. ولم يكن المناضلون والإطارات التي تقاسمهم وجهة نظرهم عابئة بقضية التحضير للثورة. ولم تعد أفكارهم تنطبق مع المتطلّبات الثورية؛ واكتفوا في نشاطهم بمسائل التنظيم الهيكلي الرّوتيني الذي لم تعد له أهمية تذكر.

كان زيغ أنصار اللجنة المركزية يتجلى في هذا الميدان بصورة واضحة. فنتج عن توجّهاتهم زعزعة الإيمان والإرادة الثورية لدى الإطارات والمناضلين وتحويلهم إلى مجرّد منفّذين سذّج لخيار "الواقعية الثورية" الذي يعني بعبارة وجيزة مناهضة الثورة.

لم يعترف مصالي وأصدقاؤه بالهزيمة بعد مؤتمر أفريل 1953 ؛ فتنادوا للكفاح - باسم المبادئ الثورية - من أجل استعادة مواقعهم في أجهزة القيادة. ولمّا لاحظ مصالي أنّ أنصاره صاروا أقلية في اللجنة المركزية وأنهم مفصولون تقريبا من إدارة الحزب؛ اتّهم الإدارة بالخروج عن الخطّ وسحب ثقته من أمينها العام (يوسف بن خدّة الذي كان في ذلك المنصب منذ بضعة أشهر) وطالب باستعادة السلطة المطلقة.

اصطدم هذا الطلب برفض قاطع من طرف اللجنة المركزية التي وجدت نفسها أمام وضعية غير معقولة ولا مبرّر لها، وهي لم تشرع بعد في أداء المهام التي كلّفها بها المؤتمر الحادي عشر؛ أمّا مبرّرات المطالبة بالسلطات المطلقة فتعود إلى وقائع سابقة عن المؤتمر – وهي وإن تضمّنت بعض الصواب – إلاّ أنه لا يمكن توجيهها إلى لجنة مركزية وإدارة تشكلتا للتوّ وبمشاركة مصالي نفسه.

لم يجوّز أحد أثناء المناقشات – باستثناء مزغنة وموباح مولاي – على مساندة موقف مصالي. وفي التوصية التي تمّ التصويت عليها: "عبّرت اللجنة المركزية عن أملها في أن يتراجع رئيس الحزب عن طلبه المتعلّق بالسلطات المطلقة"[5]. وشكلت اللجنة المركزية لجنة لإقناع مصالي الحاج بذلك. ولكن نظرا لجديّة الخلاف وتصلّب كلّ طرف في موقفه؛ فإن المحاولة لم تكلّل بالنجاح.

ازداد حجم الأزمة اتساعا بشكل ينذر بوقوع الكارثة. وراح كلّ اتجاه سياسي يناور لإحكام سيطرته على المنظمة تحسّبًا لانشطارها الوشيك.

في شهر ديسمبر 1953 أصدرت اللجنة المركزية نداء[6] لعقد مؤتمر وطني جزائري وقّعه كلّ من حسين الأحول وبن يوسف بن خدّة وعبد الرحمان كيوان. وقد أرفق هذا النداء ببرنامج عمل موجّه إلى جميع شرائح الشعب الجزائري؛ وإلى كلّ "الأحزاب والمنظمات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والشخصيات الديمقراطية المستقلّة وكلّ الجزائريين بدون تمييز ممن يعزّ على قلوبهم رفع رأس الجزائر".

مصالي يطالب بتخويله سلطات مطلقة.

بالرّغم من أنّ مبدأ الوحدة الوطنية وارد في توصيات المؤتمر الأخير؛ إلاّ أنّ هذا النداء لعقد المؤتمر ظهر وكأنّه عملية سياسية مدبّرة ضدّ مصالي (وغيره). ولا شكّ في أنّ تلك هي القراءة السياسية لصدور النداء في هذا الوقت بالذات.

وجّه الزعيم تقريرا شديد اللهجة إلى اللجنة المركزية المجتمعة في فاتح جانفي ندّد فيه بـ" انحراف " إدارة الحزب وجدّد سحب ثقته ، ليس فقط من الأمين العام وإنما من الإدارة كلّها وطالب بتسليمه " السلطات المطلقة " إلزاميا.

ارتبكت اللجنة المركزية أمام الهجوم المضاد من طرف مصالي فاحتارت كيف تتصرّف:هل تمتثل– أم تعتزل؟ ثمّ قرّرت اللجوء إلى التحكيم بواسطة مؤتمر استثنائي، فأوفدت لجنة ثانية لتقديم هذا الاقتراح إلى القائد الوطني؛ لكنّه رفض استقبالها؛ بل ضاعف جهوده لاستعادة زمام الحزب بيده وخاصة قاعدته النضالية.

في 28 مارس 1954؛ أدركت اللجنة المركزية أنّ الوضع قد أفلت من يدها تماما؛ فتنازلت عن " جزء من سلطاتها لمصالي لإعداد المؤتمر وتسيير الشئون الجارية العادية،وذلك حرصا على صيانة وحدة الحزب، والسماح لجميع الاتجاهات السياسية التي برزت خلال الأزمة؛ بطرح وجهات نظرها في مؤتمر ديمقراطي تمثيلي حقّا. "[11].

اكتشف مناصرو اللجنة المركزية – بعد فوات الأوان – محاسن الديمقراطية التي كاد المصاليون يدوسونها بالأقدام. أمّا اللجنة المشكّلة خصيصا لإعداد المؤتمر الاستثنائي – وكان معظم أفرادها من أنصار مصالي – فقد شرعت بدورها في " تنظيف " الحزب – بدعوى مكافحة الإصلاحيين – فأقصت من (مناصب المسئولية) جميع العناصر التي لا تتوفّر فيها مقاييس " الإذعان للحزب بغير شروط ".

تسبّبت كلّ هذه المساومات في إسراع عملية تفكّك الحزب. وكان من نتائجها أيضا انصراف اهتمام المناضلين عن مهمّتهم الأساسية ألا وهي الكفاح من أجل التحرير. وبلغت عملية الهدم الذاتي نقطة الأوج في المدّة من 13 إلى 15 جويلية سنة 1954؛ أي عندما عقد أنصار مصالي مؤتمر" Hornu " في بلجيكا. ولقد أبدى المؤتمرون رأيهم في تقرير مصالي الذي ركّز انتقاداته ضدّ الإدارة – وخصوصا ضدّ حسين الأحول وعبد الرحمان كيوان وسيد علي عبد الحميد– واستعرض أهمّ مراحل حياة الحزب وأهمّ أخطاء قيادته. لكن المرافعة ضدّ هؤلاء تحاشت الإشارة إلى مسئولية مصالي الشخصية. ومهما قيل عن معاناته بسبب حملات الاضطهاد

والمضايقات التي لاحقته؛ إلاّ أنّ الزعيم كان يملك السلطات والوسائل الكفيلة بمنع انحراف الحزب عن مساره الأصلي. ولقد توفرت له عدة فرص لإنقاذ الحزب من شرور الانقسام؛ سواء بمناسبة انعقاد دورات اللجنة المركزية (التي حضرها)؛ أو اللجنة الإدارية؛ أو برسم سياسة ثورية لا غموض فيها. ولكنه ساهم مثل غيره من المسيّرين في تفجير صفوف الحزب بسبب المناقشات الانفعالية وبتجاهل المشاكل الحقيقية.

أدانت توصيات هذا المؤتمر الانحراف السياسي والتعاون مع الاستعمار الجديد وأصدر القرارات التالية:

1. حلّ اللجنة المركزية.

2. فصل المسئولين المتسببين في الانحراف السياسي والمتعاونين مع الاستعمار الجديد.

3. إعادة أموال وممتلكات الحزب التي هي في حوزة الإدارة السابقة؛ المسئولة على السياسة المذكورة آنفا. وأقرّ المؤتمر "بالأغلبية إسناد رئاسة الحزب مدى الحياة للحاج مصالي" وكذا منحه الثقة التامة وتسليمه السلطات المطلقة لإعادة تنظيم الحزب"

وقرّر الحزب أيضا ما يلي:

1. الرجوع إلى المبادئ الثورية التي آمنت بها الحركة منذ تأسيس نجم شمال إفريقيا وحزب الشعب الجزائري.

2. القضاء على الروتين البيروقراطي الذي تغلغل في الحزب منذ مجيء بعض المسئولين.

3. التضامن الفعّال مع الشعبين الشقيقين في تونس والمغرب[12].

وهذه النقط في مجملها حوصلة للانتقادات الرئيسية التي ما فتئت الإطارات والمناضلون يوجّهونها إلى القادة (بما فيهم مصالي) منذ سنوات مديدة.

اللجنة المركزية تنظّم مؤتمرها.

تغيّب أعضاء اللجنة المركزية عن حضور المؤتمر بالرّغم من " الدعوة الموجّهة إليهم شفهيا وكتابيا خلال اجتماع اللجنة المركزية المنعقد باستدعاء من طرف رئيس الحزب يوم 27 جوان 1954 " لكنّ تلك الدعوة كانت في نظرهم أشبه ما تكون " بالوقوف أمام المحكمة " وكانت نتائج المحاكمة معروفة لديهم مسبقا:أي صدور الحكم بإدانتهم دون هوادة.

لقد امتنعوا إذن عن حضور " اجتماع تشتيت الصفوف " وفضّلوا تحضير أنفسهم للهجوم المضادّ. فبعد شهر من " إبعادهم " من الحزب:نظّم "المركزيون" ما يعتبرونه " مؤتمرا استثنائيا حقيقيا " في العاصمة (من 13 إلى 16 أوت 1954) أسفر عنه ما يلي:

1. رفض تهمة الانحراف التي أصدرها مصالي ضدّهم.
2. تأكيد الخطّ السياسي الذي أقرّه المؤتمر الثاني للحزب (أفريل 1953).
3. إعفاء مصالي ومزغنة ومرباح مولاي من جميع وظائفهم في الحزب.
4. إدانة اجتماع التفرقة المنعقد في بلجيكا تحت عنوان المؤتمر.

هكذا وقعت القطيعة نهائيا؛ وامتلأت قلوب الإطارات والمناضلين الواعين؛ حزنا من جرّاء صراع الإخوة الأعداء الناشب بين التيارين دون أدنى احترام للقاعدة المتمسكة بوحدة الصفّ.

احتدم النزاع بين (المصاليين) دعاة " المبادئ الثورية" وبين (المركزيين) دعاة "الواقعية الثورية"؛ فتشتّت الطاقات الثورية الكامنة وهي الكنز الوطني الثمين والوحيد.

لقد تمّ تحطيم حزب الشعب الجزائري – حركة انتصار الحريات الديمقراطية؛ بعد أن كان الأداة المعوّل عليها للتحرّر الوطني؛ فلقد تأسّس بفضل الجهود الجبّارة والتضحيات الجسام ونكران الذّات من طرف الآف المناضلين طيلة سنوات وسنوات من الكفاح. وحقّق القادة – بسبب ضعفهم وقصر نظرهم – الهدف الذي كان الاستعمار يصبو إليه؛ ولم يستطع بلوغه بالعنف وشتى وسائل القمع.

بعد أن أوصل القادة الحزب إلى المرحلة الأخيرة: مرحلة الثورة المباشرة التي كانت الإطارات والمناضلون مستعدين لخوض غمارها؛ فإذا بهم يبرهنون على عجزهم عن اجتياز الخطوة الأخيرة. لقد تاهوا في دوامة المناورات العقيمة والمشاجرات والصراع على النفوذ؛ بعيدا عن طموحات القاعدة؛ وأهدروا قوتها بدل أن يوجهوها ضد القوى الاستعمارية. ولقد أدى ذلك إلى حدوث أولى الصدامات[4] بين الإخوة الأعداء؛ أي بين أنصار مصالي وأنصار "المركزيين". ومع تطور النزاع أخذت الاهتمامات الثورية تتراجع فاسحة المجال أمام أطماع المسئولين المتشبثين بأسمال "السلطة" البالية.

موقف القاعدة النضالية.

يستقي حزب الشعب الجزائري – حركة انتصار الحريات الديمقراطية علة وجوده وجدارته الشعبية وأهميته من الوظيفة الثورية التي ما انفك يؤديها على رأس الحركة الوطنية. وما إن بدأ يتخلى عن هذه المهمة (ابتداء من سنة 1948) حتى سقط – كنتيجة منطقية – في متاهة التناقضات والاضطراب. ومهما كانت الشروح والمبررات التي يتعلل بها كل من المصاليين والمركزيين؛ فإن أيا من الفريقين لم يكن يهتم – حقيقة – بدخول معترك المسار الثوري، علما بأن الفرصة كانت مواتية (قبل اشتداد الأزمة) لطرح هذه المشاكل بكل صراحة؛ لكنهم فضلوا الاحتيال على بعضهم البعض والتحايل على القاعدة. لقد تخلوا جميعا عن الخط الذي حددوه في مؤتمر 1947 ؛ فقيدوا أنفسهم في الانتخابات المزورة سنة 1948 وفي المؤتمرات اللاحقة. ولقد تحطمت المنظمة الخاصة بسبب جمودهم؛ فلم يحركوا ساكنا. بل كان جل همهم هو حماية أنفسهم من القمع. وفي سبيل ذلك ضحوا بمئات المناضلين في المحاكم والسجون. ولقد سبقت الإشارة إلى أن المركزيين كانوا يميلون إلى نوع من السياسة الإصلاحية التي كان الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري مع فرحات عباس والشيوعيين أكثر استعدادا لممارستها. إن "تعاونهم" مع "الاستعماريين الجدد" يعكس نوعية اختياراتهم السياسية المتناقضة تماما مع التوجه الثوري.

كان مصالي يتمتّع بسمعة خارقة وكانت له هيبة في قلوب المناضلين وفي صفوف القاعدة؛ لكنّه لم يستعمل ذلك الرّصيد أبدا لتدعيم التنظيم الثوري، بل كان يلجأ إليه وإلى الخطاب الثوري عندما يريد الدفاع عن مكانته المهدّدة في الحزب. ولم يكن أحد من بين المناضلين ولا الإطارات ينكر دوره الأساسي في تأسيس الحركة الوطنية؛ ولا مكانته الشخصية كزعيم وطني، لكن – بعد الإخفاق المتكرّر – أصبح من حقّ البعض أن يشككوا في مقدرته على قيادة الحزب بمفرده؛ وصاروا يندّدون بالزعامة الفردية. ولقد تبيّن فيما بعد أنّه كان مبالغا في تخوّفه من أن يفلت زمام الحزب من يده وفي حرصه على اختيار مساعديه من بين الذين يدينون له بالطاعة العمياء؛ ولا فرق بين هؤلاء وبين المسئولين الذين يكنّ لهم كراهية كبيرة وكان يتّهمهم بالنزوع نحو الاتجاه الإصلاحي (مولاي مرباح؛ مزغنة الخ..).

في عزّ الأزمة سنة 1953 (قبل انعقاد المؤتمرين) حاولت عدّة وفود إقناع مصالي بضرورة تحاشي انقسام الحزب؛ والبحث عن حلول أخرى غير المواقف المتصلّبة ودعوه إلى الترفّع شخصيا عن مستوى " التطاحن". وكان في إمكانه توجيه نداء ثوري إلى الجماهير لإثارة هممها؛ وحثّها على إعادة الحزب إلى طريقه الطبيعي؛ وتنقيته من جراثيم النزعة الإصلاحية. لكنّه كان شديد التمركز حول ذاته ولم يول أدنى ثقة للمناضلين الثوريين[64] (بما فيهم أعضاء المنظمة الخاصة مثل بن بولعيد أو غيره).

كان يطالب بالثقة لنفسه فقط ويشترط من الآخرين تبعية مطلقة له. وأصبح الكثير من الإطارات التي تشاطر مصالي نفس الانتقادات ضدّ "المركزيين" تعتبر أنّ أسلوبه في التسيير لم يعد يتماشى مع متطلبات الوضعية المستجدّة ولا يجدر بمن يريد قيادة الثورة.

بهذا تعزّز التيّار المعارض الذي بدأ يتبلور؛ وراح يناضل ضدّ التوجّه الإصلاحي للإدارة؛ خصوصا بعد تفكيك المنظمة الخاصة. وصارت الشعارات المنادية بالوحدة الثورية على مستوى القاعدة والمندّدة بالانحراف وبالمزايدة السياسوية العقيمة تجد آذانا صاغية في صفوف المناضلين والإطارات.

حاول "المصاليون" و "المركزيون" استدراج مناضلي الحزب وإطاراته كلّ إلى جانبه؛ مستعملين التحريض تارة والضغوط تارة أخرى؛ بالرغم من أنّ هؤلاء كانوا متضرّرين من انقسام الصفوف. ولقد ساعدهم التيار الثوري على الصمود والحفاظ على وحدة الصفّ باعتباره مكسبا ثمينا. وجمّدت الكثير من الدوائر والقسمات علاقاتها التنظيمية والإدارية مع كلا الجناحين، وكانت تلك القطيعة المؤقتة نوعا من الضغط على " الانفصاليين ". غير أنّ الشخصيات القيادية لدى الطرفين – وخاصة مصالي – استغلت العواطف الجيّاشة لدى شريحة واسعة في القاعدة فوضعت المناضلين أمام معضلة الاختيار بين تيار وآخر.

طغت وسائل الدعاية الغوغائية التي استخدمها المصاليون والمركزيون على كلّ النداءات التي كانت تدعو القاعدة النضالية إلى التعقّل والتدبّر في تفاعلات الأزمة.

هكذا انشطرت الحركة الوطنية الجزائرية، وانهارت بنية حزب الشعب الجزائري – حركة انتصار الحريات الديمقراطية، بسبب ضلال بعض القادة واهتمامهم المفرط بالصراع على السلطة.

الهوامش

1) هذه السياسة تجسدها بعض الأمثلة ومنها على الخصوص مثال معتقل البليدة.

2) Ch. A. Julien, op. cit., p.336,

3) Le Mouvement National algérien, op.cit., p.292-293.

4) كتيب لحركة انتصار الحرية والديموقراطية – المؤتمر الوطني الثاني، ص،43. حيث يمكن الاطلاع على ما يلي: "إن المشاركة في الانتخابات قد اتخذها الحزب كخطة سياسية؛ ولم يجعل من الانتخابات هدفا استراتيجيا أو مذهبيا ولا كغاية في حد ذاتها."

5) قيادة الحزب هي التي اتخذت قرار مشاركة الحزب في الانتخابات. من هنا فإن الانتقادات الموجهة ضده لا تخص المبدأ بل هي من قبيل الاستفزاز، وعليه فمشاركتنا لا تعني أننا متعاونون مع العدو أو أننا تخلينا عن مواقفنا الرسمية. كما أننا لا نشارك المصاليين الرأي بخصوص انتقاداتهم الموجهة إلى "المستقلين" واعتبارهم متعاونون مع الإدارة.

عبارة "المستقلون" في هذا النص هي ذات معنى نسبي وتخص بالدرجة الأولى العناصر المنشقة في داخل حزب الشعب–حركة انتصار الحرية والديموقراطية.

6)J. Chevalier, Nous Algériens, Calman lévy, 1958, p.102-103.

7) هـذا مـا أطلعتنا به جريدة "الجزائر الحرة وهي صحيفة ولسان حال حركة انتصار الحرية والديموقراطية، المؤرخة يوم 11 ديسمبر 1953.

8) Brochure, 2ème Congrès National du MTLD., op. cit.
9) Nation algérienne, 3 septembre 1954.
10) Algérie libre, 11 Décembre, 1953.
11) Nation Algérienne, 3 septembre 1954
12) Algérie libre du 9 septembre 1954.

13) لقد نقلت الصحافة الاستعمارية احداث كثيرة من هذا النوع.(La dépeche du 5-6 sept.1954)



الفصل الثالث عشر

الاتجاه الراديكالي يشهد طفرة نوعية:

تأسيس اللجنة الثورية للوحدة والعمل.

تشكيل الاتجاه الثالث

بعد أن انقسم الحزب نهائيا، دخل الاتجاهان السياسيان في صراع مرير من أجل الاستحواذ على القاعدة النضالية الحائرة. ولم يعترف العديد من المناضلين والإطارات بالانشقاق الذي حصل للحزب بعد انفصال "المصاليين" عن "المركزيين". فراحوا يبذلون الجهود للحفاظ على وحدة القاعدة الحزبية في جميع أنحاء الجزائر وفي فرنسا ذاتها. وفي مستهل سنة 1954 بادر فريق (من التيار الثوري المعارض) يتكوّن من مناضلي وإطارات المنظمة الخاصة والمنظمة السياسية (من بينهم المؤلف، وراجف، وبوديسة الخ..) بإصدار أول منشور بعنوان" نداء من أجل تحكيم العقل" يحمّل الإدارة – بما فيها مصالي – مسئولية تقسيم الحزب، ويدعو جميع المناضلين إلى التزام موقف حيادي إيجابي[1] بين المصاليين والمركزيين، والمحافظة على وحدة القاعدة النضالية وحثّهم على تنظيم صفوفهم ترقّبا للشروع في العمل الفعّال. وكان ذلك البيان أول دعوة مستقلة عن الفئتين السياسيتين (المصاليين والمركزيين) نادت بصورة جدّية للالتزام بالاستمرارية الثورية.

وفيما بعد كثّف أعضاء المنظمة الخاصة والتنظيم السياسي وتيرة الاتصالات والتشاور وكان أغلبهم يعارض – منذ سنوات – الخط السياسي الذي انتهجته الإدارة. لذلك حرصت على عدم إسناد المهام الحساسة لهم؛ فاستمرّوا يناضلون في التنظيمات الملحقة بالحزب أو في مكاتبه في الخارج. وإذا كان أعضاء الفريق

متفقين حول الخيار الأساسي؛ المتمثل في خلق تيّار مستقل عن الفئتين المتنافستين؛ فإنّ لكلّ عضو وجهة نظر خاصة فيما يتعلّق بالموقف من كلّ فئة. (فمثلا كان بوضياف بصفته مسئول التنظيم في فيدرالية فرنسا – وقد أساء المصاليون التعامل معه – كان يحمل بعض الضغينة عليهم ويميل إلى مناوئيهم المركزيين) أمّا مؤلف الكتاب وهو عضو لجنة الإعلام التابعة للفيدرالية؛ فكان يفضّل الابتعاد عن الفئتين معا كي لا ينسب التيّار الجديد لا إلى هؤلاء ولا إلى هؤلاء. وكان بن بلّة – الموجود في القاهرة – يشاطره الرأي مع أغلبية الإطارات المناضلة في الجزائر. لكن ظهرت بعض الخلافات عندما انعقد أوّل اجتماع لتأسيس الفريق الجديد (في باريس مع مستهلّ سنة 1954) وكان سبب الخلاف هو مشاركة بعض الإطارات الهامة من المركزيين – أمثال يزيد – الذين اعتبروا غير مرغوب فيهم فتفرّق الجميع من غير التوصّل إلى نتيجة.

لم ينقطع حبل الاتصالات بين العناصر الموافقة على الفكرة الأساسية المتمثلة في ضرورة تشكيل تجمّع جديد تحسّبا للانتقال إلى العمل المباشر[5] في أقرب وقت ممكن. وكان من الضروري تجنّب تكريس الفرقة والانقسام. والواقع أنّ عناصر المنظمة الخاصة لم يتوقفوا عن اتخاذ المبادرات وما فتئت بعض الإطارات المناضلة تبحث أيضا عن الحلول. ولم يكن المناضلون في منطقة قسنطينة متحازبين إلى أيّ من الفئتين. وكان الأمر كذلك في شتى أنحاء الجزائر. ففي العاصمة ومنطقة القبائل كان المسئولون أمثال كريم وأوعمران على اتصال مع الفئتين لكن دون أي التزام حقيقي مع أي منهما[5]. وقد تشكّلت فرق من المنظمة الخاصة؛ في الأوراس مع مصطفى بن بولعيد؛ وفي منطقة سوق أهراس مع باجي مختار؛ حيث بدءوا الكفاح وشرعوا يقدّمون الدّعم للثوار التونسيين قرب الحدود[6].

ولقد تعظم شأن الحركة المناهضة للانقسام وللفئتين المتنازعتين وتجاوز حدود المنظمة الخاصة فنجد مثلا ماروك محمد (وهو عضو سابق في القيادة العامة ومسئول شبكة الاتصال في المنظمة الخاصة) ورقيمي جيلالي (مسئول على العاصمة) الذي تخلّى عن النشاط السياسي؛وبالحاج جيلالي الذي غادر

صفوف الحزب وكذلك ولد حمودة المسئول على منطقة القبائل. أما المسئولون القدماء أمثال بن بلة وآيت أحمد ومحمد خيضر فكانوا في القاهرة؛ أما بوشلهس حمو (مسئول سابق على منطقة وهران) ومحمد يوسفي (رئيس المصلحة العامة) فكانوا في السجن.

تأسست اللجنة الثورية للوحدة والعمل (في مارس 1954) تلبية للحاجة الماسة إلى توجيه هذه الحركة الجديدة وتحويلها إلى قوة مستقلة عن الاتجاهين السياسيين المتصارعين ولمنع الانقسام وهدر الطاقات في الخصومات الحزبية بين الإداريين. فلقد آن أوان تشكيل البديل الثوري.

محاولة استرجاع النفوذ.

لا بد من الإشارة إلى ظهور بعض الاعتراضات في صفوف التيار الثوري بخصوص تشكيلة هذه اللجنة الأولى (المكونة من بن بولعيد، وبوضياف، ودخلي، وبوشبوبة). ذلك أنّ هذين العضوين الأخيرين؛ كانا من مناصري طروحات اللجنة المركزية إلى حدّ ما. وكانا على التوالي يمارسان وظيفتي المسئولية والمراقبة على المستوى الوطني. إن وجود هذين العنصرين (بعيدا عن التشكيك في نزاهتهما) ضمن اللجنة الثورية للوحدة والعمل؛ قد يوحي بأنّها انبثقت عن فئة المركزيين الذين كانوا فعلا يودّون الاستيلاء على هذا الاتجاه الجديد بغرض استعماله ضدّ مصالي. إنّ هذا التشويش ولو نظرنا إليه من زاوية تكتيكية محضة[7] فإنه يوفّر للمصاليين فرصة ثمينة للتنديد باللجنة الثورية للوحدة والعمل وإقناع مناصريهم بأنها منظمة في خدمة المركزيين. وذلك من شأنه أن ينزع عنها صفة الحداثة وينفي حيادها الإيجابي ويسقط مصداقيتها ويبطل علّة وجودها أصلا.

كانت آراء اللجنة الثورية للوحدة والعمل تنشر في جريدتها المسمّاة "الوطني"[8] (le Patriote).

وكانت تنتقد المصاليين بشكل خاص. وهذا ما جعل الثوريين يتخوّفون من وقوع هذه اللجنة تحت سيطرة "المركزيين" وقد حاول بعض المناضلين التنبيه إلى

هذه القضية لكن اللجنة لم تصحّح وجهتها. هذه المسألة دفعت المؤلف إلى توجيه مراسلة في شكل مذكّرة يشرح فيها الخط الذي ينبغي على اللجنة الثورية التزامه كي تستجيب لتطلّعات المناضلين وتجسّد رغبتهم في الظهور كتيّار مستقلّ وطلب من بلة ومن لجنة القاهرة أن يتدخلوا في نفس السياق. ولقد تمّ تصحيح هذا الخطأ التكتيكي بعد إلحاح الكثير من المناضلين ومنهم بن مهيدي وديدوش مراد.

استغل المصاليون هذا الوضع المشوّش فأثاروا مناضليهم ضد المركزيين وضد أعضاء اللجنة الثورية للوحدة والعمل[7]. ولكن بعد تصحيح الخطأ التكتيكي ابتعدت اللجنة الثورية عن كلا الفريقين وراحت توضّح الوضعية السياسية السائدة آنذاك وتنتهج السبيل التي كان المناضلون والإطارات ينتظرونها. بذلك دعّمت اللجنة مركزها السياسي والأخلاقي فتمكّنت في عزّ الأزمة من تجنيد الطاقات وتحقيق الطفرة النوعية للتيار الثوري نحو المستوى الذي تمليه الأوضاع الداخلية والخارجية. ودفعت الحركة الوطنية إلى الاستجابة لمتطلبات الكفاح بدل الخضوع للاعتبارات الذاتية السلطوية.

المصاليون؛ واللجنة المركزية؛ واللجنة الثورية للوحدة والعمل.

بلغت إدارة الحزب السابقة مستوى متدنيا من الوهن؛بحيث أصبحت مهمّة إعادة تنظيم التيار الثوري من أولى الأوليات. هذا التيار الذي تشكّل في رحم الحركة الوطنية وتطورّ تدريجيا إلى أن بلغ أشدّه في مؤتمر 1947 وخصوصا بعد تأسيس المنظمة الخاصة. ففي تلك المرحلة كان حزب الشعب الجزائري – حركة انتصار الحريات الديمقراطية؛الممثّل الأصيل للحركة الثورية. وكان من الممكن وصوله إلى مبتغاه لولا دخول إدارته في جعجعة لفظية لا طائل من ورائها بخصوص المسائل التكتيكية والاستراتيجية للعمل المباشر المثالي. أمّا المنظمة الخاصة فكانت تمثل الطليعة بدون منازع؛ وكانت الإطار الأمثل لإعلان الثورة. لكن الإدارة دخلت متاهة الانتخابات دون أن يكون لها تصورّ واضح للآفاق المستقبلية. وبهذه الكيفية انفصلت عن قاعدتها وخارت قواها وحطّمت الأداة الكفيلة بتجسيد الخيارات الثورية.

بعد انشطار الإدارة وانقسام الحزب إلى ثلاثة اتجاهات متباينة؛ حاول المسئولون تدارك الأمر باللجوء مجددًا إلى القاعدة لمحاولة استدراجها. فعاد كلّ اتجاه إلى الخطاب الثوري – لاستمالة القلوب إليه – ولكن دون التطرّق إلى السبل العملية لتجسيده. فكان مصالي يكتفي بطلب "تجديد ثقة الناس فيه" كي يتمكّن من العودة إلى المبادئ الثورية. وفضّل المركزيون تعليل موقفهم المتردّد بدعوى "تحضير الظروف المثالية التي تمليها الواقعية الثورية".

أمّا اللجنة الثورية للوحدة والعمل فطلبت من القاعدة تحمّل مسئولياتها والمبادرة بسلوك الطريق الوحيدة الكفيلة بتجاوز الأزمة. وهي الشروع في العمل المباشر في أقرب وقت. تلك هي الميزة التي ضمنت ثقة المناضلين في اللجنة الثورية للوحدة والعمل؛ عكس خصومها المصاليين والمركزيين المنهمكين في نزاعاتهم العقيمة. كان تطوّر الوضع يقتضي بالفعل إعادة تنظيم الاتجاه الثوري؛ ولهذا الغرض تمّ استدعاء إطارات المنظمة الخاصة إلى عقد اجتماع في العاصمة خلال شهر جوان. وقد شارك في ذلك المؤتمر المصغّر 22 عضوا وناقشوا الموقف الذي ينبغي اتخاذه من المركزيين وكلّ المسائل المتعلّقة بالانتقال بسرعة إلى العمل المسلّح وما يتبع ذلك من تحضيرات بشرية ومادية؛ ولم تكن هذه التحضيرات أمرا هيّنًا.

كانت اللجنة الثورية للوحدة والعمل تتوفّر على وسائل قليلة؛ وبالرغم من أنّ أفكارها كانت تجد صدى في نفوس المناضلين في القاعدة؛ إلاّ أنّ اللجنة لم تكن تتحكّم في أغلبيتهم. فاكتفت بانتظار ردود الفعل؛ متحمّلة تناقضات وضغوط التيار المصالي – وبصورة أقلّ – ضغوط التيار المركزي الذي حاول بسط نفوذه على اللجنة؛ ولما فشل في مسعاه لم تتردّد بعض عناصره في العمل على تثبيط عزيمة المناضلين كي يمتنعوا من الانخراط في صفوفها. وكان المتّكلون ينشرون أفكارهم الانهزامية بالتركيز على فكرة مفادها أنّ "الانتقال إلى العمل المسلّح ضرب من الانتحار". وكان المصاليون يبذلون قصارى جهودهم لإقناع القاعدة الممزّقة بين الأحاسيس الثورية ومشاعر الولاء للزعيم مصالي.

لم تلبث آثار الانقسام على مستوى "القمة" أن انتقلت إلى القاعدة فقسّمتها إلى جناحين؛ كلاهما مقتنع بضرورة الانتقال إلى العمل المسلّح؛ وقد انتابت الكثير منهم مشاعر التردّد والانتظار فصعب عليهم الفصل في الأمر والتزام موقف واضح.

من بين عناصر التيّار الثوري [8] كان كلّ من بن بولعيد، وبن بلّة، وخيضر، وآيت الحسين والمؤلف أعضاء في اللجنة المركزية لحزب الشعب الجزائري. لكنهم لم يكونوا مشهورين على المستوى الوطني بسبب نشاطهم في ظروف العمل السرّي. فكانت أفكارهم تصل إلى المناضلين ولكنّ تأثيرهم السياسي ومقدرتهم على التجنيد لم تكن تتجاوز الدائرة الضيّقة من المناضلين والإطارات الذين يتعاملون معهم وخصوصا في صفوف المنظمة الخاصة. أضف إلى ذلك أنّ أغلبهم كان مطلوبا من طرف الشرطة فكان ذلك الأمر عائقا مهما يعترض بينهم وبين عموم المناضلين.

هكذا إذن كان جزء كبير من الطاقات الثورية الكامنة معطّلا أو متروكا في حيرة من أمره دون توجيه؛ إلاّ القليل ممن كانوا ميّالين إلى فكرة تأسيس تنظيم مستقلّ.

أما التيارات السياسية – من الإدارة إلى الشيوعيين وإلى الوطنيين من كل صوب – فإن نشاطاتها لم تكن ملائمة للظروف التي تتطلبها الثورة المسلحة. بل كانت على عكس ذلك تعيش مرحلة تقهقر سياسي واضح. وبالفعل؛ لم يحدث ما يشير إلى حصول أي تطور في المواقف السياسية. فكانت التيارات المعتدلة (الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، والعلماء، وحزب الشعب) نظريا وعمليا بعيدة عن توقع حدوث أي جديد.

أما حزب الشعب الجزائري – حركة انتصار الحريات الديمقراطية الذي كافح وحده من أجل الاستقلال وأعدّ مناضليه والجماهير الشعبية لامتحان القوة المسلحة؛ فأصبح غير مؤهل بعد أن تخلى قادته عن التزاماتهم وتوقفوا عن أداء واجبهم في ذلك الوقت الحاسم.

ولقد اقتنعت عناصر اللجنة الثورية بأنه لم يعد في وسع الحزب، بعد الأزمة، القيام بأية مبادرة لتحويل الطاقة الكامنة لدى المناضلين إلى قوة متأهبة لخوض المعارك. فكان لزاما على اللجنة أن تعتمد على نفسها لإحداث التغيير الضروري، سواء على صعيد تصورّ أساليب الكفاح أو إعادة تنظيم الصفوف أو تعديل الاستراتيجية السياسية أو وضع الخطط التكتيكية. فلم يعد من الضروري حينئذ انتظار توافر الشروط المثالية للانتقال إلى العمل المسلّح. بل إن فئة قليلة من المناضلين[*] من ذوي العزم تكفي للشروع في الكفاح المسلح كمرحلة أولى. والمهمّ هو أن تكون تلك الفئة القليلة نواة للقيادة الجديدة وأن تتمتع بالاستقلالية الكاملة للمبادرة في بداية الأمر كي تتمكن من وضع حدّ للتناحر بين القادة وتوقف جنوح بعضهم نحو خيار الاعتدال والتيار الاصلاحي.

وكان من الضروري تشكيل قيادة جماعية، وتطبيق أسلوب لا مركزي في التسيير حسب ما تقتضيه خصوصيات الوضع وظروف الكفاح.

وبعد تفجير الثورة وتحرير الطاقات، كان لزاما على ذلك التنظيم الجديد أن يبسط نفوذه إلى مجموع القوى الوطنية لتحويل الأقلية إلى أغلبية. ولبلوغ هذا الهدف ينبغي أن تحلّ الفصائل السياسية نفسها وتطلب من مناضليها الانخراط في صفوف الحركة الجديدة.

إنّ إعادة تشكيل الحركة الوطنية[**] ليس شرطا مسبقا، ولكنه سيكون نتيجة حتمية لتتابع الأحداث التي ستنجم عن اندلاع الكفاح المسلح. وإنّ المفاجئة التي ستحدثها العمليات المسلحة الأولى ستعطي للجنة الثورية أفضلية السّبق، وتبوّءها مكانة مرموقة في النفوس فيجب حينئذ المحافظة عليها ورعايتها باستمرار واستغلالها لتنظيم القوى الشعبية التي ستنضمّ إلى الثورة. وإنه لمن الأهمية بمكان الحصول على تعاطف الفئات الشعبية والتزامها.

لا شك في أن القوات الاستعمارية ستبذل أقصى جهودها لإبادة باكورة الجماعات الثورية المسلّحة، وسيلجأ الاستعمار كعادته إلى القمع والاضطهاد لتثبيط عزيمة الشعب وعزله عن الحركة الثورية.

كانت العمليات العسكرية المبرمجة[1] تهدف أول الأمر إلى إحداث المفاجئة في صفوف الشعب والمناضلين ووضع حدّ للركود السياسي السائد؛ ونبذ الصراعات العقيمة بين التشكيلات السياسية؛ وفتح سبيل جديدة للخلاص. فلا مناص من توحيد القوى الوطنية وتجنيدها وراء الهدف الوحيد وهو التحرير الوطني باعتباره المصلحة العليا للشعب الجزائري.

ولوضع حدّ نهائي لهيمنة العدو الاستعماري؛ طلب من كافة القوى أن تتجند لخوض معركة طويلة وشاقة. وهكذا تلاشت الخلافات السياسية واضمحلت الفروق الاجتماعية أمام ضرورات تنظيم الجهود وهيكلة الجماهير وإبراز القيادة السياسية.

وبالتوازي مع العمل ضدّ القوى الاستعمارية؛ كانت حملات الشرح والتوعية تجري على قدم وساق – على جميع المستويات – لتوضيح الأسباب التي أوصلت الحركة الوطنية إلى هذا المأزق. وكانت معظم فصائل التيار الثوري مؤمنة بهذه الأفكار؛ وإليها يعود الفضل في تحمّل المسئولية والمبادرة بإسراع وتيرة المسار التحرّري الذي كان معطّلا (بسبب أزمة حزب الشعب – حركة انتصار الحريات الديمقراطية) وخاصة قبيل الفاتح نوفمبر 1954.

والواقع أنه لابد من إنصاف حزب الشعب – حركة انتصار الحريات الديمقراطية بالتأكيد على دوره الرائع في تنمية الوعي الثوري في صفوف الشعب؛ فبدون ذلك الوعي لا يستطيع أي فريق سياسي – مهما كان التزامه – أن يشرع في العمل المسلّح وأن يحقّق بعض النجاح بعد أشهر قليلة من التدريب والتنظيم. ولا يتعلّق الأمر هنا بالعمليات المسلحة المحدودة والمعزولة عن الجماهير ولكن الأمر متعلق بخلق ظروف قيام حرب شعبية حقيقية.

ولابد من التذكير كذلك بأن الكفاح المسلح في المغرب وتونس وفيتنام وقيام الثورة المصرية .تلك كلها عوامل إيجابية ومشجّعة تندرج في سياق ملائم لتقييم الوضعية واتخاذ القرار المناسب.

تنصيب اللجنة الثورية.

بعد انعقاد الاجتماع المشهور باسم " اجتماع الـ 22 " (اللجنة الثورية) شرع في إرساء أسس التنظيم بسرعة عبر التراب الوطني وفي الخارج؛ للاستفادة من الظروف السانحة آنذاك.

تشعَّب التنظيم الجديد وفق مبادئ الحرب الثورية الشعبية التي تقوم على وحدة العمل السياسي والعسكري؛ وترتكز على تجنيد الجماهير. ذلك أن حرب العصابات تفترض معرفة عميقة بالجماهير الشعبية التي تحمل الثورة إلى كلّ أنحاء الوطن وتطيل عمرها زمنا طويلا؛ لأن الجماهير هي أداة تحقيق أهداف الكفاح.

كان المناضلون الذين أعدّوا العدّة لهذا اليوم الموعود؛ يعرفون حقّ المعرفة متطلبات الكفاح الثوري؛ فلقد تخرّجوا على يد " المنظمة الخاصة " وكانوا أقوياء بخبرتهم وبالتجارب التي استخلصوها من الحركات الثورية المماثلة في العالم.

تمّ تقسيم التراب الوطني إلى 5 مناطق كما يأتي:

1– منطقة الأوراس النمامشة؛ بقيادة مصطفى بن بولعيد.

2– منطقة الشمال القسنطيني؛ بقيادة ديدوش مراد.

3– منطقة القبائل؛ بقيادة كريم بلقاسم.

4– منطقة الجزائر العاصمة وضواحيها؛ بقيادة رابح بيطاط.

5– منطقة وهران؛ بقيادة العربي بن مهيدي.

كما تمّ تكليف محمد بوضياف بمهمة التنسيق بين الداخل والخارج؛ أي مع المندوبين في القاهرة وهم:بن بلة؛ خيضر؛ وآيت أحمد؛ وكذلك مع المهاجرين في فرنسا (حيث تأسست فيدرالية جبهة التحرير الوطني برئاسة المؤلف في الفترة الأولى)[81].

كانت قيادة التنظيم جماعية – منذ الانطلاقة الأولى – وقد تحلّت العناصر القيادية بروح الجدية والتضحية. كان أسلوب القيادة الجماعية يفرض نفسه؛ رغم

ما يلاحظ أحيانا من الميل إلى استعمال السلطة الشخصية أو السلوك البيروقراطي. (على عكس ما يدّعي بعض المؤلفين الذين يروّجون لفكرة التفرقة الجهوية في أذهان بعض مسئولي المناطق). وبالرّغم من أولوية الداخل على الخارج؛ لم يلاحظ تمييز كبير بينهما ولا بين المسئولين السياسيين والعسكريين. (ظهرت بعض هذه المفاهيم فيما بعد في شكل انحرافات شخصية نتيجة الصراع على السلطة).

كانت مناصب المسئولية دليلا على الوظائف الضرورية والصعْبة التي يجب القيام بها لمصلحة الثورة قبل أي اعتبار وفي حدود السرّية ما أمكن.

إنّ مهام نائب مسئول المنطقة ورئيس الجهة أو القطاع او المجموعة متماثلة من حيث الأهمية؛ وكذلك مهام المسبّل[1] والمناضل في المناطق الحضرية وجامع الأموال والأسلحة والمئونة. كانت كلّها مهام حيوية وضرورية لمواصلة العمل الثوري؛ ولقد تميزّت هياكل التنظيم بالمرونة الكافية التي تسمح بتبادل الوظائف ومناصب المسئولية حسب ما تقتضيه الظروف.

يتمثّل الدور الهام للقائد في قدرته على الإحاطة بما يجري في منطقته وكفاءته على تنظيم النشاطات وتنسيقها حسب ما تقتضيه أهداف الكفاح. إنّ الصعوبات التي كانت تحول دون الاتصال اليومي بين المسئولين؛ فرضت نوعا من الاستقلالية في المبادرة بالقرارات في كل منطقة وجهة ولكنها استقلالية لم تكن تخرج عن إطار المخطط العام والأهداف المحدّدة على المدى الطويل. كان الإشراف المركزي الضروري لتماسك البناء الثوري؛ يتجلى على الصعيد الإيديولوجي والسياسي وليس على الصعيد الهيكلي بالذات.

كانت لذلك التنظيم الذي فرضته الظروف مزايا ومآخذ في آن واحد؛ فهو من جهة يسمح بالمبادرات الإبداعية ويسمح بتجنيد الرّجال وتوعيتهم. ولكنه ينطوي على بعض المخاطر مثل اختلاف الرؤى وظهور بعض الانحرافات من طرف العناصر الشابة ذات الخبرة القليلة بشئون الثورة. لكن تلك المخاطر لم تكن من

الانشغالات الاساسية لأن التوعية السياسية كفيلة بإزالتها. إنّ القضية المستعجلة هي تفجير الثورة المسلّحة.

تتابعت الاجتماعات في العاصمة بهدف إقامة الهياكل الجديدة وتوزيع الأسلحة وضبط الاستراتيجية والتكتيك. وتواصلت الاتصالات مع الوفد الخارجي (بن بلة؛ خيضر؛ آيت أحمد) التي كانت من جهتها تحضّر الظروف السياسية والديبلوماسية واللوجيستيكية المناسبة.

عندما مرّ بن بلة بباريس[14] في سنة 1953؛ فكّر مع بوضياف والمؤلف في البحث عن إمكانيات الدعم لهذه المجالات. فقد استطاع بن بلة إقناع الوفد الخارجي بوجهة نظر المنظمة الخاصة؛ واقنع سلطات القاهرة – وعلى الخصوص عبد الناصر – اقنعهم بضرورة دعم الاتجاه الثوري الجديد الذي كان في طور التكوين. كما استعان ببعض الجزائريين المقيمين في ليبيا (بشير القاضي) وفي مصر لإرساء قواعد شبكة التموين والدعم؛ والتقى بمصطفى بن بولعيد في طرابلس للمرة الأولى سنة 1954.

وقعت لقاءات عديدة في سويسرا بين الوفد الخارجي والوفد الجزائري. وفي شهر جويلية اجتمع بن بلة وبوضياف وبن بولعيد وديدوش مراد في مدينة "برن" لتنسيق الأعمال.

في 10 أكتوبر 1954 اجتمع رؤساء المناطق الخمس (بن بولعيد؛ ديدوش مراد؛ كريم بلقاسم؛ رابح بيطاط؛ العربي بن مهيدي) مع بوضياف لوضع اللمسات الأخيرة قبل تأسيس جيش التحرير الوطني – جبهة التحرير الوطني؛ وإعداد نصوص التصريحات[15] وتحديد اليوم الموعود أي 1 نوفمبر 1954 على الساعة الصفر (في البداية حدّد يوم 15 أكتوبر كموعد؛ ولكن تسرّب بعض الأخبار أدّى إلى تأجيله) والتقى الجمع مجددًا يوم 25 أكتوبر 1954 لضبط التفاصيل والجزئيات الأخيرة. وبعد هذا الاجتماع كلّف بوضياف بالتنسيق بين رؤساء المناطق والخارج فانتقل إلى القاهرة التي وصلها يوم 2 نوفمبر 1954 (كان من المفروض أن يعود إلى الجزائر بعد الانتهاء من مهمّته؛ لكن الظروف أجبرته على البقاء في الخارج[16].

آخر محاولة لتوحيد الصف.

حاول الوفد الخارجي مع بن بلة وخيضر وآيت أحمد: إقناع "المصاليين" و"المركزيين" بتجاوز خلافاتهم وقبول وحدة العمل المسلّح في إطار الصيغة الجديدة للحركة الوطنية(جبهة التحرير الوطني – جيش التحرير الوطني) واقترح الوفد عليهم مقابل ضمانات لهؤلاء وأولئك تجنيد كافة القوى المتواجدة في حزب الشعب وحركة انتصار الحريات الديمقراطية؛ أما الشخصيات أمثال مصالي فينبغي عليها الالتحاق بالخارج. رفض الاتجاهان السياسيان تلك الاقتراحات متذرعين بأن القرار ليس من صلاحياتهم وبخطورة الوضع الراهن. ثم جرت محاولة أخيرة للاقناع ليلة اندلاع الثورة؛ وهذا سرّ وجود " يزيد والأحول من المركزيين" و"فيلالي مبارك ومزغنة من المصاليين " في القاهرة خلال الأيام الأولى من نوفمبر.

في الفترة السابقة لفاتح نوفمبر لم تتوقف النزاعات بين الفرقاء ولم تنقطع الاتصالات بين الاتجاهات الثلاث التي ظهرت بعد انشطار حزب الشعب – حركة انتصار الحريات الديمقراطية (المنظمة الخاصة ذات الاتجاه الثوري؛ والمصاليون؛ والمركزيون)واستمرت الاتصالات أيضا على مستوى القاعدة بين المناضلين والإطارات، دارت مناقشات سياسية هامة بين تلك الاتجاهات حول سبل ووسائل التحرير. فكانت القاعدة النضالية – رغم الاتهامات المتبادلة بين المصاليين والمركزيين – تبحث عن طريق آخر؛ وكانت الغالبية العظمى من المناضلين تقف في حالة ترقّب؛ وانتظار للتجنيد وراء أول اتجاه سياسي يبادر إلى العمل المسلّح. فكان ذلك في نظرهم هو المقياس والشرط الوحيد لكلّ التزام جدّي؛ وذلك هو السبيل الوحيد لإخراج الحركة الوطنية من المأزق الذي أوقعها فيه الإصلاحيون (حزب البيان؛ والعلماء والحزب الشيوعي) من جهة؛ وقيادة(حزب الشعب – حركة لانتصار الحريات الديمقراطية) من جهة أخرى. ولقد تحمّل هذا التيار مسئولية كبرى بسبب التزامه المطالبة بالاستقلال الوطني وبسبب توجيه مناضليه وجهة ثورية وبسبب السمعة التي اكتسبها في صفوف الجماهير الشعبية. إن انهيار هذا الاتجاه سيكون ضربة قاضية للحركة الوطنية.

من بين 7 مواد كانت تدرس باللغة العربية من طرف 7 أساتذة جزائريين، 4 منها فقط كانت تخضع لامتحان التخرج.. أما المواد التي كانت تدرس باللغة الفرنسية وعددها 15 مادة يدرسها 16 أستاذ فرنسي منتدبين من الجامعة، 13 مادة كان يتم الامتحان فيها.. من جهة أخرى فإن البرامج التي وضعها الاستعمار كانت تعكس ذهنيته، فقضاتنا المتخرجون من مدارسه كانوا ينهون تعليمهم دون اكتساب ثقافة أو تكوين ملائم .. وكانت اللغة العربية تحتضر في المعهد، ساعتان في الأسبوع، كانت مخصصة لتدريسها[59].

خلاصة القول، ينبغي الإشارة إلى أن هذه المؤسسات لم تؤسس من أجل تعليم يعطى بالعربية. ولقد تميّز تدريس هذه اللغة في المدارس الابتدائية والثانوية بالضعف. في الموسم الدراسي 1950–1951، بلغ عدد الهيئة التعليمية العربية 111 بينما وصل عدد معلمي التعليم الفرنسي 10.000 معلم.

أما المبلغ المخصص لتعليم العربية والمقدر بـ 37.585.000 فرنك فيترجم لوحده مدى الاهتمام الذي أولته الإدارة الاستعمارية لهذا التعليم (الاعتمادات التي خصصت لبناء مسبح بالقرب من الجزائر كانت أهم بكثير).

كان التعليم يقتصر على دراسة مفردات اللغة الأساسية والمبادئ القاعدية للنحو (منشور مفتش أكاديمية قسنطينة بتاريخ 25 سبتمبر 1950، وفقا للمرسوم الوزاري المؤرخ في 22 مارس 1949[60]. إلا أن هذا القرار لم يدخل أي تحسين بالنظر إلى الوقت المخصص له (ساعتان في الأسبوع ابتداء من السنة الأولى للتعليم أما السنة التحضيرية فلم يشملها هذا القرار)، وكذلك بالنسبة لمحتوى المنهاج المقرر.

كان المدرسون يعيّنون بشكل مؤقت ووضعهم كان مفوضا لتقدير رئيس الجامعة والمفتش العام، ولم يكن هناك أي قانون خاص بالمعلمين. أضف إلى ذلك أن تعليم اللغة العربية مثل اللغات الأجنبية كان اختياريا.

التعليم التقليدي:

لقد تمّ تدمير تعليم اللغة العربية، غير أنه لم يتوقف نهائيا بفضل حرص الجماهير الشعبية وتمسكهم بالقرآن وثقافتهم العامة. ومعروف أن الجزائريين لا

يميزون بين تعليم القرآن واللغة العربية باعتبارهما رموزا حضارية وثقافية؛ هذا التشبث بالقيم هو في حد ذاته محرك للعواطف. كان المجتمع الجزائري يشعر عن وعي أو عن غير وعي أن وجوده مرهون مباشرة بثقافته؛ لأن القرآن واللغة العربية شيئان متلازمان. هذه القيم الراسخة كانت تمده بالعزيمة في مواصلة المقاومة ضد المستعمر، وتمنحه القدرة والطاقة لتجاوز كل الصعاب. فبفضل اللغة العربية حافظ الجزائريون على شعورهم بالانتماء إلى عالم أوسع يربطهم به التاريخ.

كان المجتمع الجزائري، في مواجهته السلطة الاستعمارية، يشعر بأن التعليم الفرنسي يمس بشخصيته. فرفض هذا التعليم حتى بعد أن أصبح إجباريا. ولما لم يبق له إلا المحافظة على وجوده اضطرّ إلى قبول هذا التعليم كوسيلة ضرورية لحل مشاكل الحياة الدنيا دون أن يتخلى عن ثقافته الخاصة التي صارت تُعْتَبَرُ وسيلة للسمو بالنفس[36].

رغم أن الطرق الدينية قد تعرّضت فيما بعد للتنديد، فإنها قامت بدور هام في مواصلة التعليم، شأنها في ذلك كشأن الزوايا، والمساجد والمدارس القرآنية الخاصة. فسمحت لأقلية من الأطفال الجزائريين من كل جيل من اكتساب معرفة كانت تعتبر، مع بساطتها، ثمينة وحيوية لتخليد التقاليد. لقد قدّم "الطلبة" رغم مستواهم المحدود، خدمة جليلة للمجتمع عندما كان يتعرض لهجوم المستعمر. كانوا منتشرين وسط هذا المجتمع، ينشّطون هياكله ويساهمون في إنعاش قيمهم التقليدية فيضمنون بذلك أقل ما يمكن من الوظيفة الفكرية. وهناك نوع آخر قد ساهم مع قلته، في هذه الوظيفة؛ ويتعلق الأمر بالجزائريين الذين استطاعوا بوسائلهم الخاصة، مواصلة دراستهم في فاس، وتونس، والقاهرة، وفي الشرق الأدنى. هذا النشاط الفكري الذي تواصل من جيل إلى جيل كان يحقق حياة ثقافية محدودة ولكنها فعّالة إلى حدٍّ بعيد في الدفاع عن المجتمع والمحافظة عليه.

بعد الحرب العالمية الأولى، عرف هذا التعليم انطلاقة جديدة بفضل حركة الإصلاح على يد جمعية العلماء. كان هذا التجديد الذي أتى به العلماء مؤسسا على

تعليم اللغة العربية والعودة إلى الإسلام الصحيح، قد أحدث منافسة حقيقية مع "التقليديين" من أصحاب الزوايا. فنتج عن ذلك تقدم هام لتحديث مسيالة التعليم[37]. ولقد تأثر " الأهالي " أكثر بما كان يقال ويكتب عن هذا التعليم، فانتشر المدارس الحرة لنشر المعارف العصرية، الأمر الذي أجبر الزوايا على مسايرة التيار الجديد رغما عنها.

رغم عراقيل الإدارة وموانعها انتشر تعليم اللغة العربية تدريجيا، وبدأ نوع من النزاع بين "الإصلاح التقدمي" و"التقليدية المحافظة". ولكن هذه النزعة الأخيرة التي كانت السلطة الاستعمارية تراقبها عن كثب وتستعملها ضد الاتجاه الأول، أخذت تخسر شيئا فشيئا المعركة دون أن تزول تماما. كان قادتها المتورطون مع السلطة يفقدون تقدير الناس لهم. ومع ذلك فإن هؤلاء الطُّرقيين تمسكوا بمعارضتهم للمصلحين بتحريض من الإدارة، غير أنهم حاولوا في نفس الوقت عصرنة تعليم اللغة[38].

لقد انطلقت حركة تجديد التعليم العربي في آن واحد مع الحركة الوطنية وكانت جزءا من مكوّناتها. ولا ينبغي مع ذلك المبالغة في مدى فعالية هذا التعليم سواء على المستوى الكمي أو على المستوى النوعي. فإذا كان يتمتع بالتقدير والاحترام من طرف الأهالي، فإنه كان غير كاف البتة. ولم يكن يستطيع تعويض التربية الوطنية، لأن وسائله لم تكن قادرة على منافسة وسائل الإدارة فيما يتعلق بتعليم اللغة الفرنسية[39].

كان عدد المؤسسات الابتدائية والثانوية الخاصة، للتعليم العربي 90 سنة 1947 و 181 سنة 1954 منها 58 ثانوية يختلف إليها ما يقارب 40.000 تلميذ. إنها مدارس أنشئت بمبادرة من: " الأهالي " الذين يتكفلون بكل النفقات اللازمة لتسييرها. وإذا كانت جمعية العلماء هي التي تقوم بالدور الرئيسي، فإن الحركة الوطنية كانت معنية بالأمر أيضا. فكان حزب الشعب يساهم بكيفية نشيطة في التعريب وكانت له عدّة مؤسسات تابعة له. ولكن هذا التعليم لم يكن يتعدى المستوى الثانوي، وكثيرا

ما كان يتعرض للمضايقات الإدارية. وكانت بعض المدارس تُغلقُ بسبب ما يروج فيها من الدعاية الوطنية.

كان من المستحيل إنشاء مؤسسات على المستوى الجامعي (ما عدا مؤسسة ابن باديس في قسنطينة). لهذا كانت أقلية قليلة من الجزائريين الذين يريدون الانتقال إلى المستوى العالي، يواصلون تكوينهم في الجامعات العربية الإسلامية. وهكذا بلغ عدد الطلبة سنة 1954، 1.000 بجامعة الزيتونة (تونس)، 120 بالقَرَوِيِّين (المغرب) و150 بالأزهر (مصر)، إن اكتفينا بذكر أهم التجمعات. كان مجموع الطلبة (1270) يساوي ضعف عدد الجزائريين (589) المسجلين في الجامعات الفرنسية.

حصيلة التعليم في سنة 1954

كان التعليم الرسمي الفرنسي قد بلغ في تلك الفترة (1954) النتائج الآتية:

الجزائريون المتمدرسون	الابتدائي	الثانوي	العالي
1954 [a]	302 000	6 250	589
		التقني	المهني
1954-1955 [aa]	222 700	515	5 187

كان أقل من طفل جزائري واحد من بين عشرة يختلف إلى المدرسة، ولكن في الواقع، صبي من بين خمسة وبنت من بين ست عشرة. وتصل هذه النسبة في الأرياف إلى واحد من بين خمسين أو سبعين في بعض المناطق.ولقد نتج عن سياسة التمدرس هذه – رغم بعض الجهود وبعض التقدم – وجود نسبة عالية جداً من الأميين في اللغة الفرنسية، 94 % عند الرجال و98 % عند النساء. أما تكوين "النخبة" فيظهر من الأرقام الآتية:

النخبة الجزائرية المكوّنة تكوينا فرنسيا[93].

= • 354 محاميا.

• 28 مهندسا أو مدمجا.

• 185 أستاذ ثانوية.

• 165 طبيبا، صيدلانيا وطبيب أسنان.

حسب مؤلف آخر[94]:

• المهن الحرة والتعليم	=	300	شخص.
• موظفون وإطارات سامية	=	20 إلى 25	شخصا.
• مهندسون	=	12	شخصا.
• ضباط (حوالي)	=	100	شخص.
• قضاة	=	6	أشخاص.

عدم جدوى التعليم وتناقضاته

كان التعليم في الجزائر يقدم حينئذ بصفة ثانوية للتعارض وليس للتكامل بين اللغتين الفرنسية والعربية. إن عدم تكيّفه، سواء على مستوى المضمون أو على مستوى الكمية بالنسبة لنمطي التعليم، كان واضحا. ولم يكن يتناسب مع احتياجات التعليم الحقيقي الذي تصبو إليه الفئات الوطنية.

صحيح أن المدرسة الفرنسية كانت تقدم بعض الانفتاح على ما يجري في الخارج وعنصرا تقنيا مهما في التكوين، غير أن هذه المساهمة كانت تشوّهها إيديولوجية الاندماج. لأن المقصود هو تكوين مواطن متفرنس، عديم الجذور الثقافية[95]، أضاع مكانته في مجتمع محكوم وليس له مكانة الحاكم. هذا النمط من الأشخاص في صورتهم الأكثر "تقدما"، كانوا يشكلون جزءا من الفئة المثقفة الجديدة من "الشبان الجزائريين" والتشكيلة السياسية "للمنتخبين".

إن معظم رجال الفكر، ماعدا بعض الشخصيات البارزة مثل الأمير خالد، بقوا مدة طويلة متأثرين بالتربية التي تلقوها في المؤسسات الفرنسية. ولم يتوصلوا، رغم جهودهم الخاصة إلى التعبير عن حساسية وطنية حقيقية ولا عن سياسة تعبّر عن الطموحات الأصلية لشعبهم. والواقع أن دور رجال الفكر هو البدء بالتعبير عن هذه الطموحات وليس تجاهلها، ولا أخذها في الحسبان عندما تصبح واضحة للعيان.

لهذا كان تأثير التعليم الفرنسي أمرا ثابتا لا جدال فيه في الجزائر، غير أنه ساهم في تأخر تكوين الاتجاهات الوطنية. كان هذا التعليم يلقّن كوسيلة للفرنسة وتوجيه أقلية من الشباب في اتجاه مضاد للوطنية. ولم تتخلص هذه الأقلية إلا جزئيا وبالتدريج من هذه الإيديولوجيا التي تنقلها المعرفة التقنية فيما بعد.

كان الاعتقاد السائد في الأوساط المثقفة الجزائرية هو أن اكتساب المعارف بلغة أجنبية (في الوضعية الاستعمارية) ليست له آثار خطيرة على المستوى الثقافي. ونحن نعلم أن تعلّم اللغة ليس فقط اكتساب وسيلة للكلام، ولكنه إلى حدّ كبير تعلّم نمط تفكير. لهذا، كانت المعارف المكتسبة تُحدث سلوكات ثقافية معينة، بينما يشعر الفرد وكأنها سلوكات دالة على العصرنة والتقدّم، ولكنها تؤدي في الواقع إلى التغريب[3]. هذا الشكل الإيديولوجي لسياسة الادماج هو الذي يعارض بالفعل الإيديولوجية الوطنية. أما المعارف الجوهرية فإن فائدتها غير قابلة للمناقشة، وإنما ينبغي أن يستوعبها النسيج الثقافي الوطني.

هذه المسألة التي لم تُدرس بما فيه الكفاية، ستشكل تناقضا جدياً ولن يوجد لها حلّ نهائي حتى بعد عهد الاستقلال.

أما المدرسة العربية، فإننا قد أشرنا إلى مساهمتها الثمينة في الحفاظ على الشخصية القاعدية للمجتمع طيلة الاحتلال، سواء كانت من النمط التقليدي أو من النمط الإصلاحي، وعلى كل حال كان التعليم الذي يلقّن فيها يشكل على الخصوص دفاعا بالنسبة للأول وانطلاقة ثقافية عصرية بالنسبة للثاني.

إذا كان كلٌّ من التيارين (الإصلاحي والمحافظ) يقوم بتحسيس [illegible] الجماهير، فإنهما لم يشكلا مع ذلك نظام تفكير قادر على توجيه الجهود الو[illegible] و تحول نوعي يصبح شيئا فشيئا حتمياً أثناء سيرورة التحرير[38].

إن التيار التقليدي الذي قام بدور تجنيدي عند اندلاع الثورات المسلحة، أصبح عاجزا منذ ذلك الوقت. أما تيار "النهضة"[39]، فإنه ينطلق من حركة حقيقية للتجديد ومشتركة مع العالم العربي – الإسلامي. ولكن هذه الحركة التي تحمل بوادر التغيير في الأصالة، تَبَيَّنَ أنها عاجزة، بعد أن أحدثت تجديدا ثقافيا حقيقيا. وبينما كانت تواصل القيام بدورها الإيجابي في تثمين الثقافة الوطنية، تجاوزتها التيارات المتمحورة أكثر على الاتجاه السياسي.

فعلا، إن الهيمنة الأجنبية والهياكل المفروضة على البلد في جميع الميادين لم تكن تسمح "للإصلاح الإسلامي"، وللنهضة بأن تصل إلى نهاية منطقها. ومن جهة أخرى، كان الإصلاح محدودا بمحتواه الذاتي تجاه المشاكل المعقدة التي يطرحها العالم المعاصر. صحيح أن تأويل الإسلام كما جاءت به النهضة (واختلاف صوره) يشكل تقدما، غير أنه يبقى بعيدا عن متطلبات التحرير الوطني. إن التحرير الوطني يتطلب تأويلا ناجعا وأكثر حركية، يُعَبِّرُ عنه بالأولوية على مستوى التنظيم والعمل السياسي (دون اهمال التعليم والتربية). فحركة التجديد الحقيقية لا يمكن أن تحدُث دون حركة الثورة السياسية التي كانت ملازمة لها في الواقع الاجتماعي.

هذه النظرة السياسية وما تتضمنها من حجم العمل، كانت معدومة إلى حدّ ما عند بداية النهضة. وتلك حالة ناجمة جزئيا عن نظام التعليم الذي كان يريد أن يصبح عصريا، غير أنه بقي متأثرا بعهد الانحطاط. أما النقيصة الأخرى فكانت مُتَرتبة عن المستوى العام للثقافة في كل البلدان العربية الإسلامية. حيث لم يكن الإبداع الثقافي قد حلّ بعدُ محلّ جدل التبرير الذي كان يعتزّ به في الماضي. كان هذا الجانب الأخير يبدو كظاهرة ناتجة عن حالة الضعف وأحيانا عن حالة الهوان إن لم يكن عن حالة انتفاء الهوية (مثل الجزائر). إن كان بعض التبرير مشروعا

ويمثل النفي إثباتا للذات، فلا ينبغي مع ذلك أن يشوّه التعامل مع قضايا الحاضر والنظرة إلى المستقبل.يمكن أن يُوَجَّه هذا اللوم إلى الإصلاح الجزائري (العلماء) الذي كان تعليمه الثقافي، لا يتوفرّ على كل الشروط المطلوبة التي تجعله قادرا على تحويل المجتمع في كل الميادين.

وكما حاولنا أن ننبّه في هذه الدراسة (بمثال التعليم) فإن المميّزات الثقافية لا تساعد قط على العمل الثوري. فقد كانت الحياة الوطنية متأثرة بالمواجهة بين تعليم فرنسي يهدف إلى محو الوطنية، وتعليم عربي غير ملائم. هذه التناقضات التي هي انعكاسات للوضعية الاستعمارية، يعني لثقافة أجنبية محدودة الانتشار عن قصد، ولثقافة وطنية منقوصة، تشكل عائقا جديا للبلد ولكل الحركة الوطنية.

ونظرا لطبيعة الاستعمار الشاملة وللتوترات التي يُحدثها في جميع الميادين، فلم يكن من الممكن تجاوز هذه التناقضات مؤقتا إلاّ بالالتزام الثوري. لقد تبيّن بأن الالتزام وحده هو الكفيل بتقوية القيم الوطنية، وإدماجها في رأس المال الثقافي الشعبي ليجعل منها سلاحا إيديولوجيا من أجل الكفاح.

فعلا، إن القيم الثقافية تُمتحن في العمل، فتكسب مدلولها الكامل وتتغيرّ لتضمن للوظيفة السياسية فعاليتها وللمجتمع التحكم في نفسه.

ولكن العلاقات الثقافية المتناقضة التي تطورت أثناء الفترة الاستعمارية وتجاوزها الالتزام الثوري، ستبرُزُ في أشكال أخرى في الفترات اللاحقة كعوامل جازمة إضافية ولكنها سلبية على العموم.

وأمام ضرورة المبادلات الثقافية بين بلدان لها مستوى تطور مختلف، فإن هذه العلاقات ستظهر في غالب الأحيان بمظهر الإمبريالية الثقافية.

الهوامش

1)Abdallah Mazouni culture et enseignement en Algerie.ed Maspero Paris 1969 p176

2) نعني بهذا كلّ ما له علاقة بالأدب المنثور وبجارب الكفاح، والفكر العلمي والإنسان وشتى أنواع الإرث الفني.

3)Ch R Ageron OP cit p 36

(4) إيفون تورات "Yvonne Turin"، «مواجهات ثقافية في الجزائر المستعمرة»، حسب الوثيقة، حتى الأسر ذات الثروة رفضت إرسال أطفالها إلى تلك الإكمالية الشهيرة في باريس. صحيح أنّ هذه الإكمالية لم تكن إلا مكانا "لاحتجاز الرهائن" أي أطفال تلك الأسر لتكون وسائط. إن فكرة الرهائن تبعث بالفعل من الذاكرة التالية: «إذا كانت حالة الحضارة التي توصل إليها زماننا تسمح بأن تدخل في الحسبان المزايا السياسية التي تستطيع فرنسا أن تمنحها لنفسها باحتجاز أولاد الأهالي كرهائن»، ولما وضع قرار 11 ماي 1839 الإكمالية تحت كفالة الجمعيات الدينية، لم يبق أثر للعرب القلائل الذين كانوا حاضرين في الدورة في الجزائر فانتشر إنذار حقيقي عبر كل الجزائر للمحافظة على أولاد الأهالي من طرف الآباء.

7)Claude Bontemps. OP cit p 96-97

(8) كلود بونتان "Claude Bontemps" ص501، إيفون تورات "Yvonne Turin" تتحدث عن "80" مدرسة قبل الاحتلال، بالنسبة لتلمسان مثلا كان يوجد 3 إكماليات و50 مدرسة من أجل 12 إلى 14.ألف ساكن. كان يوجد في داخل الوطن من أجل 12.500 ساكن تقريبا 30 زاوية مختلفة الشهرة، وفي كل دوار مدرسة. 2.000 تلميذ كانوا يتلقون تعليما ثانويا، 600 يواصلون تعليما عاليا وكل مؤسسة لها مكتبة. لذلك كان التعليم على نفقة الأسر، وما تبقى تكمله المؤسسات. لم تكن يد الدولة الإسلامية تظهر في أي مكان.

(9) ش. ر. آجرون "Ch. R. Ageron"، يستشهد المؤلف بقول: «بليسي دي رانيو "Pelissier d 'Raynaud"، الذي كتب : «فالتعليم الابتدائي في سنة 1835 هو على الأقل منتشر عندهم (الجزائريين) مثل ما هو عندنا. كانت توجد مدارس للقراءة والكتابة في معظم القرى والدواوير. إن احتجاز ممتلكات المساجد استغرقت على الخصوص موارد التعليم الذي كان يتلقاه في المدارس من ألفين إلى ثلاثة آلاف تلميذ في كل إقليم. كان ....دراسة العلوم والفقه والديانات من 600 إلى 800 تلميذ في كل إقليم، فيحصلون على شهادة "عالم".

11) Claude Bontemps. OP cit p 505.

11)Ibid p 507.

(12) من أصل و حوار في المدارس العربية – الفرنسية والاكتتابات، تقول "إيفون توران": «كان الاعتقاد السائد في بداية الاحتلال هو ضرورة تعليم العربية والفرنسية قصد منافسة التعليم المحلي بالترغيب والمنح المقدمة للأسر الخ.... ثم بالتعالي كان لابد من إصلاح المدارس القرآنية لأنها كانت بؤر المقاومة الثقافية، وأمام الفشل الذي تسبب فيه السكان "الأصليون" لجأت السلطات إلى التعليم الموازي».

13) Claude Bontemps. OP cit p 508

14) Claude Bontemps. OP cit p 513

(15) كان من أثر الحرب والثورات والقمع والمجاعات والأوبئة انخفاض ديمغرافي خطير. لقد تقلص الشعب الجزائري بعدة مئات الآلاف من السكان إن لم يتقلص بالملايين. هذه المسألة قد أثارت نزاعا بين المؤلفين فيما يتعلق بما يدعيه "هابار" "Habart" (تاريخ ردة) من أن الشعب الجزائري قد خسر 5 ملايين من أبنائه أثناء مقاومة للاحتلال. عبد العروي (تاريخ المغرب) يوافقه كذلك مصطفى لشرف (الجزائر أمة ومجتمع)، الذي تحدث عن محاولة للإبادة. "جان كلود فاتان" "Jean Claude Vattin"، ترفض هذا الرأي ويقدم براهين من النوع الاقتصادي: إنه يرى أن القمع الذي كان متماديا إلى الحد الذي لم يكن من مصلحته إبادة الشعب الجزائري، إلا أن هذا لا يقنع أحدا.

(16) "إيفون توران" "Yvonne Turin"، ص139-141، كان هذا الشعور يشاطره الجزائريون (بكيفية متفاوتة) أثناء كل الاحتلال كما هو مذكور أسفله: الأغلبية الساحقة من الجزائريين لم تكن تعتقد أن الانتصار الفرنسي كان نهائيا. إن كانت معركة السلاح قد خانتهم فإن الأمر قد تقرر لأن «النصر يأتي من عند الله، فهو قادر على نصر الضعيف ودحض القوي». ومن جهة أخرى، كانت الزوايا تنظم حربا نفسية حقيقية محافظة على روح المقاومة والتقليل من النجاح الفرنسي. كان هؤلاء الفرنسيون يعتبرون كنتيجة لإرادة سماوية لا يقوم فيها الفرنسيون إلا بدور الأداة. إن وجودهم في الجزائر سوف ينتهي آجلا أم عاجلا، عندما يظهر رجل الساعة. رغم ضعفه «كان الشعب الجزائري يعتقد أنه أهم شعب على وجه الأرض ليس لأنه يظن أنه بالفعل الأقوى والأغنى والأكثر، ولكن لأنه محبوب عند الله: فهو يملك الديانة الحقيقية وكل الآخرون كفار. هكذا كانت تظهر للمحتلين في بساطتها المتصرية إيديولوجية مقاومة الشعب الجزائري».

17) Ch R. Ageron OP cit. p 69-70

18) Ch R. Ageron OP cit. p 70

19) Ch R. Ageron, les musulmans algeriens et la France, t 2 p 950.

(20)الأرقام مذكورة عند Ch R. Ageron ,Histoire de l'Algerie contemporaine OP cit p70

21)Rapport Langier, gouvernement général de l'Algerie, commission de réformes musulmanes, t 2 1er Vol.p 99-100.

22)le probleme Algerien OP cit

23) le probleme Algerien OP cit

24)voir le probleme Algerien, politique d'obscurantisme,brochure éditée par la commission centrale d'information du M.T.L.D.,Algerie 1951.

25) le probleme Algerien OP cit

(26) ش. أجرون، ص70: هذه المقاومة التي لم تتوفر لنا فيه الكتابة في رأينا، تعكس علاقة التناقض الأساسي بين العقيدة الشعبية وعقيدة المستعمر، ووعي الجزائريين العميق بالضرورات الحافظة لخصوصيتهم. بعد كتابة الرفض استقرّ نوع من العُرف: بينما اعتبرت اللغة الفرنسية كأداة صالحة في أسوأ الأحوال للأشياء التافهة اليومية، أُسند للغة العربية وللقرآن مجال الأساسي الرفيع والأصيل. كان هذا المصلح يظهر كثيرا في الوصايا التي يُسديها الآباء إلى أولادهم الذين يتفقدون إلى المدارس الفرنسية: "لا تمس أصلك ولا تغترّ. اكتف بحفظ ما هو ضروري للحياة اليومية ولا تتخلَّ عن دينك". هذه الوصايا، من بين غيرها، لم تكن تصدر من "أشخاص مثقفين"، ولكنها كانت جارية على المستوى الشعبي وخاصة عند أبسط الفلاحين. قد يبدو هذا التصرف غريبا لأول وهلة، غير أنه كان طبيعيا في مجتمع قد ركّب نفسه على مقاومة مستمرة وكان يعرف المخاطر التي تحدق به من كل جهة. رغم ما يعتقده ج. س. فاتان J. C. Vatin فكان يعرف عدوه منذ ذلك الوقت وحتى قبل ذلك الوقت، رغم الظروف الاقتصادية والاجتماعية. مع أنه كان منهمكا في السعي وراء قوته، فإنه كان يهتم بالطرق والحريات النظرية.

(27) كان عدد المتعلمين حسب "فاتان" "J. C. Vatin" 300.000 في 1910، و200.000 في 1934. لم تكن تضم الإخوانيات، حسب المؤلف، سنة 1930 إلا 256.086. كانت "الرحمانية" أهم إخوانيات بلاد القبائل التي نشأت سنة 1770، تضم وحدها 133.102 عضوا. حسب تقديرات أخرى، كان عدد المتعلمين سنة 1939، 400.000، تضمهم في الطرق وزوايا المؤلف بعض التحفظ فيما يخص هذه الأرقام. يبدو أن المؤلف يربط انحطاط الزوايا إلى تقلبات المحاصيل الزراعية وإلى ابتكار الاقتصاد المحلي الذي كان عائقا أمام التعليم الرسمي. المرتقع أن هذا الانحطاط كان نتيجة سياسية مقصودة تهدف إلى إفقارها باحتجاز أملاك الأوقاف إضطهادا مضيق عند التمرد. المؤلف لم يعز بكتابة الجو الاضطهادي العام. فالمراكز التي بتكرر فيها في دائرة الإخوانيات الدينية، الطلبة، كما كان يحدث ذلك قبل الاحتلال. لقد شكلت الإخوانيات الدينية والزوايا الهيكل الحقيقي للمقاومة في كل الحالات. قبل أن نحكم عليها ينبغي أن نعترف بالدور الذي قامت به، أنه معارضتها الفعالة للاحتلال العسكري والنفسي، هي التي جعلتها فيما بعد كهدف للسلطة الاستعمارية التي ضحت بها كما ضحت بالمؤسسات الأخرى. ينبغي كذلك أن نولي اهتماما خاصا للطلبة والإخوان الذين كانوا من ألدّ أعداء الاستعمار رغم الظروف المادية الشاقة التي كانوا يواصلون فيها وظائفهم.

(28) أتباع الزوايا والطرق الدينية.

(29) العلماء انظر كذلك "إيفون توران" "Yvonne Turin" من أجل الدور الذي قامت به الزوايا والطلبة ص109-141.

(30) C R Ageron OP cit p 89.

(31) Robert Aron OP cit p89/

(32) C R Ageron OP cit p 85.86-

(33) Robert Aron OP cit p 201

(34) أخرون هم الذين ذكر هذه الأرقام.

(35) هذه الأرقام مذكورة عند روبير أرون. OP cit

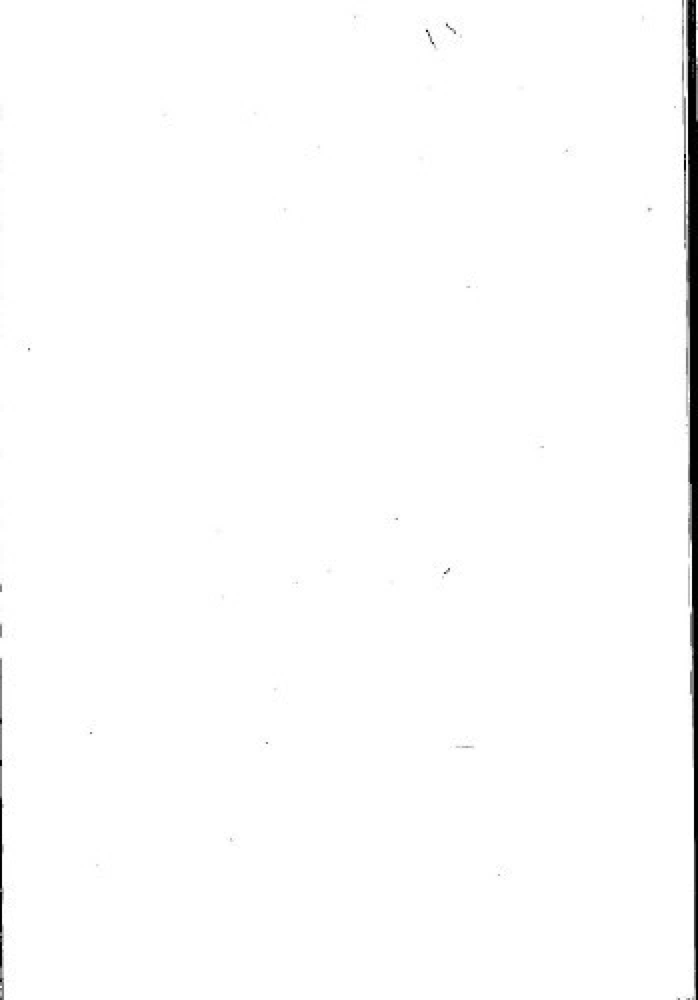
(36) جاك بيرك J. Berque (معايير وقيم في الإسلام المعاصر)، يكتب المؤلف: «أنا لا أشير – أريد ألا يكون أي غموض هناك في هذه النقطة – إلى إرادة مبيّتة لسلك التعليم الفرنسي لاستعمال جذور الأهالي – أقول، وهذا أخطر وأمتن – بأن التعليم الفرنسي المحض واللائكي في بلد المستعمَرين، قد نتج عنه استعمال الجذور، طبعا، نحن لا نتهم المعلمين الذين كان معظمهم ذوي قيمة عالية، ولكن السياسة المقصودة التي تهدف إلى ذلك الاستعمال.

(37) كان التغريب يظهر كمركز مطلق للعصرنة في نظر أنصاره الذين يخلطون بينهما. لاشك أن بلدان الغرب توجد منذ عدة قرون على رأس تقدم علمي وتقني، ولكن لا ينبغي أن يقودنا هذا الحدث إلى الاعتقاد النهائي بتفوقه، لأن التاريخ يعلّم بأنه لم يستأثر التفوق الدائم أي شعب ولا أية حضارة وأية مجموعة من الشعوب. وعلى عكس ذلك، نحن نلاحظ تعدد ساحات الحضارة، وتغير مراكز الهيمنة وبؤر التقدم. يمكن أن نجزم بأن المستوى العالي الأكثر تقدما لهذا الأخير يكسب بطريقة مباشرة أو غير مباشرة إلى مساهمة كل هذه البؤر، حتى البعيدة منها في الزمان والمكان. إن التجارب والاختراعات المتراكمة لكل البشرية هي التي سمحت لجزء من هذه الأخيرة، في فترة معيّنة، بالتطور والترأس وفرض سيطرتها ومحاولة إبقائها على بقية العالم. ومع ذلك، فإن هذه القوة قد أصبحت موضوع نزاع شديد في شكلها الاستعماري من قبل الشعوب المستعمرة والمضطهدة. هذه الشعوب صارت تبرز من جديد على مستوى التاريخ لتعرض كل "التفوقات" مع أنها تعترف بمساهمة الغرب في الحضارة وفي تراث البشرية المشترك.

(38) جان بول شارناي "Jean Paul Charnay" (معايير وقيم ص227-228) لاحظ بأن الإصلاحيين لم يستطيعوا تقديم عقيدة ثابتة قد تصلح كقاعدة لتعليم ولتطوير الثقافة الصحيحة، من بين غيرها، هي أن أفكارهم تتمثل في اقتباسات عقائدية أو تشريعية "ملحقة" على العادات الهابطة، تحققت فقط بتجاوز بعض الأفكار الأجنبية وإسلام مثقف وليس تلازمهما، إن تقبل هذا النمط الجديد من الإصلاح "الشرقي" كان

كذلك فشل إصلاح علماء الجوامع، رغم التجديد الأخلاقي الذي أتوا به وكفاحهم ضد الشروحات الإسلامية، مع أن الإسلام قادر، إن ساقه بحق، على أن ينسجم ويسترجع حاضنيه النشيطة وأن يؤسس بذلك مصير الدول وعمل الأفراد المسلمين»، فإن العلماء الإصلاحيين في الشرق وفي المغرب لم ينحصروا إلا جوابا في التقدم حول هذا السؤال. هذا السؤال يتكون في الواقع الاجتماعي بالترابط مع الاحتياجات المتناقضة لتطور الطائفة الإسلامية.

(39) انظر على الخصوص الشيخ عبده "رسالة التوحيد"، عرض الدين الإسلامي لبنان. ب "D. Michel" "والشيخ مصطفى عبد الرازق.



الفهرس

———

طبع دار القصبة للنشر
فيلا 6، حي سعيد حمدين – حيدرة – 16012، الجزائر
الهاتف: 10 79 54 021 / 11 79 54 021
الفاكس: 77 72 54 021
البريد الإلكتروني: casbah@djazair-connect.com
طبع بالجزائر، سنة 2003



"لقد حاولنا ما أمكن تفادي التشخيص المفرط للوقائع والأحداث. لأن مساهمة الشخصيات مهما بلغت من الأهمية لا يمكن أن تشكّل بديلا للعمل الجماعي الحاسم دون غيره. فبفضل هذا العمل استطاع التيار الثوري بصفة خاصة تنظيم صفوفه وتجاوز العقبات والتناقضات ليفرض نفسه كظاهرة سياسية واجتماعية لا رجعة فيها."



ولد أحمد مهساس سنة 1923 بمنطقة بودواو ولاية بومرداس. بدأ نشاطه السياسي بعد سنة 1940 داخل التنظيم السري لحزب الشعب الجزائري بحي بلكور بالعاصمة. اعتقل عدة مرات من طرف سلطات الإستعمار الفرنسي بتهمة النشاط السياسي وكان من المسؤولين الأوائل لحزب الشعب وشارك في العمل التنظيمي وفي تأسيس المنظمة الخاصة. اعتقل سنة 1950 وفر من سجن البليدة رفقة احمد بن بلة. عاش في الحياة السرية (من 1946 إلى 1962) أين كان ضمن الجناح النضالي الراديكالي. خلال الصراع الداخلي لحزب الشعب الجزائري، ناضل أحمد مهساس لمساندة وتدعيم الخط الثوري.

مهساس كان من مؤسسي قواعد جبهة التحرير الوطني داخل فرنسا وبعدها عين كمندوب سياسي-عسكري لمناطق الشرق الجزائري وهو من بين اعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية.

وزير الفلاحة والإصلاح الزراعي من سنة 1963 إلى 1966 وعضو المكتب السياسي. بعد 1965 اصبح عضوا في مجلس الثورة. اختار المنفى بإرادته وعاش في فرنسا من سنة 1966 إلى 1981. عاد إلى الجزائر بعد رحيل هواري بومدين، وبعد التعددية الحزبية، اسس حزب اتحاد القوى الديمقراطية سنة 1989، وتوقف حاليا عن العمل الحزبي لأسباب سياسية وصحية.

هذه الدراسة هي موضوع رسالة دكتوراه دولة في علم الإجتماع، ناقشها المؤلف بالجامعة الفرنسية.

دار القصبة للنشر

ردمك : 8 - 368 - 64 - 9961